

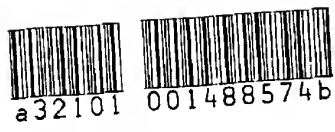
شرح المختصر

للقصاراني



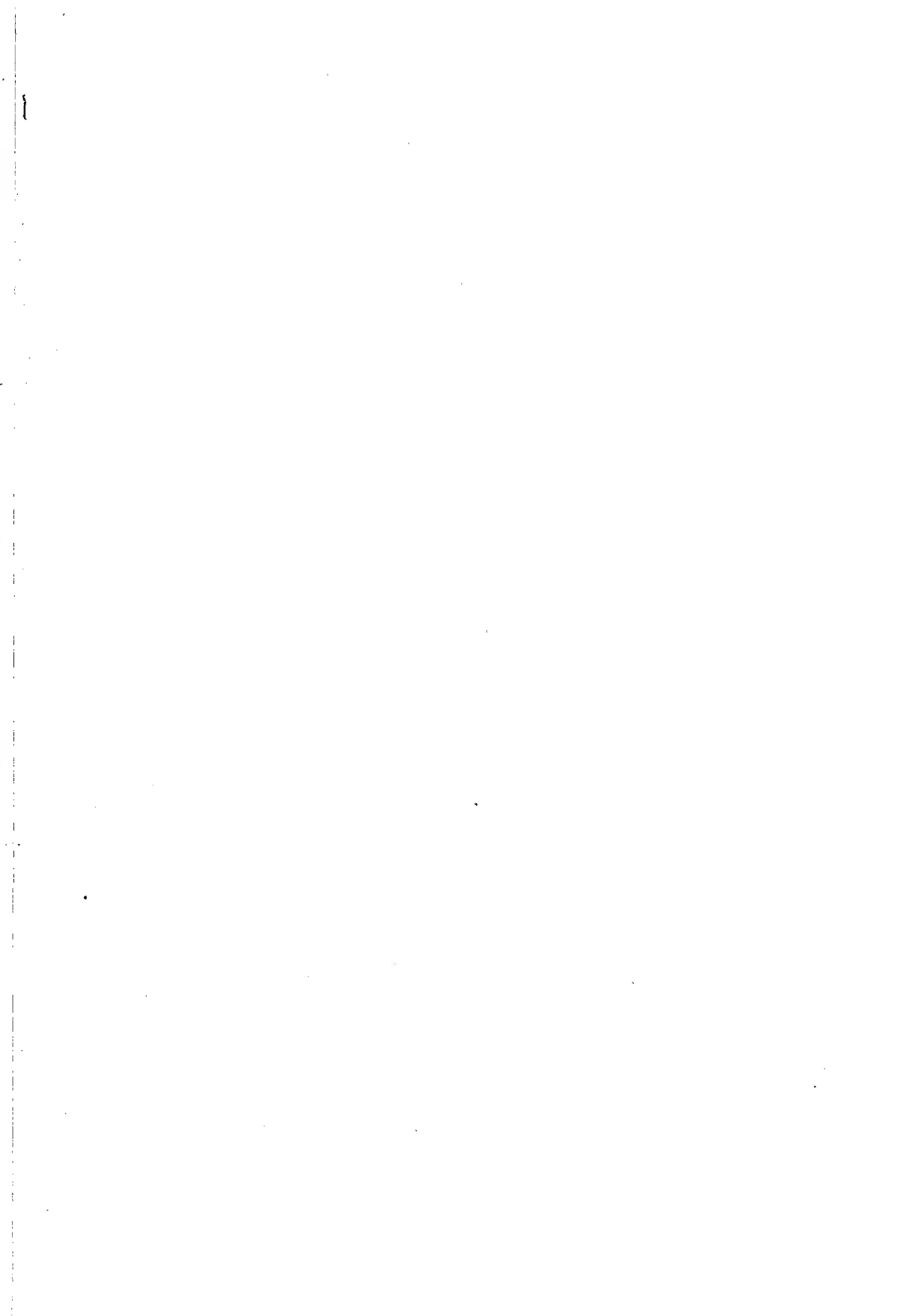
قوله ان شاء الله تعالى





a32101

001488574b





الجزء الاول من:

# شرح المختصر

لسعد الدين الفتازاني  
على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني  
في المعاني والبيانات والبريد

وقد رتب طبعه وعلق حواشيه وزاد في شواهد

عبد المتعال الصعدي المدرس بالمعاهد الدينية

جعلنا متن التلخيص مضبوطا باعلا كل صفحة

حق الطبع محفوظ على هذا الترتيب

2276

25

.266

يطلب من

كما بفروشي كتيبي نجني

قم - كندرخان

## ترجمة الخطيب القزويني

هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر قاضي القضاة جلال الدين القزويني ، قدم دمشق من بلاده هو وأخوه قاضي القضاة إسماعيل الدين ، وأعاد بالمدرسة البدرانية ، ثم ناب في القضاء بدمشق عن أخيه ، ثم عن قاضي القضاة نجم الدين ابن صصري ، ثم ولي خطابة دمشق ، ثم قضاء القضاة بها ، ثم انتقل إلى قضاء القضاة بالديار المصرية ، لما أضر القاضي بدر الدين بن جماعة ، فاقام بها مدة ثم صرف عنها وأعيد إلى قضاء دمشق .

وكان عالماً فاضلاً متفهماً ، له مكارم وسودد ، وكان يذكر أنه من نسل أبي دلف العجلي ، وهو القائم بن عيسى أحد قواد المأمون ثم المعتصم بعده ، وكان أبودلف كريماً شجاعاً ذا وقائع مشهورة ، وصنائع مأثورة ، وله صنعة في الغناء ، وله من الكتب كتاب البزاة والصيد ، وكتاب السلاح وغيرهما ، وكانت وفاته سنة ست وعشرين ومائتين .

وكان الخطيب القزويني مع اشتغاله بالقضاء والفتيا يشغل بعلوم الأدب وقد حاز فيها شهرة عظيمة بكتابه : ( تلخيص المفتاح ) في المعاني والبيان والبدیع ( والایضاح ) <sup>(١)</sup> وهو كالشرح للتلخيص - وكانت وفاته بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمئة .

---

(١) الايضاح للخطيب القزويني هو من أجل الكتب نفعا وقد طبعته المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر طبعة جيدة على ورق مصقول وقد قمنا بشرحه شرحا وافيا ويقع في أربعة أجزاء من هذا الطبع ويطلب من جميع المكاتب .

## ترجمة سعد الدين التفتازاني

هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازاني ، الامام العلامة عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والاصول والكلام ، والمنطق والفلسفة وغير ذلك من العلوم .

ذكر ابن حجر العسقلاني أنه ولد سنة ثلثي عشرة وسبعمائة ، وأخذ عن القطب والعضد ، وتقدم في الفنون ، واشتهر ذكره ، وطار صيته ، وانتفع الناس بتصانيفه .

وله من التصانيف شرح العضد ، وشرحا التاخيص المطول والمختصر ، وشرح القسم الثالث من المفتاح ، والتلويح على التنقيح في أصول الفقه ، وشرح العقائد النسفية في علم الكلام ، والمقاصد في علم الكلام أيضاً ، وشرح الشمسية في المنطق ، وشرح تصريف العزى ، والارشاد في النحو ، وحاشية على الكشف لم تتم ، وغير ذلك من الكتب .

وكان السعد يدرس بسمرقند وغيرها من بلاد المشرق ، وقد انتهت اليه معرفة العلوم في هذه البلاد ، ومع هذا كان في لسانه لكمة تعجزه أحياناً في المناظرة ، وقد مات بسمرقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة .

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من شرح صدورنا للتلخيص البيان في إيضاح المعاني ، ونور قلوبنا بلوامع التبيان من مطالع المثاني ، ونصلي على نبيك محمد المؤيد دلائل إعجازه بأسرار البلاغة وعلى آله وأصحابه المحرزين قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة ( وبعد ) فيقول الفقير إلى الله الغني ، مسعود بن عمر المدعو بسعد التفتازاني ، هداة الله سواء الطريق وأذاقه حلاوة التحقيق : قد شرحت في 'مضى تلخيص المفتاح' ، وأغنيت به بالاصباح (١) عن المصباح ، وأودعته غرائب نكت سمحت بها الأنظار ، وشحنته بلطائف قمر سبكتها يد الأفكار ، ثم رأيت الجمع الكثير من الفضلاء ، والجم الغفير من الأذكياء يسألونني صرف الهمة نحو اختصاره ، والاختصار على بيان معانيه وكشف أستاره

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . وبعد فإنه لما أعيد تدريس شرح السعد على متن التلخيص في المعاهد الدينية ، توجهت نفسي إلى إبرازه في حلة قشبية تقربه إلى نفوس الطلاب ، وتجعلهم يقبلون على مطالعته والاستفادة منه ، فعنيت بطبعه وترتيبه وتنظيمه ، ووضعت عليه تعليقات اخترتها من بين ما وضع عليه من التعليقات الكثيرة ، وسلكت فيها سبيل الإيجاز حتى لا تبعث الملل في نفوس الطلاب ، وعنيت بما تجب العناية به من إيراد الشواهد الشعرية والنثرية ليكون ذلك أقرب إلى إفادة الطالب ، وأدنى إلى تحقيق ثمرة هذه العلوم .

(١) الاصباح الدخول في وقت الصباح وقد أراد به لازمه وهو الصبح ثم استعاره لشرحه كما استعار المصباح لشرح غيره ، ويقصد بذلك تفضيل شرحه .

لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت مهمهم عن استطلاع طوالم أنواره ، وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيثات أسرارها ، وأن المتحللين قد قلبوا أحداق الأخذ والانتهاز ، ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب ، وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا ، وأطوي دون مرهم كشحا ، علما مني بأن مستحسن الطبائع بأسرها ، ومقبول الاسماع عن آخرها ، أمر لا تسعه مقدرة البشر ، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر ، وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصارجدالا بلا أثر ، وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر . حتى طارت بقية آثار السلف أدراج الرياح ، وسالت بأعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح ، وأما الأخذ والانتهاز فأمر يرتاح له اللبيب ، وللأرض من كاس الكرام نصيب ، وكيف ينهر عن الانهار السائلون ، ولمثل هذا فليعمل العاملون ، ثم مازادتهم مدافعتي إلا شغفا وغراما ، وظمأ في هواجر الطلب وأوأمأ ، فاتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا (١) ، ولعنات العناية نحو اختصار الاول ثانيا مع جهود القريحة بصير البليات ، وخمود الفطنة بصير التكبات ، وترامى البلدان في الاقطار ، ونبو الاوطان غنى والاطوار ، حتى طفقت أجوب كل أغبر قائم الأرجاء وأحرر كل سطر منه في شطر من الغبراء .

يَوْمًا بِحُزْوَى وَيَوْمًا بِالْعَقِيقِ وَبِأَلِّ عَذِيبٍ يَوْمًا وَيَوْمًا بِالْخُلَيْصَاءِ (٢)

\*\*\*

ولما وفتت بعون الله تعالى للاتمام ، وقوضت عنه خيام الاختتام ، بعد ما كشفت عن وجوه خرائده الثام ، ووضعت كنوز فرائده على طرف الثام .  
سعد الزمان وساعد الاقبال ودنا المنى وأجابت الآمال  
وتبسم في وجه رجائي المطالب ، بأن توجهت تلقاء مدين المآرب ، حضرة من أنام

(١) ثانيا هنا صفة لمصدر محذوف أى انتصبا ثانيا ، وفيما بعده اسم فاعل من ثنى بمعنى صرف (٢) حزوى والعقيق والعذيب والخليصاء مواضع بالحجاز ، ويريد الشارح تشبيه حاله بحال هذا الشاعر وأنه ألف هذا الشرح في حال متعبة .

الانام في ظل الامان ، وأفاض عليهم سَجَالِ العدل والاحسان ، وَرَدَّ بسياسته الغرَارَ  
إلى الاجفان ، وسد بهيبته دون يَأْجُوجِ الفتنة طرق العدوان ، وأعاد رميم الفضائل  
والكجالات منشورا ، وَوَقَعَ بأقلام الخَطَّيَاتِ (١) على صحائف الصفائح لنصرة الاسلام  
منثورا ، وهو السلطان الأعظم مالك رقاب الأمم ، ملاذ سلاطين العرب والعجم ،  
ملجأ صناديد ملوك العالم ، ظل الله على بريته ، وخليفته في خليقته ، حافظ البلاد ، ناصر  
العباد ، ماحي ظُلم الظُلم والعناد ، رافع منار الشريعة النبوية ، ناصب رايات العلوم الدينية ،  
خافض جناح الرحمة لأهل الحق واليقين ، مَادُّ سِرا دق الأمن بالنصر العزيز والفتح المبين .  
كَهْفُ الانام مَلَاذُ الخلق قاطبةً      ظِلُّ الاله جلالُ الحقِّ والدينِ  
أبو المظفر السلطان محمود جاني بك خان ، خلد الله سِرا دق عظمته وجلاله ،  
وأدام رُوءَا نعيم الآمال من سَجَالِ إفضاله .

فحاولت بهذا السكتاب التشبث بأذيال الاقبال ، والاستتقلال بظلال الرأفة  
والافضال ، فجعلته خدمة لسدته التي هي ملتئم شفاء الاقيال ، ومُعَوِّل رجاء الآمال  
ومُبَوِّأ العظمة والجلال ، لا زالت محطَّ رحال الافاضل ، وملاذ أرباب الفضائل ،  
وعون الاسلام ، وغوث الانام ، بالنبي وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام ، فجاء  
بحمد الله كما يروق النواظر ، ويجلو صدأ الاذهان ، ويرهف البصائر ويضيء الباب  
أرباب البيان ، ومن الله التوفيق والهداية ، وعليه التوكل في البداية والنهاية ، وهو  
حسبي ونعم الوكيل .

---

(١) الخطبات الرماح الخطية نسبة إلى الخط وهي البلد التي تصنع فيها ، والصفائح  
السيوف والمراد بها سيوف أعداء الاسلام .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَ ، وَعَلِمَ مِنَ الْبَيَانِ مَا لَمْ نَعْلَمْ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرٍ مَنْ نَطَقَ بِالصَّوَابِ ، وَأَفْضَلِ مَنْ أُوتِيَ الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخِطَابِ ،

[ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد ] هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء نعلق بالنعمة أو بغيرها ، والشكر فعل ينبي عن تعظيم المنعم لسكونه منعما سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان ، فمورد الحمد لا يكون إلا اللسان ، ومرتعلقه يكون النعمة وبغيرها ، ومرتعلق الشكر لا يكون إلا النعمة ، ومورده يكون اللسان وبغيره ، فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق ، وأخص باعتبار المورد ، والشكر بالعكس [ لله ] هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ، والعدول إلى الجلالة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات ، وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا إلى كون المقام مقام الحمد ، كما ذهب إليه صاحب الكشف في تقديم الفعل في قوله تعالى ( اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ) على ما سيحجى بيانه ، وإن كان ذكر الله أهم نظرا إلى ذاته [ على ما أنعم ] أى على إنعامه ، ولم يتعرض للنعمة به إيماما لقصور العبارة عن الإحاطة به ، وثلاثا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء [ وعلم ] من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة (١) الاستلال ، وتنبهها على فضيلة نعمة البيان [ من البيان ] بيان لقوله [ ما لم نعلم ] قدم رعاية للجمع ، والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير [ والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوتي الحكمة ] هى علم الشرائع وكل كلام وافق الحق ، وترك فاعل الإتياء لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله تعالى [ وفصل الخطاب ]

(١) براعة الاستهلال هى أن يأتى فى أول المقصود بما يشعر به .

وَعَلَى آلِهِ الْأَطْهَارِ ، وَصَحَابَتِهِ الْأَخْيَارِ :

(أَمَّا بَعْدُ) : فَلَمَّا كَانَ عِلْمُ الْبَلَاغَةِ وَتَوَابِعُهَا مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ قَدَرًا ، وَأَدَقُّهَا سِرًّا ، إِذْ بِهِ تُعْرَفُ دَقَائِقُ الْعَرَبِيَّةِ وَأَسْرَارُهَا ، وَتُكْشَفُ عَنْ وَجْهِهِ الْإِعْجَازُ فِي نَظْمِ الْقُرْآنِ اسْتَارُهَا ،

أى الخطاب المفصول البين الذي بتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه ، أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل [ وعلى آله ] أصله أهل بدليل أهيل ، خص استعماله فى الأشراف وأولى الختم [ الأطهار ] جمع طاهر كصاحب وأصحاب [ وصحابة الأخيار ] جمع خير بالتشديد .

[ أما بعد ] : هو من الظروف المبينة المنقطعة عن الإضافة أى بعد الحمد والصلاة والعامل فيه أم لنيابتها عن الفعل ، والأصل مهما يكن من شئ بعد الحمد والصلاة ، ومهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للبند ، ويكون شرط ، والفاء لازمة (١) له غالباً ، فحين تضمنت أم معنى الابتداء والشرط لزمها الفاء ولصوق الاسم ، إقامة للآزم مقام المزموم وإبقاء لآثره فى الجملة [ فلما ] هو ظرف بمعنى (٢) إذ ، يستعمل استعمال الشرط ، ويليه فعل ماض لفظاً أو معنى [ كان علم البلاغة ] هو المعانى والبيان [ و ] علم [ توابعها ] هو البديع [ من أجل العلوم قدراً ، وأدقها سرا ] أى بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو [ تعرف دقائق العربية وأسرارها ] فيكون من أدق العلوم سرا [ وتكشف عن وجوه الإعجاز فى نظم القرآن استارها ] أى به يعرف أن القرآن معجز ، لكونه فى أعلى مراتب البلاغة ، لاشتغاله على الدقائق والأسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر ، وهذا وسيلة إلى تصديق النبي عليه السلام ، وهو وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات ، فيكون من أجل العلوم ، لكون معلومه وغاياته

(١) لازمة له أى لجوابه (٢) إذ ظرف لما مضى من الزمان .



وَكَانَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنْ مِفْتَاحِ الْعُلُومِ الَّذِي صَنَفَهُ الْفَاضِلُ الْعَلَامَةُ أَبُو يَعْقُوبَ  
يُوسُفُ السَّكَاكِيُّ أَعْظَمَ مَا صَنَّفَ فِيهِ مِنَ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ نَفْعًا ، لِكُونِهِ أَحْسَنَهَا  
تَرْتِيبًا ، وَأَتَمَّهَا تَحْرِيرًا ، وَأَكْثَرَهَا لِلْأُصُولِ جَمْعًا ، وَلَكِنْ كَانَ غَيْرَ مَصُونٍ عَنِ الْحَشْوِ

من أجل المعلومات والغايات ، وتشبيهه وجوه الإعجاز بالأشياء المحتجبة  
تحت الاستار استعارة بالكناية ، وإثبات الاستار لها استعارة تخيلية ، وذكر  
الوجوه لإيهام ، أو تشبيه الإعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية وإثبات الوجوه  
استعارة تخيلية ، وذكر الاستار ترشيح ، ونظم القرآن تأليف كلماته مرتبة المعاني  
متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل ، لا نوالها في النطق وضم بعضها إلى  
بعض كيفما اتفق [ وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنّفه الفاضل العلامة  
أبو يعقوب يوسف السكاكي (١) أعظم ما صنّف فيه ] أي في علم البلاغة وتوابعها  
[ من الكتب المشهورة ] بيان لما صنّف [ نفعا ] تمييز من أعظم [ لكونه ] أي القسم  
الثالث [ أحسنها ] أي أحسن الكتب المشهورة [ ترتيبا ] هو وضع كل شيء في مرتبته  
[ و ] لكونه [ أتمها تحريرا ] هو تهذيب الكلام [ وأكثرها ] أي أكثر الكتب [ للأصول ]  
هو متعلق بمحذوف يفسره قوله [ جمعا ] لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه ، والحق  
جواز ذلك في الظروف لأنها مما يكفيه راحة من الفعل .

[ ولكن كان ] أي القسم الثالث [ غير مصون ] أي غير محفوظ [ عن الحشو ] وهو الزائد

(١) هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي ، كان إماما في  
النحو والتصريف والمعاني والبيان والاستدلال والعروض والشعر وسائر الفنون  
وقد جمع في كتابه ( مفتاح العلوم ) اثني عشر علما من علوم العربية ، وكانت وفاته  
بخوارزم سنة خمس وخمسين وخمسمائة .

والتَّطْوِيلِ وَالتَّعْقِيدِ ، قَابِلًا لِلِاخْتِصَارِ وَمُفْتَقِرًا إِلَى الْإِيضَاحِ وَالتَّجْرِيدِ ، أَلْفَتْ  
مُخْتَصِرًا يَتَضَمَّنُ مَا فِيهِ مِنَ الْقَوَاعِدِ ، وَيَشْتَمِلُ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَمْثَلِ وَالشُّوَاهِدِ ،  
وَلَمْ أَلْ جُهْدًا فِي تَحْقِيقِهِ وَتَهْذِيبِهِ ، وَرَتَّبْتُهُ تَرْتِيبًا أَقْرَبَ تَنَاوُلًا مِنْ تَرْتِيبِهِ ، وَلَمْ أَبَالِغْ  
فِي اخْتِصَارِ لَفْظِهِ تَقْرِيبًا لِنِعَاطِيهِ ، وَطَلَبًا لِتَسْهِيلِ فَهْمِهِ عَلَى طَالِبِيهِ ، وَأَضَفْتُ إِلَى ذَلِكَ

المستغنى عنه [ والتطويل ] وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة ، وستعرف الفرق  
بينهما في باب الاطناب [ والتعقيد ] وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة  
[ قابلا ] خبر بعد خبر أى كان قابلا [ للاختصار ] لما فيه من التطويل [ مفتقرا ] أى  
محتاجا [ إلى الإيضاح ] لما فيه من التعقيد [ و ] إلى [ التجريد ] عما فيه من الخشوع  
[ ألفت ] جواب لما [ مختصرا يتضمن ما فيه ] أى فى القسم الثالث [ من القواعد ] جمع  
قاعدة وهى : حكم كل ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه ، كقولنا كل  
حكم منكر يجب توكيده [ ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة ] وهى الجزئيات  
المذكورة لإيضاح القواعد [ والشواهد ] وهى الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد  
فهى أخص من الأمثلة [ ولم آل ] من الالو وهو التقصير [ جهدا ] أى اجتهدا ، وقد  
استعمل الالو فى قولهم لا آلوك جهدا متعبدا إلى مفعولين ، وحذف ههنا المفعول  
الاول . والمعنى لم أمنعك جهدا [ فى تحقيقه ] أى المختصر ، يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه من  
الابحاث [ وتهذيبه ] أى تنقيحه [ ورتبته ] أى المختصر [ ترتيبا أقرب تناولا ] أى أخذنا  
[ من ترتيبه ] أى من ترتيب السكاكى أو القسم الثالث ، إضافة للمصدر إلى الفاعل  
أو المفعول [ ولم أبالغ فى اختصار لفظه تقريبا ] مفعول له ، لما تضمنه معنى لم أبالغ ، أى  
تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا [ لتعاطيه ] أى تناوله [ وطلبا لتسهيل فهمه على  
طالبيه ] والضمائر للمختصر ، وفى وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض  
بأنه لا تطويل فيه ولا خشوع ولا تعقيد كما فى القسم الثالث [ وأضفت إلى ذلك ] المذكور

فَوَائِدٌ عَثَرْتُ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْقَوْمِ عَلَيْهَا ، وَزَوَائِدٌ لَمْ أَظْفَرْ فِي كَلَامِ أَحَدٍ بِالتَّصْرِيحِ بِهَا وَلَا الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا ، وَسَمَّيْتُهُ ( تَلْخِصُ الْمَفْتاحِ ) وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ ، إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ ، وَهُوَ حَسْبِي وَنَعِمَ الْوَكِيلُ .

من القواعد وغيرها [فوائد عثرت] أى اطلعت [ فى بعض كتب القوم عليها ] أى على تلك الفوائد [وزوائد لم أظفر] أى لم أفز [ فى كلام أحد بالتصريح بها ] أى بتلك الزوائد [ ولا الإشارة إليها ] بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتعبية وإن لم يقصدوا [ وسميته تلخيص المفتاح ] ليطلق اسمه معناه [ وأنا أسأل الله تعالى ] قدم المسند إليه قصدا إلى جعل الواو للحال [ من فضله ] حال من [ أن ينفع به ] أى بهذا المختصر [ كما نفع بأصله ] وهو المفتاح أو القسم الثالث منه [ إنه ] أى الله [ ولي ذلك ] النفع [ وهو حسبي ] (١) أى حسبي وكافى [ ونعم الوكيل ] عطف إما على جملة هو حسبي والمختصوص مخذوف (٢) ، وإما على حسبي أى وهو نعم الوكيل ، فالمختصوص هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى نحو زيد نعم الرجل ، وعلى كلا التقديرين قد يلزم عطف الانشاء على الاخبار .

### مقدمة

رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون ، لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل المقاصد فى هذا الفن أولا ، الثانى المقدمة ، والاّول إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فهو الفن الاّول ، وإلاّ فإن كان الغرض منه الاحتراز

(١) يشير إلى أن حسب اسم فاعل لا اسم فعل على الصحيح ، وهو فى الأصل اسم مصدر بمعنى الكفاية ، ثم استعمل اسم فاعل على أنه صفة فى مثل قولك مررت برجل حسبك من رجل ، أو على أنه غير تابع لموصوف فى مثل قولك بحسبك درهم .  
(٢) والتقدير ونعم الوكيل الله .

## مقدمة

( الفصاحة ) : يُوصَفُ بِهَا الْمَفْرَدُ وَالْكَلَامُ

عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى ، وإلا فهو الفن الثالث ، وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كما سنبين إن شاء الله تعالى .  
ولما انجر كلامه فى آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود فى الفنون الثلاثة ناسب ذكرها (١) بطريق التعريف العهدى بخلاف المقدمة ، فانها لا مقتضى ليرادها بلفظ المعرفة فى هذا المقام ، والخلاف فى أن تترينها للتعظيم أو للتقليل مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين .

والمقدمة : مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها ، من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع فى مسائله ، ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها واتضاع بها فيه ، وهى ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى على المعانى والبيان وما يلائم ذلك ، ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك (٢) والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما يخفى على كثير من الناس .

[ الفصاحة ] : وهى فى الاصل تنبىء عن الظهور والابانة [يوصف بها المفرد] مثل كلمة فصيحة [والكلام] مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة ، قبل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادى وغيره ، فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على إسناد يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة ، وفيه نظر لأنه إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ، ولم ينقل عنهم ذلك ، واتصافه

(١) أى ذكر الفنون الثلاثة كما سيأتى فى قوله - الفن الاول علم المعانى .

(٢) وبهذا تكون هذه المقدمة مقدمة كتاب ومقدمة علم أيضا .

وَالْمُتَكَلِّمُ.

(وَالْبَلَاغَةُ) : يوصف بها الأخيران فقط .

فَالْفَصَاحَةُ فِي الْمَفْرَدِ خُلُوصُهُ مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ وَالْغَرَابَةِ وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ .

بِالْفَصَاحَةِ يَحْزَنُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ فَصَاحَةِ الْمَفْرَدَاتِ ، عَلَى أَنَّ الْحَقَّ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْمَفْرَدِ لِأَنَّهُ يُقَالُ عَلَى مَا يُقَابَلُ الْمَرْكَبِ ، وَعَلَى مَا يُقَابَلُ الْمُثْنِ وَالْمَجْمُوعِ ، وَعَلَى مَا يُقَابَلُ الْكَلَامِ وَمُقَابِلَتِهِ بِالْكَلَامِ هُنَا قَرِينَةٌ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهُ أُريدَ بِهِ الْمَعْنَى الْأَخِيرُ ، أَعْنَى مَا لَيْسَ بِكَلَامٍ [و] يوصف بها [المتكلم] أيضا يقال كاتبٌ فصيحٌ ، وشاعرٌ فصيحٌ [والبلاغة] وهي تنبئ عن الوصول والانتفاء [يوصف بها الأخيران فقط] أي الكلام والمتكلم دون المفرد ، إذ لم يسمع كلمة بليغة ، والتعليل بأن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في المفرد وهم ، لأن ذلك إنما هو في بلاغة الكلام والمتكلم ، وإنما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة أولًا ، لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في أمر يعمها في تعريف واحد ، وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع ، ثم عرف كلا منهما على حدة .

[فالفصاحة في المفرد] قدّم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة ، لكونها مأخوذة في تعريفها ، ثم قدّم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها [خلوصه] أي خلوص المفرد [من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس] اللغوي أي المستنبط من استقراء اللغة ، وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح ، لأن الفصاحة تحصل عند الخلوص (١) .

(١) وحقيقة الفصاحة كون الكلمة جارية على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسبة الحروف ، كثيرة الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعريتهم .

فالتنافرُ نحوُ :

هـ غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزَرَاتٌ إِلَى الْعُلَى هـ

[ فالتنافر ] وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها [ نحو ] مستشزرات في قول امرئ القيس (١) [ غدائره ] أى ذوائبه جمع غديرَةٍ ، والضمير عائد إلى الفرع في البيت السابق (٢) [ مستشزرات ] أى مرتفعات أو مرفوعات (٣) يقنل استشزره أى رفعه واستشزر أى ارتفع [ إلى العلى ] :  
د تَضَلُّ الْعِقَاصُ فِي مُثْنٍ وَمُرْسَلٍ ،

تضل أى تغيب ، العقاص جمع عَقِصَةٍ وهى الخصلة المجموعة من الشعر ، والمثنى المقتول ، يعنى أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط ، وأن شعره ينقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل ، والأول يغيب في الأخيرين ، والغرض بيان كثرة الشعر .  
والضابط ههنا أن كل ما يعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسرا النطق به فهو متنافر سواء كان من قُرْبِ المخارج أو بعيدا أو غير ذلك (٤) على ما صرح به ابن الأثير

(١) هو امرؤ القيس بن حجر من شعراء الجاهلية .

(٢) وهو قوله :

وَفَرَعَ يَزِينُ الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيثٍ كَقَنْوَ النَّخْلَةِ الْمُتَعَشِّكِلِ

والفرع الشعر ، والفاحم الشديد السواد ، والأثيث الغزير ، والمتعشكيل العناكيل وهى فى النخيل كالعناقيد فى الأعناب (٣) فهو اما اسم فاعل بكسر الزاى واما اسم مفعول بفتحها ، والأول من استشزر بمعنى ارتفع ، والثانى من استشزره بمعنى رفعه (٤) كوقوع حرف بين حرفين مضاد لكل واحد منهما بصفة ، وهذا مثل وقوع الشين بين التاء والزاى فى ( مستشزرات ) فالشين من المهموسة الرخوة ، والتاء من المهموسة الشديدة ، والزاى من المجهورة ، ومثال التنافر لتباعد الحروف نحو ( مَلَعَ ) اذا أسرع ، ومثال التنافر لقرب المخارج نحو ( مستشزرات ) فحروفها متقاربة

في المثل السائر ، وزعم بعضهم أن منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة ، بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة ، وبين الزاي المعجمة التي هي من المجهورة ، ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل ، وفيه نظر لأن الراء المهملة أيضاً من المجهورة ، وقيل إن قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة وإن في قوله تعالى : ( أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ ) ثقلاً قريباً من المتناهي ، فيخل بفصاحة الكلمة لكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة ، كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربياً ، وفيه نظر لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة ، والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ، ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتغال القرآن على كلام

أيضاً ، وقد يحصل تباعد المخارج بدون تنافر ، نحو ( عَلِمَ ) فهي مركبة من حروف ( ملع ) وقد يحصل قرب المخارج بدون تنافر ، نحو لفظ الشجر والجيش وغيرهما ، فالمعول في ذلك على الذوق وحده .

#### تطبيقات على التنافر في الكلمة :

(١) كَانَمَا الطُّخْرُورُ بَاغِي آبِي يَأْكُلُ مِنْ نَبْتِ قَصِيرٍ لَاصِقِ

(٢) قَدْ قُلْتُ لَمَّا أَطْلَحَ الْأَمْرُ وَأَنْبَعَثَ عَشَوَاءُ تَالِيَةً غُبَسًا دَهَارِيَسًا

فالطخورور في بيت المتنبي متنافر الحروف ، وهو المهر بضم الميم ، وأطْلَحَ في بيت أبي تمام متنافر الحروف ، وهو بمعنى عظم واشتد .

أمثلة أخرى : كتب بعض الأمراء حين مرضت أمه رقاعاً وطرحها في المسجد

الجامع ببغداد : صين أمرؤ ورعى ، دعا لامرأة لِنَقَحَلَهُ مَقْسَمَةً ، قد منيت بأكل الطرموق ، فأصابها من أجله الاستمصال - أن يمين الله عليها بالاطرغشاش والابرغشاش

وَالْغَرَابَةُ نَحْوُ :

وَفَاحًا وَمَرَسَنًا مُسَرَّجًا .

أَيُّ كَالسَّيْفِ السَّرِيحِيِّ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَسْتَوَاءِ ، أَوْ كَالسَّرَاجِ فِي الْبَرِيقِ وَاللَّمَعَانِ

غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة بما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

[والغرابة] كَوْنُ الكَلِمَةِ وحشية غير ظاهرة المعنى ، ولا مانوسة الاستعمال (١)  
[نحو] مسرج في قول العجاج (٢) .

وَمُقَلَّةً وَحَاجِبًا مُزَجَّجًا ،

أَيُّ مُدَقَّقًا مَطْوَلًا [ وفاحا ] أَي شَعْرًا أَسْوَدَ كَالْفَحْمِ [ ومرسنا ] أَي أَنفًا [ مسرجا ]  
أَيُّ كَالسَّيْفِ السَّرِيحِيِّ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَسْتَوَاءِ [ وسريج اسم قين تنسب إليه السيوف  
[ أو كالسراج في البريق واللمعان ] فَا ن قُلْتُ لَمْ لَمْ يَجْعَلُوهُ اسْمَ مَفْعُولٍ مِنْ سَرَّجَ اللَّهُ

(١) فالغرابة تنقسم بهذا إلى قسمين : غرابة ترجع إلى بعد في تخريج المعنى وقد  
مثل لها بقول العجاج ، وغرابة ترجع إلى عدم انس الاستعمال لعدم تداول اللفظ في  
لغة خالص العرب كما في قول امرئ القيس : رَبِّ جَفْنَةٍ مُتَعَجَّرَةٍ ، وَطُعْنَةٍ مُسَحْفَرَةٍ  
تَبَقَى غَدَا بَأَنْفَرَةٍ (٢) هو عبد الله بن ربيعة من شعراء الدولة الأموية . والحق أنه لابنه  
روبة بن العجاج من قوله :

أَيَّامَ أَبَدَتْ وَأَضْحَامُ مُقَلَّجَا      أَغْرَبَرَأَقًا وَطَرَفًا أَرْجَا

وَمُقَلَّةً وَحَاجِبًا مُزَجَّجًا      وَفَاحًا وَمَرَسَنًا مُسَرَّجًا

والشاهد في قوله (مسرجا) لأن اسم المفعول في الأصل معناه ذات وقع عليها  
الفعل ، وتونه بمعنى ذات شديدة بأخرى كما هنا بعيد .



وَالْمُخَالَفَةُ نَحْوُ:

• الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ •

وجهه أى بهجه وسننه ، قُلْتُ هو أيضاً من هذا القِيلِ (١) أو مأخوذ (٢) من السراج على ما صرح به الامام المرزوقي رحمه الله تعالى حيث قال : السُّرِّيْحِيُّ منسوب إلى السراج ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثرة مائه ورواقه حتى كأن فيه سراجاً ، ومنه ما قيل سَرَجَ الله أمرك أى حسنه ونوره .

[ والمخالفة ] أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعة ، أعنى على خلاف ما ثبت عن الواضع [ نحو ] الاجل بل فك الادغام فى قوله [ الحمد لله العلى الاجل ] (٣) والقياس الاجل بالادغام ، فنحو آل وماء وآبى بآبى وعور

(١) ولكنه من الغرابة بالمعنى الثانى لا الاول (٢) فعنى سراج على هذا جعله ذا سراج بالمشابهة وهو بعيد غريب ، لأن الظاهر أنه جعله ذا سراج حقيقة لا مشابهة .  
تطبيقات على الغرابة :

(١) نَقِيٌّ تَقِيٌّ لَمْ يُكْثَرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلَدٍ

(٢) وما أَرْضَى لِقُلْتَهُ بِحُلْمٍ إِذَا انْتَبَهَتْ تَوَهُمُهُ ابْتِشَاكَ

فالحقلد السى الخلق ، وهو غريب لعدم تداوله ، والابتشاك الكذب ، وهو غريب لعدم تداوله أيضاً .

أمثلة أخرى :

قال أبو علقمة لطيب : أجدد رَسِيْسًا فى أَسْنَانِخِي ، وأرى توجعا فيما بين الواجلة إلى الاطرّة من دابات العنق .

(٣) هو من قول أبى النجم من شعراء الدولة الاموية .

## قِيلَ وَمِنَ الْكَرَاهَةِ فِي السَّمْعِ نَحْوُ :

يَعُورُ فَصِيحٌ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ الْوَاضِعِ كَذَلِكَ (١) .  
[ قِيلَ ] فَصَاحَةٌ الْمَقْرَدُ خُلُوصُهُ بِمَا ذَكَرَ [ وَمِنَ الْكَرَاهَةِ فِي السَّمْعِ ] بِأَن تَكُونَ  
الْفِظَةُ بِحَيْثُ يَمُجَّهَا السَّمْعُ ، وَيَتَبَرَأُ عَنْ سَمَاعِهَا [ نَحْوُ ] الْجَرَشِيُّ فِي قَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ (٢) .  
مَبَارَكُ الْأَسْمِ أَغْرَأَ اللَّقَبُ كَرِيمُ الْجَرَشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ

الحمد لله العليُّ الأجلُّ الواهبُ الفضلُ الوهوبُ المجزِلُّ

(١) وَإِنْ خَالَفَ الْقِيَاسُ الصَّرْفِيُّ ، لِأَنَّ أَصْلَ آلِ أَهْلٍ ، وَأَصْلَ مَا مَوْهٍ ، وَهَاءٌ  
لَا تَبْدُلُ هَمْزَةً فِي الْقِيَاسِ الصَّرْفِيِّ ، وَلِأَنَّ الْقِيَاسَ فِي مُضَارَعِ أَبِي (يَأْبِي) بِكَسْرِ الْبَاءِ ، لِأَنَّ  
فِعْلَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ لَا يَأْتِي مُضَارَعُهُ عَلَى فِعْلٍ بِفَتْحِهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ عَيْنُ مَاضِيهِ أَوْ لَامُهُ حَرْفٌ  
حَلَقَ كَسَالُ يَسْأَلُ ، وَلِأَنَّ الْقِيَاسَ فِي عَوْرَ يَعُورُ عَارِيعَارٍ ، لِتَحْرُكِ الْوَاوِ وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا .  
تَطْبِيقَاتٌ عَلَى مَخَالَفَةِ الْقِيَاسِ :

(١) إِذَا جَاوَزَ الْاِثْنَيْنِ مَرَّفَانَهُ بَنَشَرَ وَتَكَثَّرَ الْوُشَاةُ قَمَيْنُ

(٢) فَأَصْبَحَ بِلِقَائِي الزَّمَانُ مِنْ أَجَلِهِ بِأَعْظَامِ مَوْلُودٍ وَرَأْفَةِ وَالِدِ

وَمَخَالَفَةُ الْقِيَاسِ فِي الْأَوَّلِ بِقَطْعِ هَمْزَةِ الْاِثْنَيْنِ ، وَفِي الثَّانِي بِوَصْلِ هَمْزَةِ أَجَلِهِ .  
أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

(١) وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضَعَ الرِّقَابُ نَوَاسِ الْأَبْصَارِ

(٢) فَلَا يُبْرَمُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ حَالٌّ وَلَا يُحْلَلُ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ يُبْرَمُ

(٣) فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكَ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

(\*) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْكِنْدِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالْمُتَنَّبِيٍّ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّرْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ .

كَرِيمُ الْجَرَشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ \*

وَفِيهِ نَظَرٌ :

وَفِي الْكَلَامِ خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ وَالتَّعْقِيدِ مَعَ فَصَاحَتِهَا ، فَالضَّعْفُ نَحْوُ ضَرْبِ غَلَامِهِ زَيْدًا ،

[ كَرِيمُ الْجَرَشِيِّ ] أَيْ النَّفْسِ [ شَرِيفُ النَّسَبِ ] وَالْأَغْرُ مِنَ الْخَيْلِ الْأَبْيَضِ الْجَبِيَّةِ ، ثُمَّ اسْتَعِيرَ الْكَلِمَةَ وَاضْطَرَّ مَعْرُوفٍ [ وَفِيهِ نَظَرٌ ] لِأَنَّ السَّكَارَةَ فِي السَّمْعِ إِنَّمَا هِيَ مِنْ جَهَةِ الْغَرَابَةِ الْمَفْسُورَةِ بِالْوَحْشِيَّةِ ، مِثْلُ تَكَاكَتُمْ وَأَفْرَنْقَعُوا وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَقِيلَ لِأَنَّ السَّكَارَةَ فِي السَّمْعِ وَعَدَمُهَا بِرَجْعَانِ إِلَى طَيْبِ النَّعْمِ وَعَدَمِ الطَّيِّبِ لَا إِلَى نَفْسِ الْفَلْظِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِلْقَطْعِ بِاسْتِكْرَاهِ الْجَرَشِيِّ دُونَ النَّفْسِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ النَّعْمِ .

[ و ] الْفَصَاحَةُ [ فِي الْكَلَامِ خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ وَالتَّعْقِيدِ مَعَ فَصَاحَتِهَا ] هُوَ حَالُ مِنَ الضَّمِيرِ فِي خُلُوصِهِ ، وَاحْتِرَازُ بِهِ عَنْ مِثْلِ زَيْدٍ أَجَلُّ وَوَشَعْرُهُ مُسْتَشْزَرٌ ، وَأَنْفُهُ مُسْرَجٌ ، وَقِيلَ هُوَ حَالُ مِنَ الْكَلِمَاتِ وَلَوْ ذَكَرَهُ بِجَنْبِهَا لَسَلِمَ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْحَالِ وَذِيهَا بِالْأَجْنَبِيِّ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ قَيْدًا لِلتَّنَافُرِ لَا لِلخُلُوصِ ، وَيَازِمُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى تَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ الْغَيْرِ الْفَصِيحَةِ فَصِيحًا ، لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ خَالِصٌ عَنْ تَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ حَالُ كَوْنِهَا فَصِيحَةً ، فَافْهَمْ .

[ فَالضَّعْفُ ] أَنْ يَكُونَ تَأْلِيفُ الْكَلَامِ عَلَى خِلَافِ الْقَانُونِ النَّحْوِيِّ الْمَشْهُورِ بَيْنَ الْجُمْهُورِ ، كَالْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا وَمَعْنَى وَحَكَا (١) [ نَحْوُ ضَرْبِ غَلَامِهِ زَيْدًا ]

(١) بِخِلَافِ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا لَا مَعْنَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ( اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ

لِلتَّقْوَى ) أَيْ الْعَدْلُ الْمَقْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ اَعْدِلُوا ، وَبِخِلَافِ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا

والتنافر كقوله :

وَلَيْسَ قَرَبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ

[ والتنافر ] : أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان ، وإن كان كل منها فصيحاً

[ كقوله : وليس قرب قبر حرب ] وهو اسم رجل [ قبر ] وصدر البيت .

وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٍ

أى خال عن الماء والكلأ ، ذكر فى عجائب المخلوقات أن من الجن نوعا يقال له الهاتف ، فصاح واحد منهم على حرب بن أمية فأت ، فقال ذلك الجنى هذا البيت

لا حكمة كما فى ضمير الشأن فى قوله تعالى ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ) وكما فى ضمير رب فى قول الشاعر :

رَبِّهِ فَنَيْسَةَ دَعَوْتُ إِلَى مَا يَبُورُ الْحَدَّ دَائِمًا فَأُجَابُوا

تطبيقات على ضعف التأليف :

(١) يَيْضًا يَمْنَعُهَا التَّكْلُمُ دَهْيًا تَيْهًا وَيَمْنَعُهَا الْحَيَاءُ تَمِيسًا

(٢) وَلَوْ أَنَّ بَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى بَجْدَهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

فى الاول حذف أن مع بقاء عملها ، وتقدير الكلام - أن تميس - وفى الثانى عود الضمير على متأخر لفظا ومعنى وحكما .

أمثلة أخرى :

وَمَاعِلِينَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا إِلَّا يَجَاوِرُنَا إِلَّاكَ دَبَّارٌ

خَلَّتِ الْبِلَادُ مِنَ الْغَزَالَةِ لَيْلَهَا فَأَعَاضُكَ اللَّهُ كَى لَا تَحْزَنَّا

(١) قفر بالرفع صفة لمكان على القطع ، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ ، والمعنى أن القبر مع مكانه قفر .

وَقَوْلُهُ :

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحُهُ أَمْدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لُمْتَهُ لُمْتَهُ وَحَدِيدِي

[ وَكَقَوْلِهِ ] :

[ كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحُهُ أَمْدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لُمْتَهُ لُمْتَهُ وَحَدِيدِي (١) ]

والوارى فى الورى للعال ، وهو مبتدأ وخبره قوله معى ، وإنما مثل بمثالين لأن الأول مُتَّاهٍ فى النقل والثانى دونه ، أو لأن منشأ النقل فى الأول نفس اجتماع الكلمات وفى الثانى حروف منها (٢) وهو فى تكرير أمدحه دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه فى التنزيل ، مثل فَبَسَّحَهُ فَلَا يَصِحُّ القول بأن مثل هذا النقل مخل بالفصاحة ، وذكر الصاحب إسماعيل بن عبَّاد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة الأستاذ

(١) هو لأبى تمام من قصيدة له فى مدح موسى بن إبراهيم مطلقها :

شَهِدْتُ لَقَدْ أَقَوْتُ مَعَالِمَكُمْ بَعْدِي وَحَتَّى كَمَا حَتَّى وَشَائِعٌ مِنْ بُرْدٍ

(٢) يعنى بهذا اجتماع الحاءين والهاين فى البيت :

تطبيقات على تنافر الكلام :

(١) وَشَوْهَ تَرْقِيشِ الْمَرْقَشِ رَقْشُهُ فَاشْيَاعُهُ يَشْكُونُهُ وَمَعَاشِرُهُ

(٢) دَانَ بَعِيدٌ مَحَبِّ مَبْغُضٍ بَهْجٍ أَغْرَ حُلُوٌّ مُرٌّ لَيْنٌ شَرَسٌ

والتنافر فى الأول من تكرار القاف والشين فيه ، وفى الثانى من إيراد صفات متعددة على نمط واحد .

أمثلة أخرى :

فَكَلُّكُمْ أَتَى مَا تَى أَيُّهُ فَكُلُّ فَعَالٍ كُلُّكُمْ عَجَابُ

وَأَزُورُ مَنْ كَانَ لَهُ زَائِرًا وَعَافَ عَافَى الْعُرْفِ عِرْفَانَهُ

والتعقيد أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد للخلل إما في النظم كقول  
الفرزدق في خال هشام :

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه  
أى ليس مثله في الناس حتى يقاربه إلا مملكا أبو أمه أبوه ،

ابن العميد ، فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ هل تعرف فيه شيئا من الهجعة ، قال  
نعم مقابلة المدح باللوم ، وإنما يقابل بالذم أو الهجاء ، فقال الأستاذ غير هذا أريد ،  
فقال لا أدري غير ذلك ، فقال الأستاذ هذا التكرير في أمدحه أمدحه مع الجمع بين  
الحاء والهاء وهما من حروف الخلق خارج عن حد الاعتدال ، نافر كل التنافر ، فأننى  
عليه صاحب .

[ والتعقيد ] : أى كون الكلام معقدا [ أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على  
المراد للخلل ] واقع [ إما في النظم ] بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما  
يوجب صعوبة فهم المراد [ كقول الفرزدق في خال هشام ] بن عبد الملك وهو  
إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي .

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه

[ أى ليس مثله ] في الناس [ حتى يقاربه ] أى أحد يشبهه في الفضائل [ إلا مملكا ]  
أى رجلا أعطى الملك والمال يعنى هشاما [ أبو أمه ] أى أبو أم ذلك المملك [ أبوه ] أى  
أبو إبراهيم الممدوح ، أى لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام ، فقيه فصل بين المبتدا  
والخبر ، أعنى - أبو أمه أبوه - بالأجنبي الذي هو - حتى - وبين الموصوف والصفة ،  
أعنى - حتى يقاربه - بالأجنبي الذي هو - أبوه - وتقديم المستثنى أعنى - مملكا - على  
المستثنى منه ، أعنى - حتى - وفصل كثير بين البدل وهو - حتى - والمبدل منه وهو  
- مثله - فقوله - مثله - اسم ما ، و - في الناس - خبره ، و - إلا مملكا - منصوب

وَأَمَّا فِي الْإِتِّقَالِ كَقَوْلِ الْآخَرِ :

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا      وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَّمُوعَ لِتَجْمُدَا  
فَإِنَّ الْإِتِّقَالَ مِنْ جُمُودِ الْعَيْنِ إِلَى بُحْلِهَا بِالدَّمُوعِ

لتقدمه على المستثنى منه (١) .

قبل ذكر ضعف التأليف يعني عن ذكر التعقيد اللفظي ، وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجهة لصعوبة فهم المراد ، وإن كان كل واحد منها جاريا على قانون النحو ، وبهذا يظهر فساد ما قيل إنه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بل لا وجه له لأن ذلك جائز باتفاق النحاة ، إذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف .

[ وإما في الانتقال ] عطف على قوله - إما في النظم - أي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد للخلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة الى المعنى الثاني المقصود ، وذلك بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفترقة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود [ كقول الآخر ] وهو عباس بن الأحنف ، ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق [ \* سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب ] بالرفع وهو الصحيح ، وبالنصب وهم [ عيناى الدموع لتجمدا ] جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن ، وأصاب لكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجب دوام التلاقي من الفرح والسرور [ فإن الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع ] حال إرادة البكاء وهى حالة الحزن

(١) وقد حمل بعضهم البيت على وجه لا تعقيد فيه ، فجعل قوله - مملكا - مستثنى من ضمير الجار والمجرور ، وجعل قوله - أبو أمه حى - مبتدأ وخبرا ، وقوله - أبوه - خبرا ثانيا ، والجملة صفة لقوله - مملكا - وجعل قوله - يقاربه - صفة ثانية .

لَا إِلَى مَا قَصَدَهُ مِنَ السُّرُورِ .

[ لا إلى ما قصده من السرور ] الحاصل بالملاقاة (١) ومعنى البيت - إني اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق ، وأوطئها على مقاساة الأحزان والأشواق ، وأتجرع غصصها ، وأتحمل لآجلها حزنا يفيض الدموع من عيني ، لا تسبب بذلك إلى وصل يدوم ، ومسرة لا تزول ، فإن الصبر مفتاح الفرج ، ولكل بداية نهاية ، ومع كل عسر يسر ، وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز ، وللقوم ههنا كلام فاسد أوردناه في الشرح (٢) .

(١) ولكنه انتقل إلى هذا بوسائط كثيرة ، فانتقل من جمود العين إلى انتفاء الدمع منها حال إرادة البكاء ، ثم انتقل من هذا إلى انتفاء الدمع مطلقاً ، ثم انتقل من هذا إلى انتفاء الحزن ، ثم انتقل من هذا إلى إفادة السرور .  
(٢) يعني شرحه المطول على تلخيص المفتاح .

تطبيقات على التعقيد :

(١) صَانَ اللَّيْمُ وَصُنْتُ وَجْهِي مَالَهُ وَوَنَى فَلَمْ يَبْذُلْ وَلَمْ أَتَبَذَّلْ

(٢) وَمُقَلَّةٌ وَحَاجِبًا مُزَجِّجًا وَفَاحًا وَمَرْسَنًا مُسَرَّجًا

ففصل في الأول بين الفعل ومفعوله بجملة فعلية ، فأوجد فيه تعقيداً ، وأصل الكلام صَانَ اللَّيْمُ مَالَهُ وَصُنْتُ وَجْهِي عَنْهُ ، وفي الثاني سمي أنف محبوبته مرسناً ، وهو إنما يكون للحيوان ، لأنه الموضع الذي يقع عليه الرسن ، فهو مجاز بعيد فاحش .

أمثلة أخرى :

(١) وَلَيْسَتْ خُرَاسَانُ الَّتِي كَانَ خَالِدٌ بِهَا أَسَدٌ إِذْ كَانَ سَيْفًا أَمِيرَهَا

(٢) أَنَّى يَكُونُ أَبَا الْبَرَاءِ أَدَمٌ وَأَبُوكَ وَالْقَتْلَانِ أَنْتَ مُحَمَّدٌ



قِيلَ وَمِنْ كَثْرَةِ التَّكَرُّارِ وَتَتَابُعِ الْإِضَافَاتِ كَقَوْلِهِ :  
 « سَبَّوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدٌ »

وَقَوْلِهِ :

« حَمَامَةٌ جَرَعًا حَوْمَةً الْجَنْدَلِ اسْجَعِي »

[ قيل ] فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر [ ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات كقوله ] « وَتُسَعِدُنِي فِي غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ » (١) [ سبوح ] أي فرس حسن الجرى لا تعب راكبها ، كأنها تجرى في الماء [ لها ] صفة سبوح [ منها ] حال من شواهد [ عليها ] متعلق بشواهد [ شواهد ] فاعل الظرف أعنى - لها - يعني أن لها من نفسها علامات دالة على نجابتها ، قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى ، ولا يخفى أنه لا يحصل كثرة بذكره ثالثا ، وفيه نظر لأن المراد بالكثرة ههنا ما يقابل الوحدة ، ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا [ و ] تتابع الإضافات مثل [ قوله ] « حَمَامَةٌ جَرَعًا حَوْمَةً الْجَنْدَلِ اسْجَعِي » .

فَأَنْتَ بِمَرَأَى مِنْ سَعَادٍ وَمَسْمَعٍ (٢)

ففيه إضافة حمامة إلى جرعا ، وجرعا إلى حومة ، وحومة إلى الجندل ، والجرعا تأنيث الأجرع قصرها للضرورة ، وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيئا ، والحومة معظم الشيء ، والجندل أرض ذات حجارة ، والسجع هدير الحمام ونحوه ، وقوله - فأنت بمرأى - أي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك ، يقال : فلان بمرأى مني

(١) هو من قصيدة المتنبي يمدح بها سيف الدولة ، ومطلعها :

عَوَازِلُ ذَاتِ الْحَالِ فِي حَوَاسِدُ وَإِنْ ضَجَّعَ الْخَوْدُ مِنِّي لِمَاجِدُ

(٢) هو من قصيدة لعبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك من شعراء الدولة العباسية

وفيه نظر :

وَفِي الْمَتَكَلِّمِ مَلَكَةٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ بِلَفْظٍ فَصِيحٍ .

ومسمع ، أى بحيث أراه وأسمع قوله ، كذا فى الصحاح ، فظهر فساد ما قيل إن معناه - أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها ، وفساد ذلك عما يشهد به العقل والنقل (١) [ وفيه نظر ] لأن كلام من كثرة التكرار وتتابع الإضافات إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر ، وإلا فلا يخل بالفصاحة ، كيف وقد وقع فى التنزيل - (مِثْلَ ذَأْبٍ قَوْمِ نُوحٍ - ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا - وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا) .

[و] الفصاحة [فى المتكلم ملكة] وهى كيفية راسخة فى النفس ، والكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة والالاقسمة فى محله اقضاء أولياً ، فخرج بالقييد الأول الاعراض النسبية مثل الإضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك ، ويقولنا - لا يقتضى القسمة - الكميات ، ويقولنا - والالاقسمة - النقطة والوحدة ، ويقولنا - أولياً - ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة والالاقسمة ، فقوله - ملكة - إشعار بأنه لو غير عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً فى الاصطلاح مالم يكن ذلك راسخاً فيه ، وقوله [ يقتدر بها على التعبير عن المقصود ] دون أن يقول - يعبر - إشعار بأنه يسمى فصيحاً إذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد ، وقوله [ بلفظ فصيح ] ليعم المفرد والمركب ، أما المركب فظاهر ، وأما المفرد فكما تقول عند التعداد : دار ، غلام ، جارية ، ثوب ، بساط ، إلى غير ذلك .

(١) لأن المعروف فى ذلك أن سمع الحمام يطلب لتسمعه المحبوبة فتتهج به إلى عاشقها ، وليس من المعقول أن الحمام يسمع لأنه يرى سعاد أو غيرها .

وَالْبَلَاغَةُ فِي الْكَلَامِ مُطَابَقَتُهُ لِمُقْتَضَى الْحَالِ مَعَ فَصَاحَتِهِ ،

[ والبلاغة في الكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته ] أى فصاحة الكلام ،  
والحال هو الأمر الداعي للتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذى يودى به أصل المراد  
خُصُوصِيَّةً ما ، وهو مقتضى الحال (١) مثلا - كَوْنُ المخاطب منكرًا للحكم حالٌ يقتضى  
تأكيد الحكم ، والتأكيد مقتضى الحال ، وقولك له - إن زيدا فى الدار - مؤكداً بأن  
كلامٌ مطابق لمقتضى الحال ، وتحقيق ذلك أنه جزئى من جزئيات ذلك الكلام الذى  
يقتضيه الحال ، فإن الإنكار مثلا يقتضى كلاما مؤكداً ، وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق  
عليه ، على عكس ما يقال : إن السكلى مطابق للجزئيات (٢) وإن أردت تحقيق هذا  
(١) يعنى أن تلك الخصوصية هى مقتضى الحال وإنما ذكر الضمير مراعاة للخبر .  
(٢) فمقتضى الحال على هذا التحقيق هو الكلام المؤكد لا التأكيد ونحوه من  
الخصوصيات ، وهذا يخالف ما ذكره قبله ، وليكن مقتضى الحال هذا أو ذاك ، فإن  
الخطب فيه سهل .

تطبيقات على البلاغة فى الكلام :

(١) وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ الْخَلَافَةَ مِنْهُمْ لَا بُلْغَ لَا عَارِيَ الْخَوَانَ وَلَا جَدَبٍ

(٢) لَهُ رَاحَةٌ لَوْ أَنَّ مَعْشَرَ جُودَهَا عَلَى الْبِرِّ كَانَ الْبِرُّ أُنْدَى مِنَ الْبَحْرِ

(٣) أَمْرٌ مِنْ الْمَرْمَرِ مَرَارَةً هَوَانٌ هَمَامٌ هَكَانَ فِي عَيْنِهِ أَلْهَمٌ

فالاول غير بليغ لأنه لا يصح أن يقال فى مدح ملك ، فلم يطابق مقتضى الحال فيه ،  
والثانى بليغ لأنه هو الذى يليق بمدح الملوك ، والثالث غير بليغ لعدم فصاحته بسبب تنافره  
أمثلة أخرى : قال قاض لرجل خاصته امرأته : أئن سألنك ثمن شكرها وشبرك

أخزيت بطلها وتضهاها - وقال حافظ بك إبراهيم :

وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فَإِنَّ مَقَامَاتِ الْكَلَامِ مُتَفَاوِتَةٌ ، فَهَقَامُ كُلِّ مِنَ التَّنْكِيرِ وَالْإِطْلَاقِ  
وَالْتَقْدِيمِ وَالذِّكْرِ يُبَيِّنُ مَقَامَ خِلَافِهِ ، وَمَقَامُ الْفَصْلِ يُبَيِّنُ مَقَامَ الْوَصْلِ ، وَمَقَامُ  
الْإِيجَازِ يُبَيِّنُ مَقَامَ

الكلام فارجع إلى ما ذكرنا في الشرح في تعريف علم المعاني .

[وهو] أى مقتضى الحال [مختلف فإن مقامات الكلام متفاوته] لأن الاعتبار  
اللائق بهذا المقام يغير الاعتبار اللائق بذلك ، وهذان يتفاوت مقتضيات الأحوال ،  
لأن التباين بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار ، وهو أنه يتوهم فى الحال كونه زمانا  
لورود الكلام فيه ، وفى المقام كونه محلا له ، وفى هذا الكلام إشارة إجمالية إلى  
ضبط مقتضيات الأحوال ، وتحقيق مقتضى الحال [فهام كل من التنكير والإطلاق  
والتقديم والذكر يبين مقام خلافا] أى مقام خلافا كل منها ، يعنى أن المقام الذى يناسبه  
تنكير المسند إليه أو المسند يبين المقام الذى يناسبه التعريف ، ومقام إطلاق الحكم أو  
التعلق (١) أو المسند إليه أو المسند أو متعلقه (٢) يبين مقام تقييده بمؤكد أو  
أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك ، ومقام تقديم المسند إليه أو  
المسند أو متعلقاته يبين مقام تأخيرها ، وكذا مقام ذكره يبين مقام حذفه ، فقوله  
- خلافا - شامل لما ذكرنا ، وإنما فصل قوله [ومقام الفصل يبين مقام الوصل] تنبيها  
على عظم شأن هذا الباب ، وإنما لم يقل مقام خلافا لأنه أخصر وأظهر ، لأن خلافا  
الفصل إنما هو الوصل ، وللتنبية على عظم الشأن فصل قوله [ومقام الإيجاز يبين مقام

مَنْ لِي بِتَرْبِيَةِ النِّسَاءِ فَانْهَاجَ فِي الشَّرْقِ عِلَّةُ ذَلِكَ الْإِخْفَاقُ

الْأُمُّ مَدْرَسَةٌ إِذْ أَعَدَّتْهَا أَعَدَّتْ شُعَاطِبَ الْأَعْرَاقِ

(١) يعنى تعلق الفعل بمفعوله ونحوه (٢) أى متعلق المسند .

خلافه ، وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي ، ولكل كلمة مع صاحبها مقام ، وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب ، وانحطاطه بعدمها ، ففقتضى الحال هو الاعتبار المناسب .

خلافه [ أى الاطناب والمساواة ] وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي [ فان مقام الاول يبين مقام الثاني ، فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي ] ولكل كلمة مع صاحبها [ أى مع كلمة أخرى مصاحبة لها ] مقام [ ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى ، مثلاً الفعل الذى قصد اقترانه بالشرط ، فله مع إن مقام ليس له مع إذا ، وكذا لكل من أدوات الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع ، وعلى هذا القياس .

[ وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه ] أى انحطاط شأنه [ بعدمها ] أى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب ، والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذى اعتبره المتكلم مناسباً بحسب السليقة أو بحسب تتبع تراكيب البلغاء ، يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعت حاله ، وأراد بالكلام الكلام الفصيح ، وبالحسن الحسن الذاتى الداخلى فى البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله بالمحسنات البدعية [ ففقتضى الحال هو الاعتبار المناسب ] للحال والمقام ، يعنى اذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الذاتى إلا بمطابقته للاعتبار المناسب على ما تفيدته إضافة المصدر (١) ومعلوم أنه انما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى

(١) فى قوله - وارتفاع شأن الكلام - لأن إضافة المفرد تفيد العموم ، فيكون المعنى - كل ارتفاع يكون بالمطابقة - ومن هنا أفاد الكلام الحصر

فَالْبَلَاغَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّفْظِ بِاعْتِبَارِ إِفَادَتِهِ الْمَعْنَى بِالتركيب ، وَكثيراً  
مَا يُسَمَّى ذَلِكَ فَصَاحَةً أَيْضاً ، وَلَهَا طَرَفَانِ أَعْلَى وَهُوَ حَدُّ الْإِعْجَازِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ ،

الْحَالِ وَاحِدٌ ، وَإِلَّا لَمَا صَدَقَ أَنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالمطابقة للاعتبار المناسب ، وَلَا يَرْتَفِعُ  
إِلَّا بِالمطابقة لمقتضى الحال ، فَلْيَتأمل .

[فالبلاغة] صفة [راجعة إلى اللفظ] يعنى أنه يقال - كلامٌ بليغٌ - لكن لا من حيث  
إنه لفظٌ رسوت بل [ باعتبار إفادته المعنى ] أى الغرض المصوغ له الكلام (١)  
[بالتركيب] متعلق بإفادته ، وذلك لأن البلاغة كما مرَّ عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح  
لمقتضى الحال ، فظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعانى والأغراض  
التي يصاغ لها الكلام ، لا باعتبار الألفاظ المفردة والكلم المجردة [ وكثيراً ما ]  
نُصِبَ عَلَى الظرفية ، لأنه من صفة الاحيان ، و - ما - تأكيد معنى السكثرة ، والعامل  
فيه قوله [ يسمى ذلك ] الوصف المذكور [ فصاحه أيضاً ] كما يسمى بلاغة ، فحيث يقال  
- إن إعجاز القرآن من جهة كونه فى أعلى طبقات الفصاحة - يراد بها هذا المعنى .

[ ولها ] أى لبلاغة الكلام [ طرفان أعلى وهو حد الإعجاز ] وهو أن يرتقى  
الكلام فى بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ، ويعجزهم عن معارضته [ وما يقرب  
منه ] عطف على قوله وهو ، والضمير فى - منه - عائد إلى - أعلى - يعنى أن الأعلى مع  
ما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز ، هذا هو الموافق لما فى المفتاح ، وزعم بعضهم (٢)

(١) فليس المراد به المعنى الاصلى المستفاد من أصل التركيب ، وإنما المراد به  
الخصوصيات السابقة من التأكيد نحوه ، فهو يسمى غرضاً أو خصوصية أو معنى ثانوياً .  
(٢) لا يخفى أن هذا هو الظاهر من كلام التاخيص ، ولاشئ فى أن يكون الطرف  
الأعلى هو حد الإعجاز فى القرآن وما يقرب منه فى كلام رسوله ﷺ وفحول البلاغ ،  
فانه يصح أن يقال - كلام رسول الله فى أعلى مراتب البلاغة ، وهكذا .

وَأَسْفَلَ وَهُوَ مَا إِذَا غُيِّرَ عَنْهُ إِلَى مَا دُونَهُ التَّحَقُّعُ عِنْدَ الْبُلْغَاءِ بِأَصْوَاتِ  
الْحَيَوَانَاتِ ، وَبَيْنَهُمَا مَرَاتِبُ كَثِيرَةٌ ، وَتَتَّبِعُهَا وَجُوهٌ آخَرُ تَوَرَّثَ الْكَلَامَ حَسَنًا .  
وَفِي الْمُنْتَكَمِّ مَلَكَ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ .  
فَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ بَلِيغٍ فَصِيحٌ وَلَا عَكْسَ

أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى - حد الاعجاز - والضمير في - منه - عائد إليه ، يعني أن الطرف الاعلى  
هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز ، وفيه نظر لأن القريب من حد الاعجاز  
لا يكون من الطرف الاعلى الذى هو حد الاعجاز ، وقد أوضحنا ذلك فى الشرح  
[ وَأَسْفَلَ وَهُوَ مَا إِذَا غُيِّرَ ] الكلام [ عَنْهُ إِلَى مَا دُونَهُ ] أى إلى مرتبة أخرى هى أدنى  
منه وأنزل [ التَّحَقُّعُ ] الكلام وإن كان صحيح الاعراب [ عِنْدَ الْبُلْغَاءِ بِأَصْوَاتِ الْحَيَوَانَاتِ ]  
التي تصدر عن مَحَلِّهَا بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على  
أصل المراد [ وَبَيْنَهُمَا ] أى بين الطرفين [ مَرَاتِبُ كَثِيرَةٌ ] متفاوتة بعضها أعلى من بعض  
بحسب تفاوت المقامات ، ورعاية الاعتبارات ، والبعد من أسباب الاخلال بالفصاحة .  
[ وَتَتَّبِعُهَا ] أى بلاغة الكلام [ وَجُوهٌ آخَرُ ] سوى المطابقة والفصاحة [ تَوَرَّثَ ]  
الكلام حسناً [ وَفِي قَوْلِهِ - تَتَّبِعُهَا - ] إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عَرَضِيٌّ  
خارج عن حد البلاغة ، وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة  
والفصاحة ، وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المنكلم لأنها ليست بما تجعل المنكلم  
متصفاً بصفة .

[ وَ ] [ الْبَلَاغَةُ ] [ فِي الْمُنْتَكَمِّ مَلَكَ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ ] .  
[ فَعَلِمَ ] مما تقدم [ أَنَّ كُلَّ بَلِيغٍ ] كلاماً كان أو منكلماً على سبيل استعمال المشترك في  
معنييه ، أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ [ فَصِيحٌ ] لأن الفصاحة مأخوذة  
في تعريف البلاغة مطلقاً [ وَلَا عَكْسَ ] بالمعنى اللغوى أى ليس كل فصيح بليغاً ، الجواز

وَأَنَّ الْبَلَاغَةَ مَرْجُومُهَا إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْخَطَا فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ ، وَلِأَنَّ تَمْيِيزَ  
الْفَصِيحِ مِنْ غَيْرِهِ ،

أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال (١) وكذا يجوز أن يكون لا أحد  
ملكه يقتدر بها التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال .  
[ و ] علم أيضا [ أن البلاغة ] في الكلام [ مرجومها ] أى ما يجب أن يحصل حتى  
يمكن حصولها كما يقال : مرجع الجود الى الغنى [ الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى  
المراد ] والا لربما أدى المعنى المراد (٢) بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا  
يكون بليغا [ والى تمييز ] الكلام [ الفصيح من غيره ] والا لربما أورد الكلام المطابق  
لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون أيضا بليغا ، لوجوب وجود الفصاحة في  
البلاغة ، ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها  
لتوقفه عليها .

(١) ومن هذا قول نصيب في النسيب :

فَإِنْ تَصَلَّى أَصْلَكَ وَإِنْ تَعَرَّدِي لَهْجَرٍ بَعْدَ وَصْلِكَ لَا أَبَالِي

فإن مثل هذا لا يصح أن يقال في مقام النسيب ، وكذلك قول جميل :

فَلَوْ تَرَكْتُ عَقْلِي مَعَى مَا طَلَبْتَهَا وَلَكِنْ طَلَبْتُهَا لِمَافَاتٍ مِنْ عَقْلِي

زعم أنه يرواها لذهاب عقله ، ولو كان عاقلا ما هويا ، وإنما الجيد في ذلك قول بعضهم :

وَمَا سَرَّنِي أَنِّي خَلِيٌّ مِنَ الْهَوَى وَلَوْ أَنَّ لِي مِنْ بَيْنِ شَرِّهِ إِلَى غَرْبِ

فَإِنْ كَانَ هَذَا الْحُبُّ ذَنْبِي أَلَيْسَ كُمْ فَلَا غَفَرَ الرَّحْمَنُ ذَلِكَ مِنْ ذَنْبِ

(٢) يعنى بالمعنى المراد المعنى الثانوى لا المعنى الاصلى ، لأن مرجع البلاغة الى

المعنى الثانوى كما سبق .



وَالثَّانِي مِنْهُ مَا يَبِينُ فِي عِلْمِ مَتْنِ اللُّغَةِ أَوْ التَّصْرِيفِ أَوْ النَّحْوِ أَوْ يُدْرِكُ بِالْحَسِّ ،  
وَهُوَ مَا عَدَا التَّعْقِيدَ الْمَعْنَوِيَّ ، وَمَا يَحْتَزُّ بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ عِلْمُ الْمَعَانِي ، وَمَا يَحْتَزُّ بِهِ  
عَنِ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ عِلْمُ الْبَيَانِ ،

[والثاني] أي تمييز الفصيح من غيره [منه] أي بعضه [ما يبين] أي يوضح [في علم  
متن اللغة] كالغرابية ، وإنما قال في علم متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات لأن اللغة  
أعم من ذلك ، يعني به يعرف تمييز السالم من الغرابية عن غيره ، بمعنى أن من تتبع  
الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأثومة علم أن ما عداها مما يفتقر إلى تنقيح  
أو تخريج فهو غير سالم من الغرابية ، وبهذا تبين فساد ما قيل : إنه ليس في علم متن  
اللغة أن بعض الألفاظ مما يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه في الكتب المبسطة  
في اللغة [أو] في علم [التصريف] كخالفه القياس ، إذ به يعرف أن الأجَلَّ مخالف  
للقياس دون الأجَلِّ [أو] في علم [النحو] كضعف التأليف والتعقيد اللفظي [أو  
يدرك بالحس] كالمتأخر ، إذ به يعرف أن مُسْتَشْرَرًا متأخرًا دون مرتفع ، وكذا تنافر  
الكلمات [وهو] أي ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس ، فالضمير عائد  
إلى - ما - ومن زعم أنه عائد إلى ما يدرك بالحس فقد سهوا ظاهرا [ماعداد التعقيد  
المعنوي] إذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي من غيره .  
فعلم أن مرجع البلاغة بعضه مبين في العلوم المذكورة ، وبعضه مُدْرِكٌ بالحس ، وبقي  
الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ، والاحتراز عن التعقيد المعنوي ، فبنست  
الحاجة إلى وضع غلبين مفيدين لذلك ، فوضعوا علم المعاني للأول ، وعلم البيان للثاني ،  
وإليه أشار بقوله [وما يحتز به عن الأول] أي الخطأ في تأدية المعنى المراد [علم المعاني ،  
وما يحتز به عن التعقيد المعنوي علم البيان] وسمّوا هذين العلمين علم البلاغة لِما كَانَ  
مَزِيدَ اختصاصٍ لهما بالبلاغة ، وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرها من العلوم .

وَمَا يُعْرَفُ بِهِ وَجْهُ التَّحْسِينِ عِلْمُ الْبَدِيعِ ، وَكَثِيرٌ يُسَمَّى الْجَمِيعَ عِلْمُ الْبَيَانِ ،  
وَبَعْضُهُمْ يُسَمَّى الْأَوَّلَ عِلْمُ الْمَعَانِي ، وَالْآخِرِينَ عِلْمُ الْبَيَانِ ، وَالثَّلَاثَةَ عِلْمُ الْبَدِيعِ .

## الفن الأول علم المعاني

وَهُوَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ الَّتِي يَهَا يَطَاقُ مُقْتَضَى الْحَالِ ،

ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر ، فوضعوا لذلك علم البديع ، واليه  
أشار بقوله [ وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ] ولما كان هذا المختصر في علم  
البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون [ وكثير ] من الناس [ يسمى الجميع  
علم البيان ، وبعضهم يسمي الاول علم المعاني و ] يسمي [ الاخيرين ] يعني البيان  
والبديع [ علم البيان والثلاثة علم البديع ] ولا يخفى وجوه المناسبة والله أعلم .

## الفن الأول علم المعاني

قدّمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب ، لأن رعاية المطابقة لمقتضى  
الحال وهو مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء آخر ، وهو إيراد  
المعنى الواحد في طرق مختلفة [ وهو علم ] أى ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية ،  
ويجوز أن يريد به نفس الأصول والقواعد المعلومة ، ولاستعمالهم المعرفة في  
الجزئيات قال [ تعرف به أحوال اللفظ العربي ] أى هو علم يستنبط منه إدراكات  
جزئية ، وهى معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة ، بمعنى أن أى فرد  
يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم ، وقوله [ التى بها يطابق ] اللفظ [ مقتضى الحال ]  
احتراز عن الأحوال التى ليست بهذه الصفة ، مثل الاعلال والادغام والرفع والنصب

وما أشبه ذلك ، مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى (١) وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة ، والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ. مقتضى الحال ، لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ، وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية (٢) والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ، ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف

(١) بخلاف الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، فانه يؤدي بها معان ثانوية لا أصلية ، ومن ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) فالتأكيـد فيه للرد على المنكرين وهو معنى ثانوى لا أصلى ، ومنه أيضا قول الشاعر :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِهَجَّتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

فتقديم المسند وهو ثلاثة للتشويق إلى المسند إليه وهو شمس الضحى وما عطف عليه ، وهو معنى ثانوى أيضا ، وما خولف به مقتضى المقام في المدح قول مروان بن أبى حفصة في المأمون :

أَضْحَى إِمَامُ الْهُدَى الْمَامُونُ مُشْتَغَلًا بِالْدِّينِ وَالنَّاسِ بِالْدُّنْيَا مَشَاغِلُ

فقال له عمار بن عقيل : ما زدته على أن وصفته بصفة عجوز في يدها مسباحها ، فملا قلت كما قال جدي في عمر بن عبد العزيز :

فَلَا هُوَ فِي الدُّنْيَا مُضِيعٌ نَصِيهٌ وَلَا عَرَضُ الدُّنْيَا عَنْ الدِّينِ شَاغِلُهُ

(٢) وقيل إن أحوال اللفظ فيه من التشبيه والمجاز وغيرهما قد يبحث فيها من هذه الحيثية ، فتكون من علم المعاني لا من علم البيان ، ومن ذلك في الكناية قول كثير لعبد العزيز بن مروان :

وَيَنْحَصِرُ فِي ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ : أَحْوَالِ الْأَسْنَادِ الْخَبَرِيِّ . أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ .  
أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ . أَحْوَالِ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ . الْقَصْرِ . الْإِنْشَاءِ . الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ .  
الْإِيْجَازِ وَالْأَطْنَابِ وَالْمُسَاوَاةِ . لِأَنَّ الْكَلَامَ إِمَّا خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ ، لِأَنَّهُ

بكيفية مخصوصة ، على ما أشير إليه في المفتاح وصرح به في شرحه ، لا نفس الكيفيات  
من التقديم والتأخير والتعريف والتسكير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره ، وإلا  
لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، لأنها عين مقتضى الحال  
وقد حققنا ذلك في الشرح ، وأحوال الاسناد أيضا من أحوال اللفظ ، باعتبار أن  
التأكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة ، وتخصيص اللفظ بالعربي  
مجرد اصطلاح ، لأن الصناعة إنما وضعت لذلك .

[ وينحصر ] المقصود من علم المعاني [ في ثمانية أبواب ] انحصار الكل في الأجزاء  
لا الكلي في الجزئيات ، وإلا لصدق علم المعاني على كل باب من الأبواب المذكورة  
وليس كذلك [ أحوال الاسناد الخبري ] و [ أحوال المسند إليه ] و [ أحوال المسند ]  
و [ أحوال متعلقات الفعل ] و [ القصر ] و [ الإنشاء ] و [ الفصل والوصل ] و [ الإيجاز  
والأطناب والمساواة ] وإنما انحصر فيها [ لأن الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه ]

وَمَا زَاكَ رُقَاكَ تَسْلُ ضَغْنِي وَتُخْرِجُ مِنْ مَكَامِنَا ضِبَانِي

وَيَرْقِنِي لَكَ الرَّاقُونَ حَتَّى أَجَابَتْ حَبَّةٌ تَحْتَ التُّرَابِ

جعل ذلك كناية عن تودده إليه ، وهذا لا يليق بمقام مدحه له ، وإنما يخاطب  
المددوح بمثل قول النابغة للعمان بن المنذر :

وَلَسْتُ بِمُسْتَبَقٍ أَخَا لَا تَلُهُ عَلَى شَعَثِ أَيِّ الرَّجَالِ الْمُهَذَّبِ

فَإِنَّكَ مَظْلُومًا فَعَبْدٌ ظَلَمْتَهُ وَإِنْ تَكَ ذَا عُنْبِي فَتَلَكَ يَعْتَبِ

إِنْ كَانَ لِنِسْبَتِهِ خَارِجٌ تَطَابِقُهُ أَوْ لَا تَطَابِقُهُ فَخَبَرٌ ، وَإِلَّا فَاَنْشَاءٌ ، وَالْخَبَرُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ وَمُسْنَدٍ وَإِسْنَادٍ ، وَالْمُسْنَدُ قَدْ يَكُونُ لَهُ مُتَعَلِّقَاتٌ إِذَا كَانَ فِعْلًا أَوْ فِي مَعْنَاهُ ،

لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم ، وهي تعلق أحد الشيتين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه ، سواء كان إيجابا أو سلبا أو غيرهما ، كما في الانشائيات ، وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ في هذا المقام ، لانه لا يشمل النسبة في الكلام الانشائي فلا يصح التقسيم ، فالكلام [ إن كان لنسبته خارج ] في أحد الأزمنة الثلاثة ، أى يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية [ تطابقه ] أى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج ، بأن يكونا ثبوتين أو سلبين [ أو لا تطابقه ] بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية ، والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية ، أو بالعكس [ فخير ] أى فالكلام خبر [ وإلا ] أى وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك [ فانشاء ] وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدًا لها من غير قصد الى كونه دالًا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيتين وهو الانشاء ، أو تكون نسبته بحيث يُقصدُ أنَّ لها نسبةً خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر ، لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بدَّ أن تكون بين الشيتين ، ومع قطع النظر عن الذهن لا بدَّ أن يكون بين هذين الشيتين في الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك ، أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك ، ألا ترى أنك اذا قلت - زيد قائم - فان القيام حاصل لزيد قطعًا ، سواء قلنا إن النسبة من الامور الخارجية أو ليست منها ، وهذا معنى وجود النسبة الخارجية [ والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند وإسناد ، والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلًا أو في معناه ] كالمصدر واسم الفاعل وامم المفعول وما أشبه ذلك ، ولا وجه

وَكُلٌّ مِنَ الْإِسْنَادِ وَالتَّلَاقِ إِمَّا بِقَصْرِ أَوْ بِغَيْرِ قَصْرٍ ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ قُرِنَتْ بِأُخْرَى إِمَّا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا أَوْ غَيْرُ مَعْطُوفَةٍ ، وَالْكَلَامُ الْبَلِيغُ إِمَّا زَائِدٌ عَلَى أَصْلِ الْمُرَادِ لِفَائِدَةٍ أَوْ غَيْرُ زَائِدٍ .

( تَنْبِيْهِ ) : صِدْقُ الْخَبَرِ مُطَابَقَتُهُ لِلْوَاقِعِ وَكَذِبُهُ عَدَمُهَا ،

لتخصيص هذا الكلام بالخبر [ وكل من الاسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة ، والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة ] احتراز به عن التطويل ، على أنه لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ [ أو غير زائد ] هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته ، لأن جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومُقابِلِهِ (١) إنما هو من أحوال الجملة أو المسند إليه أو المسند ، مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك ، فالواجب في هذا المقام بيان سبب إفرادها وجعلها أبواباً برأسها ، وقد لخصنا ذلك في الشرح .

( صدق الخبر وكذبه )

( تَنْبِيْهِ ) : على تفسير الصدق والكذب الذى قد سبق إشارة ما إليه فى قوله - تطابقة أو لا تطابقة -

اختلف القائلون بانحصار الخبر فى الصدق والكذب فى تفسيرهما ، فقبل [ صدق الخبر مطابقتة ] أى مطابقة حكمه [ للواقع ] وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام الخبرى [ وكذبه ] أى كذب الخبر [ عدمها ] أى عدم مطابقتة للواقع ، يعنى أن الشئين اللذين أُوقِعَ بينهما نسبة فى الخبر لا بد أن يكون بينهما نسبة فى الواقع ، أى مع قطع النظر عما فى الذهن وعما يدل عليه الكلام ، فطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التى فى الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق ، وعدمها بأن تكون (١) هما الاطاب والمساواة .

وَقِيلَ مُطَابَقَتُهُ لاعتقاد المخبر ولو خطأ وعدمها ، بدليل قوله تعالى ( إِنَّ الْمُنَافِقِينَ  
لَكَاذِبُونَ ) وردَّ بأنَّ المعنى لكاذبون في الشهادة ، أو في تسميتها ، أو

إحداها ثبوتية والاخرى سلبية كذب .

[ وقيل ] صدق الخبر [ مطابقتها لاعتقاد المخبر ولو كان ] ذلك الاعتقاد [ خطأ ] غير  
مطابق للواقع [ و ] كذب الخبر [ عدمها ] أى عدم مطابقتها لاعتقاد المخبر ولو كان  
خطأ (١) فقول القائل - السماء تحتنا - معتقدا ذلك صدق ، وقوله - السماء فوقنا -  
غير معتقد كذب ، والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح ، فيعم العلم  
والظن ، وهذا يشكل بخبر الشاك لعدم الاعتقاد فيه فيلزم الوسطة ولا يتحقق الانحصار ،  
الهم إلا أن يقال إنه كاذب ، لأنه إذا اتفقت الاعتقاد صدق عدم مطابقتها الاعتقاد ،  
والكلام في أن المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور في الشرح ، فليطالع ثمة [ بدليل ]  
قوله تعالى ( إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ  
وَاللَّهُ يَشْهَدُ [ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ] ) فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم إنك لرسول  
الله لعدم مطابقتها لاعتقادهم ، وإن كان مطابقا للواقع [ ورد ] هذا الاستدلال [ بأن  
المعنى لكاذبون في الشهادة ] وفي ادعائهم المواطأة ، فالتكذيب راجع الى الشهادة  
باعتبار تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع ، وهو أن هذه الشهادة من صميم القلب  
وخلوص الاعتقاد ، بشهادة إن واللام والجملة الاسمية (٢) [ أو ] المعنى إنهم لكاذبون  
[ في تسميتها ] أى في تسمية هذا الاخبار شهادة ، لأن الشهادة ما يكون علي وفق  
الاعتقاد ، فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفعول الثاني والأول محذوف [ أو ]

(١) وهذا قول النظام من المعتزلة (٢) في قوله - إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ - وهذا يفيد

من التأكيد ما يفيد .

فِي الْمَشْهُودِ بِهِ فِي زَعْمِهِمْ - الْجَاحِظُ مُطَابَقَتُهُ مَعَ الْإِعْتِقَادِ وَعَدَمُهَا مَعَهُ ، وَغَيْرُهُمَا  
لَيْسَ بِصِدْقٍ وَلَا كَذِبٍ ، بِدَلِيلٍ ( أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ )

المعنى لمنهم لكاذبون [في المشهود به] أعنى قولهم - إنك لرسول الله - لكن لا في الواقع بل [في زعمهم] الفاسد واعتقادهم الباطل ، لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع ، فيكون كاذبا باعتقادهم وإن كان صادقا في نفس الأمر ، فكانه قيل - لمنهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق - وحينئذ لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع ، فَلْيَتَأَمَّلْ لثَلَاثَتِهِمْ أَنَّ هَذَا (١) اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد .

[والجاحظ] أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب ، وأثبت الواسطة ، وزعم أن صدق الخبر [مطابقته] للواقع [مع الاعتقاد] بأنه مطابق [و] كذب الخبر [عدمها] أى عدم مطابقته للواقع [معه] أى مع اعتقاد أنه غير مطابق [وغيرهما] أى غير هذين القسمين وهو أربعة : أعنى المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة ، أو بدون الاعتقاد أصلا ، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة ، أو بدون الاعتقاد أصلا [ليس بصدق ولا كذب] فَكُلُّ مَنْ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ بِتَفْسِيرِهِ أَخْصَ مِنْهُ بِالتَّفْسِيرِ السَّابِقِينَ ، لِأَنَّهُ اعْتَبِرَ فِي الصِّدْقِ مُطَابَقَةُ الْوَاقِعِ وَالْإِعْتِقَادِ جَمِيعًا ، وَفِي الْكَذِبِ عَدَمُ مُطَابَقَتِهِمَا جَمِيعًا ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ اعْتِقَادَ الْمُطَابَقَةِ يَسْتَلْزِمُ مُطَابَقَةَ الْإِعْتِقَادِ ضَرْوْرَةً تَوَافُقِ الْوَاقِعِ وَالْإِعْتِقَادِ حِينَئِذٍ ، وَكَذَا اعْتِقَادُ عَدَمِ الْمُطَابَقَةِ يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ مُطَابَقَةِ الْإِعْتِقَادِ ، وَقَدْ اقْتَصَرَ فِي التَّفْسِيرِ السَّابِقِينَ عَلَى أَحَدِهِمَا (٢) [بدليل أفترى على الله كذبا أم به جنة] لِأَنَّ الْكَفَّارَ حَصَرُوا إِخْبَارَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْحَشْرِ وَالنَّشْرِ عَلَى (١) أى قول الخطيب - في زعمهم (٢) وهو الواقع في قول الجمهور ، والاعتقاد في قول النظام .



لَآنَ الْمُرَادَ بِالثَّانِي غَيْرَ الْكَذِبِ لِأَنَّهُ قَسِيمُهُ ، وَغَيْرُ الصِّدْقِ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَدُّوهُ ، وَرَدَّ بَانَ الْمَعْنَى أَمْ لَمْ يَفْتَرِ ، فَعَبَّرَ عَنْهُ بِالْجَنَّةِ لِأَنَّ الْجَنُّونَ لَا اقْتِرَاءَ لَهُ .

## أحوال الاسناد الخبري

لَا شَكَّ أَنَّ قَصْدَ الْمُخْبِرِ

### أحوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم (١) الأخرى أو منفي عنه ، وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ، ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه أو مسنداً ، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الاسناد ، والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها .

[ لا شك أن قصد المخبر ] أى من يكون بصدد الاخبار والاعلام ، وإلا فالجمله الخبرية كثيراً ما تورد لأغراض أخر غير إفادة الحكم أو لازمه ، مثل التحسر والتحزن في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران ( رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ ) وما أشبه ذلك (٢)

(١) المراد به ما يفهم من اللفظ وهو الذات ، لأن الحكم على الذات لأعلى المفهوم (٢) ومنه إظهار الضعف والخشوع كقوله :

إِلَهِى عَبْدُكَ الْعَاصِى أَتَاكَ مُقِرّاً بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَ

ومنه توبيخ السامع كقوله :

أَنْتِ الَّتِى كَلَّفْتَنِى دُلْجَ السَّرِّى وَأَثَمْتِى مِنْ كَانَ فِىكَ يَوْمٌ

ومنه إظهار الفرح والسرور كقوله :

هَنَاءٌ مَحَاذِكِ الْعَزَاءِ الْمُقَدَّمَا فَمَا عَبَسَ الْمُحْزُونُ حَتَّى تَبَسَّ

يُخْبِرُهُ إِفَادَةُ الْمُخَاطَبِ إِمَّا الْحُكْمَ أَوْ كَوْنَهُ عَالِمًا بِهِ ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ فَائِدَةُ الْخَبَرِ ،  
وَالثَّانِي لَازِمُهَا ، وَقَدْ يُنْزَلُ الْعَالَمُ بِهِمَا مَنْزِلَةُ الْجَاهِلِ لِعَدَمِ جَرِيهِ عَلَى مُوجِبِ الْعِلْمِ ،

[ بخبره ] مُتَعَلِّقٌ بِقَصْدِ [ إِفَادَةِ الْمُخَاطَبِ ] خَبَرٍ إِنْ [ إِمَّا الْحُكْمَ ] مَفْعُولُ الْإِفَادَةِ [ أَوْ  
كَوْنَهُ ] أَيْ كَوْنِ الْخَبَرِ [ عَالِمًا بِهِ ] أَيْ بِالْحُكْمِ ، وَالْمُرَادُ بِالْحُكْمِ هُنَا وَقُوعُ النِّسْبَةِ أَوْ لَا  
وَقُوعُهَا ، وَكَوْنُهُ مَقْصُودًا لِلْمُخْبِرِ بِخَبَرِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَحَقُّقَهُ فِي الْوَاقِعِ (١) وَهَذَا مُرَادُ  
مَنْ قَالَ : إِنْ الْخَبَرُ لَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْمَعْنَى أَوْ انْتِفَائِهِ عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ ، وَإِلَّا فَلَا يَخْفَى (٢)  
أَنْ مَدْلُولُ قَوْلِنَا - زَيْدٌ قَائِمٌ - وَمَفْهُومُهُ أَنْ الْقِيَامَ ثَابِتٌ لَزِيدٍ ، وَعَدَمُ ثُبُوتِهِ لَهُ احْتِمَالٌ  
عَقْلِيٌّ لَا مَدْلُولٌ وَلَا مَفْهُومٌ لِلْفِظِ ، فَلْيُفْهَمْ [ وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ ] أَيْ الْحُكْمَ الَّذِي يَقْصُدُ  
بِالْخَبَرِ إِفَادَتَهُ [ فَائِدَةُ الْخَبَرِ وَالثَّانِي ] أَيْ كَوْنِ الْخَبَرِ عَالِمًا بِهِ [ لَازِمُهَا ] أَيْ لَازِمُ فَائِدَةِ  
الْخَبَرِ ، لِأَنَّهُ كَلِمَا أَفَادَ الْحُكْمَ أَفَادَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِهِ ، وَلَيْسَ كَلِمَا أَفَادَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْحُكْمِ أَفَادَ نَفْسَ  
الْحُكْمِ ، لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ مَعْلُومًا قَبْلَ الْإِخْبَارِ ، كَمَا فِي قَوْلِنَا لِمَنْ حَفِظَ التَّوْرَةَ  
- قَدْ حَفِظْتَ التَّوْرَةَ - وَتَسْمِيَةُ مِثْلِ هَذَا الْحُكْمِ فَائِدَةَ الْخَبَرِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ  
يَقْصُدَ بِالْخَبَرِ وَيَسْتَفَادَ مِنْهُ ، وَالْمُرَادُ بِكَوْنِهِ عَالِمًا بِالْحُكْمِ حَصُولُ صُورَةِ الْحُكْمِ فِي ذَهْنِهِ ،  
وَهُنَا أَبْحَاثٌ شَرِيفَةٌ سَمَحْنَا بِهَا فِي الشَّرْحِ .

[ وَقَدْ يُنْزَلُ ] الْمُخَاطَبُ [ الْعَالَمُ بِهِمَا ] أَيْ بِفَائِدَةِ الْخَبَرِ وَلَازِمُهَا [ مَنْزِلَةُ الْجَاهِلِ ]  
فَيَلْقَى إِلَيْهِ الْخَبَرُ وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِالنِّسْبَةِ لِعَدَمِ جَرِيهِ عَلَى مُوجِبِ الْعِلْمِ [ فَانْ مِنْ لَا يَجْرِي  
عَلَى مَقْتَضَى عَلَيْهِ هُوَ الْجَاهِلُ سِوَاهُ ، كَمَا يُقَالُ لِلْعَالِمِ التَّارِكِ لِلصَّلَاةِ - الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ - (٣)

(١) لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ كَاذِبًا (٢) أَيْ وَإِلَّا نَقَلَ هَذَا مُرَادَهُ ، بِأَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ  
نَفْيَ دَلَالَةِ الْخَبَرِ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ أَوْ انْتِفَائِهِ ، فَلَا يَصِحُّ كَلَامُهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى . . . .  
(٣) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ لِهَشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ حِينَ قَالَ لِسَائِلِهِ عَنْ زَيْنِ الْعَابِدِينَ  
لَهُ لَا يَعْرِفُهُ وَهُوَ يَعْرِفُهُ .

فَيَنْبَغِي أَنْ يُقْتَصَرَ مِنَ التَّرْكِيبِ عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ ، فَإِنْ كَانَ خَالِي الذَّهْنَ مِنَ الْحُكْمِ وَالتَّرَدُّدِ فِيهِ اسْتَغْنَى عَنْ مُؤَكَّدَاتِ الْحُكْمِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَرَدِّدًا فِيهِ طَالِبًا لَهُ حَسَنَ تَقْوِيَتِهِ بِمُؤَكَّدٍ ،

وتنزيل العالم بالشئ منزلة الجاهل به لاعتبارات خطائية كثيرة في الكلام (١) منه قوله تعالى ( وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ) بل تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه كثير ، منه قوله تعالى ( وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ) [ فينبغي ] أى إذا كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب ينبغي [ أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة ] حذرا عن اللغو [ فإن كان ] المخاطب [ خالي الذهن من الحكم والتردد فيه ] أى لا يكون عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا متردداً في أن النسبة هل هي واقعة أم لا ، وبهذا تبين فساد ما قيل - إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه ، فلا حاجة الى ذكره ، بل التحقيق إن الحكم والتردد فيه متافيان [ استغنى ] على لفظ المبني للمفعول [ عن مؤكدات الحكم ] لنمك الحكم في الذهن حيث وجده خاليا [ وإن كان ] المخاطب [ مترددا فيه ] أى في الحكم [ طالبا له ] بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم ، وتخير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها [ حسن تقويته ] أى تقوية الحكم [ بمؤكد ] ليزيل ذلك المؤكد تردده ، ويتمكن

هذا ابنُ خير عبادِ الله كُلُّهُمْ      هذا البقيُّ النقيُّ الطاهرُ العَلَمُ

هذا ابنُ فاطمة إن كنتَ جاهلَهُ      بحمدِهِ أنبياءُ الله قد خُتِمُوا

(١) أى وإن لم يكن مما معنا من تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما ، كما في هذه الآية ، لأنها ليست منه ، وإنما هي من تنزيل العالم بالشئ. منزلة الجاهل به مطلقا .

وَأِنْ كَانَ مُنْكَرًا وَجِبَ تَوْكِيدُهُ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ  
رُسُلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ كَذَّبُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى ( إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ) وَفِي  
الثَّانِيَةِ ( إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ) وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الْأَوَّلُ ابْتِدَائِيًّا ، وَالثَّانِي طَلِيئًا ،  
وَالثَّالِثُ إِنْكَارِيًّا ، وَإِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا إِخْرَاجًا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ ،

فيه الحكم ، لَكِنَّ الْمَذْكُورُ فِي دَلَائِلِ الْأَعْيَازِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْسُنُ التَّأْكِيدُ إِذَا كَانَ لِلْمُخَاطَبِ  
ظَنٌّ فِي خِلَافِ حَكْمِكَ [ وَإِنْ كَانَ ] أَيْ الْمُخَاطَبِ [ مُنْكَرًا ] لِلْحَكْمِ [ وَجِبَ تَوْكِيدُهُ ] أَيْ  
تَوْكِيدُ الْحَكْمِ [ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ ] أَيْ بِقُدْرَةِ قُوَّةٍ وَضَعْفًا ، يَعْنِي يَجِبُ زِيَادَةُ التَّأْكِيدِ  
بِحَسَبِ ازْدِيَادِ الْإِنْكَارِ إِذْ أَلَّاهُ [ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ رَسُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامِ  
إِذْ كَذَّبُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى - إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ] مُؤَكِّدًا بِأَنَّ وَاسْمِيَةِ الْجُمْلَةِ [ وَفِي ] الْمَرَّةِ  
[ الثَّانِيَةِ ] رَبَّنَا يَعْلَمُ [ إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ ] مُؤَكِّدًا بِالْقَسَمِ وَإِنَّ وَاللَّامَ وَاسْمِيَةِ الْجُمْلَةِ ، لِمُبَالَغَةِ  
الْمُخَاطَبِينَ فِي الْإِنْكَارِ ، حَيْثُ قَالُوا ( مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ  
أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ) وَقَوْلُهُ إِذْ كَذَّبُوا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ تَكْذِيبَ الْاِثْنَيْنِ تَكْذِيبٌ لِلثَّلَاثَةِ  
وَالْاِثْنَيْنِ أَوَّلًا اِثْنَانِ (١) [ وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الْأَوَّلُ ابْتِدَائِيًّا وَالثَّانِي طَلِيئًا وَالثَّالِثُ  
إِنْكَارِيًّا ] يُسَمَّى [ إِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا ] أَيْ عَلَى الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ ، وَهِيَ الْخَلْفُ  
عَنِ التَّأْكِيدِ فِي الْأَوَّلِ ، وَالتَّقْوِيَةُ بِمُؤَكَّدِ اسْتِحْسَانِنَا فِي الثَّانِي ، وَوُجُوبُ التَّأْكِيدِ  
بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ فِي الثَّالِثِ [ إِخْرَاجًا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ ] وَهُوَ أَخْصَصُ مَطْلَقًا مِنْ مُقْتَضَى  
الْحَالِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ مُقْتَضَى ظَاهِرِ الْحَالِ ، فَكُلُّ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ مُقْتَضَى الْحَالِ مِنْ غَيْرِ

(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ) الْآيَةِ .

وَكثِيرًا مَا يُخْرِجُ الْكَلَامَ عَلَى خِلَافِهِ ، فَيَجْعَلُ غَيْرُ السَّائِلِ كَالسَّائِلِ إِذَا قُدِمَ إِلَيْهِ مَا يُلَوِّحُ لَهُ بِالْخَبَرِ ، فَيَسْتَشْرِفُ لَهُ اسْتِشْرَافَ الْمُتَرَدِّدِ الطَّالِبِ ، نَحْوُ ( وَلَا تَخَاطِبْنِي

عكس (١) كما في صورة إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، فانه يكون على مقتضى الحال ، ولا يكون على مقتضى الظاهر .

[ وكثيراً ما يخرج الكلام [على خلافه] أى على خلاف مقتضى الظاهر [فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه] أى إلى غير السائل [ما يلوح] أى يشير [له] أى لغير السائل [بالخبر فيستشرف له استشراف المتردد الطالب ، نحو] ( ولا تخاطبني

(١) لأن ظاهر الحال هو ما يكون له ثبوت في الواقع كإنكار المنكر ونحوه ، أما الحال فقد يكون ثابتاً في الواقع وقد يكون غير ثابت فيه ، كتزويل غير السائل منزلة السائل ، فهو أمر يعتبره المتكلم وليس له ثبوت في الواقع .

تطبيقات على أغراض الخبر وأضرابه :

(١) ذهب الذين يُعَاشُ فِي أَكْثَانِهِمْ وَبَقِيَتْ فِي خَلْفِ كَجَلْدِ الْأَجْرِبِ

(٢) لَنْ كُنْتُ بِحَاجَةٍ إِلَى الْحِلْمِ لَأَنْتِ إِلَى الْجَهْلِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ أَحْوَجُ

فالأول يقصد منه إظهار الضعف ، والثاني من الضرب الإنكارى ، والتأكيد فيه

بلام القسم وإن .

أمثلة أخرى :

(١) ( إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ

وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ) :

(٢) ظَلِمْتُ فِي الْأَدَبِ الْمُصَنِّ وَضَعْتُ فِي يَدِي الْكَفْرَ الثَّمِينُ

(٣) أَمَا دُونَ مَضْرٍ لِلْفَنَى مُتَطَلِّبٌ بَلَى إِنَّ أَسْبَابَ الْغِنَى لَكَثِيرُ

فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ ) وَغَيْرُ الْمُنْكَرِ كَالْمُنْكَرِ إِذَا لَاحَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ  
أَمَارَاتِ الْإِنْكَارِ ، نَحْوُ :

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رَمَحَهُ    إِنْ بَنَى عَمَكَ فِيهِمْ رِمَاحُ

استشرف فلان الشيء - إذا رفع رأسه لينظر اليه ، وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل  
من الشمس [ استشرف الطالب المتردد نحو ، ولا تخاطبني في الذين ظلموا ] أى  
ولا تدعنى يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك ، فهذا كلام يُنَوِّحُ  
بالخبر تلويحاً ما ، ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب ، فصار المقام مقام أن يتردد  
المخاطب في أنهم هل صاروا محكوماً عليهم بالاغراق أم لا ، فقل [ إنهم مغرقون ]  
مؤكدًا ، أى محكوم عليهم بالاغراق .

[ و ] يجعل [ غير المنكر كالمُنْكَرِ إِذَا لَاحَ ] أى ظهر [ عليه ] أى على غير المنكر [ شَيْءٌ ]  
من أمارات الإنكار ، نحو (١) جاء شقيق [ عارِضًا رَمَحَهُ ] أى واضعاً له على  
الْعَرَضِ (٢) فهو لا ينكر أن في بنى عمه رماحاً ، لكن بجيئه واضعاً الرمح على العرض  
من غير التفات وتنبؤ أَمَارَةً أنه يعتقد أن لأَرْمَحَ فيهم ، بل كلهم عزّل لاسلاح معهم  
فنزّل منزلة المنكر ، وخوطب خطاب التفات بقوله [ إن بنى عمك فيهم رماح ] مؤكداً  
بان ، وفي البيت على ما أشار اليه الامام المرزوقى تهكم واستهزاء ، كأنه يرميه بأن فيه من  
الضعف والجلبن بحيث لو علم أن فيهم رماحاً لما التفّت لفتّ الكفاح ، ولم تقو يده  
على حمل الرماح ، على طريقة قوله :

فَعَلْتُ لِحُرْزٍ لَمَّا التَقِينَا    تَنَكَّبَ لَا يَقْطُرُكَ الرَّحَامُ (٣)

(١) البيت لحجل بن فضلة (٢) يريد عرض الرمح ، بأن جعله على فخذيه بحيث يكون  
عرض الرمح في جبهتهم ، وهذا من أمارات عدم التصدى للحرب (٣) هو لابی ثمامة البراء بن عازب

وَالْمُنْكَرُ كَغَيْرِ الْمُنْكَرِ إِذَا كَانَ مَعَهُ مَا إِنْ تَأَمَّلَهُ ارْتَدَعَ ، نَحْوُ (لَارِيبَ فِيهِ)

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ، ولم يدفع إلى مضائق الجامع ، كأنه يخاف عليه أن يَدَسَّ بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء ، لقلة غنائه ، وضعف بنيانه .

[و] يجعل [المنكر كغير المنكر إذا كان معه] أى مع المنكر [ما إن تأمله] أى شئ من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشئ [ارتدع] عن إنكاره ، ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له ومشاهدا عنده ، كما تقول لمنكر الاسلام - الاسلام حق - من غير تأكيد ، لان مع ذلك المنكر دلائل دالة على حَقِّية الاسلام ، وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا فى نفس الامر ، وفيه نظر لأن مجرد وجوده لا يكفي فى الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده ، وقيل معنى ما إن تأمله شئ من العقل ، وفيه نظر لأن المناسب حينئذ أن يقال - ما إن تأمل به - لأنه لا يتأمل العقل بل يُتأمل به [نحو لاريب فيه] ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره ، وترك التأكد لذلك ، ويانه أن معنى لاريب فيه ليس القرآن بمظنة للريب ، ولا ينبغي أن يرتاب فيه ، وهذا الحكم بما ينكره كثير من المخاطبين ، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه ، لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس بما ينبغي أن يرتاب فيه ، والاحسن أن يقال - إنه نظير لتزليل وجود الشئ منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله (١) فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على

الانصاري ، ومحرز اسم رجل من بنى ضبة ، وتنكب تجنب القتال ، ويقطرك يلقك على الارض (١) إنما كان هذا أحسن لأن الظاهر أن المنفى نفس الريب لا كون القرآن محلا للريب كما فى الاول ، ولأنه لو كان هذا تمثيلا لا تنظيرا لتناقض مع قوله بعد - وهكذا اعتبارات النفي - لأن هذا المثال من هذه الاعتبارات على التقدير الاول .

تطبيقات على تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر :

(١) بَكَرًا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجِيرِ      إِنْ ذَاكَ النِّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ



وَهَكَذَا أَعْتَبَارَاتُ النَّفْيِ .

ثُمَّ الْإِسْنَادُ مِنْهُ حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ ،

وجود ما يزيله ، حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق ، كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك ، حتى صح ترك التأكد [ وهكذا ] أى مثل اعتبارات الاثبات [ اعتبارات النفي ] من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي ، وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلي ، ووجوب التأكد بحسب الانكار في الانكارى ، تقول لخالى الذهن - ما زيد قائما - أو ليس زيد قائما - وللطالب - ما زيد بقائم - والبنكر - والله ما زيد بقائم - وعلى هذا القياس .

### الاسناد الحقيقى والمجازى

[ ثم الاسناد ] مطلقا سواء كان إنشائيا أو إخباريا [ منه حقيقة عقلية ] لم يقل إما حقيقة وإما مجاز لأن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز (١) كقولنا - الحيوان

(٢) ( وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ) .

فالأول من تنزيل غير السائل منزلة السائل ، وقوله تعالى ( وإلهنا وإلهكم واحد ) من تنزيل المنكر منزلة غير المنكر .

أمثلة أخرى :

(١) عَلَيْكَ بِالْيَأْسِ مِنَ النَّاسِ إِنَّ غَنَى نَفْسِكَ فِي الْيَأْسِ

(٢) ( يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ) .

(١) وهو إسناد غير الفعل أو معناه كما فى المثالين ، وقد حصر السكاكى الاسناد فى الحقيقة والمجاز ، ولهذا قال فى تعريفهما - إسناد الشيء الى ما هو له أو الى غير ما هو له ، والشيء أعم من الفعل وغيره .

وَهِيَ : إِسْنَادُ الْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا هُوَ لَهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الظَّاهِرِ ، كَقَوْلِ الْمُؤْمِنِ - أَثَبَّتَ اللَّهُ الْبَقْلَ - وَقَوْلِ الْجَاهِلِ - أَثَبَّتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ - وَكَقَوْلِكَ - جَاءَ زَيْدٌ - وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَجِيءَ .

جسم ، والانسان حيوان - وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام لأن اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الاسناد ، وأوردتهما في علم المعاني لأنهما من أحوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني [ وهي ] أي الحقيقة العقلية [ إسناده الفعل أو معناه ] كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف [ إلى ما ] أي إلى شيء [ هو ] أي الفعل أو معناه [ له ] أي لذلك الشيء ، كالفاعل فيما بنى له نحو - ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا - أو المفعول فيما بنى له نحو - ضَرَبَ عَمْرٌو - فان الضارية لزيد والمضروية

لعمرؤ [ عند المتكلم ] متعلق بقوله - له - وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع [ في الظاهر ] وهو أيضاً متعلق بقوله - له - وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد ، والمعنى إسناده الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله ، وذلك بأن لا ينصب قرينة دالة على أنه غير ما هو له في اعتقاده ، ومعنى كونه له أن معناه قائم به ووصف له وحقه أن يسند إليه ، سواء كان مخلوقاً لله تعالى أو لغيره ، وسواء كان صادراً عنه باختياره كضرب ، أو لا كجأت ومرض ، وأقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف أربعة : الأول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً [ كقول المؤمن أثبت الله البقل و ] الثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو [ قول الجاهل أثبت الربيع البقل ] والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه - خلق الله تعالى الأفعال كلها - وهذا المثال متروك في المتن [ و ] الرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد [ نحو قولك جاء زيد وأنت ] أي والحال أنك خاصة [ تعلم أنه لم يجيء ] دون المخاطب ، إذ لو علمه المخاطب أيضاً لما تعين كونه حقيقة ، لجواز أن يكون المتكلم قد

وَمِنْهُ مَجَازٌ عَقْلِيٌّ ، وَهُوَ : إِسْنَادُهُ إِلَى مَلَابِسٍ لَهُ غَيْرُ مَا هُوَ لَهُ بِتَأْوُلٍ ، وَلَهُ  
مَلَابِسَاتٌ شَتَّى ، يَلَابِسُ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ وَالْمَصْدَرُ وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ وَالسَّبَبُ ،  
جعل علم السامع بأنه لم يحجى قرينة على أنه لم يرد ظاهره (١) فلا يكون الاسناد إلى ما هو  
له عند المتكلم في الظاهر .

[ ومنه ] أى ومن الاسناد [ مجاز عَقْلِيٌّ ] ويسمى مجازاً حُكْمِيًّا ومجازاً فى الالفاظ  
وإسناداً مجازياً [ وهو إسناده ] أى إسناد الفعل أو معناه [ إلى ملابس له ] أى للفعل  
أو معناه [ غير ما هو له ] أى غير الملابس الذى ذلك الفعل لِمُوْهْمَتِهِ لِمُوْهْمَتِهِ لِمُوْهْمَتِهِ ، يعنى  
غير الفاعل فى المبنى للفاعل ، وغير المفعول به فى المبنى للمفعول به ، سواء كان ذلك  
الغير غيراً فى الواقع أو عند المتكلم فى الظاهر ، وبهذا سقط ما قيل - إنه إن أراد به  
غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر فلا حاجة إلى قوله - بِتَأْوُلٍ - وهو ظاهر ، وإن  
أراد به غير ما هو له فى الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل - أنبت الله البقل - مجازاً  
باعتبار الاسناد الى السبب [ بتأول ] مُتَعَلِّقٌ بِإِسْنَادِهِ ، ومعنى التأول تَطَلُّبُ مَا يُؤْوِلُ إِلَيْهِ  
من الحقيقة ، أو المَوْضِعِ الذى يؤول اليه من العقل (٢) وحاصله أن ينصب قرينة  
صارفة عن أن يكون الاسناد الى ما هو له .

[ وله ] أى للفعل وهذا إشارة إلى تفصيل وتحقيق للتعريفين [ ملابسات شتى ]  
أى مختلفة ، جمع شَتَيْتٍ كمرىض ومرضى [ يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر  
والزمان والمكان والسبب ] ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لأن الفعل  
(١) أى ويجوز ألا يكون قد جعل هذا قرينة على أنه لم يرد ظاهره ، فيكون حقيقة  
كاذبة (٢) وعلى هذا لا يلزم أن يكون البجاز حقيقة كما سيأتى فى نحو - أَقْدَمَنِي بَلَدَكَ  
حَقَّقْ لِي عَلَى فُلَانٍ ، بخلاف المعنى الأول .

فَاسْنَدَهُ إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا لَهُ حَقِيقَةً كَمَا مَرَّ ، وَإِلَى غَيْرِهِمَا  
لِلْمَلَابِسَةِ بَجَازٍ ، كَقَوْلِهِمْ - عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ - وَسَبِيلٌ مَفْعَمٌ - وَشِعْرٌ شَاعِرٌ - وَنَهَارٌ  
صَافٍ - وَنَهْرٌ جَارٌ - وَبَنَى الْأَمِيرُ الْمَدِينَةَ -

لَا يَسْنَدُ إِلَيْهَا [ فَاسْنَدَهُ إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا لَهُ ] أَيْ لِلْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ  
بِهِ ، يَعْنِي أَنَّ اسْنَادَهُ إِلَى الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ ، أَوْ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا  
لِلْمَفْعُولِ بِهِ [ حَقِيقَةً كَمَا مَرَّ ] مِنَ الْأَمْثَلَةِ [ وَ ] [ اسْنَادَهُ ] إِلَى غَيْرِهِمَا [ أَيْ غَيْرِ الْفَاعِلِ  
أَوْ الْمَفْعُولِ بِهِ ] ، يَعْنِي غَيْرَ الْفَاعِلِ فِي الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ ، وَغَيْرَ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ  
بِهِ [ لِلْمَلَابِسَةِ ] يَعْنِي لَا يَجِلُّ أَنَّ ذَلِكَ الْغَيْرَ يَشَابَهُ مَا هُوَ لَهُ فِي مَلَابِسَةِ الْفِعْلِ [ بَجَازٍ  
كَقَوْلِهِمْ عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ ] فِيمَا بَنَى لِلْفَاعِلِ وَأَسْنَدَ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، إِذِ الْعَيْشَةُ مَرَضِيَّةٌ  
[ وَسَبِيلٌ مَفْعَمٌ ] فِي عَكْسِهِ ، أَعْنَى فِيمَا بَنَى لِلْمَفْعُولِ وَأَسْنَدَ إِلَى الْفَاعِلِ ، لِأَنَّ السَّبِيلَ هُوَ  
الَّذِي يُفْعَمُ أَيْ يَمْلَأُ ، مِنْ أَفْعَمْتُ الْأَنَاءَ أَيِ مَلَأْتُهُ [ وَشِعْرٌ شَاعِرٌ ] فِي الْمَصْدَرِ (١)  
وَالْأَوَّلُ التَّمَثِيلُ بِنَحْوِ - جَدِّ جَدِّهِ - لِأَنَّ الشَّعْرَ هَهُنَا يَعْنِي الْمَفْعُولَ (٢) [ وَنَهَارٌ صَافٍ ]  
فِي الزَّمَانِ [ وَنَهْرٌ جَارٌ ] فِي الْمَكَانِ ، لِأَنَّ الشَّخْصَ صَافٍ فِي النَّهَارِ ، وَالْمَاءَ جَارٌ فِي النَّهْرِ  
[ وَبَنَى الْأَمِيرُ الْمَدِينَةَ ] فِي السَّبَبِ ، وَيَذْهَبُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْمَجْزُ الْعَقْلِيَّ يَجْرِي فِي النَّسَبَةِ الْغَيْرِ  
الْإِسْنَادِيَةِ أَيْضًا مِنَ الْإِضَافَةِ وَالِإِقَاعِيَةِ (٣) نَحْوِ - أَعْجَبَنِي إِبْنَاتُ الرَّبِيعِ الْبَقْلُ وَجَرَى  
الْأَنْهَارُ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ( فَأَنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ) وَ ( مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ) وَنَحْوِ -  
تَوَهَّتُ اللَّيْلُ ، وَاجْتَرَبْتُ النَّهَرَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ( وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ) وَالتَّعْرِيفُ

(١) أَيْ فِيمَا بَنَى لِلْفَاعِلِ وَأَسْنَدَ إِلَى الْمَصْدَرِ ، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا يَأْتِي .

(٢) وَهُوَ السَّكْلَامُ الْمَنْظُومُ ، فَيَكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ - عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ .

(٣) النَّسَبَةُ الْإِقَاعِيَةُ هِيَ نَسَبَةُ الْفِعْلِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ .

وَقَوْلُنَا بِتَأْوِيلٍ يُخْرِجُ نَحْوَمَا مَرَّ مِنْ قَوْلِ الْجَاهِلِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُحْمَلْ نَحْوُ قَوْلِهِ :  
 أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرِ رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ  
 عَلَى الْمَجَازِ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَوْ يُظَنَّ أَنَّ قَائِلَهُ لَمْ يَعْتَقِدْ ظَاهِرَهُ ،

المذكور إنما هو للإسنادي ، اللهم إلا أن يراد بالإسناد مطلق النسبة ، وهما مباحث  
 نفيسة وشحنات بها الشرح [وقولك] في التعريف [بتأويل يخرج نحو ما مر من قول الجاهل]  
 - أثبت الربيع البقل - راثيا لإثبات من الربيع ، فان هذا الإسناد وإن كان إلى غير  
 ما هو له في الواقع ، لكن لا تأويل فيه ، لأنه مراده ومعتقده ، وكذا - شنى الطبيب  
 المريض ونحو ذلك - فقوله - بتأويل - يخرج ذلك كما يخرج الأقوال الكاذبة ، وهذا  
 تعريض بالسكائي حيث جعل التأويل لإخراج الأقوال الكاذبة فقط ، وللتنبية على  
 هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد ، مع أنه ليس ذلك من دأبه في  
 هذا الكتاب ، وأقتصر على بيان إخراج قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال  
 الكاذبة أيضا [ولهذا] أي ولا من مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأويل  
 فيه [لم يحمل نحو قوله :

أشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرِ رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ (١)]

[على المجاز] أي على أن إسناد أشاب وأفنى إلى كَرُّ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ مجاز [ما]  
 دم [لم يعلم أو] لم [يظن أن قائله] أي قائل هذا القول [لم يعتقد ظاهره] أي ظاهر  
 (١) هو للصلتان العبدى من شعراء الدولة الأموية ، واسمه قثم بن حبيبة بن عبد القيس  
 وقيل لغيره ، وبعد هذا البيت :

إِذَا لَيْلَةٌ أَهْرَمَتْ يَوْمَهَا      أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمٌ قَتَى  
 نَرُوحُ وَنَغْدُو لِحَاجَاتِنَا      وَحَاجَةٌ مِنْ عَاشٍ لَا تَنْقُضَى

كَمَا اسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ إِسْنَادَ - مِيزَ - فِي قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ :

مِيزَ عَنْهُ قَنْزَعًا عَنْ قَنْزِعٍ جَذَبُ اللَّيَالِي أَبْطَى أَوْ أَسْرَعَ

مَجَازٌ بِقَوْلِهِ عَقِيهِ :

أَفْنَاهُ قِيلَ لِلشَّمْسِ اطْلُغِي

الاسناد ، لانتفاء التأول حينئذ ، لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر ، فيكون من قبيل قول الجاهل - أنبت الربيع البقل [ كما استدل ] يعني مالم يعلم ولم يستدل بشئ. على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال [ على أن إسناد ميز ] إلى جَذَبِ اللَّيَالِي [ في قول أبي النجم (١) ميز عنه ] أي عن الرأس [ قَنْزَعًا عَنْ قَنْزِعٍ ] هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس [ جذب الليالي ] أي مُضِيَّهَا واختلافها [ أَبْطَى أَوْ أَسْرَعَ ] هو حال من الليالي على تقدير القول (٢) أي مَقُولًا فِيهَا ، ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر [ مجاز ] خبر إن ، أي استدل على أن إسناد مِيزَ إلى جذب الليالي مجاز [ بقوله ] مُتَعَلِّقٌ بِاسْتَدْلٍ ، أي بقول أبي النجم [ عَقِيهِ ] أي عقيب قوله - ميز عنه قَنْزَعًا عَنْ قَنْزِعٍ [ أفناه ] أي أبا النجم أو شعر رأسه [ قيل الله ] أي أمر الله تعالى وإرادته [ للشَّمْسِ اطْلُغِي ] فانه يدل على أنه يعتقد أنه فعل

(١) اسمه الفضل بن قدامة من شعراء الدولة الأموية ، وهذا البيت من قوله :

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ

مِنْ أَنْزَلَتْ رَأْسِي كِرَاسَ الْأَصْلَمِ مِيزَ عَنْهُ قَنْزَعًا عَنْ قَنْزِعٍ

جَذَبُ اللَّيَالِي أَبْطَى أَوْ أَسْرَعَ أَفْنَاهُ قِيلَ لِلشَّمْسِ اطْلُغِي

حَتَّى إِذَا وَارَاكَ أَفْقُ فَارْجَمِي

(٢) لأن الجملة الطلبية إذا وقعت حالا وجب فيها تقدير القول على نحو ما قدر

هنا ، لأنها وصف في المعنى ، والوصف لا يكون جملة طلبية

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ : لِأَنَّ طَرَفَيْهِ إِمَّا حَقِيقَتَانِ ، نَحْوُ - أَثْبَتَ الرَّبِيعُ الْبَقْلَ - أَوْ  
مَجَازَانِ ، نَحْوُ - أَحْيَا الْأَرْضَ شَبَابُ الزَّمَانِ - أَوْ مُخْتَلِفَانِ ، نَحْوُ - أَثْبَتَ الْبَقْلَ  
شَبَابُ الزَّمَانِ ، وَأَحْيَا الْأَرْضَ الرَّبِيعُ .  
- وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ - وَإِذَا تَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا - يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ -

الله وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني ، فيكون الاسناد الى جذب الليالي بتأول بناء  
على أنه زمان أو سبب .

[وَأَقْسَامُهُ] أى أقسام المجاز العقلي باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما [أربعة لأن  
طرفيه] وهما المسند اليه والمسند [إما حقيقتان] لغويتان [نحو أثبت الربيع البقل  
أو مجازان] لغويان [نحو أحيا الأرض شباب الزمان] فان المراد بأحيا الأرض  
تهيج القوى النامية فيها ، وإحداث نضارنها بأنواع النبات ، والاحياء فى الحقيقة  
إعطاء الحياة ، وهى صفة تقتضى الحس والحركة الإرادية ، وكذا المراد بشباب الزمان  
زمان ازدياد قواها النامية ، وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون  
حرارته الغريزية مشبوبة ، أى قوية مشتملة [أو مختلفان] بأن يكون أحد الطرفين  
حقيقة والآخر مجازا [نحو أثبت البقل شباب الزمان] فيما المسند حقيقة والمسند اليه  
مجاز [وأحيا الأرض الربيع] فى عكسه ، ووجه الانحصار فى الأربعة على ماذهب اليه  
المصنف ظاهر ، لأنه أشرط فى المسند أن يكون فعلا أو فى معناه ، فيكون مفردا ،  
وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز .

[وهو] أى المجاز العقلي [فى القرآن كثير] أى كثير فى نفسه لا بالإضافة إلى  
مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة ، وتقديم فى القرآن على كثير لمجرد الاهتمام ،  
كقوله تعالى [وإذا تليت عليهم آياته] أى آيات الله [زادتهم إيمانا] أسند الزيادة  
وهى فعل الله تعالى إلى الآيات لكونها سببا [يذبح أبناءهم] نسب التذبيح الذى هو

يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا - يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا - وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا -  
وغير مختص بالخبر ، بل يجرى في الانشاء نحو - ياهامان ابن لي صرحا -  
ولابد له من قرينة لفظية كما مر ، أو معنوية ، كاستحالة قيام المسند بالمذكور

فعل الجيش إلى فرعون لأنه سبب أمر [ ينزع عنهما لباسهما ] نسب نزاع اللباس عن  
آدم وحواء - وهو فعل الله تعالى حقيقة - إلى إبليس ، لأن سببه الاكل من الشجرة ،  
وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته إياهما إنه لهما لمن الناصحين [ يوما ] نصب على أنه  
مفعول به - لَتَقُولَنَّ - أى كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر يوما [ يجعل  
الولدان شيبا ] نسب الفعل إلى الزمان وهو الله تعالى حقيقة ، وهذا كناية عن شدته  
وكثرة الهموم والاحزان فيه ، لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن ،  
أو عن طوله وأن الأطفال يبلغون فيه أو ان الشيخوخة [ وأخرجت الأرض أثقالها ]  
أى ما فيها من الدقائق والخزائن ، نسب الإخراج إلى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة  
[ وغير مختص بالخبر ] عطف على قوله - كثير - أى وهو غير مختص بالخبر ،  
وإنما قال ذلك لأن تسميته بالمجاز في الإثبات وإيراده في أحوال الاسناد الخبرى يوم  
اختصاصه بالخبر [ بل يجرى في الانشاء نحو ياهامان ابن لي صرحا ] لأن البناء فعل  
العملة ، وهامان سبب أمر ، وكذا قولك - لَيُنَبِّتِ الرَّيِّعُ مَا شَاءَ - وَلَيَصْمُنَّ نَهَارُكَ -  
وَلَيَجِدَنَّ جَدُّكَ - وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر أو النهى إلى ما ليس المطلوب فيه صدور  
الفعل أو الترك عنه ، وكذا قولك - لَيْتَ النَّهْرَ جَارٍ - وقوله تعالى ( أَصْلَاحُكَ تَأْمُرُكَ )  
[ ولا بدله ] أى للمجاز العقلى [ من قرينة ] صارفة عن إرادة ظاهره ، لأن المتبادر  
إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة [ لفظية كما مر ] فى قول أبى النجم من قوله  
- أَفَنَاءُ قِيلُ اللَّهِ - [ أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور ] أى بالمسند إليه المذكور



عَقْلًا ، كَقَوْلِكَ - مَحَبَّتِكَ جَاءَتْ بِي إِلَيْكَ - أَوْ عَادَةً نَحْوُ - هَزَمَ الْأَمِيرُ الْجُنْدَ -  
وَصُدُورَهُ عَنِ الْمَوْحِدِ فِي مِثْلِ - أَشَابَ الصَّغِيرَ -  
وَمَعْرِفَةُ حَقِيقَتِهِ [إِمَّا ظَاهِرَةً ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فَمَا رِبَحْتَ تِجَارَتَهُمْ) أَيْ فَمَا  
رَبِحُوا فِي تِجَارَتِهِمْ ، وَإِمَّا خَفِيَّةً ، كَمَا فِي قَوْلِكَ - سَرَّتْنِي رُؤْيُكَ - أَيْ سَرَّنِي اللَّهُ  
عِنْدَ رُؤْيِكَ ، وَقَوْلِهِ :

مع المسند [عقلا] أى من جهة العقل ، يعنى أن يكون بحيث لا يدعى أحد من المحققين  
والمُطَّلِينَ أنه يجوز قيامه به ، لأن العقل إذا خُلِيَ ونفسه بعده محالاً [كقولك محبتك  
جاءت بى اليك] لظهور استحالة قيام المحب بالمحبة [أو عادة] أى من جهة العادة [و  
هزم الأمير الجند] لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحده عادة ، وإن كان يمكننا  
عقلا ، وإنما قال - قيامه به - ليعم الصدور عنه مثل - ضَرَبَ وَهَزَمَ - وغيره مثل  
- قُرْبَ وَبَعَدَ - [وصدوره] عَطْفٌ عَلَى - استحالة - أي وكصدور الكلام [عن الموحد  
في مثل أشاب الصغير] وأقنى الكبير - البيت - فإنه يكون قرينة معنوية على أن إسناد  
- أَشَابَ وَأَقْنَى - إِلَى كَرِّ الْغَدَاءِ وَمَرِّ الْعَشَى بَجَاز ، لا يقال هذا داخل في الاستحالة ،  
لأننا نقول لا نسلم ذلك ، كيف وقد ذهب إليه كثير من ذوى العقول ، واحتجنا في  
إبطاله إلى الدليل .

[ومعرفة حقيقته] يعنى أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول  
به إذا أسند إليه يكون الاسناد حقيقة ، فمعرفة فاعله أو مفعوله الذى إذا أسند إليه يكون  
الاسناد حقيقة [إمّا ظاهرة كما في قوله تعالى - فَمَا رِبَحْتَ تِجَارَتَهُمْ - أَيْ فَمَا رَبِحُوا فِي  
تِجَارَتِهِمْ - وإمّا خفية] لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل [كما في قولك - سَرَّتْنِي رُؤْيُكَ -  
أَيْ سَرَّنِي اللَّهُ عِنْدَ رُؤْيِكَ - وَقَوْلِهِ :

يَزِيدُكَ وَجْهَهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظَرًا  
أَيَّ يَزِيدُكَ اللَّهُ حُسْنًا فِي وَجْهِهِ .

يزيدك وجهه حسنا إذا ما زدته نظرا (١)

[أي يزيدك الله حسنا في وجهه] لما أودع من دقائق الحسن والجمال ، تظهر بعد التأمل والامعان ، وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه ، حيث زعم أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل يكون الاسناد إليه حقيقة ، لأنه ليس - لسرتي - في - سرتي رؤيتك - ولا - ليزيدك - في - يزيدك وجهه حسنا - فاعل يكون الاسناد إليه حقيقة ، وكذا - أقدمنى بلدك حق لى على فلان - بل الموجود هنا هو السرور والزيادة والقدوم (٢) واعترض عليه الامام فخر الدين الرازى بأن الفعل لا بد أن يكون له فاعل حقيقة ، لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل ، فهو إن كان ما أسند اليه الفعل فلا مجاز ، وإلا فيمكن تقديره ، فزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الامام حق ، وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى ، وأن الشيخ لم يعرف حقيقتها لحفاها ، فتبعه المصنف ، وفي ظني أن هذا تكلف ، والحق ما ذكره الشيخ (٣) :

(١) هو لأبي نواس من شعراء الدولة العباسية من قصيدة له يذم فيها العرب ، ويفضل تعشق الغلمان على النساء ، وأولها :

دَعِ الرِّسْمَ الَّذِي دُثِّرَ أَيْقَاسِي الرِّيحَ وَالْمَطَرَا

وكن رجلا أضاع العَمَّ رَفَى اللَّذَاتِ وَالْخَطَرَا

(٢) أى التي هي معاني الأفعال اللازمة ، أما معاني الأفعال المتعدية من الاسرار والاقدام والزيادة فلا وجود لها ، لأنها أمور اعتبارية ، فلا يكون لها فاعل حقيق .

(٣) لأن هذه الأفعال لكونها أهورا اعتبارية ألغى عرفا استعمالها لما هي له ، فمراد الشيخ أنها لم يستعمل لها فاعل في العرف ، لا أنها لا موصوف لها في نفس الامر يكون إسنادها إليه حقيقة .

وَأَنكَرَهُ السَّكَاكِيُّ ذَاهِبًا إِلَى أَنَّ مَا مَرَّ وَنَحْوَهُ اسْتِعَارَةٌ بِالْكِنَايَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ  
الْمُرَادَ بِالرَّبِيعِ الْفَاعِلُ الْحَقِيقِيُّ بِقَرِينَةٍ نَسْبَةِ الْإِنْبَاتِ إِلَيْهِ ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ غَيْرُهُ ،  
وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِعَيْشِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ )  
صَاحِبَهَا لَمَّا سَيَأْتِي ،

[وَأَنكَرَهُ] أى المجاز العقلى [السكاكى] وقال : الذى عندى نَظْمُهُ فى سلك الاستعارة  
بالكناية ، يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه ،  
وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة ، وهذا معنى قوله [ ذاهبا الى أن مامر ] من  
الامثلة [ ونحوه استعارة بالكناية ] وهى عند السكاكى أن تذكر المشبه وتريد المشبه  
به بواسطة قرينه ، وهى أن تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به ، مثل أن  
تشبه المنية بالسبع ثم تفرد بها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع ، فنقول - مخالبُ  
الْمَنِيَّةِ نَشَبَتْ بِفُلَانٍ - [بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى] للانبات ، يعنى القادر  
المختار [ بقرينة نسبة الانبات ] الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى [ إليه ]  
أى الى الربيع [ وعلى هذا القياس غيره ] أى غير هذا المثال ، وحاصله أن يشبه الفاعل  
المجازي بالفاعل الحقيقى فى تعلق وجود الفعل به ، ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر  
وينسب إليه شئ من لوازم الفاعل الحقيقى [ وفيه ] أى فيما ذهب اليه السكاكى [ نظر  
لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فى عيشة راضية صاحبها لما سيأتى ]  
فى الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى وقد ذكرناه ، وهو  
يقضى أن يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقى ، فيلزم أن يكون المراد  
بعيشة صاحبها ، واللازم باطل ، إذ لا معنى لقولنا - فهو فى صاحب عيشة راضية -

وَالْأَتَصِحَّ الْإِضَافَةُ فِي نَحْوِ - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لِإِطْلَانِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ،  
وَالْأَيُّكُونَ الْأَمْرُ بِالْبِنَاءِ لِهَامَانَ ، وَأَنْ يَتَوَقَّفَ نَحْوُ - أَنْبَتَ الرَّيِّعُ الْبَقْلَ - عَلَى  
السَّمْعِ ، وَاللَّوْازِمُ كُلُّهَا مُنْتَفِيَةٌ ،

وهذا معنى على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد (١) [د] يستلزم [الاتصح الإضافة  
في] كل ما أضيف الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي [نحو نهاره صائم ، لبطلان  
إضافة الشيء إلى نفسه] اللازمة من مذهبه ، لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ،  
ولاشك في صحة هذه الإضافة ووقوعها ، كقوله تعالى ( فَأَرْجَحَتْ تِجَارَتُهُمْ ) وهذا  
أولى بالتمثيل (٢) [و] يستلزم [الايكون الأمر بالبناء] في قوله تعالى ( يَا هَامَانَ  
ابْنِ لِي صَرَحًا ) [لهامان] لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم ، واللازم باطل ،  
لأن النداء له والخطاب معه [و] يستلزم [أن يتوقف نحو أنبت الربيع البقل] وشق  
الطَّبِيبُ الْمَرِيضَ ، وَسَرَّتْنِي رُؤْيُكَ ، مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى [على  
السمع] من الشارع ، لأن أسماء الله تعالى توقفية ، واللازم باطل ، لأن مثل هذا  
التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقفية وغيرهم ، سمع من  
الشارع أو لم يسمع [واللوازم كلها منتفية] كما ذكرنا ، فينتفي كونه من باب الاستعارة  
بالكناية ، لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم ، والجواب أن مبنى هذه  
الاعتراضات على أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد  
(١) فإن أريد بلفظ عيشة حقيقتها وضميرها صاحبها على الاستخدام لم يلزم  
هذا البطلان ، لأن الاستعارة في ضميرها لا في لفظها .  
(٢) أي من قوله - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لأنه يمكن أن يراد بلفظ نهار فيه حقيقته  
وبضميره صاحبه ، على نحو ما قيل في المثال السابق .

وَلَا نَهْ يَنْتَقِضُ بِنَحْوِ - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لَأَشْتِمَالِهِ عَلَى ذِكْرِ طَرَفِي التَّشْبِيهِ .

المشبه به حقيقة ، وليس كذلك ، بل مذهبه أن يراد المشبه به ادعاءً ومبالغةً ، لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا - مَخَالِبُ الْمَنِيَّةِ نَشَبَتْ بِفُلَانٍ - هو السبع حقيقة ، والسكاكى مصرح بذلك في كتابه ، والمصنف لم يطلع عليه [ ولأنه ] أى ماذهب اليه السكاكى [ ينتقض بنحو نهاره صائم ] وليله قائم ، وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى [ لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه ] وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة لما صرح به السكاكى ، والجواب أنه إنما يكون مانعا إذا كان ذكرهما على وجه ينبي عن التشبيه ، بدليل أنه جعل قوله :

لَا تَعْجَبُوا مِنْ بَلَى غَلَّائِهِ قَدْ زَرَّازَرَاهُ عَلَى الْقَمَرِ (١)

من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين ، وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكى

(١) هو لمحمد بن طباطبا العلوى من شعراء الدولة العباسية ، وسيأتى فى فصل الحقيقة والمجاز من علم البيان .

تطبيقات على المجاز العقلى :

(١) إِنْ الْبَلِيَّةُ مِنْ تَمَلُّ كَلَامِهِ فَأَنْقَعُ فَوَادَكَ مِنْ حَدِيثِ الْوَاقِ

(٢) مَلَكْنَا فَكَانَ الْعَفْوُ مَنَا سَجِيَّةً فَلَبَّا مَلَكْتُمْ سَالٍ بِالْدَمِّ أَبْطَحُ

(٣) نَعَمْ الْمَعِينُ عَلَى الْمَرْوَةِ لِلْفَتَى مَالٌ يَصُونَ عَنِ التَّبَذُّلِ نَفْسُهُ

فى الاول إسناد - الواق - إلى المفعول ، وهو مجاز عقلى علاقته المفعولية ، لأن

المراد - انقع فوادك من حديث الموهوق ، وفى الثانى إسناد - سأل - إلى - أبطح -

وهو مجاز عقلى علاقته المكانية ، وفى الثالث إسناد الاعانة والصيانة إلى المال ، وهو

مجاز عقلى علاقته السببية .

## أحوال المسند إليه

أما حذفه فللاحتراز عن العبث بناء على الظاهر ، أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ ،

بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو بريء عنه ، ورأينا تركه أولى

## أحوال المسند إليه

أي الأمور المعارضة له من حيث إنه مسند إليه ، وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتي .  
[ أما حذفه ] قدمه على سائر الأحوال لكونه عبارة عن عدم الإتيان به ، وعدم الحادث سابق على وجوده ، وذكره هنا بلفظ الحذف وفي المسند بلفظ الترك تبييناً على أن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد الحاجة إليه ، حتى إنه إذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف ، بخلاف المسند فإنه ليس بهذه المثابة ، فكأنه ترك من أصله [ فللاحتراز عن العبث بناء (١) على الظاهر ] لدلالة القرينة عليه ، وإن كان في الحقيقة ركناً من الكلام [ أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ ] فإن

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - إنه كان وعده مائتاً :

(٢) بنات الشعر بالنفحات جودي فهذا يوم شاعرك المجيد

(٣) الدهر يفترس الرجال فلا تكن ممن تطيشهم المناصب والرتب

(١) حال من العبث ، أي حال كون العبث مبيناً على الظاهر من إغناء القرينة عنه

كَقَوْلِهِ :

• قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلُ •

أَوْ اخْتِبَارِ تَنْبِهِ السَّامِعِ عِنْدَ الْقَرِينَةِ ، أَوْ مَقْدَارِ تَنْبِهِ ، أَوْ لِإِيْهِامِ صَوْنِهِ عَنِ  
لِسَانِكَ ، أَوْ عَكْسَهُ

الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر ، وعند الحذف على دلالة العقل ،  
وهو أقوى لافتقار اللفظ إليه ، وإنما قال - تخيل - لأن الدال حقيقة عند الحذف  
أيضاً هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن [ كَقَوْلِهِ : قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلُ (١) ]  
ولم يقل - أَنَا عَلِيلُ - للاحتراز والتخييل المذكورين [ أَوْ اخْتِبَارِ تَنْبِهِ السَّامِعِ عِنْدَ  
الْقَرِينَةِ ] هل يتنبه أم لا (٢) [ أَوْ اخْتِبَارِ ] مقدار تَنْبِهِ [ هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا (٣) ]  
[ أَوْ لِإِيْهِامِ صَوْنِهِ ] أى صون المسند إليه [ عن لسانك ] تعظيماً له (٤) [ أَوْ عَكْسَهُ ] أى

(١) هو من قول شاعر لم يعرف اسمه :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلُ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحَزَنٌ طَوِيلُ

وفيه حذف المسند إليه أيضاً في الشطر الثاني ، والتقدير - حَالِي سَهْرٌ دَائِمٌ .  
(٢) وهذا كأن يحضر عندك صاحبك مع آخر لا تعرفه ، فتقول لمن معك  
(وَيْ) تريد - الصَّاحِبُ وَي - فمحذوفه لتعرف هل يتنبه له سامعك أو لا يتنبه (٣) وهذا  
كأن يحضر عندك صاحبان أحدهما أقدم صحبة فتقول لمن معك (حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ) تريد  
- الْإِقْدَمُ صُحْبَةً حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ - فتحذفه لذلك .

(٤) مثل قول الشاعر في ممدوحه :

قَوَالُ مُحْكَمَةٍ نَقَاضُ مُبَرِّمَةٍ فَتَاحُ مُبْهِمَةٍ حَبَّاسُ أَوْرَادِ

أَوْ تَأْتِي الْإِنْكَارَ لَدَى الْحَاجَةِ ، أَوْ تَعِينُهُ ، أَوْ ادْعَاءُ التَّعِينِ ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ .

لِيَهَام صَوْنَ لِسَانِكَ عَنْهُ تَحْقِيرًا لَهُ (١) [ أَوْ تَأْتِي الْإِنْكَارَ ] أَي تَيْسِرُهُ [ لَدَى الْحَاجَةِ ] نَحْوُ - فَاسِقٌ فَاجِرٌ - عِنْدَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ عَلَى أَنْ الْمُرَادُ زَيْدٌ ، لِيَتَأْتِيَ لَكَ أَنْ تَقُولَ مَا أَرَدْتَ زَيْدًا بَلْ غَيْرُهُ [ أَوْ تَعْنِيهِ ] وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذِكْرَ الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْعِبْثِ يَغْنَى عَنِ ذَلِكَ ، لَكِنَّ ذِكْرَهُ لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا الْإِحْتِرَازُ عَنِ سُوءِ الْأَدَبِ فِيمَا ذَكَرُوا لَهُ مِنَ الْمَثَالِ وَهُوَ - خَالِيٌ لَمَّا يَشَاءُ وَفَاعِلٌ لَمَّا يُرِيدُ - أَي اللَّهُ تَعَالَى ، وَالثَّانِي التَّوَطُّؤُةُ وَالتَّمْهِيدُ لِقَوْلِهِ [ أَوْ ادْعَاءُ التَّعْيِينِ ] لَهُ نَحْوُ - وَهَابُ الْأَلُوفِ - أَي السُّلْطَانُ [ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ ] كَضَيْقِ الْمَقَامِ عَنِ إِطَالَةِ الْكَلَامِ بِسَبَبِ ضَجَرٍ ، أَوْ سَامَةٍ ، أَوْ فَوَاتِ فُرْصَةٍ ، أَوْ مَحَافِظَةٍ عَلَى وَزْنِ أَوْ سَجْعٍ أَوْ قَافِيَةٍ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، كَقَوْلِ الصَّيَّادِ - غَزَالٌ - أَي - هَذَا غَزَالٌ - وَكَالْإِخْفَاءِ عَنِ غَيْرِ السَّامِعِ مِنَ الْحَاضِرِينَ مِثْلُ - جَاءَ - وَكَاتَّبَاعِ الِاسْتِعْمَالِ الْوَارِدِ عَلَى تَرْكِهِ مِثْلُ - رَمِيَّةٌ مِنْ غَيْرِ رَامٍ - أَوْ تَرْكِ نَفَائِزِهِ (٢) مِثْلُ الرَّفْعِ عَلَى الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ أَوْ التَّرْحِمِ

(١) كقول الأقيشر الأسدي في ابن عم له يهجوهُ .

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطَمُ وَجْهَهُ ۖ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى بِسَرِيعٍ

(٢) الفرق بين هذا وما قبله أنه في الأول يكون الكلام في الاستعمالين واحدا ولو لم يكن قياسيا ، وهذا بخلاف الثاني ، فإن الكلام الثاني فيه غير الأول ، ولا بد أن يكون الكلام الأول قياسيا ،

### تطبيقات على الحذف :

(۱) سألوني في سـقامي كيف حالى قلتُ نضو

(٢) وما المال والاهلون إلا ودائعُ ولا بدَّ يوماً أن تردَّ الودائعُ



وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلْيَكُونَهُ الْأَصْلَ وَلَا مَقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ، أَوْ لِلْإِحْتِيَاظِ لِمَقْتَضَى  
التَّعْوِيلِ عَلَى الْقَرِينَةِ ، أَوْ التَّنْبِيهِ عَلَى غَبَاوَةِ السَّامِعِ ، أَوْ زِيَادَةِ الْإِيضَاحِ وَالتَّقْرِيرِ ،  
أَوْ إظهارِ تَعْظِيمِهِ

[ وأما ذكره ] أى ذكر المسند اليه [ فليكونه ] أى الذكر [ الاصل ولا مقتضى  
للعُدول عنه أو للاحتياط لضعف التعويل ] أى الاعتماد [ على القرينة (١) أو للتنبيه  
على غباوة السامع أو زيادة الإيضاح والتقرير ] وعلية قوله تعالى - أُولَئِكَ عَلَى هُدًى  
مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٢) [ أو إظهار تعظيمه ] لكون اسمه مما يدل على التعظيم ،  
(٣) مَن طَابَتْ سِرِّيْرَتُهُ ، حُدَّتْ سِرِّيْرَتُهُ .

فقى الأول حذف المسند اليه لصيق المقام بضجر المتكلم ، وتقدير الكلام  
- أَنَا أَضُوْ - وفى الثانى حذف المسند اليه وهو الفاعل وأنيب المفعول عنه فى قوله  
( وَلَآبَدٍ يُّوْمَا أَن تَرُدَّ الْوَدَائِعَ ) للمحافظة على القافية ، وفى الثالث حذف المسند اليه  
كذلك للمحافظة على السجع .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهٗ ، نَارٌ حَامِيَةٌ .

(٢) لَنُكَفِّرَنَّ قَدْ بَلَغَتْ عَنِّيْ وَشَايَةً لِّمَلَأْتُكَ الْوَاشِيَّ أَغْشَى وَأَكْذَبُ

(٣) وَأَنِّي رَأَيْتُ الْبَخْلَ يُزْرِى بِأَهْلِهِ فَأَكْرَمْتُ نَفْسِي أَن يَقَالَ بِخِيلُ

(١) وهذا عند خفائها ، كما تقول - من حضرو من سافر - فيقال - الَّذِي حَضَرَ زَيْدٌ

وَالَّذِي سَافَرَ عَمْرُو - ولا يقال - زَيْدٌ وَعَمْرُو - لأن السامع قد لا يعرف من السؤال

تعيين ذلك (٢) الشاهد فى تكرير اسم الإشارة لزيادة الإيضاح والتقرير لثبوت ذلك لهم .

أَوْ إِهَاتِهِ ، أَوْ التَّبَرُّكِ بِذِكْرِهِ ، أَوْ اسْتِلْذَازِهِ ، أَوْ بَسْطِ الْكَلَامِ حَيْثُ الْأَصْغَاءُ  
مَطْلُوبٌ ، نَحْوُ

نَحْوُ - أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ حَاضِرٌ - [أَوْ إِهَاتِهِ] أَى إِهَاتَةِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لِيَكُونَ اسْمُهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى  
الْإِهَاتَةِ ، مِثْلُ - السَّارِقِ اللَّثِيمِ حَاضِرٌ - [أَوْ التَّبَرُّكِ بِذِكْرِهِ] مِثْلُ - النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
قَائِلٌ هَذَا الْقَوْلِ [أَوْ اسْتِلْذَازِهِ] مِثْلُ - الْحَبِيبِ حَاضِرٌ [أَوْ بَسْطِ الْكَلَامِ حَيْثُ الْأَصْغَاءُ  
مَطْلُوبٌ] أَى فِي مَقَامٍ يَكُونُ لِأَصْغَاءِ السَّامِعِ مَطْلُوبًا لِعَظَمَتِهِ وَشَرَفِهِ ، وَلِهَذَا  
يُطَالُ الْكَلَامُ مَعَ الْأَحْبَاءِ ، وَعَلَيْهِ [نَحْوُ] قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ  
تطبيقات على الذكر :

- (١) هَذَا ابْنُ خَيْرِ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ هَذَا النَّبِيُّ النَّبِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
- (٢) فَعَبَّاسٌ يَصُدُّ الْخُطْبَ عَنَّا وَعَبَّاسٌ يُجِيرُ مِنْ اسْتِجَارَا
- (٣) وَإِنِّي لَخَلَوْتُ بِمَرَارَةٍ وَإِنِّي لَتَرَاكَ لَمَّا لَمْ أَعُودَ

فذكر المسند إليه في الأول للتسجيل على السامع حتى لا يتأتى له الإنكار ، وفي  
الثاني لاستلذاذ ذكره ، وفي الثالث لبسط الكلام في مقام الفخر .

أمثلة أخرى :

قال النبي صلى الله عليه وسلم :

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ

وقال حافظ إبراهيم في وصف الشمس :

هِيَ أُمُّ الْأَرْضِ فِي نَسَبِهَا هِيَ أُمُّ السَّكُونِ وَالْكَوْنِ جَنِينَ

هِيَ أُمُّ النَّارِ وَالنُّورِ مَعًا هِيَ أُمُّ الرِّيحِ وَالْمَاءِ الْمَعِينِ

هِيَ عَصَايَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَبِالِاضْهَارِ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّكْلُمِ أَوْ الْخِطَابِ أَوْ الْغَيْبَةِ ،

[ هِيَ عَصَايَ ] أَوَّكَأَ عَلَيْهِمْ ، وَقَدْ يَكُونُ الذِّكْرُ لِلتَّهْوِيلِ ، أَوْ التَّعَجُّبِ ، أَوْ الْإِشْهَادِ فِي

قَضِيَّةٍ ، أَوْ التَّسْجِيلِ عَلَى السَّامِعِ حَتَّى لَا يَكُونُ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى الْإِنْكَارِ .

[ وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ ] أَيْ إِبْرَادُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً ، وَإِنَّمَا قَدِمَ هَهُنَا التَّعْرِيفُ فِي الْمُسْنَدِ

التَّكْثِيرِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ التَّعْرِيفُ وَفِي الْمُسْنَدِ التَّكْثِيرُ [ فَبِالِاضْهَارِ لِأَنَّ

الْمَقَامَ لِلتَّكْلُمِ ] نَحْوُ - أَنَا ضَرَبْتُ [ أَوْ الْخِطَابِ ] نَحْوُ - أَنْتَ ضَرَبْتَ [ أَوْ الْغَيْبَةِ ] نَحْوُ - هُوَ

ضَرَبَ - لِتَقْدِيمِ ذِكْرِهِ إِمَّا لَفْظًا تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَإِمَّا مَعْنَى لِدَلَالَةِ لَفْظِهِ عَلَيْهِ أَوْ قَرِينَةِ

حَالٍ ، وَإِمَّا حِكْمًا (١) .

(١) وَهَذِهِ أَمثلةٌ ذَلِكَ عَلَى التَّرْتِيبِ - زَيْدٌ يَضْرِبُ ، فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، اءَدِلُوا هُوَ

أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى - أَيْ الْعَدْلِ ، فَلَمَنْ ثُلُثًا مَاتَرَكَ - أَيْ الْمَيْتَ - رَبَّهُ فَمَنْ

تَطْبِيقَاتٌ عَلَى التَّعْرِيفِ بِالِاضْهَارِ :

(١) أَنَا الْمُرْعَتْ لَا أَخْفَى عَلَى أَحَدٍ ذَرْتُ فِي الشَّمْسِ لِلْقَاصِي وَالِدَانِ

(٢) إِذَا أَنْتَ لَمْ تَعْرِفْ لِنَفْسِكَ حَقَّهَا هَوَانًا بِهَا كَانَتْ عَلَى النَّاسِ أَهْوَانًا

فِي الْأَوَّلِ عَرَفَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّكْلُمِ ، وَفِي الثَّانِي خَوَّطَبَ

بِهِ غَيْرَ مَعِينٍ لِأَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ لَا يَخْتَصُّ بِهِ شَخْصٌ مِنَ الْمُخَاطَبِينَ دُونَ غَيْرِهِ .

أَمثلةٌ أُخْرَى :

(١) - قَوْلُهُ تَعَالَى - فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ

(٢) هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِلِّ فِيهَا حَذَارِ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي

وَأَصْلُ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمُعِينٍ وَقَدْ يُتْرَكُ إِلَى غَيْرِهِ لِيَعْمَ كُلَّ مُخَاطَبٍ ، نَحْوُ - وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمَجْرُمُونَ نَاكِسُ رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، أَى تَنَاهَتْ حَالُهُمْ فِي الظُّهُورِ فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ مُخَاطَبٌ .

أَوْ بِالْعَلَمِيَّةِ لِاحْتِضَارِهِ بَعِيْنَهُ فِي ذَهَبِ السَّامِعِ ابْتِدَاءً بِاسْمِهِ يَخْتَصُّ بِهِ ،

[ وَأَصْلُ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمُعِينٍ ] واحداً كان أو أكثر ، لأن وضع المعارف على أن تستعمل لمُعِينٍ ، مع أن الخطاب هو توجيهه الكلام الى حاضر [ وقد يترك ] الخطاب مع معين [ الى غيره ] أى غير معين [ ليعم ] الخطاب [ كل مخاطب ] على سبيل البدل [ نحو - ولو ترى إذ المجرمون ناكس رؤوسهم عند ربهم ] لا يريد بقوله - ولو ترى إذ المجرمون - مُخَاطَباً مُعَيَّناً قصداً الى تفضيع حالهم [ أى تناهت حالهم فى الظهور ] لاهل المحشر الى حيث يتمتع خفاؤها ، فلا يختص بها رؤية رآه دون رآه ، وإذا كان كذلك [ فلا يختص به ] أى بهذا الخطاب [ مخاطب ] دون مخاطب ، بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب ، وفى بعض النسخ - فلا يختص بها - أى برؤية حالهم مخاطب ، أو بحالهم رؤية مخاطب ، على حذف المضاف .

[ وبالعلمية ] أى تعريف المسند إليه بايراده علماً ، وهو ما وُضِعَ لشيء مع جميع مُشَخَّصَاتِهِ [ لاحتضاره ] أى المسند إليه [ بعينه ] أى بشخصه بحيث يكون متميزاً عن جميع ما عداه ، واحترز بهذا عن إحتضاره باسم جنسه ، نحو - رَجُلٌ عَالِمٌ جَانِيٌّ [ فى ذهن السامع ابتداء ] أى أول مرة ، واحترز به عن نحو - جَانِيٌّ زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ [ باسم مختص به ] أى بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره ، واحترز به عن إحتضاره بضمير المتكلم . أو المخاطب ، واسم الإشارة ، والموصول ، والمعرف

نَحْو - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، أَوْ تَعْظِيمٍ ، أَوْ إِهَانَةٍ ، أَوْ كُنْيَاةٍ ،

بلام العهد ، والاضافة ، وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية ، وإلا فالقيود الأخيرة مغنٍ عما سبق ، وقيل : احتراز بقوله - ابتداء - عن الاحضار بشرط ، كما في المضمر الغائب ، والمعرف بلام العهد ، فانه يشترط تقدم ذكره ، والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة ، وفيه نظر لأن جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم ، فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع [ نحو قل هو الله أحد ] فانه أصله الاله ، حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف (١) ثم جعل علماً للذات الواجب الوجود الخالق للعالم ، وزعم بعضهم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته ، أَوْ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعُبُودِيَّةِ لَهُ ، وكل منهما كلى انحصر في فرد فلا يكون علماً ، لأن مفهوم العلم جزئى ، وفيه نظر لأننا لانسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلى ، كيف وقد أجمعوا على أن قولنا - لا إله إلا الله - كلمة توحيد ، ولو كان الله اسماً لمفهوم كلى لما أفادت التوحيد ، لأن الكلى من حيث إنه كلى يحتمل الكثرة [ أَوْ تَعْظِيمٍ أَوْ إِهَانَةٍ ] كما في الألقاب الصالحة لذلك ، مثل - رَبِّكَ عَلَى ، وَهَرَبَ مُعَاوِيَةُ [ أَوْ كُنْيَاةٍ ] عن معنى يصلح العلم له ، نحو - أَبُو هَبٍ فَعَسَلَ كَذْأً - كُنْيَاةٍ عن كونه جَهَنِمِيًّا بالنظر إلى الوضع الأول ، أعنى الاضافى ، لأن معناه مُلَازِمُ النَّارِ وَمُلَابِسُهَا ، ويلزمه أنه جهنمى ، فيكون انتقالاً من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول ، وهذا القدر كاف فى الكُنْيَاةِ ، وقيل فى هذا المقام : إن السكْنِيَاةَ كما يقال - جَاءَ حَاتِمٌ - ويراد به لازمه (٢) أَيْ جَوَادٌ ، لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال - رَأَيْتُ أَبَا هَبٍ ، أى جهنميا ، وفيه (١) يريد أنه قصد ذلك التعويض ، لأن حرف التعريف موجود قبل حذف الهمزة ، ولم يكن غير موجود ثم أتى به للتعويض (٢) بأن يستعمل اللفظ ابتداءً فى ذلك اللازم ، ولهذا جاء الاعتراض عليه بأنه يكون استعارة لا كُنْيَاةً .

## أَوْ لِيَهَامِ اسْتِلْذَاذَهُ ،

نظر لأنه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ماسيحيه ، ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا - فَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ كَذًّا - مشيراً الى كافر ، وقولنا - أَبُو جَهْلٍ فَعَلَ كَذًّا - كناية عن الجهنمي ، ولم يقل به أحد ، وما يدل على فساد ذلك أنه مَثَلُ صَاحِبِ الْمِفْتَاحِ وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى - تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ - ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي هب لا كافر آخر [ أو ليهام استلذاذه ] أي وجدان العلم لذياً ، نحو قوله .

بِاللهِ يَاطْبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلُوبَ لَنَا لِبَلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لِبَلِيٍّ مِنَ الْبَشَرِ (١)

(١) هو لعبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان المعروف بالعرجي من شعراء الدولة الأموية ، والقاع هو الأرض السهلة المطمئنة قد انفرجت عنها الجبال والآكام ، والمسند اليه فيه لبى ، وهو اسم مستلذ له ، وقيل إن البيت لمجنون لبلى .  
تطبيقات على التعريف بالعلية :

(١) أَبُو مَالِكٍ قَاصِرٌ فَقْرُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَمُشِيعٌ غَنَاهُ

(٢) - قوله تعالى ( مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً ) .

ففي الأول عرف المسند اليه بالعلية لاحتضاره باسمه المختص به ، وفي الثاني للتسجيل على السامع حتى لا يتأتى له إنكاره .

أمثلة أخرى :

(١) اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَرَكْتُ قَتَاهُمْ حَتَّى عَلَوْا فَرَسِي بِأَشَقَرٍ مُزِيدٍ

(٢) - قوله تعالى ( مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ) .

أو التبرك به .

وَبِالْمَوْصُولِيَّةِ لَعَدَمِ عِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِالْأَحْوَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ سِوَى الصَّلَةِ ، كَقَوْلِكَ -  
الَّذِي كَانَ مَعْنَاهُ أَمْسَ رَجُلٌ عَالِمٌ ، أَوْ اسْتَهْجَانِ التَّصْرِيحِ بِالْإِسْمِ ، أَوْ زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ ،  
نَحْوُ - وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْنِهَا عَنْ نَفْسِهِ ،

[ أو التبرك به ] نحو - اللَّهُ الْهَادِي ، وَ مُحَمَّدٌ الشَّافِعُ [ أو نحو ذلك ] كالتفاوت ، والتطير ،  
والتسجيل على السامع ، وغيره مما يناسب اعتباره في الأعلام .

[ وبالموصولية ] أى تعريف المسند اليه بإيراده اسم موصول [ لعدم علم المخاطب  
بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا أمس رجل عالم ] ولم يتعرض  
المصنف لما لا يكون للمتكلم أو لملكيهما علم بغير الصلة ، نحو - الَّذِينَ فِي بِلَادِ الْمَشْرِقِ  
لَا أَعْرِفُهُمْ ، أَوْ لَا نَعْرِفُهُمْ - لقلة جدوى مثل هذا الكلام [ أو استهجان التصريح  
بالاسم ، أو زيادة التقرير ] أى تقرير الغرض المسوق له للكلام ، وقيل تقرير المسند ،  
وقيل المسند اليه [ نحو ورأودته ] أى يوسف عليه السلام ، والمرادة مفاعلة من - رَأَى  
يَرُودُ جَاءَ وَذَهَبَ - وكان المعنى - خادعته عن نفسه ، وفعلت فعل الخادع لصاحبه من  
الشئ الذى لا يريد أن يخرج من يده ، يحتمل عليه أن يغلبه ويأخذه منه ، وهى عبارة  
عن التَّمَجُّلِ لموافقته إياها ، والمسند اليه هو قوله [ التى هو فى بينها عن نفسه ] مُتَعَلِّقَةٌ  
برأودته ، فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله ،  
والمذكور أدل عليه من - امرأة العزيز أَوْ زَلِيخَا - لأنه إذا كان فى بينها وتمكن من  
نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية فى النزاهة ، وقيل هو تقرير للمراودة (١) لما فيه

أَوِ التَّفْخِيمِ ، نَحْوُ - فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَآغِشِهِمْ ، أَوْ تَنَبَّيْهِ الْمُخَاطَبَ عَلَى الْخَطَا ، نَحْوُ :  
 إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ \* يَشْنِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا  
 أَوِ الْإِيْمَاءِ إِلَى وَجْهِ بِنَاءِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ - إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي  
 سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ .

من فرط الاختلاط والألفاظ ، وقيل تقرير للمسند إليه لامكان وقوع الابهام  
 والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا ، والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط ،  
 وظنى أنها مثال لها ولاستهجان التفسير بالاسم (١) وقد بينته في الشرح [ أو  
 التفخيم ] أى التعظيم والتهويل [ نحو - فغشيهم من اليم ما غشيهم ] فان في هذا الابهام  
 من التفخيم ما لا يخفى [ أو تنبيهه المخاطب على الخطأ ، نحو - إن الذين ترونهم ] أى  
 تظنونهم [ إخوانكم \* يشنى غليل صدورهم أن تصرعوا (٢) ] أى تهلكوا أو تصابوا  
 بالحوادث ، ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قوله - إِنَّ الْقَوْمَ الْفُلَانِيَّ  
 [ أو الإيماء ] أى الإشارة [ إلى وجه بناء الخبر ] أى إلى طريقه ، تقول - عمات هذا العمل  
 على وجه عمله وعلى جهته ، أى على طَرِزِهِ وطريقته ، يعنى - تَأْتِي بالموصول والصلة  
 للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أى وجه وأى طريق من الثواب والعقاب ، والمدح  
 والذم ، وغير ذلك [ نحو - إن الذين يستكبرون عن عبادتي ] فان فيه إيماءً إلى أن الخبر  
 الْمُبْنَى عليه أمر من جنس العقاب والاذلال ، وهو قوله تعالى [ سيدخلون جهنم داخرين ]  
 ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله - إلى وجه بناء الخبر - بالعله والسبب ،  
 وقد استوفينا ذلك في الشرح .

(١) لاستحسان طلب التستر في مثل هذا (٢) هو لعبد بن الطيب من الشعراء  
 المخضرمين ، ويجوز أن يكون - ترونهم - من أرى المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، فلا يكون بمعنى  
 تظن ، ومفعوله الأول نائب الفاعل ، والثاني - هم - والثالث - إخوانكم - والغليل الحفد



ثُمَّ إِنَّهُ رَبَّمَا جَعَلَ ذَرِيعَةً إِلَى التَّعْرِضِ بِالْتَعْظِيمِ لَشَأْنِهِ ، نَحْوُ :  
 إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَانَهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ  
 أَوْ شَأْنٍ غَيْرِهِ ، نَحْوُ - الَّذِينَ كَذَبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ، وَقَدْ يَجْعَلُ  
 ذَرِيعَةً إِلَى تَحْقِيقِ الْخَبَرِ .

[ ثُمَّ إِنَّهُ ] أي الإيما . إلى وجه بناء الخبر ، لا مجرد جعل المسند إليه موصولا كما  
 سبق إلى بعض الأوهام [ ربما جعل ذريعة ] أي وسيلة [ إلى التعريض بالتعظيم لشيء ]  
 أي لشيء الخبر [ نحو - إن الذي سمك السماء ] أي رفع [ السماء ] بنا بيتا [ أراد به الكعبة ،  
 أو بيت الشرف والمجد ] دعائه أعز وأطول ( ١ ) [ من دعائهم كل بيت ، فقي قوله - إن  
 الذي سمك السماء - إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من  
 له ذوق سليم ، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته ، ليكون فعل من رفع السماء التي لا بناء  
 أعظم منها وأرفع [ أو ] ذريعة إلى تعظيم [ شأن غيره ] أي غير الخبر [ نحو - الذين  
 كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ] فقيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه عما ينبي عن الحيلة  
 والخسران ، وتعظيم شأن شعيب عليه السلام ، وربما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشيء  
 الخبر ، نحو - إِنَّ الَّذِي لَا يُحْسِنُ مَعْرِفَةَ الْفَقْهِ قَدْ صَنَّفَ فِيهِ - أو لشيء غيره ، نحو -  
 إِنَّ الَّذِي يَتَّبِعُ الشَّيْطَانَ خَاسِرٌ [ وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر ] أي جعله محققا  
 ثابتا ، نحو :

إِنَّ الَّتِي ضَرَبْتُ بَيْتًا مَهَا جَرَّةً بِكَوْفَةِ الْجَنْدِ غَالَتْ وَدَّهَا غُولُ ( ٢ )

( ١ ) هو للفرزدق من قصيدة له يفتخرفيها على جرير ببيتة في تميم ، ولهذا . يكون حمل  
 البيت على بيت الشرف والمجد أولي من حمله على الكعبة ( ٢ ) هو لعبد بن الطيب ، وكوفة

وبالاشارة لتمييزه أَكْمَلَ تَمْيِيزٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

هَذَا أَبُو الصَّقَرِ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ .

فان في ضَرْبِ البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها إيماء إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبغي عن زوال المحبة وانقطاع المودة ، ثم إنه يحقق زوال المودة ويقرره ، حتى كأنه برهان عليه ، وهذا معنى تحقيق الخبر ، وهو مفقود في مثل - إن الذي سمك السماء - إذ ليس في رَفَعِ الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا ، فظهر الفرق بين الإيماء وتحقيق الخبر .

[ وبالاشارة ] أى تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة [ لتمييزه ] أى المسند إليه [ أَكْمَلَ تَمْيِيزٍ ] لغرض من الأغراض [ نحو - هذا أبو الصقر فردا ] نصب على المدح أو الحال [ في محاسنه ] .

الجند هى مدينة الكوفة المعروفة بالعراق ، وغالت أكلت ، والغول حيوان خرافى ، ويطلق أيضا على الداهية .

تطبيقات على التعريف بالموصلية :

(١) مَضَى بِهَامَامَ مَضًى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وَفِي الزُّجَاجَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ الْبَاقِ

(٢) إِنَّ الَّذِي الْوَحْشَةُ فِي دَارِهِ تَوْنَسُهُ الرَّحْمَةُ فِي حُجْرِهِ

ففي الاول عرف المسند اليه بالموصلية لافادة التفخيم ، وفي الثانى للإيماء إلى وجه بناء الخبر وكونه مدحا للمحدث عنه .

أمثلة أخرى :

(١) وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِّيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ

(٢) وَأَخَذْتُ مَا جَادَ الْأَمِيرُ بِهِ وَتَضَيَّتْ حَاجَاتِي كَمَا أَهْوَى

أَوْ التَّعْرِيضُ بِغَاوَةِ السَّامِعِ ، كَقَوْلِهِ :

أُولَئِكَ آبَائِي فَجَنَّتْ بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتُنَا بِاجْرِيرِ الْمَجَامِعِ

أَوْ بَيَانُ حَالِهِ فِي الْقُرْبِ أَوِ الْبُعْدِ أَوْ التَّوَسُّطِ ، كَقَوْلِكَ . هَذَا أَوْ ذَلِكَ أَوْ ذَلِكَ زَيْدٌ ، أَوْ تَحْقِيرُهُ بِالْقُرْبِ نَحْوُ - أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلَهُتَكُمْ ، أَوْ تَعْظِيمُهُ بِالْبُعْدِ ، نَحْوُ - أَلَمْ ، ذَلِكَ الْكِتَابُ ،

مَنْ نَسَلَ شَيْئَانِ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّالِمِ (١)

وهما شجرتان بالبادية ، يعنى يقيمون بالبادية ، لأن فقد العز في الحضر [ أو التعريض بغاوة السامع ] حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس [ كقوله :

أُولَئِكَ آبَائِي فَجَنَّتْ بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتُنَا بِاجْرِيرِ الْمَجَامِعِ (٢)

أو بَيَانُ حَالِهِ [ أي المسند إليه ] في القرب أو البعد أو التوسط كقولك - هذا أو ذلك أو ذلك زيد [ وآخر ذكر التوسط لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين ، وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث إنها تبين أن هذا مثلا للقريب ، وذلك للمتوسط ، وذلك للبعيد ، وعلم المعاني من حيث إنه إذا أريد بَيَانُ قَرَبِ الْمُسْتَدِإِلِيهِ يُؤْتَى بِهِذَا ، وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور الْمُعْبَرِ

عنه بشيء يوجب تصوره على أي وجه كان (٣) [ أو تحقيره ] أي تحقير المسند إليه [ بالقرب نحو - أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلَهُتَكُمْ ، أَوْ تَعْظِيمُهُ بِالْبُعْدِ نَحْوُ - أَلَمْ ، ذَلِكَ الْكِتَابُ ] تنزيلا لبعده

(١) هولابن الرومي من شعراء الدولة العباسية في مدح أبي الصقر الشيباني ، والضال

شجر الصدر البري ، والسلم شجر ذو شوك (٢) هو للفرزدق ، والامر في قوله - فَجَنَّتْ لِلتَّعْجِيزِ ، وإنما كان في اسم الإشارة تعريض بغاوته ، لأن المراد منه آباء الفرزدق

وهم غائبون لا يحسون (٣) هذا تكلف والحق أنه معنى أصلي لا ثانوي ،

أَوْ تَحْقِيرِهِ ، كَمَا يُقَالُ - ذَلِكَ اللَّعِينُ فَعَلَ كَذَا ، أَوْ لِلتَّنْبِيهِ عِنْدَ تَعْقِيبِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ  
بِأَوْصَافٍ

درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة [ أَوْ تَحْقِيرِهِ بِالْبَعْدِ كَمَا يُقَالُ - ذَلِكَ اللَّعِينُ فَعَلَ كَذَا ]  
تنزيلاً لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ، ولفظ ذلك صالح  
للاشارة إلى كل غائب عينا كان أو معنى ، وكثيراً ما يذكّر المعنى الحاضر المتقدم بالفظ ذلك ،  
لأن المعنى غير مدرّك بالחס فكأنه بعيد (١) [ أَوْ لِلتَّنْبِيهِ ] أى تعريف المسند إليه بالاشارة  
للتنبيه [ عِنْدَ تَعْقِيبِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِأَوْصَافٍ ] أى عند إيراد الأوصاف على عَقَبِ الْمَشَارِ  
إِلَيْهِ ، يُقَالُ - عَقِبَهُ فُلَانٌ إِذَا جَاءَ عَلَى عَقْبِهِ ، ثُمَّ تُعَدِّيهِ بِالْبَاءِ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَتَقُولُ -

(١) كَقَوْلِهِ تَعَالَى - كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ - فَنَ ذَلِكَ  
إِشَارَةً إِلَى ضَرْبِ الْمَثَلِ الْحَاضِرِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرَهُ قَرِيباً فِي قَوْلِهِ - ( ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا  
وَاتَّبَعُوا الْبَاطِلَ ) الْآيَةُ .

تطبيقات على التعريف بالاشارة :

(١) تَقُولُ وَدَقَّتْ نَحْرَهَا يَمِينُهَا أَبْعَلَى هَذَا بِالرَّحَا الْمُتَقَاعَسُ

قَوْلُهُ تَعَالَى - ( قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ ) .

عرف المسند إليه بالاشارة فى الاول لافادة التحقير ، وفى الثانى لافادة التعظيم  
أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

(١) - قَوْلُهُ تَعَالَى ( وَإِذَا رَأَوْكَ إِذَا يَقْضُونَكَ إِلَّا هُزُؤًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا )

(٢) أُولَئِكَ قَوْمٌ إِنْ بَنَوْا حَسَنُوا الْبَنَاءَ وَإِنْ عَاهَدُوا أَوْفَوْا وَإِنْ عَقَدُوا شَدُّوا

عَلَى أَنَّهُ جَدِيرٌ بِمَا يَرِدُ بَعْدَهُ مِنْ أَجْلِهَا ، نَحْوُ - أَوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ .

وَبِاللَّامِ لِلإِشَارَةِ إِلَى مَعْنُودٍ ، نَحْوُ - وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْإِنْثَى ، أَيْ لَيْسَ الَّذِي طَلَبَتْ كَالْإِنْثَى وَهَبَتْ لَهَا ،

عَقِبَتْهُ بِالشَّيْءِ إِذَا جَعَلْتَ الشَّيْءَ عَلَى عَقْبِهِ ، وَهَذَا ظَهَرَ فُسَادَ مَا قِيلَ : إِنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَ جَعَلِ اسْمَ الإِشَارَةِ بِعَقَبٍ أَوْصَافٍ [ عَلَى أَنَّهُ ] مُتَعَلِّقٌ بِالتَّنْبِيهِ ، أَيْ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمَشَارَ إِلَى [ جَدِيرٍ بِمَا يَرِدُ بَعْدَهُ ] أَيْ بَعْدَ اسْمِ الإِشَارَةِ [ مِنْ أَجْلِهَا ] مُتَعَلِّقٌ بِجَدِيرٍ ، أَيْ حَقِيقٍ بِذَلِكَ لِأَجْلِ الْأَوْصَافِ الَّتِي ذَكَرْتَ بَعْدَ الْمَشَارِ إِلَى [ نَحْوُ ] ( الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ) - إِلَى قَوْلِهِ [ أَوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ] عَقَبَ الْمَشَارَ إِلَى وَهُوَ - ( الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ) بِأَوْصَافٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنَ الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ ، وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، ثُمَّ عَرَّفَ الْمُسْنَدَ إِلَى الْإِشَارَةِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِمْ أَحَقُّأُ بِمَا يَرِدُ بَعْدَ أَوْلَئِكَ ، وَهُوَ كَوْنُهُمْ عَلَى الْهُدَى عَاجِلًا ، وَالْفَوْزَ بِالْفَلَاحِ آجِلًا ، مِنْ أَجْلِ اتِّصَافِهِمْ بِالْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ .

[ وَبِاللَّامِ ] أَيْ تَعْرِيفَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِاللَّامِ (١) [ لِلإِشَارَةِ إِلَى مَعْنُودٍ ] أَيْ إِلَى حِصَّةٍ مِنَ الْحَقِيقَةِ مَعْنُودَةٍ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَاحِدًا كَانَ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً ، يُقَالُ عَهَدْتُ فُلَانًا إِذَا أَدْرَكْتَهُ وَلَقِيتَهُ ، وَذَلِكَ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ صَرِيحًا أَوْ كِتَابَةً [ نَحْوُ - وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْإِنْثَى - أَيْ لَيْسَ [ الذِّكْرُ ] [ الَّذِي طَلَبَتْ ] امْرَأَةً عِمْرَانَ [ كَالْإِنْثَى ] أَيْ كَالْإِنْثَى الَّتِي [ وَهَبَتْ ] تِلْكَ الْإِنْثَى [ لَهَا ] أَيْ لَامْرَأَةِ عِمْرَانَ ، فَالْإِنْثَى إِشَارَةٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرَهُ صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى

(١) وَقِيلَ إِنَّ الْمَعْرِفَ أَلْ لَا اللَّامَ وَحْدَهَا .

أَوَّ إِلَى نَفْسِ الْحَقِيقَةِ ، كَقَوْلِكَ - الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ ، وَقَدْ يَأْتِي لَوَاحِدٍ  
بِاعْتِبَارِ عَهْدِيَّتِهِ فِي الذَّهْنِ ، كَقَوْلِكَ - ادْخُلِ السُّوقَ ، حَيْثُ لَا عَهْدَ ، وَهَذَا فِي  
الْمَعْنَى كَالْمَكْرَةِ ،

(قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى) - لِسُكُونِهِ لَيْسَ بِمُسْنَدٍ إِلَيْهِ ، وَالذِّكْرُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا سَبَقَ ذِكْرَهُ  
كُنَايَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا) - فَاِنْ لَفْظَةً مَا - وَإِنْ كَانَ يَعْصِي  
الذِّكْرُ وَالْإِنَاثُ ، لَكِنْ التَّحْرِيرُ - وَهُوَ أَنْ يَعْصِيَ الْوَلَدُ لَخْدْمَةِ بَيْتِ الْمَقْدَسِ - إِنَّمَا كَانَ  
لِلذِّكْرِ دُونَ الْإِنَاثِ ، وَهُوَ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ (١) وَقَدْ يَسْتَفْهِمُ عَنْ ذِكْرِهِ لِتَقْدِيمِ عِلْمِ الْمُخَاطَبِ  
بِهِ ، نَحْوُ - خَرَجَ الْأَمِيرُ - إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ إِلَّا أَمِيرٌ وَاحِدٌ [أَوْ] لِلإِشَارَةِ [إِلَى نَفْسِ  
الْحَقِيقَةِ] وَمَقْهُومِ الْمُسَمًّى مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ لِمَا صَدَقَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِفْرَادِ [كَقَوْلِكَ الرَّجُلُ  
خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ] .

[وَقَدْ يَأْتِي] الْمَعْرِفُ بِلَامِ الْحَقِيقَةِ (٢) [لَوَاحِدٍ] مِنَ الْإِفْرَادِ [بِاعْتِبَارِ عَهْدِيَّتِهِ فِي  
الذَّهْنِ] مُطَابَقَةً ذَلِكَ الْوَاحِدِ الْحَقِيقَةِ ، يَعْنِي يُطْلَقُ الْمَعْرِفُ بِلَامِ الْحَقِيقَةِ الَّذِي هُوَ مَوْضُوعٌ  
لِلْحَقِيقَةِ الْمُتَحَدَّةِ فِي الذَّمْنِ عَلَى فَرْدٍ مَا مَوْجُودٍ مِنَ الْحَقِيقَةِ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مَعْهُودًا فِي الذَّهْنِ  
وَجُزْئِيًّا مِنْ جُزْئِيَّاتِ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ مُطَابِقًا لِإِبَاهَا ، كَمَا يُطْلَقُ الْكُلُّ الطَّبِيعِيُّ (٣) عَلَى كُلِّ جُزْئِيٍّ  
مِنْ جُزْئِيَّاتِهِ ، وَذَلِكَ عِنْدَ قِيَامِ قَرِينَةٍ دَالَّةٍ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْقَصْدُ إِلَى نَفْسِ الْحَقِيقَةِ مِنْ  
حَيْثُ هِيَ بَلْ مِنْ حَيْثُ الْوُجُودُ ، وَلَا مِنْ حَيْثُ وَجُودُهَا فِي ضَمَنِ جَمِيعِ الْإِفْرَادِ  
بَلْ بَعْضُهَا [كَقَوْلِكَ - ادْخُلِ السُّوقَ - حَيْثُ لَا عَهْدَ] فِي الْخَارِجِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى  
(وَإِخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ) [وَهَذَا فِي الْمَعْنَى كَالْمَكْرَةِ] وَإِنْ كَانَ فِي اللَّفْظِ يَجْرِي عَلَيْهِ

(١) لِأَنَّهُ اسْمٌ لَيْسَ (٢) يُشِيرُ إِلَى أَنَّ هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ لَامِ الْحَقِيقَةِ ، وَتُسَمَّى  
الْإِلَامُ فِيهِ لَامُ الْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ ، وَتُسَمَّى فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ لَامُ الْجِنْسِ ، وَتُسَمَّى فِي الْقِسْمِ  
الثَّلَاثِ الْآتِي لَامُ الْاسْتِفْرَاقِ (٣) هُوَ اسْمُ الْجِنْسِ الْمَجْرُودِ مِنَ الْإِلَامِ .

وَقَدْ يَفِيدُ الْأَسْتِغْرَاقَ ، نَحْوُ - إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ .

أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفاً بها ونحو ذلك ، وإنما قال - كالنكرة - لما بينهما من تَفَاوُتٍ ما ، وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة ، وهذا معناه نفس الحقيقة ، وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والاعتماد على ما مر ، فال مجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء ، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان ، ولذا رونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة ، كقوله :  
« ولقد أمر على اللّيم يسبني » (١)

[وقد يفيد] المَعْرِفُ بِاللَّامِ الْمُشَارِ بِهَا إِلَى الْحَقِيقَةِ [الاستغراق نحو- إن الإنسان لفي] خسر [أشير باللام إلى الحقيقة ، لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد ، بل في ضمن الجميع ، بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره ، فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو الاستغراق هي لام الحقيقة حَمَلٌ (٢) على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ، ولهذا قلنا : إن الضمير في قوله - يأتي ، وقد يفيد - عائد إلى المَعْرِفُ بِاللَّامِ الْمُشَارِ بِهَا إِلَى الْحَقِيقَةِ ، ولا بد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ، ليميز (٣) عن أسماء الأجناس النكرات ، مثل - الرُّجَعَى ، ورُجَعَى - وإذا

(١) هو لعميرة بن جابر الحنفي من قوله :

ولقد أمر على اللّيم يسبني فضيت ثمّ قلت لا يعنيني

وتمت حرف عطف لحقتها تاء التانيث ، وإنما قال - فضيت - ولم يقل فامضى للإشارة إلى تحقق هذا منه ، والشاهد في قوله - يسبني - فهو جملة في محل جر صفة للجرور قبله ، ولا يعرب جالاً منه .

(٢) أي مدخولهما (٣) أي اسم الجنس المَعْرِفُ .

وَهُوَ ضَرْبَانِ : حَقِيقِيٌّ - نَحْوُ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَيْ كُلِّ غَيْبٍ وَشَهَادَةٍ ،  
وَعُرْفِيٌّ كَقَوْلِنَا - جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاعَةَ ، أَيْ صَاعَةً بَلَدَهُ أَوْ مَمْلَكَتَهُ .  
وَأَسْتَغْرَقُ الْمَفْرَدَ أَشْمَلُ بِدَلِيلِ صِحَّةٍ - لَا رِجَالَ فِي الدَّارِ ، إِذَا كَانَ فِيهَا

اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازَه عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حصة معينة من الحقيقة واحداً كان أو اثنين أو جماعة ، ولام الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد ، فليتنامل .

[ وهو ] أى الاستغراق [ ضربان حقيقي ] وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة [ نحو - عالم الغيب والشهادة - أى كل غيب وشهادة ، وعرفي ] وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف [ نحو - جمع الأمير الصاعَةَ - أى صاعَةَ بلده أو ] أطراف [ مملكته ] لأنه المفهوم عرفاً لصاعَةَ الدنيا ، قيل المثال مبنى على مذهب المازنى ، وإلا فاللام فى اسم الفاعل عند غيره موصول ، وفيه نظر لأن الخلاف إنما هو فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث دون غيره (١) نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل ، لأنهم قالوا هذه الصفة فعل فى صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ، ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضاً مما يأتى للاستغراق ، نحو - أكرم الذين يأتونك إلا زبداً ، وأضرب القائمين إلا عمراً .

[ واستغراق المفرد ] سواء كان بحرف التعريف أو غيره [ أشمل ] من استغراق المثني والجمع ، بمعنى أنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد ، والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين ، والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة [ بدليل صحة لا رجال فى الدار إذا كان فيها (١) وهو ما يدل على الدوام والثبات ، لأنه حينئذ من الصفة المشبهة ، كما فى المثال - جمع الأمير الصاعَةَ .



رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ ، دُونَ لَا رَجُلَ ، وَلَا تَنَافَى بَيْنَ الاسْتِغْرَاقِ وَإِفْرَادِ الْأَسْمِ ،  
لِأَنَّ الْحَرْفَ إِنَّمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مُجَرِّدًا عَنْ مَعْنَى الْوَحْدَةِ ، وَلِأَنَّهُ بِمَعْنَى كُلِّ فَرْدٍ  
لَا بِمَجْمُوعِ الْإِفْرَادِ ، وَلِهَذَا امْتَنَعَ وَصْفُهُ بِنَعْتِ الْجَمْعِ

رجل أو رجلان دون لا رجل [ فانه لا يصبح إذا كان فيها رجل أو رجلان ، وهذا في  
النكرة المنفية مُسَلَّمٌ ، وأما في المعرفة باللام فلا ، بل الجمع المعروف بلام الاستغراق  
يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو ، ودل عليه  
الاستقراء ، وأشار إليه أئمة التفسير ، وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة  
ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو أن إفراد الاسم يدل على وحدة معناه ، والاستغراق  
يدل على تعدده ، وهما متنافيان ، أجب عنه بقوله [ ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم ،  
لأن الحرف ] الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف [ إنما يدخل عليه ]  
أى على الاسم المفرد حال كونه [ مجردا عن ] الدلالة على [ معنى الوحدة ] وامتناع  
وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشا كل اللفظي [ ولأنه ] أي المفرد الداخل عليه  
حرف الاستغراق [ بمعنى كل فرد لا بمجموع الأفراد (١) ] ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع

(١) وعلى هذا الجواب الثانى لا تنافى الدلالة على الوحدة الدلالة على التعدد ، لأنه  
على طريق البدل ، فيبيان معا بعد دخول حرف الاستغراق ، ولا يتجرد اللفظ عن  
الدلالة على الوحدة كما في الجواب الأول .

تطبيقات على التعريف باللام :

- (١) وَالْحُلُّ كَلَامًا يُبْدَى لِي صَمَائِرُهُ مَعَ الصَّفَاءِ وَيُخَفِّفُهُمَا مَعَ الْكِدَرِ
- (٢) - قوله تعالى - ( وَالْعَصْرِ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ أَتَى خُسْرًا ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا  
الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ) .

فاللام في الأول - الحل - للجنس ، واللام في الآية للاستغراق ، بدليل الاستثناء

وَبِالْإِضَافَةِ لِأَنَّهُمْ أَخَصَرُ طَرِيقٍ ، نَحْوُ :

هَوَايَ مَعَ الرِّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعَدٌ .

أَوْ لِنَتَضَمُّنِهَا تَعْظِيمًا لِشَأْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ الْمُضَافِ أَوْ غَيْرِهِمَا ، كَقَوْلِكَ -  
عَبْدِي حَضَرَ وَعَبْدُ الْخَلِيفَةِ رَكِبَ وَعَبْدُ السُّلْطَانِ عُنْدِي ،

عند الجمهور وإن حكاه الأَخْفَشُ في نحو - أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الصُّفْرُ وَالدَّرْهَمُ الْبَيْضُ .  
[وبالإضافة] أي تعريف المسند اليه بالإضافة إلى شيء من المعارف [لأنها] أي  
الإضافة [أخصر طريق] إلى إحضاره في ذهن السامع [نحو - هواي] أي مهوي ،  
وهذا أخصر من - الذي أهواه ونحو ذلك - والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط  
السَّامَةِ ، لسكونه في السجن والحبيب على الرحيل [مع الركب اليمانيين مصعد] أي  
مُبْعَدٌ ذَاهِبٌ فِي الْأَرْضِ ، وتامه :

جَنِيبٌ وَجَنَّتَانِي بِمَكَّةَ مُوثِقٌ

الجَنِيبُ المَجْنُوبُ الْمُسْتَبَع ، والجَنَّتَانِ الشَّخْصُ ، والمُوثِقُ المَقِيدُ ، ولفظ البيت خبر  
ومعناه تَأَسَّفٌ وَتَحَسُّرٌ [أو لِنَتَضَمُّنِهَا] أي لِنَتَضَمَّنِ الْإِضَافَةَ [تَعْظِيمًا لِشَأْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ  
الْمُضَافَاتِ أَوْ غَيْرِهِمَا كَقَوْلِكَ] فِي تَعْظِيمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ [عَبْدِي حَضَرَ] تَعْظِيمًا لَكَ بِأَنَّكَ  
عَبْدٌ [أَوْ] فِي تَعْظِيمِ الْمُضَافِ [عَبْدُ الْخَلِيفَةِ رَكِبَ] تَعْظِيمًا لِلْعَبْدِ بِأَنَّهُ عَبْدُ الْخَلِيفَةِ [أَوْ]  
فِي تَعْظِيمِ غَيْرِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ [عَبْدُ السُّلْطَانِ عُنْدِي] تَعْظِيمًا لِلْمُتَكَلِّمِ بِأَنَّ عَبْدَ

أَمثلة أخرى :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - (النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ) .

(٢) الْمُحْسِنُونَ هُمُ اللَّبَّاءُ ب وَسَائِرُ النَّاسِ النَّفَاةُ

أَوْ تَحْقِيرًا نَحْوُ - وَلَدُ الْحِجَامِ حَاضِرٌ .

وَأَمَّا تَسْكِيرُهُ فَلِلْأَفْرَادِ

السلطان عنده ، وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما أضيف اليه المسند اليه ، وهذا معنى قوله - أو غيرهما [ أو ] لتضمنها [ تحقيراً ] للمضاف [ نحو ولد الحجام حاضر ] أو المضاف اليه نحو - ضَارِبُ زَيْدٍ حَاضِرٌ - أو غيرهما نحو - وَلَدُ الْحِجَامِ جَلِيسُ زَيْدٍ - أو لاغنائها عن تفصيل متعذر ، نحو - اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى كَذَا - أو متعسر نحو - أَهْلُ الْبَلَدِ فَعَلُوا كَذَا - أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو - عُلَمَاءُ الْبَلَدِ حَاضِرُونَ - إلى غير ذلك من الاعتبارات (١) .

[ وأما تسكيره ] أى تسكير المسند اليه [ فللأفراد ] أى للقصد إلى فرد مما يقع عليه

(١) وهذا كالتصريح بالذم للمسند اليه نحو - علماء الدنيا لا يعملون بعلمهم - وكاغناء الإضافة عن تفصيل تركه أولى لسبب من الأسباب ، كما في قول الشاعر :  
قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أُمِّمِي أَخِي      فَاذَا رَمَيْتُ يَصِيْبُنِي سَهْمِي  
فلم يصرح بأسمائهم اتقاء لنفرتهم منه ، وبعداً عن التصريح بذمهم .  
تطبيقات على التعريف بالإضافة :

(١) بَنُو مَطَرٍ يَوْمَ الْلِقَاءِ كَانَهُمْ      اسْوَدَّ لَهَا فِي غَيْلٍ خَفَانٌ أَشْبَلُ

(٢) قوله تعالى - ( إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ )

فالإضافة في الأول للاغناء عن تفصيل متعذر ، وفي الثاني لتمظيم شأن المضاف .

أمثلة أخرى :

(١) أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الصَّيْفِ بُرْدُهُ      وَجَدِّي يَا حَبَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا

(٢) قوله تعالى - ( إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمُجْنُونٌ ) .

نَحْوُ - وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ، أَوْ النَّوْعِيَّةُ نَحْوُ - وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ  
غَشَاوَةٌ ، أَوْ التَّعْظِيمُ أَوْ التَّحْقِيرُ كَقَوْلِهِ لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ ۖ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ  
طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ ۖ أَوْ التَّكْثِيرُ كَقَوْلِهِمْ - إِنَّ لَهُ لَا بَلًا وَإِنْ لَهُ لَغَنَمًا ، أَوْ  
التَّقْلِيلُ نَحْوُ - وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ،

اسم الجنس [ نحو - وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى - أو النوعية ] أى للقصد إلى  
نوع منه [ نحو - وعلى أبصارهم غشاوة ] أى نوع من الاغطية ، وهو غطاء التعامى عن  
آيات الله تعالى ، وفى المفتاح أنه للتعظيم ، أى غشاوة عظيمة [ أو التعظيم أو التحقير  
كقوله (١) له حاجب ] أى مانع عظيم [ فى كل أمر يشينه ] أى يعيبه [ وليس له عن  
طالب العرف حاجب ] أى مانع حقير فكيف بالتعظيم [ أو التكثير كقولهم - إن له  
لا بلا ، وإن له لغنما . أو التقليل نحو - ورضوان من الله أكبر ] والفرق بين التعظيم  
والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة ، والتكثير باعتبار الكميات  
(١) البيت لآبى الطمحان حنظلة بن الشرقى مولى بن أبى السمط من الشعراء  
المخضرمين .

تطبيقات على تنكير المسند اليه :

(١) وَلِلَّهِ مِنْ جَانِبٍ لَا أَضَافِيَهُ ۖ وَلِلَّهِ مِنِّي وَالْخَلَاعَةُ جَانِبُ

(٢) وَفِي السَّمَاءِ نُجُومٌ لَا عَدَادَ لَهَا ۖ وَلَيْسَ يُكْشَفُ إِلَّا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

نكر المسند اليه فى البيت الأول - وهو جانب - للتعظيم فى أوله والتحقير فى آخره ،  
وفى البيت الثانى وهو - نجوم - للدلالة على التكثير .

أمثلة أخرى :

(١) - قَوْلُهُ تَعَالَى - (وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذِرِينَ) :

(٢) شَقَّتْ لِمَنْظَرِكَ الْجُبُوبَ عَقَائِلُ ۖ وَبَكَتَكَ بِالْدمْعِ أَهْتُونِ غَرَانِ

وَقَدْ جَاءَ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّكْثِيرِ نَحْوٌ - وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ ، أَيْ ذُوو عَدَدٍ  
كَثِيرٍ وَآيَاتٍ عَظَامَ ، وَمَنْ تَنَكَّرَ غَيْرُهُ لِلْأَفْرَادِ أَوِ النَّوْعِيَّةِ نَحْوٌ - وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ  
دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ، وَلِلتَّعْظِيمِ نَحْوٌ - فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَلِلتَّحْقِيرِ - نَحْوٌ  
إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا .

والمقادير ، تحقيقاً كما في الابل ، أو تقديرها كما في الرضوان ، وكذا التحقير والتقليل ،  
واللاشارة إلى أن بينهما فرقا قال [ وقد جاء ] التذكير [ للتعظيم والتكثير نحو - وإنْ  
يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ ] من قبلك [ أي ذوو عدد كثير ] هذا ناظر إلى التكثير  
[ و ] ذوو [ آيات عظام ] هذا ناظر إلى التعظيم ، وقد يكون للتحقير والتقليل معا ،  
نحو - حَصَلَ لِي مِنْهُ شَيْءٌ - أي حقير قليل .

[ ومن تنكير غيره ] أي غير المسند إليه [ للأفراد أو النوعية نحو - والله خالق كل  
دابة من ماء ] أي كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة أبيه المختصة به ،  
أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه ، وهو نوع النطفة التي تختص  
بذلك النوع من الدابة [ و ] من تنكير غيره [ للتعظيم نحو - فأذنوا بحرب من الله  
ورَسُولِهِ ] أي حرب عظيم [ وللتحقير نحو - إن نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ] أي ظنا حقيرا ضعيفا ،  
إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف ، فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتأكيد ، وبهذا  
الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مُفَرَّغًا مع امتناع نحو - ما ضربته إلا ضربا - على  
أن يكون المصدر للتأكيد ، لأن مصدر - ضَرَبْتُهُ - لا يحتمل غير الضرب ، والمستثنى  
منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره ، واعلم أنه كما أن التنكير الذي في  
معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظة البعض ، كما في قوله تعالى - وَرَفَعَ  
بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ - أراد محمدا صلى الله عليه وسلم ، ففى هذا الابهام من تفخيم فضله

وَأَمَّا وَصْفُهُ فَلَا كَوْنَهُ مُبَيَّنًا لَهُ كَاشِفًا عَنْ مَعْنَاهُ ، كَقَوْلِكَ - الْجِسْمُ الطَّوِيلُ  
 الْعَرِيزُ الْعَمِيقُ يَحْتَاجُ إِلَى فَرَاغٍ يَشْغَلُهُ ، وَنَحْوَهُ فِي الْكَاشِفِ قَوْلُهُ :  
 الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يُظَنُّ بِكَ الظَّ نَّ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا  
 أَوْ مُخَصَّصًا

وإعلاء قدره ما لا يخفى .

[ وأما وصفه ] أى وصف المسند إليه ، والوصف قد يطلق على نفس التابع  
 المخصوص ، وقد يطلق بمعنى المصدر ، وهو أنسب ههنا وأوفق بقوله - وأما بيانه ،  
 وأما الابدال منه - أى وأما ذكر النعت له [ فليكونه ] أى الوصف بمعنى المصدر ،  
 والاحسن أن يكون بمعنى النعت ، على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضميره معناه  
 الآخر على ما سيجيء في البديع (١) [ مبينا له ] أى للمسند إليه [ كاشفا عن معناه ،  
 كقولك - الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله ] فإن هذه الأوصاف  
 بما يوضح الجسم ويقع تعريفها له [ ونحوه في الكشف ] أى مثل هذا القول فى كون  
 الوصف للكشف والايضاح وإن لم يكن وصفا للمسند إليه [ قوله

الألمعي الذى يظن بك الظ ن كان قد رأى وقد سمعا (٢) ]

فإن الألمعي معناه الذى المتوقد ، والوصف بعده بما يكشف معناه ويوضحه ،  
 لكنه ليس بمسند إليه لأنه إما مرفوع على أنه خبر إن فى البيت السابق ، أعنى قوله .

إِنَّ الَّذِي جَمَعَ السَّاحَةَ وَالنَّجْدَةَ وَالْبَرَّ وَالْبَحْرَ جُمَعَا (٣)

أو منصوب على أنه صفة لاسم إن ، أو بتقدير أعني (٤) [ أو ] لكون الوصف [مخصصا]

(١) لأنه من الاستخدام المحدود من المحسنات البديعية (٢) هو لاوس بن حجر من  
 شعراء الجاهلية (٣) هو تأكيد للأربعة قبله (٤) وخبر إن على هذا قوله بعد عدة آيات :

أَوْدَى فَلَا تَنْفَعُ الْأَشَاحَةُ مِنْ أَمْرِ لَمَرَةٍ يُحَاوِلُ الْبَدْعَا

نحو - زيد التاجر عندنا ، أو مدحا أو ذما ، نحو - جاءني زيد العالم أو الجاهل  
حيث يتعين الموصوف قبل ذكره ، أو تأكيدا ، نحو - أمس الدابر كان يوما عظيما  
وأما توكيده فللتقرير

للمسند اليه ، أى مقالا اشتراكه أو رافعا احتماله ، وفي عرف النحاة التخصيص عبارة  
عن تقليل الاشتراك في النكرات ، والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في  
المعارف [ نحو - زيد التاجر عندنا ] فإن وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره  
[ أو ] ليكون الوصف [ مدحا أو ذما نحو - جاءني زيد العالم أو الجاهل - حيث  
يتعين الموصوف ] أعني زيدا [ قبل ذكره ] أي ذكر الوصف ، وإلا لكان  
الوصف مخصصا [ أو ] لكونه [ تأكيدا نحو - أمس الدابر كان يوما عظيما ] فإن لفظ  
الأمس مما يدل على الدבור ، وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره ، كقوله  
تعالى - (وَمِمَّنْ دَابَّةٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) حيث وصف - دابة وطائر -  
بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد ، وبهذا  
الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (١) .

[وأما توكيده] أى تأكيد المسند اليه [فللتقرير] أى تقرير المسند اليه ، أى تحقيق

(١) أما أصل التعميم فحاصل من وقوع الذكر في سياق النفي ، ولكنه يجوز أن  
يراد دواب أرض واحدة وطيور جو واحد ، فبني الوصف هذا الاحتمال .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالوصف :

(١) إلهي عبدك العاصي أنا كما مُقراً بالذنوب وقد دعا كما

(٢) لا يبعدن قومي الذين هم سُم العُداء وآفة الجزر

فوصف المسند اليه في البيت الأول بقوله - العاصي - لقصد الترحم ، وفي الثاني  
بقوله - الذين هم سُم العداة - لقصد المدح .

أَوْ دَفَعَ تَوْهْمَ التَّجَوُّزِ أَوْ السَّهْوِ أَوْ عَدَمِ الشُّمُولِ .

مفهومه ومدلوله ، أعنى جمعه مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يُظَنُّ به غيره ، نحو - جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ زَيْدٌ - إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو عن جملة على معناه ، وقيل المراد تقرير الحكم ، نحو - أَنَا عَرَفْتُ - أو المحكوم عليه نحو - أَنَا سَمِعْتُ فِي حَاجَتِكَ وَحَدِي أَوْ لَا غَيْرِي - وفيه نظر لأنه ليس من تأكيد المسند اليه في شيء (١) وتأكيده المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط ، وسيصرح المصنف رحمه الله بهذا [أو لدفع تَوْهْمِ التَّجَوُّزِ] أى التكلم بالمجاز ، نحو - قَطَعَ اللَّصُّ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ ، أَوْ نَفْسُهُ ، أَوْ عَيْنُهُ - لثلاث يتوهم أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز ، وإنما القاطع بعض غلمانه [أو] لدفع تَوْهْمِ [السَّهْوِ] نحو - جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ زَيْدٌ - لثلاث يتوهم أن الجائى غير زيد ، وإنما ذكر زيد على سبيل السهو [أو] لدفع تَوْهْمِ [عدم الشمول] نحو - جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَوْ أَجْمَعُونَ - لثلاث يتوهم أن بعضهم لم يحىء إلا أنك لم تعتد بهم ، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل ، بناء على أنهم فى حكم شخص واحد ، كقولك - بنو فلان قتلوا زيدا ، وإنما قتله واحد منهم .

(١) وإنما هو من تأكيد الحكم أو تأكيد التخصيص على ماسياتى .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالتوكيد :

(١) - قوله تعالى ( فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ) .

(٢) فِدَاكَ حَتَّى خَوْلَانُ جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانُ

التوكيد فيها لدفع تَوْهْمِ عدم الشمول .



وَأَمَّا بَيَانُهُ فَلَا يُضَاحَهُ بِاسْمٍ مُخْتَصٍّ بِهِ ، نَحْوُ - قَدِمَ صَدِيقُكَ خَالِدٌ .  
وَأَمَّا الْإِبْدَالُ مِنْهُ فَلَزِمَ بَادَةُ التَّقْرِيرِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ وَجَاءَ .

[وأما بيانه] أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان [فلا يضاحه باسم مختص به نحو -  
قدم صديقك خالد] ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح ، لجواز أن يحصل الايضاح من  
اجتماعهما ، وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به ، كقوله :

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ (١)

فإن الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسما مختصا بها ، وقد يجيء عطف البيان  
لغير الايضاح كما فى قوله تعالى ( جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ ) ذكر  
صاحب الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة ، جىء به للمدح لا للايضاح كما  
نجمى الصفة لذلك .

[وأما الإبدال منه] أى من المسند اليه [فلزيادة التقرير] من إضافة المصدر إلى  
المعمول ، أو من إضافة البيان أى الزيادة التى هى التقرير ، وهذا من عادة افتتان صاحب  
المفتاح حيث قال فى التأكيد - للتقرير - وههنا - لزيادة التقرير - ومع هذا فلا يخلو عن  
نكتة لطيفة وهى الايماء إلى أن الغرض من الإبدال هو أن يكون مقصودا بالنسبة ،  
والتقرير زيادة تحصل تبعاً وضمناً ، بخلاف التأكيد فإن الغرض منه نفس التقرير  
والتحقيق [نحو جاءني أخوك زيد] فى بدل الكل ، ويحصل التقرير بالتكرير [وجاءني

(١) هو للناطقة الذيباني فى الاعتذار للنعمان بن المنذر ، والواو فى قوله - والمؤمن - .

للقسم ، وجواب القسم فى قوله بعد هذا البيت :

مَا إِنْ آتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رَفْعَ سَوْطًا إِلَى يَدَيَّ

والغيل والسند موضعان فى جانب الحرم فهما ماء .

الْقَوْمُ أَكْثَرُهُمْ وَسَلَبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ :

وَأَمَّا الْعَطْفُ فَلْتَفْصِيلُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ مَعَ

القوم أكثرهم [ في بدل البعض ] وسلب زيد ثوبه [ في بدل الاشتغال ، وبيان التقرير  
فيهما أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالاً حتى كأنه مذكور ، أما في البعض فظاهر ،  
وأما في الاشتغال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتغال الظرف على  
المظروف ، بل من حيث كونه مشعراً به إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما ، بحيث تبقى  
النفوس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له ، وبالجملة يجب أن يكون  
المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع ، نحو - أعجبني زيد - إذا أعجبك علمه ، بخلاف -  
ضربت زيدا - إذا ضربت حماره ، ولهذا صرحوا بأن نحو - جازني زيد أخوه - بدل  
غلط لا بدل اشتغال كما زعم بعض النحاة ، ثم بدل البعض والاشتغال بل بدل الكل أيضاً  
لا يخلو عن إيضاح وتفسير ، ولم يتعرض لبدل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام (١)  
[ وأما العطف ] أي جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه [ فلتفصيل المسند إليه مع

(١) وقد يقع فيه إذا كان بدل بداء ، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم تذكر  
البدل بعده فتوهم أنك غلط لقصد المبالغة والتفنن ، فيستحسن البدل في هذا كما يستحسن  
في العطف ببل ، نحو قوله :

الْمُعْ بَرَقَ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مَصْبَاحٍ    أَمْ ابْتَسَامَتُهَا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي

تطبيقات على تقييد المسند إليه بالبدل :

(١) - قوله تعالى ( وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ) .

(٢) بلغنا السماءَ مجدناً وسناؤناً    ولنا لندرجو فوق ذلك مظهرأ

أبدل في الأول لفظ - من استطاع - من المسند إليه بدل اشتغال ، وفي الثاني لفظ  
- مجدناً - بدل اشتغال أيضاً ، لزيادة التقرير والإيضاح .

اِخْتَصَارٌ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو ، أَوْ الْمُسْنَدُ كَذَلِكَ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ  
فَعَمْرُو أَوْ مِمَّ عَمْرُو أَوْ جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى خَالَدٌ ،

اختصار نحو - جاءني زيد وعمرو [ فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير  
دلالة على تفصيل الفعل بأن المجئيين كانا معا أو مرتين مع مهلة أو بلا مهلة ، واحترز  
بقوله - مع اختصار - عن نحو - جاءني زيد وجاءني عمرو - فان فيه تفصيلا للمسند  
اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل ، وما يقال من أنه احتراز  
عن نحو - جاءني زيد وجاءني عمرو - من غير عطف فليس بشيء ، إذ ليس فيه دلالة على  
تفصيل المسند اليه ، بل يحتمل أن يكون إضرابا عن الكلام الأول ، نص عليه الشيخ  
في دلائل الاعجاز [ أو ] لتفصيل [ المسند ] بأنه قد حصل من أحد المذكورين أو لا  
ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة [ كذلك ] أى مع اختصار ، واحترز بقوله -  
كذلك - عن نحو - جاءني زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة [ نحو جاءني زيد فعمرو ، أو  
ثم عمرو ، أو جاءني القوم حتى خالد ] فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند إلا أن الفاء تدل  
على التعقيب من غير ترأخ ، وثم على التراخي ، وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في  
الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ، فعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه  
بالمتبوع أو لا وبالتابع ثانيا ، من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ، ولا يشترط  
فيها الترتيب الخارجى (١) فان قلت في هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل

(١) لأنه يجوز أن تقول فيها - مات كل أب لى حتى آدم عليه السلام .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالعطف :

(١) - قوله تعالى - ( إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ ) .

(٢) وَقَدْ زَعَمْتَ لَيْلَى بَأْسَ فَاجِرٍ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فَجُورُهَا

أَوْ رَدَّ السَّامِعَ إِلَى الصَّوَابِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو ، أَوْ صَرَفَ الْحَكَمَ إِلَى  
آخَرٍ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو وَمَا جَاءَنِي عَمْرُو بَلْ زَيْدٌ ،

أو لتفصيلهما معا ، قلت فرّق بين أن يكون الشيء حاصلًا من شيء وبين أن يكون  
مقصودًا منه ، وتفصيل المسند إليه في هذه الثلاثة وإن كان حاصلًا ، لكن ليس العطف  
بهذه الثلاثة لأجله ، لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفي  
فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ، ففي هذه الأمثلة تفصيل المسند إليه كأنه  
أمر كان معلوماً ، وإنما سيق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر ،  
فليتأمل ، وهذا البحث مما أورده الشيخ في دلائل الإعجاز ووصى بالمحافظة عليه  
[ أورد السامع ] عن الخطأ في الحكم [ إلى الصواب نحو - جاءني زيد لا عمرو ]  
لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد ، أو أنهما جاءك جميعا ، ولكن أيضا للرد  
إلى الصواب إلا أنه لا يقال لنفي الشبهة ، حتى إن نحو - ما جاءني زيد لكن  
عمرو - إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو ، لا لمن اعتقد أنهما  
جاءك جميعا ، وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما  
جميعا [ أو صرف الحكم ] عن محكوم عليه [ إلى ] محكوم عليه [ آخر نحو - جاءني زيد  
بل عمرو ، أو ما جاءني عمرو بل زيد ] فإن بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم  
إلى التابع ، ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لأن يتنق عنه

(٣) عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فُقُومَهَا بِمَنْ تَابَدَ غَوْلَهَا فَرَجَامَهَا

فَدَافِعُ الرِّيَّانِ عُرِّيَ رَسْمَهَا خَلَقًا كَمَا ضَمَّنَ الْوُحْيُ سَلَامَهَا

عطف المسند إليه بالوار في الأول لأجل تفصيله مع الاختصار ، وبأو في الثاني  
لإفادة الإبهام والتلطف مع محبوبته ، وبالفاء في الثالث لأجل تفصيل المسند مع  
الاختصار .

أَوِ الشَّكِّ أَوِ التَّشْكِيكِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو .  
وَأَمَّا فَصْلُهُ فَلْتَخْصِيصُهُ بِالْمُسْنَدِ .

الحكم قطعا خلافا لبعضهم ، ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر ، وكذا في المنفي إن جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو مُتَحَقِّقُ الحكم له ، حتى يكون معنى - ما جاءني زيد بل عمرو - أن عمرا لم يجرى ، وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال ، أو مجيئه محقق ، كما هو مذهب المبرد ، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع ، حتى يكون معنى - ما جاءني زيد بل عمرو - أن عمرا جاءك كما هو مذهب الجمهور ففيه إشكال [أو الشك] من المتكلم [أو التشكيك للسامع] أى إيقاعه في الشك [نحو جاءني زيد أو عمرو] أو للإيهام نحو قوله تعالى ( وَإِنَّا أَكُومٌ لَّعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ) أو للتخيير أو للإباحة نحو - لِيَدْخُلِ الدَّارَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو - والفرق بينهما أن في الإباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير .

[وَأَمَّا فَصْلُهُ] أى تعقيب المسند إليه بضمير الفصل ، وإنما جعله من أحوال المسند إليه لأنه يقترب به أولا ، ولأنه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له [فلتخصيصه] أى المسند إليه [بالمسند] يعنى لقصر المسند على المسند إليه (١) لأن معنى قولنا - زيد

(١) فتكون الباء في قوله - فلتخصيصه بالمسند - داخلة على المقصور لا على المقصور عليه .

تطبيقات على تقييد المسند إليه بضمير الفصل :

(١) - قوله تعالى - ( إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرِّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ) :

(٢) وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ تَرَاهُ لَوْ أَصِيبَتْ هُوَ الْمُصَابَا

أتى بضمير الفصل في الأول لقصر المسند وهو - الرزاق - على المسند إليه وهو

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلْيَكُونَ ذِكْرُهُ أَمًّا ، إِمَّا لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ،  
وَأَمَّا لِيَتِمَّ كُنْ الْخَبَرُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ، لِأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ تَشْوِيقًا إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :  
وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ

هُوَ الْقَائِمُ - أَنْ الْقِيَامَ مَقْصُورٌ عَلَى زَيْدٍ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى عَمْرٍو ، قَالِبًا فِي قَوْلِهِ - فَلتخصيصه  
بالمسند - مثلها في قولهم - خَصَصْتُ فَلَانًا بِالذِّكْرِ - أَيْ ذَكَرْتَهُ دُونَ غَيْرِهِ ، كَأَنَّكَ  
جَعَلْتَهُ مِنْ بَيْنِ الْأَشْخَاصِ مَخْتَصًا بِالذِّكْرِ ، أَيْ مُفْرَدًا بِهِ ، وَالْمَعْنَى هُنَا جَعَلَ الْمُسْنَدَ  
إِلَيْهِ مِنْ بَيْنِ مَا يَصْحَقُ اتِّصَافُهُ بِكَوْنِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ مَخْتَصًا بِأَنْ يَثْبُتَ لَهُ الْمُسْنَدُ ، كَمَا يُقَالُ فِي  
- إِيَّاكَ نَعْبُدُ - مَعْنَاهُ نَخْصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَلَا نَعْبُدُ غَيْرَكَ .

[ وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ ] أَيْ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [ فَلْيَكُونَ ذِكْرُهُ أَمًّا ] وَلَا يَكْفِي فِي التَّقْدِيمِ  
مَجْرَدُ ذِكْرِ الْإِهْتِمَامِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَبِينُ أَنَّ الْإِهْتِمَامَ مِنْ أَيْ جِهَةٍ وَبِأَيِّ سَبَبٍ ، فَلِذَا  
فَصَلَهُ بِقَوْلِهِ [ إِمَّا لِأَنَّهُ ] أَيْ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [ الْأَصْلُ ] لِأَنَّهُ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ ، وَلَا بُدَّ  
مِنْ تَحْقِيقِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ ، فَقَصِدُوا أَنْ يَكُونَ فِي الذِّكْرِ أَيْضًا مُقَدِّمًا [ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ  
عَنْهُ ] أَيْ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ ، إِذْ لَوْ كَانَ أَمْرٌ يَقْتَضِي الْعُدُولَ عَنْهُ فَلَا يَقْدُمُ كَمَا فِي الْفَاعِلِ ،  
فَإِنْ مَرَّتْ الْعَامِلُ التَّقَدُّمَ عَلَى الْمَعْمُولِ [ وَإِمَّا لِيَتِمَّ كُنْ الْخَبَرُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ لِأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ  
تَشْوِيقًا إِلَيْهِ ] أَيْ الْخَبَرِ [ كَقَوْلِهِ :

( وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ (١) )

يعني تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني ، والنشور الذي ليس بنفساني ، بدليل ما قبله :

بَانَ أَمْرُ الْإِلَهِ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِدَاعٍ إِلَى ضَلَالٍ وَهَادٍ

- لَفْظُ الْجَلَالَةِ - وَفِي الثَّانِي لَقَصَرَ الْمُسْنَدَ وَهُوَ - الْمَصَابِ - عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَهُوَ ضَمِيرُ  
الْغَائِبِ فِي قَوْلِهِ - تَرَاهُ - .

(١) هُوَ لِأَنِّي الْعَلَاءُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرِيُّ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ .

وَأَمَّا لَتَعْجِيلِ الْمَسْرَةِ أَوْ الْمَسَاءَةِ لِلتَّفَاوُلِ أَوْ التَّطْيِيرِ ، نَحْوُ - سَعِدَ فِي دَارِكَ ،  
وَالسَّفَاحِ فِي دَارِ صَدِيقِكَ - وَأَمَّا لَا يَهَامُ أَنَّهُ لَا يَزُولُ عَنِ الْخَاطِرِ ، أَوْ أَنَّهُ يُسْتَلْذُ  
بِهِ، وَأَمَّا لَنَحْوِ ذَلِكَ .

قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : وَقَدْ يُقَدِّمُ لِيُفِيدَ تَخْصِيصَهُ بِالْخَبَرِ أَنْفَعِلِيَّ إِنْ وَلِيَ حَرْفَ النَّفْيِ ،  
نَحْوُ - مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا - أَيْ لَمْ أَقُلْهُ مَعَ أَنَّهُ مَقُولٌ لْغَيْرِي ،

يعنى بعضهم يقول بالمعاد ، وبعضهم لا يقول به [ وإما لتعجيل المسرة أو المساءة  
للتفاؤل ] علة لتعجيل المسرة [ أو التطير ] علة لتعجيل المساءة [ نحو - سعد في دارك ]  
لتعجيل المسرة [ والسفاح في دار صديقك ] لتعجيل المساءة [ وإما لا يهَامُ أَنَّهُ ] أي المسند  
إليه [ لا يزول عن خاطر ] لكونه مطلوباً [ أَر أَنَّهُ يُسْتَلْذُ بِهِ ] لكونه محبوباً [ وإما لنحو  
ذلك ] كإظهار تعظيمه أو تحميره أو ما أشبه ذلك (١) .

[ قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : وَقَدْ يُقَدِّمُ ] المسند إليه [ لِيُفِيدَ ] التقديم [ تَخْصِيصَهُ بِالْخَبَرِ ] الفعلي  
أَي قَصَرَ الْخَبَرَ الْفَعْلِيَّ عَلَيْهِ [ إِنْ وَلِيَ ] المسند إليه [ حَرْفَ النَّفْيِ ] أَيْ وَقَعَ بَعْدَهَا بِلَا  
فَصْلٍ (٢) [ نَحْوُ مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا ] أَيْ لَمْ أَقُلْهُ مَعَ أَنَّهُ مَقُولٌ لْغَيْرِي [ ، فَالْتَقْدِيمُ ] يفيد نفى  
(١) ومن التقديم للاستلذاذ بالمسند إليه قول جميل :

بُئْسَ نَفْسٌ مَا فِيهَا إِذَا مَا تَبَصَّرَتْ مَعَابٌ وَلَا فِيهَا إِذَا نَسَبَتْ أَشْبُ

ومن التقديم لتعظيمه قوله تعالى ( مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ

رَحْمَاءُ بَيْنَهُمْ ) ومن التقديم لتحقيره قول الشاعر :

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ وَجَدِّي يَاحْجَاجُ فَارِسُ شِمْرَا

(٢) عدم الفصل ليس بشرط ، فيدخل في هذا نحو - ما زيدا أنا ضربت - وقد

أنث الضمير في قوله - بعدها - باعتبار أن حرف النفي أداة أو كلمة .

وَلِهَذَا لَمْ يَصِحَّ - مَا أَنَا قُلْتُ وَلَا غَيْرِي ، وَلَا مَا أَنَا رَأَيْتُ أَحَدًا ، وَلَا مَا أَنَا  
ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا - وَإِلَّا فَقَدْ يَأْتِي لِلتَّخْصِصِ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ انْفِرَادَ غَيْرِهِ بِهِ أَوْ  
مُشَارَكَتَهُ فِيهِ ، نَحْوُ - أَنَا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ - وَيُؤَكِّدُ عَلَى الْأَوَّلِ

الفعل عن المتكلم وثبوتَه لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم أو الخصوص ،  
ولا يلزم ثبوتَه لجميع من سواك ، لأن التخصيص ههنا إنما هو بالنسبة إلى من توهم  
الْمُخَاطَبُ اشتراكك معه في القول أو انفردك به دونه [ ولهذا ] أي ولأن التقديم  
يفيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوتَه للغير [ لم يصح - ما أنا قلت ] هذا  
[ ولا غيري ] لأن مفهوم - ما أنا قلت - ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ، ومنطوق  
لا غيري نفيها عنه ، وهما متناقضان [ ولما أنا رأيت أحدا ] لأنه يقتضى أن يكون  
إنسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الانسان ، لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية  
على وجه العموم في المفعول ، فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ،  
ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي [ ولا ما أنا ضربت إلا زيدا ] لأنه يقتضى أن  
يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد ، لأن المستثنى منه مقدر عام ، وكل  
ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوتَه لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ، إن عامًا  
فَعَامٌّ وإن خاصًا فخاصٌّ ، وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشجنا بها في الشرح .

[ وإلا ] أي وإن لم يَلِ المسند إليه حرف النفي ، بأن لا يكون في الكلام حرف  
النفي ، أو يكون حرف النفي متأخرًا عن المسند إليه [ فقد يأتى ] التقديم [ للتخصيص  
رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ انْفِرَادَ غَيْرِهِ ] أي غير المسند إليه المذكور [ به ] أي بالخبر الفعلى  
[ أو ] زعم [ مشاركته ] أي . شاركه الغير [ فيه ] أي في الخبر الفعلى [ نحو أنا سعت في  
حاجتك ] لمن زعم انفرد الغير بالسعي ، فيكون قصر قلب ، أو زعم مشاركته لك في  
السعي ، فيكون قصر أفراد [ ويؤكد على الأول ] أي على تقدير كونه رَدًّا عَلَى مَنْ



بَنَحُو - لَا غَيْرِي - وَعَلَى الثَّانِي بَنَحُو - وَحَدَى - وَقَدْ يَأْتِي لَتَقْوَى الْحُكْمِ نَحْوُ -  
هُوَ يُعْطَى الْجَزِيلَ - وَكَذَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَنفِيًّا نَحْوُ - أَنْتَ لَا تَكْذِبُ - فَانَّهُ  
أَشَدُّ لِنَفْيِ الْكُذْبِ مِنْ - لَا تَكْذِبُ - وَكَذَا مِنْ - لَا تَكْذِبُ أَنْتَ - لِأَنَّهُ لَنَا كَيْدُ  
الْمُحْكُومِ عَلَيْهِ لَا الْحُكْمَ .

زعم انفراد الغير [ بنحو - لا غيرى ] مثل - لازبد ولا عمرو ولا من سواى ، لأنه  
الدال صريحا على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير [ و ] يؤكّد [ على الثانى ] أى على  
تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة [ بنحو وحدى ] مثل - منفرداً ، أو مترجداً ،  
أو غير مشارك ، أو غير ذلك ، لأنه الدال صريحا على إزالة شبهة اشتراك الغير فى  
الفعل ، والتأكيّد إنما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع [ وقد يأتى لتقوى الحكم ]  
وتقريره فى ذهن السامع دون التخصيص [ نحو - هو يعطى الجزيل ] قصداً إلى تحقيق  
أنه يفعل إعطاء الجزيل ، وسبرد عليك تحقيق معنى التقوى .

[ وكذا إذا كان الفعل منفياً ] فقد يأتى التقديم للتخصيص ، وقد يأتى للتقوى ،  
فالأول نحو - أنت ما سمعت فى حاجتى - قصداً إلى تخصيصه بعدم السعى ، والثانى  
[ نحو - أنت لا تكذب ] وهو لتقوية الحكم المنفى وتقريره [ فانه أشد لنفى الكذب  
من - لا تكذب ] لما فيه من تكرار الاسناد المفقود فى - لا تكذب - واقتصر المصنف  
على مثال التقوى ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيّد المسند اليه ، كما أشار اليه بقوله  
[ وكذا من - لا تكذب أنت ] يعنى أنه أشد لنفى الكذب من - لا تكذب أنت -  
مع أن فيه تأكيّد [ لأنه ] أى لأن لفظ - أنت - أو لأن لفظ - لا تكذب أنت -  
[ لنا كيد المحكوم عليه ] بأنه ضمير المخاطب تحقيقاً ، وليس الاسناد اليه على سبيل  
السهو أو التجوز أو النسيان [ لا ] لنا كيد [ الحكم ] لعدم تكرار الاسناد .

وهذا الذى ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة وللتقوى أخرى إذا بنى الفعل على

وَأَنَّ بِنَى الْفَعْلِ عَلَى مُنْكَرٍ أَفَادَ تَخْصِصَ الْجِنْسِ أَوْ الْوَاحِدِ بِهِ ، نَحْوُ - رَجُلٌ  
جَاءَنِي - أَيْ لَا أَمْرَأَةً أَوْ لَا رَجُلَانِ ، وَوَافَقَهُ السَّكَانِيُّ عَلَى ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ :  
التَّقْدِيمُ يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ إِنْ جَازَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ فِي الْأَصْلِ

مُعَرَّفٍ [ وَإِنْ بِنَى الْفَعْلُ عَلَى مُنْكَرٍ أَفَادَ ] التَّقْدِيمُ [ تَخْصِصَ الْجِنْسِ أَوْ الْوَاحِدِ بِهِ ] أَيْ  
بِالْفَعْلِ [ نَحْوُ - رَجُلٌ جَاءَنِي - أَيْ لَا أَمْرَأَةً ] فَيَكُونُ تَخْصِصَ جِنْسٍ [ أَوْ لَا رَجُلَانِ ]  
فَيَكُونُ تَخْصِصَ وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ حَامِلٌ لِمَعْنَيْنِ : الْجِنْسِيَّةِ وَالْعَدَدِ الْمَعْنَيْنِ ،  
أَعْنَى الْوَاحِدِ إِنْ كَانَ مُفْرَدًا ، وَالْإِثْنَيْنِ إِنْ كَانَ مَثْنًى ، وَالزَّائِدُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ جَمْعًا ، فَأَصْلُ  
النِّكَرَةِ الْمَفْرُودَةِ أَنَّ تَكُونَ لَوَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسِ ، فَقَدْ يَقْصَدُ بِهِ الْجِنْسُ فَقَطْ ، وَقَدْ يَقْصَدُ بِهِ  
الْوَاحِدُ فَقَطْ ، وَالَّذِي يَشْعُرُ بِهِ كَلَامُ الشَّيْخِ فِي دَلَائِلِ الْأَعْجَازِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ  
وَالنِّكَرَةِ فِي أَنَّ الْبِنَاءَ عَلَيْهِ قَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى (١) .

[ وَوَافَقَهُ ] أَيْ عَبْدُ الْقَاهِرِ [ السَّكَانِيُّ عَلَى ذَلِكَ ] أَيْ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيمَ يُفِيدُ التَّخْصِصَ وَ  
لَكِنْ خَالَفَهُ فِي شُرَاطِطٍ وَتَفَاصِيلَ ، فَانْ مَذْهَبُ الشَّيْخِ أَنَّهُ إِنْ وَلِيَ حَرْفُ النِّفْيِ فَهُوَ  
لِلتَّخْصِصِ قَطْعًا ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى ، مُضْمَرًا كَانَ الْاسْمُ  
أَوْ مَظْهَرًا ، مَعْرِفًا كَانَ أَوْ مُنْكَرًا ، مُثَبَّتًا كَانَ الْفَعْلُ أَوْ مُنْفِيًا ، وَمَذْهَبُ السَّكَانِيِّ أَنَّهُ إِنْ  
كَانَ نِكَرَةً فَهُوَ لِلتَّخْصِصِ إِنْ لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ ، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً فَانْ كَانَ مَظْهَرًا فَلَيْسَ  
إِلَّا لِلتَّقْوَى ، وَإِنْ كَانَ مُضْمَرًا فَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، مِنْ غَيْرِ  
تَفَرُّقٍ بَيْنَ مَا بَلَى حَرْفُ النِّفْيِ وَغَيْرِهِ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ [ إِلَّا أَنَّهُ ] أَيْ السَّكَانِيُّ  
[ قَالَ : التَّقْدِيمُ يُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ إِنْ جَازَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ ] أَيْ الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ [ فِي الْأَصْلِ

(١) هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ، لِأَنَّ كَلَامَ الشَّيْخِ فِي دَلَائِلِ الْأَعْجَازِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْبِنَاءَ عَلَى  
النِّكَرَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلتَّخْصِصِ كَمَا ذَكَرَهُ هُنَا الْخَطِيبُ .

مُؤَخَّرًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى فَقَطْ ، نَحْوُ - أَنَا قَتَ - وَقَدَّرَ ، وَإِلَّا فَلَا يُفِيدُ إِلَّا  
تَقْوَى الْحُكْمِ ، سِوَاهُ جَازَ كَمَا مَرَّ وَلَمْ يَقْدَرْ ، أَوْ لَمْ يَجْزْ ، نَحْوُ - زَيْدٌ قَامَ - وَاسْتَنْتَى  
الْمُنَكَّرَ - بِجَوَلِهِ مِنْ بَابٍ - وَأَسْرُوا النُّجُوزِ الَّذِينَ ظَلَمُوا - أَيْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِبْدَالِ  
مِنَ الضَّمِيرِ ، لِثَلَا يَنْتَفِي التَّخْصِصُ إِذْ لَا سَبَبَ لَهُ سِوَاهُ

مؤخرا على أنه فاعل معني فقط [ لافظا ] [ نحو - أنا قت - أنا قدر ] فانه يجوز أن يقدر أن أصله  
- قت أنا - فيكون - أنا - فاعلا معني تأكيدا لفظا [ وقدر ] عطف على جاز ، يعني أن  
إفادة التخصيص مشروط بشرطين : أحدهما جواز التقدير ، والآخر أن يعتبر ذلك ،  
أي يُقَدَّرَ أنه كان في الأصل مؤخرا [ وإلا ] أي وإن لم يوجد الشرطان [ فلا يفيد ]  
التقديم [ إلا تقوى الحكم ] سواء [ جاز ] تقدير التأخير [ كما مر ] في نحو - أنا قت  
[ ولم يقدر أو لم يجوز ] تقدير التأخير أصلا [ نحو - زيد قام ] فانه لا يجوز أن يقدر  
أن أصله - قام زيد - فقدم لما سذكروه ، ولما كان مقتضى هذا الكلام ألا يكون نحو  
- رجل جاءني - مفيدا للتخصيص لأنه إذا أخر فهو فاعل لفظا لا معني (١) استثناء السكاكي ،  
وأخرجه من هذا الحكم ، بأن جملة في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معني لا لفظا ، بأن  
يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا ، وهذا معني قوله [ واستنتى ] السكاكي  
[ المنكر بجمله من باب - وأسروا النجوى الذين ظلموا - أي على القول بالإبدال من  
الضمير ] يعني قَدَّرَ أَنَّ أَصْلَ - رجل جاءني - جاءني رجل - على أَنَّ - رجل -  
ليس بفاعل ، بل هو بدل من الضمير في جاءني ، كما ذكر في قوله تعالى - وأسروا  
النجوى الذين ظلموا - أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه ، وإنما جعله من هذا  
الباب [ لثلا ينتفى التخصيص إذلا سبب له ] أي للتخصيص [ سواء ] أي سوى تقدير

(١) المراد فهو فاعل لفظا ومعني لا معني فقط .

بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ - ثُمَّ قَالَ : وَشَرْطُهُ الْأَيْمَنُ مِنَ التَّخْصِصِ مَانِعٌ كَقَوْلِنَا - رَجُلٌ  
جَاءَنِي - عَلَى مَا مَرَّ ، دُونَ - قَوْلِهِمْ - شَرُّهُ أَمْ ذَا نَابٍ - أَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ  
فَلَا مَتَنَاعَ أَنْ يُرَادَ الْمَهْرُ شَرُّهُ لَا خَيْرَ ، وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي فَلَنْبُوهُ عَنْ مِظَانِ اسْتِعْمَالِهِ ،  
وَإِذْ قَدْ صَرَّحَ الْأَثَمَةُ بِتَخْصِصِهِ حَيْثُ تَأْوَلُوهُ - بِمَا أَهْرَ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرُّهُ - فَالْوَجْهُ

كَوْنُهُ مُؤَخَّرًا فِي الْأَصْلِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى ، وَلَوْلَا أَنَّهُ مُخَصَّصٌ لَمَا صَحَّ وَقُوعُهُ مَبْتَدَأً  
[بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ] فَانْه يَجُوزُ وَقُوعُهُ مَبْتَدَأً مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ التَّخْصِصِ ، فَلَزِمَ ارْتِكَابُ  
هَذَا الْوَجْهِ الْبَعِيدِ فِي الْمُنْكَرِ دُونَ الْمَعْرِفِ ، فَانْ قِيلَ فَيَلْزِمُهُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ فِي مِثْلِ -  
جَاءَنِي رَجُلَانِ ، وَجَاؤُونِي رَجَالٌ وَالْإِسْتِعْمَالُ بِخِلَافِهِ ، فَلَمَّا لَيْسَ مُرَادُهُ أَنَّ الْمَرْفُوعَ  
فِي قَوْلِنَا - جَاءَنِي رَجُلٌ - بَدَلُ لَفَاعِلٍ ، فَانْه بِمَا لَا يَقُولُ بِهِ عَاقِلٌ فَضْلًا عَنْ فَاضِلٍ ، بَلِ  
الْمُرَادُ أَنَّ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا - رَجُلٌ جَاءَنِي - يُقَدَّرُ (١) أَنَّ الْأَصْلَ - جَاءَنِي رَجُلٌ - عَلَى أَنَّ  
- رَجُلٌ - بَدَلُ لَفَاعِلٍ ، فَفِي مِثْلِ - رَجَالٌ جَاؤُونِي - يَقْدَرُ أَنَّ الْأَصْلَ - جَاؤُونِي  
رَجَالٌ - فَلْيَتَأَمَّلْ .

[ثُمَّ قَالَ] السَّكَكِيُّ [وَشَرْطُهُ] أَيُّ وَشَرْطُ كَوْنِ الْمُنْكَرِ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَاعْتِبَارُ  
التَّقْدِيرِ وَالتَّأْخِيرِ فِيهِ [أَلَا يَمْنَعُ مِنَ التَّخْصِصِ مَانِعٌ كَقَوْلِكَ - رَجُلٌ جَاءَنِي - عَلَى  
هَامِرٍ] أَنَّ مَعْنَاهُ رَجُلٌ جَاءَنِي لَا امْرَأَةً أَوْ رَجُلَانِ [دُونَ قَوْلِهِمْ شَرُّهُ أَمْ ذَا نَابٍ] فَانْ  
فِيهِ مَانِعٌ مِنَ التَّخْصِصِ [أَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ] يَعْنِي تَخْصِصَ الْجِنْسِ [فَلَا مَتَنَاعَ  
أَنْ يُرَادَ أَنَّ الْمَهْرَ شَرُّهُ لَا خَيْرَ] لِأَنَّ الْمَهْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا شَرًّا [وَأَمَّا عَلَى] التَّقْدِيرِ [الثَّانِي]  
يَعْنِي تَخْصِصَ الْوَاحِدِ [فَلَنْبُوهُ عَنْ مِظَانِ اسْتِعْمَالِهِ] أَيُّ لَنْبُو تَخْصِصِ الْوَاحِدِ عَنْ  
مَوَاضِعِ اسْتِعْمَالِ هَذَا الْكَلَامِ ، لِأَنَّهُ لَا يَقْصَدُ بِهِ أَنَّ الْمَهْرَ شَرُّهُ لَا شَرَّانِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ  
[وَإِذْ قَدْ صَرَّحَ الْأَثَمَةُ بِتَخْصِصِهِ حَيْثُ تَأْوَلُوهُ بِمَا أَهْرَ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرُّهُ فَالْوَجْهُ] أَيُّ وَجْهِ

(١) وَهَذَا كَمَا يَقْدَرُ الْمَحَالُ فَلَا يَلْزَمُ وَقُوعُهُ بِالْفِعْلِ .

تَفْطِيعُ شَأْنِ الشَّرِّ بِتَنْكِيرِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ - إِذِ الْفَاعِلُ اللَّفْظِيُّ وَالْمَعْنَوِيُّ سَوَاءٌ فِي  
امْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ مَا بَقِيَ عَلَى حَالِهِمَا ، فَتَجَوِيزُ تَقْدِيمِ الْمَعْنَوِيِّ دُونَ الْفَظِيِّ تَحْكَمُ ،  
ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ انْتِفَاءَ التَّخْصِصِ لَوْلَا تَقْدِيرُ التَّقْدِيمِ لِحُصُولِهِ بَغَيْرِهِ كَمَا ذَكَرَهُ ،

الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص [تفطيع شأن الشر به بتسكيره]  
أى جمل التسيير للتعظيم والتحويل ، ليكون المعنى - شر عظيم فطيع أهر ذا ناب لا شر  
حقير - فيكون تخصيصا نوعيا ، والمانع [إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد  
[وفيه] أى فيما ذهب اليه السكاكى [نظر إذ الفاعل اللفظى والمعنوى] كالنا كيد والبدل  
[سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما] أى مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا ، بل  
امتناع تقديم التابع أوى [فتجوز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكماً] وكذا تجوز الفسخ  
فى التابع دون الفاعل تحكماً ، لأن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلا ، وإلا  
فلا امتناع فى أن يقال فى نحو - زيد قام - إنه كان فى الاصل - قام زيد - فقدم زيد  
وجعل مبتدأ كما يقال فى - جرد قطيفة - إن جردا كان فى الاصل صفة فقدم وجعل  
مضافا ، وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة إلا فى العطف فى  
ضرورة الشعر (١) فمنع هذا مكابرة ، والقول بأنه فى حالة تقديم الفاعل لجعل  
مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد ، لأن  
هذا اعتبار محض [ثم لانسلم انتفاء التخصيص] فى نحو - رجل جامى [لولا تقدير  
التقديم لحصوله] أى التخصيص [بغيره] أى بغير تقدير التقديم [كما ذكره]  
السكاكى من التحويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل ، والسكاكى وإن لم يصرح  
بأن لا سبب للتخصيص سواء ، لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال : [إنما يرتكب

(١) كما فى قول الشاعر :

ألا يا نخلَةً من ذاتِ عِرْقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

فان الاصل - عليك السلام ورحمة الله .

ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ امْتِنَاعَ أَنْ يَرَادَ الْمَهْرُ شَرًّا لَا خَيْرَ ،

ذلك الوجه البعيد عند المنكر لقوات شرط الابتداء ، ومن العجائب أن السكاكي إنما ارتكب في مثل - رجل جاني - ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة ، وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ ، وأن الجملة فعلية لا اسمية ، ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي ، وبما وقع من السهو للشارح العلامة في مثل - زيد قام وعمرو قعد - أن المرفوع يحتمل أن يكون فاعلا مقدما أو بدلا مقدما ، ولا يلتفت إلى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع ، حتى قال الشارح العلامة في هذا المقام : إن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما ، وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ ، وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم ، وأما لاعلى طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا ، لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع ، فافهم [ ثم لأنسلم امتناع أن يراد - المهر شر لاخير ] كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر : قدم - شر - لأن المعنى أن الذي أهره من جنس الشر لا من جنس الخير (١) .

(١) لأن الهرير صوت الكلب مطلقا لخير أو لشر ، فيتأني تخصيصه بأحدهما .  
تطبيقات على تقديم المسند إليه :

(١) قوله تعالى - ( مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ) .

(٢) المشرقان عليك ينتحبان قاصيهما في مأثم والبناني

(٣) وما أنا أسقمتُ جسمي به ولا أنا أضرتُ في القلب نارا

فتقدمه في الاول للاهتمام والتعظيم ، وفي الثاني لتقوية الحكم ، وفي الثالث للتخصيص بالخبر الفعلي :  
أمثلة أخرى :

(١) هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما سطاعا عليه كلاهما

ثُمَّ قَالَ : وَيَقْرُبُ مِنْ - هُوَ قَامَ - زَيْدٌ قَائِمٌ - فِي التَّقْوَى لِتَضَمُّنِهِ الضَّمِيرِ ، وَشَبَّهَهُ  
بِالْحَالِيِّ عَنْهُ مِنْ جِهَةٍ عَدَمِ تَغْيِيرِهِ فِي التَّكَلُّمِ وَالْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُحْكَمْ بِأَنَّهُ  
جُمْلَةٌ ، وَلَا عُمُومٌ مُعَامَلَتَهَا فِي الْبِنَاءِ .

وَمَا يَرَى تَقْدِيمُهُ نَالِ الْإِزْمِ لَفْظُ مِثْلٍ وَغَيْرٍ فِي نَحْوِ - مِثْلُكَ لَا يَبْخُلُ ، وَغَيْرُكَ

[ ثُمَّ قَالَ ] السَّكَاتِي [ وَيَقْرُبُ مِنْ ] قَبِيلِ [ هُوَ قَامَ - زَيْدٌ قَائِمٌ - فِي التَّقْوَى لِتَضَمُّنِهِ ]  
أَي لِتَضَمُّنِ - قَائِمٌ - [ الضَّمِيرِ ] مِثْلُ - قَامَ - فَيَحْصُلُ لِلْحِكْمِ تَقْوًى [ وَشَبَّهَهُ ] أَي شَبَّهَ  
السَّكَاتِي مِثْلُ - قَائِمٌ - الْمُتَضَمِّنُ لِلضَّمِيرِ [ بِالْحَالِيِّ عَنْهُ ] أَي عَنِ الضَّمِيرِ مِنْ جِهَةِ [ عَدَمِ  
تَغْيِيرِهِ فِي التَّكَلُّمِ وَالْخِطَابِ وَالْغَيْبَةِ ] نَحْوِ - أَنَا قَائِمٌ ، وَأَنْتَ قَائِمٌ ، وَهُوَ قَائِمٌ - كَمَا لَا يَتَغَيَّرُ  
الْحَالِيُّ عَنِ الضَّمِيرِ ، نَحْوِ - أَنَا رَجُلٌ ، وَأَنْتَ رَجُلٌ ، وَهُوَ رَجُلٌ - وَبِهَذَا الْإِعْتِبَارُ قَالَ  
- يَقْرُبُ - وَلَمْ يَقُلْ نَظِيرُهُ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ - وَشَبَّهَهُ - بِإِذْطَارِ الْإِسْمِ بِجُرُورِ عَطْفِهِ عَلَى  
- تَضَمُّنِهِ - يَعْنِي أَنَّ قَوْلَهُ - يَقْرُبُ - مُشْعِرٌ بِأَنَّهُ فِيهِ شَيْئٌ مِنَ التَّقْوَى وَلَيْسَ مِثْلُ التَّقْوَى  
فِي - زَيْدٌ قَامَ - فَالْأَوَّلُ لِتَضَمُّنِهِ الضَّمِيرِ وَالثَّانِي لِشَبَّهِهِ بِالْحَالِيِّ عَنِ الضَّمِيرِ [ وَلِهَذَا ] أَي  
وَلِشَبَّهِهِ بِالْحَالِيِّ عَنِ الضَّمِيرِ [ لَمْ يُحْكَمْ بِأَنَّهُ ] أَي مِثْلُ - قَائِمٌ - مَعَ الضَّمِيرِ ، وَكَذَا مَعَ  
فَاعِلِهِ الظَّاهِرِ أَيْضًا [ جُمْلَةٌ وَلَا عُمُومٌ ] قَائِمٌ مَعَ الضَّمِيرِ [ مُعَامَلَتَهَا ] أَي مُعَامَلَةُ الْجُمْلَةِ [ فِي  
الْبِنَاءِ ] حَيْثُ أَعْرَبَ فِي مِثْلِ - رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَرَجُلَانِ قَائِمَانِ ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ .

[ وَمَا يَرَى تَقْدِيمُهُ ] أَي مِنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ الَّذِي يَرَى تَقْدِيمَهُ عَلَى الْمُسْنَدِ [ كَالْإِزْمِ لَفْظُ  
مِثْلٍ وَغَيْرِ ] إِذَا اسْتَعْمَلَا عَلَى سَبِيلِ الْكُنْيَةِ [ فِي نَحْوِ - مِثْلُكَ لَا يَبْخُلُ ، وَغَيْرُكَ

(٢) لَمَسْتُ بِكَفِّي كَفَّهُ أَبْغَى الْغَنَى وَلَمْ أَدْرِ أَنَّ الْجُودَ مِنْ كَفِّهِ يُعَدَّى

فَلَا أَنَا مِنْهُ مَا أَفَادَ ذُوُوا الْغَنَى أَفَدْتُ وَأَعْدَانِي فَأَتَلَفْتُ مَا عَنَدِي

لَا يَجُودُ - بِمَعْنَى - أَنْتَ لَا تَبْخُلُ وَأَنْتَ تَجُودُ - مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ تَعْرِيضِ بَغِيرِ  
الْمُخَاطَبِ، لِكُونِهِ أَعُونَ عَلَى الْمُرَادِ بِهِمَا .

قِيلَ وَقَدْ يُقَدِّمُ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْعُمُومِ نَحْوُ - كُلِّ إِنْسَانٍ لَمْ يَقُمْ - بِخِلَافِ مَالِ  
أُخْرٍ نَحْوُ - لَمْ يَقُمْ كُلُّ إِنْسَانٍ - فَانَّهُ يُفِيدُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَنْ جُمْلَةِ الْأَفْرَادِ

لَا يَجُودُ - بِمَعْنَى أَنْتَ لَا تَبْخُلُ وَأَنْتَ تَجُودُ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ تَعْرِيضِ بَغِيرِ الْمُخَاطَبِ [بأن (١)  
يراد بالمثل والغير [إنسان آخر مائل للمخاطب أو غير مائل ، بل المراد نفي البخل عنه على  
طريق الكناية ، لأنه إذا نفي عن كان على صفته من غير قصد إلى مسائل لزم نفيه  
عنه ، وإثبات (٢) الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به ، ولما يرى التقديم في  
مثل هذه الصورة كاللازم [لكونه] أي التقديم [أعون على المراد بهما] أي بهذين  
الركيبين ، لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح ،  
والتقديم لإفادته التَّقْوَى أعون على ذلك ، وليس معنى قوله - كاللازم - أنه قد يقدم  
وقد لا يقدم ، بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال  
إلا على التقديم كما نص عليه في دلائل الإعجاز .

[ قِيلَ وَقَدْ يُقَدِّمُ ] الْمُسْتَدَّ إِلَى الْمُسَوَّرِ بِكُلِّ عَلَى الْمُسْتَدِّ الْمُقَرَّرِ بِحَرْفِ [لأنه]  
أَيُّ التَّقْدِيمِ [دال على العموم] أي على نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أُضِيفَ إِلَيْهِ لَفْظُ  
كُلِّ [نحو - كل إنسان لم يقم] فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان  
[ بخلاف مَالِ أُخْرٍ نَحْوُ - لَمْ يَقُمْ كُلُّ إِنْسَانٍ - فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد ]

(١) هذا تصوير للتعريض المنفي (٢) عطف على نفي البخل لاعلى قوله بنفيه عنه .  
ومما جاء من تقديم لفظ مثل وغير في الكناية بهما عن ذلك المعنى :

مِثْلُكَ يَنْتِي الْحُزْنَ عَنْ صَوْبِهِ وَيَسْتَرْثِي الدَّمْعَ عَنْ غُرْبِهِ

وغيري يَا كُلَّ الْمَعْرُوفِ سَخَنًا وَيَسْخَبُ عِنْدَهُ الْيَدَى



لَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ، وَذَلِكَ لِثَلَا يَلْزَمُ تَرْجِيحُ التَّأْكِدِ عَلَى التَّاسِيسِ ، لِأَنَّ الْمَوْجِبَةَ  
الْمَهْمَلَةَ الْمَعْدُولَةَ الْمُحْمُولَ فِي قُوَّةِ السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ نَفْيِ الْحُكْمِ عَنِ الْجُمْلَةِ

لَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ [ فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي ، والتأخير لا يفيد إلا سلب  
العموم ونفي الشمول ، وذلك أى كون التقديم مفيداً للعموم دون التأخير ] لثلا يلزم  
ترجيح التأكيد [ وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله [على التأسيس] وهو  
أن يكون لافادة معنى جديد ، مع أن التأسيس راجح ، لأن الافادة خير من الاعداء ،  
وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أمّا في صورة التقديم فلأن قولنا - إنسان لم يقم -  
موجبة مهملة ، أما الايجاب فلائنه حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان ، لا بنفى القيام  
عنه ، لأن حرف السلب وقع جزاء من المحمول ، وأما الاهمال فلائنه لم يذكر فيها  
ما يدل على كية أفراد الموضوع ، مع أن الحكم فيها على ما صدق عليه الانسان (١) وإذا  
كان - إنسان لم يقم - موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد  
لأن كل فرد [ لأن الموجبة المهملة المعدولة المحمولة في قوة السالبة الجزئية ] عند  
وجود الموضوع ، نحو - لم يقم بعض الانسان - بمعنى انهما متلازمان في الصدق ،  
لأنه قد حكم في المهملة بنفى القيام عما صدق عليه الانسان أعّم من أن يكون جميع  
الافراد أو بعضها ، وأياً ما كان يصدق نفي القيام عن البعض ، وكلما صدق نفي القيام  
عن البعض صدق فيه عما صدق عليه الانسان في الجملة ، فهي في قوة السالبة الجزئية  
[ المستلزمة نفي الحكم عن الجملة ] لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع إمّا  
بنفي الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض ، وأياً ما كان يلزمها نفي

(١) هذا من تنمة الدليل على أنها مهملة ، ولو لم يذكره لوردت القضية الطبيعية  
مثل - الانسان نوع - فانه لم يذكر فيها ما يدل على كية الافراد أيضاً ، ولكن الحكم  
فيها ليس على ما صدق عليه الانسان .

دُونَ كُلِّ فَرْدٍ ، وَالسَّالِبَةُ الْمُهِمَلَةُ فِي قُوَّةِ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلنَّفْيِ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ،  
لُورُودٍ مَوْضُوعِهَا فِي سِيَاقِ انْتْفَى ، وَفِيهِ نَظَرٌ - لِأَنَّ النَّفْيَ عَنِ الْجُمْلَةِ فِي الصُّورَةِ  
الْأُولَى وَعَنْ كُلِّ فَرْدٍ فِي الثَّانِيَةِ إِنَّمَا أَفَادَهُ الْإِسْنَادُ إِلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كُلُّ وَقَدْ ،  
زَالَ ذَلِكَ

الحكم عن جملة الافراد [دون كل فرد] لجواز أن يكون منفيًا عن البعض ثابتًا للبعض ،  
وإذا كان - إنسان لم يقم - بدون كل معناه نفى القيام عن جملة الافراد لاعت كل فرد ،  
فلو كان بعد دخول كل أيضًا معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول ، فيجب أن  
يحمل على نفى الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيعًا للتأسيس على التأكيد .  
وأما في صورة التأخير فلا ت قولنا - لم يقم إنسان - سالبة مهملة لا سور فيها  
[والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد] نحو - لا شيء من  
الإنسان بقاءم - ولما كان هذا مخالفًا لما عندهم من أن المهملة في قوة الحزنية بيده بقوله  
[لورود موضوعها] أي موضوع المهملة [في سياق النفي] حال كونه نكرة غير  
مصدرة بلفظ كل ، فانه يفيد نفى الحكم عن كل فرد ، وإذا كان - لم يقم إنسان -  
بدون كل معناه نفى القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل أيضًا كذلك كان كل لتأكيد  
المعنى الأول ، فيجب أن يحمل على نفى القيام عن جملة الافراد ، لتكون كل لتأسيس  
معنى آخر ، وذلك لأن لفظ كل في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين ، فعند  
انتفاء أحدهما ثبت الآخر ضرورة ، والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم  
ونفي الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفي ، فبعد دخول كل يجب أن  
يعكس هذا ليكون كل للتأسيس الراجع دون التأكيد المرجوح [ وفيه نظر لأن النفي  
عن الجملة في الصورة الأولى ] بمعنى الموجبة المهملة المعدولة المحمول ، نحو - إنسان  
لم يقم [وعن كل فرد في] الصورة [الثانية] بمعنى السالبة المهملة ، نحو - لم يقم إنسان  
[إنما أفاده الإسناد إلى ما أضيف إليه كل] وهو لفظ إنسان [وقد زال ذلك] الإسناد

بِالْإِسْنَادِ إِلَيْهَا ، فَيَكُونُ تَأْسِيسًا لَا تَأْكِيدًا ، وَلَئِنْ الثَّانِيَةَ إِذَا أَفَادَتِ النَّفْيَ عَنْ كُلِّ  
فَرْدٍ فَقَدْ أَفَادَتِ النَّفْيَ عَنِ الْجُمْلَةِ ، فَإِذَا حُمِلَتْ عَلَى الثَّانِي لَا يَكُونُ كُلُّ تَأْسِيسٍ ،

المفيد لهذا المعنى [ بالاسناد إليها ] أي إلى كل ، لأن إنسانا صار مضافا إليه فلم يبق  
مسندا إليه [ فيكون ] أي على تقدير أن يكون الاسناد إلى كل أيضا مفيدا للمعنى  
الحاصل من الاسناد إلى إنسان يكون كل [ تأسيسا لا تأكيذا ] لأن التأكيذ لفظ يفيد  
تقوية ما يفيد لفظ آخر ، وهذا ليس كذلك ، لأن هذا المعنى (١) حينئذ إنما أفاده  
الاسناد إلى لفظ كل لشيء آخر حتى يكون كل تأكيذا له ، وحاصل هذا الكلام أنا  
لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد دخول كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيذ ،  
ولا يخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد به التأكيذ الاصطلاحي ، أما لو أريد  
بذلك أن يكون كل لإفادة معنى كان حاصلًا بدونه فاندفاع المنع ظاهر ، وحينئذ يتوجه  
ما أشار إليه بقوله [ ولأن ] الصورة [ الثانية ] يعني السالبة المهملة نحو - لم يقيم إنسان  
[ إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فإذا حملت ] كل [ على الثاني ]  
أي على إفادة النفي عن جملة الأفراد ، حتى يكون معنى - لم يقيم كل إنسان - نفي القيام  
عن الجملة لا عن كل فرد [ لا يكون ] كل [ تأسيسا ] بل تأكيذا ، لأن هذا المعنى كان  
حاصلًا بدونه ، وحينئذ فلو جعلنا - لم يقيم كل إنسان - لعموم السلب مثل - لم يقيم  
إنسان - لم يلزم ترجيح التأكيذ على التأسيس ، إذ لا تأسيس أصلا ، بل إنما يلزم  
ترجيح أحد التأكيذين على الآخر ، وما يقال إن دلالة - لم يقيم إنسان - على النفي عن  
الجملة بطريق الالتزام ودلالة - لم يقيم كل إنسان - عليه بطريق المطابقة فلا يكون  
تأكيذا ففيه نظر ، إذ لو اشترط في التأكيذ اتحاد الداليتين لم يكن حينئذ - كل إنسان  
لم يقيم - على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيذا ، لأن دلالة - إنسان لم يقيم -

(١) وهو النفي عن كل فرد في الصورة الثانية ، والنفي عن الجملة في الصورة

الاولى .

وَلَاَنَّ التَّكْرَرَ الْمَنْفِيَّةَ إِذَا عَمَّتْ كَانَ قَوْلُنَا - لَمْ يَقُمْ إِنْسَانٌ - سَالِبَةً كَلِمَةً لَا مُهْمَلَةً -  
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَتْ كُلُّ دَاخِلَةٍ فِي حَيْزِ النِّفْيِ بَانَ أَخْرَجَتْ عَنْ أَدَاتِهِ  
نَحْوُ :

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يَدْرِكُهُ .

أَوْ مَعْمُولَةٌ لِلْفِعْلِ الْمَنْفِيِّ

على هذا المعنى التزام (١) [ وَلَاَنَّ التَّكْرَرَ الْمَنْفِيَّةَ إِذَا عَمَّتْ كَانَ قَوْلُنَا - لَمْ يَقُمْ إِنْسَانٌ -  
سَالِبَةً كَلِمَةً ] كما ذكره هذا القائل ، لأنه قد بينَ فيها أن الحكم مسلوب عن كل  
واحد من الأفراد ، والبيان لا بد له من مُبَيِّنٍ ، ولا محالة ههنا شيء (٢) يدل على أن  
الحكم فيها على كَلِمَةٍ أفراد الموضوع ، ولا نغنى بالسور سوى هذا ، وحينئذ يندفع  
ما قيل سماها مهملة باعتبار عدم السور .

[ وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَتْ ] كلمة [ كُلُّ دَاخِلَةٍ فِي حَيْزِ النِّفْيِ بَانَ أَخْرَجَتْ عَنْ  
أَدَاتِهِ ] سواء كانت معمولة لأداة النفي أولا ، وسواء كان الخبر فعلا [ نَحَرُ - مَا كُلُّ  
مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يَدْرِكُهُ ] .

تَجْرِي الرِّيحُ بِمَا لَا تَشْتَهِي السَّفِينُ (٣)

أو غير فعل ، نحو قولك - مَا كُلُّ مُتَمَنٍّ الْمَرْءُ حَاصِلًا [ أَوْ مَعْمُولَةٌ لِلْفِعْلِ الْمَنْفِيِّ ]  
الظاهر أنه عَطْفٌ عَلَى - دَاخِلَةٍ - وليس بسديد ، لأن الدخول في حيز النفي شامل  
لذلك ، وكذا لو عطفها على آخرت بمعنى - أَوْ جَعَلْتَ مَعْمُولَةً - لِأَنَّ التَّأْخِيرَ عَنْ

(١) لأن مدلوله المطابق لثبوت النفي عن إنسان ما يلزمه النفي عن الجملة .  
(٢) وهو وقوع التكررة في سياق النفي - وبعد فهذا البحث على طوله لا طائل  
تحته ، ولا يليق الاشتغال به في علوم البلاغة (٣) هو لابي الطيب المتنبى .

نَحْوُ - مَا جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، أَوْ مَا جَاءَ كُلُّ الْقَوْمِ ، دَلَمَ أَخَذَ كُلَّ الدَّرَاهِمِ ، أَوْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ لَمْ أَخْذْ - تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى الشُّمُولِ خَاصَّةً ، وَأَفَادَ ثُبُوتَ الْفِعْلِ أَوْ الْوَصْفِ الْبَعْضِ أَوْ تَعَلُّقَهُ بِهِ ، وَإِلَّا عَمَّ كُلُّ فَرْدٍ ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ - أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ :

أداة النفي أيضاً شامل له ، اللهم إلا أن يخصص التأخير بما إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال ، والمعمول أعم من أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو تاركيداً لا محدهما أو غير ذلك [ نحو ما جاءني القوم كلهم ] في تأكيد الفاعل [ أو ما جاءني كل القوم ] في الفاعل ، وقدم التأكيد على الفاعل لأن كلاً أصل فيه [ أو لم آخذ كل الدراهم ] في المفعول المتأخر [ أو كل الدراهم لم آخذ ] في المفعول المتقدم ، وكذا لم - آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ - ففي جميع هذه الصور [ توجه النفي إلى الشمول خاصة ] لا إلى أصل الفعل [ وأفاد ] الكلام [ ثبوت الفعل أو الوصف لبعض ] مما أضيف إليه كل إن كانت كل في المعنى فاعلاً للفعل أو الوصف المذكور في الكلام [ أو ] أفاد [ تعلقه ] أي تعلق الفعل أو الوصف [ به ] أي ببعض مما أضيف إليه كل إن كان كل في المعنى مفعولاً للفعل أو الوصف ، وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال ، والحن أن هذا الحكم أكرى لا كلى بدليل قوله تعالى ( وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ) ( وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ) ( وَلَا تُطْعَمُ كُلُّ حَلَّافٍ مَهِينٍ ) [ وإلا ] أي وإن لم تكن داخلة في حيز النفي ، بأن قدمت على النفي لفظاً ولم تقع معمولة للفعل المنفي [ عم ] النفي كل فرد مما أضيف إليه كل ، وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد [ كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين ] اسم واحد من الصحابة (١) [ أقصرت الصلاة ] بالرفع فاعل - أقصرت [ أم نسيت ] (١) هو لقبه لا اسمه ، أما اسمه فالخرباق أو العرياض بن عمرو .

كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبِهَا كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعْ  
وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلَا قِضَاءَ الْمَقَامِ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ .

يا رسول الله [ كل ذلك لم يكن ] هذا قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجبه : أحدهما أن جواب - أم - إما بتعيين أحد الأمرين أو بتفهما جميعا تخطئة للمستفهم ، لا بنفي الجمع بينهما ، لأنه عارف بأن الكائن أحدهما ، والثاني ما روى أنه لما قال النبي عليه السلام : كل ذلك لم يكن - قال له ذو اليمين : بل بعض ذلك قد كان - ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع [ وعليه ] أى على عموم النفي عن كل فرد [ قوله ] أى قول أبي النجم .

[ قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع ]

برفع - كله - على معنى لم أصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب ، ولا فائدة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار إلى الرفع المفتقر إليه ، أى لم أصنعه .  
[ وأما تأخيرته ] أى تأخير المسند إليه [ فلا قضاء المقام تقديم المسند ] وسيجي .  
بيانه (١) .

هذا وما نقله عن عبد القاهر لا يكاد يفترق عما نقله قبله ، وإنما ذكره بعده لاستقامة أدلته - ومن أمثلة ذلك أيضا :

(١) وما كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْنِكَ نُصَحُّهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نَصَحَهُ بِلَيْبٍ

(٢) مَا كُلُّ رَأْيٍ فَتَى يَدْعُو إِلَى رَشْدٍ إِذَا بَدَأَ لَكَ رَأْيٌ مُشْكَلٌ قَفَفَ

(٣) إِنَّ الْمَعْلَمَ وَالطَّيِّبَ كِلَاهُمَا لَا يَنْصَحَانِ إِذَا هُمَا لَمْ يُكْرَمَا

(١) أي في باب المسند الآتي بعد هذا الباب .

هَذَا كُلُّهُ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ وَقَدْ يُخْرَجُ الْكَلَامُ عَلَى خِلَافِهِ ، فَيُوضَعُ الْمُضْمَرُّ  
مَوْضِعَ الْمَظْهَرِ كَقَوْلِهِمْ - نَعَمْ رَجُلًا - مَكَانَ - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ - فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ،  
وَقَوْلِهِمْ - هُوَ أَوْ هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ - مَكَانَ الشَّانِ أَوِ الْقِصَّةِ ، لِتَمَكُّنِ مَا يَعْقِبُهُ فِي ذَهْنِ  
السَّامِعِ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ

### وضع المضمر موضع المظهر

[ هذا ] أى الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك فى المقامات  
المذكورة [ كله مقتضى الظاهر ] من الحال [ وقد يخرج الكلام على خلافه ] أى على  
خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه [ فوضع المضمر موضع المظهر كقولهم - نعم  
رجلا ] زيد [ مكان - نعم الرجل زيد ] فإن مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار  
دون الاضمار ، لعدم تقدم ذكر المسند إليه ، وعدم قرينة تدل عليه ، وهذا الضمير  
عائد إلى مُتَعَقِّلٍ مَعْرُودٍ فى الذهن ، والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل ، وإنما  
يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر [ فى أحد القولين ] أى قول من يجعل  
المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلا - خبره فيجتمعا عنده  
أن يكون الضمير عائدا إلى المخصوص وهو متقدم تقديرا ، ويكون التزام أفراد الضمير  
حيث لم يقل - نعموا وندموا - من خواص هذا الباب ، لكونه من الأفعال الجماعية  
[ وقولهم - هو أَوْ هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ - مكان الشان أو القصة ] فالاضمار فيه أيضا على خلاف  
مقتضى الظاهر لعدم التقدم ، واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشان إنما يؤنث إذا  
كان فى الكلام مؤنث غير فضلة ، فتقوله - هى زيد عالم - مجرد قياس ، ثم علل وضع  
المضمر موضع المظهر فى البابين بقوله [ لئتمكن ما يعقبه ] أى يعقب الضمير ، أى يجىء  
على عقبه [ فى ذهن السامع لأنه ] أى السامع [ إذا لم يفهم منه ] أى من الضمير

مَعْنَى اُنْتَظَرُهُ ، وَقَدْ يَعْكُسُ فَإِنْ كَانَ اسْمُ إِشَارَةٍ فَلِكُلِّ الْعَنَاءِ بِتَمْيِيزِهِ لِاخْتِصَاصِهِ  
بِحُكْمٍ بَدِيعٍ ، كَقَوْلِهِ :

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا  
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النُّحْرِبِرَ زَنْدِيقًا

[ معنى انتظره ] أى انتظر السامع ، ما يقبض الضمير ليفهم منه معنى ، فيتمكن بعد  
وروده فضل تمكن ، لأن الحصول بعد الطلب أعز من المُتَسَاقِ بلا تعب ، ولا يخفى  
أن هذا لا يحسن فى باب - نعم - لأن السامع مالم يسمع المُفسِّر لم يعلم أن فيه ضميرا ،  
فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (١) .

### وضع المظهر موضع المضمَر

[ وقد يَمُكْسُ ] وَضَعَ المضمَر موضع المظهر ، أى يوضع المظهر موضع المضمَر  
[ فان كان ] المظهر الذى وضع موضع المضمَر [ اسم إشارة فلكل العناية بتمييزه ] أى  
تمييز المسند اليه [ لاختصاصه بحكم بديع كقوله : كم عاقل عاقل ] هو وصف عاقل  
الاول ، بمعنى كامل العقل مُتَنَاهٍ فيه [ أَعْيَتْ ] أى أَعْيَتْه وَأَعْجَزَتْه ، أَوْ أَعْيَتْ عَلَيْهِ  
وَصَعِبَتْ (٢) [ مَذَاهِبُهُ ] أى طرق معاشه [ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا ] هذا الذى  
ترك الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النُّحْرِبِرَ [ أى المتقن من - نَحَرَ الْأُمُورَ ] علما أتقنها  
[ زَنْدِيقًا ] (٣) كَافِرًا نَافِيًا لِلصَّانِعِ الْعَدْلِ الْحَكِيمِ ، قَوْلُهُ - هَذَا - إِشَارَةٌ إِلَى حُكْمٍ سَابِقٍ غَيْرِ

(١) قد أجيب عن هذا بأنه يجوز أن يعرف أن فيه ضميرا قبل سماع المفسر بقريئة  
أو نحوها (٢) هو متعد على التقدير الاول ، ولأزم على الثانى (٣) البيتان لأحمد بن  
يحيى بن إسحاق الرَّاوَدِيُّ من شعراء الدولة العباسية ، وقد جاء قبل البيتين :



أَوْ التَّهْكُمِ بِالسَّامِعِ كَمَا إِذَا كَانَ فَاقِدًا الْبَصَرِ ، أَوْ النَّدَاءِ عَلَى كَالِ بِلَادَتِهِ أَوْ  
فَطَاتَتِهِ ، أَوْ ادَّعَاءِ كَمَا ظُهُورُهُ ، وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ .  
تَعَالَلْتُ كَيْ أَشْجَى وَمَا بِكَ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتُ بِذَلِكَ

محسوس ، وهو كَوْنُ العاقل محروما والجاهل مرزوقا ، فكان القياس فيه الاضمار ، فعدل  
الى اسم الاشارة لـ كمال العناية بتمييزه ، ليرى السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين  
هو الذي له الحكم العجيب ، وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا ، فالحكم  
البديع هو الذي أثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة [ أو التهكم ] عطف على كمال  
العناية [ بالسامع كما إذا كان ] السامع [ فاقد البصر ] أو لا يكون ثمة مشار اليه أصلا  
[ أو النداء على كمال بلادته ] أي بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس [ أو ] على  
كمال [ فطاطته ] بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس [ أو ادعاء كمال ظهوره ] أي  
ظهور المسند اليه [ وعليه ] أي على وضع اسم الاشارة موضع المضمير لادعاء كمال الظهور  
[ من غير هذا الباب ] أي باب المسند اليه [ تعاللت ] أي أظهرت العلة والمرض [ كي  
أشجى ] أي أحزن ، من - شَجِيَ بالكسر - أي صار حزينا ، لا من - شَجَا العظم -  
بمعنى - نَشَبَ في حلقه [ وما بك علة تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتُ بِذَلِكَ ] (١) أي بقتلي ،

(١) سُبْحَانَ مَنْ وَضَعَ الْأَشْيَاءَ مَوَاضِعَهَا وَفَرَّقَ الْعِزَّ وَالْإِذْلَالَ تَفَرِّقًا

(١) البيت لعبد الله بن الدمينه من شعراء الدولة الأموية :

تطبيقات على وضع المضمير موضع المظهر وبالعكس :

(١) نَعَمْ أَمْرَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبٌ      كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ

(٢) إِنْ تَسَالَوْا الْحَقَّ نَعَطِ الْحَقِّ سَائِلُهُ      وَالْدَرْعُ مُحَقَّةٌ وَالسَيْفُ مَقْرُوبٌ

وَأِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَلَزِيَادَةِ التَّمَكُّينِ ، نَحْوُ ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ )  
وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِهِ - وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ - أَوْ إِدْخَالَ الرُّوحِ فِي ضَمِيرِ  
السَّامِعِ وَتَرْبِيَةِ الْمَهَابَةِ ، أَوْ تَقْوِيَةِ دَاعِي الْمَأْمُورِ ، مِثْلَهُمَا قَوْلُ الْخُلَفَاءِ - أَمِيرُ  
الْمُؤْمِنِينَ يَا مَرْكَ بِكَذَا -

كَانَ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يَقُولَ - بِهِ - لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَحْسُوسٍ ، فَعُدِلَ إِلَى - ذَلِكَ - إِشَارَةً  
إِلَى أَنْ قَتَلَهُ قَدْ ظَهَرَ ظُهُورُ الْمَحْسُوسِ .

[وَأِنْ كَانَ] المظهر الذي وضع موضع المضمرة [غيره] أى غير اسم الإشارة  
[لزيادة التمكن] أى جعل المسند إليه متمكناً عند السامع [نحو - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ،  
اللَّهُ الصَّمَدُ] أى الذى يُصَمَدُ إليه ويُقَصَدُ فى الخوائج ، لم يقل - هو الصمد - لزيادة  
التمكن [ونظيره] أى نظير - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ - فى وضع المظهر موضع  
المضمرة لزيادة التمكن [من غيره] أى من غير باب المسند إليه [وبالحق] أى بالحكمة  
المقتضية للانزال [أنزلناه] أى القرآن [وبالحق نزل] حيث لم يقل وبه نزل [أو  
إدخال الروح] عطف على زيادة التمكن [فى ضمير السامع وتربية المهابة] عنده ، هذا  
كالتأكيـد لادخال الروح [أو تقوية داعي المأمور ، مثلهما] أى مثال التقوية وإدخال  
الروح مع التربية [قول الخلفاء - أمير المؤمنين يأمر بكذا] مكان - أنا آمرك  
فالأول (نعم امرأين) من وضع المضمرة موضع المظهر لأجل إفادة التشويق ،  
والثانى من وضع المظهر موضع المضمرة لزيادة التمكن .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - فَأَنهَآ لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ .

(٢) شَدَدْنَا شِدَّةَ اللَّيْثِ غَدَاً وَاللَّيْثُ غَضْبَانُ

وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ - فَاذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ - أَوْ اسْتَغْطَافٍ كَقَوْلِهِ :

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا

قَالَ السَّكَّاكِيُّ : هَذَا غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَلَا بِهَذَا الْقَدْرِ بَلْ كُلٌّ مِنَ التَّكْلُمِ  
وَالْخُطَابِ وَالْغَيْبَةِ مُطْلَقًا يُنْقَلُ إِلَى الْآخِرِ ،

[وعليه] أى على وضع المظهر موضع المضمحل لتقوية داعى المأمور [من غيره] أى من  
غير باب المسند إليه [فاذا عزمْتَ فتوكل على الله] لم يقل - عَلَى - لما فى لفظ الله من  
تقوية الداعى إلى التوكل عليه ، لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة  
الباهرة وغيرها [أو الاستغطاف] أى طلب العطف والرحمة [كقوله :

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا مُقَرَّرًا بِالذَّنُوبِ وَقَدْ دَعَا كَا

لم يقل - أَنَا - لما فى لفظ - عَبْدُكَ الْعَاصِي - من التَّخَضُّعِ واستحقاق الرحمة  
وترقب الشفقة .

### الالتفات

[قال السكاكى هذا] أعنى نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة [غير مختص  
بالمسند إليه ولا] النقل مطلقا مختص [بهذا القدر] أى بأن يكون عن الحكاية إلى  
الغيبة ، ولا تخلو العبارة عن تسامح (١) [بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا]  
أى سواء كان فى المسند إليه أو غيره ، وسواء كان كل منها واردا فى الكلام أو كان  
مقتضى الظاهر إيراد [ينقل إلى الآخر] فتصير الأقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة

(١) لأن ظاهر كلام الخطيب أن النقل عن الحكاية إلى الغيبة هو الذى لا يختص  
بهذا القدر ، مع أن الذى لا يختص به هو النقل مطلقا كما جرى عليه السعد دفعا لما فى  
هذا الظاهر من التهاوت .

وَيُسَمَّى هَذَا النُّقْلُ التَّفَاتَا ، كَقَوْلِهِ :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ

وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الِاتِّفَاتَ هُوَ التَّعْبِيرُ عَنْ مَعْنَى بِطَرِيقٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِآخَرِ مِنْهَا ،

في الاثنين (١) ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي ، لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالاتفات بالنظر إلى الأمثلة [ ويسمى هذا النقل ] عند علماء المعاني [ التفاتا ] مأخوذ من التفات الانسان عن يمينه إلى شماله وبالعكس [ كقوله ] أي قول امريء القيس (٢) [ تطاول ليلك ] خطابا لنفسه التفاتا ، ومقتضى الظاهر - لَيْلِي [ بالاثمد ] بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع [ والمشهور ] عند الجمهور [ أن الالاتفات هو التعبير عن معنى بطريق من ] الطرق [ الثلاثة ] التكلم والخطاب والغيبة [ بعد التعبير عنه ] أي عن ذلك المعنى [ بآخر منها ] أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة ، بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويرقبه السامع ، ولا بد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا - أَنَا زَيْدٌ وَأَنْتَ عَمْرُو ،

وَنَحْنُ اللَّذُونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَا (٣)

(١) الثلاثة هي التكلم والخطاب والغيبة ، والاثنان ما بقي منها بعد اعتبار أخذ واحد منها منقولاً إلى غيره :

(٢) هو امرؤ القيس بن عانس الكندي الصحابي ، وذلك من قوله :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ وَنَامَ الْخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلِيلَةُ ذِي الْعَائِرِ الْأَثْمَدِ

(٣) هو من قول رجل جاهلي من بني عَمِيل :

وهذا أخص ، مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب - ومالي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون -

وقوله تعالى - وَإِلَيْكَ نَسْتَعِينُ ، و- اهْدِنَا - و- أَنْعَمْتَ - فان الالتفات إنما هو في - إِيَّاكَ نَعْبُدُ - والباقي جارٍ على أسلوبه ، ومن زعم أن في مثل - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا - التفاتاً والقياس أنتم فقد سها ، على ما يشهد به كتب النحو (١) [وهذا] أي الالتفات بتفسير الجمهور [أخص منه] بتفسير السكاكي ، لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر ، أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل إلى طريق آخر ، فيتحقق الالتفات بتعبير واحد ، وعند الجمهور مخصوص بالاول ، حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد ، فكل التفات عندهم تفاتٌ عنده من غير عكس ، كما في - تَطَاوَلَ لَيْلُكَ [ مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب - ومالي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون ] ومقتضى الظاهر - أَرْجِعْ - والتحقيق أن المراد ما لكم لا تعبدون ، لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق إجراء باقي الكلام على ذلك الطريق ، فعدل عنه إلى طريق الخطاب ، فيكون التفاتاً على

نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

والصبحا ظرف زمان متعلق بقوله - صبحوا - وألفه للاطلاق ، والنخيل موضع بالشام ، وملحاحا صيغة مبالغة من الملحاح ، والشاهد في انتقاله من ضمير المتكلم وهو نحن - إلى الغيبة وهو - اللذون - وهو جارٍ على ما يقتضيه الظاهر .

(١) من أن عائد الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبة ، لأن الموصول اسم ظاهر ، فهو من قبيل الغيبة وإن عرض له الخطاب بالنداء ، وحينئذ يكون - آمنا - جارياً على مقتضى الظاهر .

وَأِلَى الْغَيْبَةِ (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ) وَمِنْ الْخُطَابِ إِلَى التَّكْلَمِ :  
 طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَنِ طَرُوبُ بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ  
 يُكَلِّفُنِي لَيْلِي وَقَدْ شَطَّ وَلِيَّهَا وَعَادَتْ عَوَادُ بَيْنَتَا وَخُطُوبُ  
 وَأِلَى الْغَيْبَةِ - حَتَّى إِذَا

المذهبين [ و ] مثال الالتفات من التكلم [ إلى الغيبة - إنا أعطيناك الكوثر ، فصل  
 لربك وانحر ] ومقتضى الظاهر - لنا [ و ] مثال الالتفات [ من الخطاب إلى التكلم ]  
 قول الشاعر (١) [ طحا ] أى ذهب [ بك قلب في الحسان طروب ] ومعنى طروب في  
 الحسان أن له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتها [ بعيد الشباب ] تصغير -  
 بعيد - للقرب ، أي حين ولى الشباب وكاد ينصرم [ عصر ] ظرف زمان مضاف إلى  
 الجملة الفعلية ، أعني قوله [ حان ] أى قُرب [ مشيب \* يكلفني ليلي ] فيه التفات من  
 الخطاب في - بك - إلى التكلم ، ومقتضى الظاهر - يكلفك - وقاعل - يكلفني - ضمير  
 القلب ، و - ليلي - مفعوله الثاني ، والمعنى - يطالبني القلب بوصل ليلي ، وروى  
 - تكلفني - بالتاء الفوقانية ، على أنه مسند إلى - ليلي - والمفعول محذوف أى شدائد  
 فراقها ، أو على أنه خطاب للقلب ، فيكون التفاتا آخر من الغيبة إلى الخطاب [ وقد  
 شط ] أى بعدد [ وليها ] أى قربها [ وعادت عواد بينتا وخطوب ] قال المرزوقي : عادت  
 يجوز أن يكون فاعلت من (٢) المَعَادَاة ، كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ،  
 ويجوز أن يكون من عاد يعُود - أى عادت عواد وعواتق كانت تحول بيننا إلى  
 ما كانت عليه قبل [ و ] مثل الالتفات من الخطاب [ إلى الغيبة ] قوله تعالى [ حتى إذا

(١) هو علقمة بن عبدة الفحل من الشعراء الجاهليين .

(٢) لأن أصل عَادَتْ عَادَوْتُ ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم  
 حذفت الالف لانتفاء الساكنين فصارت عَادَتْ على وزن فَاعَتْ بحذف لام الكلمة .

كُنْتُمْ فِي الْفَلَكَ وَجَرَيْنَ بِهِمْ - وَمِنْ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلَمِ - وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتَثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ - وَإِلَى الْخُطَابِ - مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ - .

وَوَجْهَهُ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى أُسْلُوبٍ كَانَ أَحْسَنَ تَطْرِيقَةً لِنَشَاطِ السَّامِعِ ، وَأَكْثَرَ إِيقَاضًا لِلْأَصْغَاءِ إِلَيْهِ ، وَقَدْ تَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ بِلَطَائِفَ ، كَمَا فِي الْفَاتِحَةِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ بِالْحَمْدِ عَنْ قَلْبٍ حَاضِرٍ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ مُحَرِّكًَا لِلْإِقْبَالِ عَلَيْهِ ، وَكَلِمًا أَجْرَى عَلَيْهِ صِفَةً مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْعِظَامِ قَوَى ذَلِكَ الْحَرَكَ إِلَى أَنْ يُؤَوَّلَ الْأَمْرُ إِلَى خَاتِمَتِهَا الْمُفِيدَةِ أَنَّهُ مَالِكُ الْأَمْرِ كُلِّهِ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ .

كُنْتُمْ فِي الْفَلَكَ وَجَرَيْنَ بِهِمْ [ وَالْقِيَاسُ بِكَمْ ] [ وَ ] مِثَالُ الْإِلْتِفَاتِ [ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلَمِ ] قَوْلُهُ تَعَالَى [ اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتَثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ ] وَمَقْتَضَى الظَّاهِرُ فَسَاقَهُ ، أَيْ سَاقَ اللَّهُ ذَلِكَ السَّحَابَ وَأَجْرَاهُ إِلَى بَلَدٍ مِيتٍ [ وَ ] مِثَالُ الْإِلْتِفَاتِ مِنَ الْغَيْبَةِ [ إِلَى الْخُطَابِ ] قَوْلُهُ تَعَالَى [ مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ ] وَمَقْتَضَى الظَّاهِرُ إِيَّاهُ .

[ وَوَجْهَهُ ] أَيْ وَجْهَ حَسَنِ الْإِلْتِفَاتِ [ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى أُسْلُوبٍ كَانَ ] ذَلِكَ الْكَلَامَ [ أَحْسَنَ تَطْرِيقَةً ] أَيْ تَجْدِيدًا وَإِحْدَانًا ، مِنْ - طَرِيقِ الثُّبُوتِ [ لِنَشَاطِ السَّامِعِ وَ ] كَانَ [ أَيْ ذَكَرَ إِيقَاضًا لِلْأَصْغَاءِ إِلَيْهِ ] أَيْ إِلَى ذَلِكَ الْكَلَامِ ، لِأَنَّ كُلَّ جَدِيدٍ لَذَّةٌ ، وَهَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ لِلْإِلْتِفَاتِ عَلَى الْإِطْلَاقِ [ وَقَدْ تَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ بِلَطَائِفَ ] غَيْرَ هَذَا الْوَجْهِ الْعَامِ [ كَمَا فِي ] سُورَةِ [ الْفَاتِحَةِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ بِالْحَمْدِ عَنْ قَلْبٍ حَاضِرٍ يَجِدُ ] ذَلِكَ الْعَبْدَ [ مِنْ نَفْسِهِ مُحَرِّكًَا لِلْإِقْبَالِ عَلَيْهِ ] أَيْ عَلَى ذَلِكَ الْحَقِيقِ بِالْحَمْدِ [ وَكَلِمًا أَجْرَى عَلَيْهِ صِفَةً مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْعِظَامِ قَوَى ذَلِكَ الْحَرَكَ إِلَى أَنْ يُؤَوَّلَ الْأَمْرَ إِلَى خَاتِمَتِهَا ] أَيْ خَاتِمَةَ تِلْكَ الصِّفَاتِ ، يَعْنِي - مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ [ الْمُفِيدَةِ ] أَنَّهُ [ أَيْ ذَلِكَ الْحَقِيقُ بِالْحَمْدِ ] مَالِكُ الْأَمْرِ كُلِّهِ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ [ لِأَنَّهُ ] أَضْيَفُ مَالِكٍ إِلَى

فَحِينَئِذٍ يُوجِبُ الْإِقْبَالَ عَلَيْهِ وَالْخُطَابَ بِتَخْصِيصِهِ بِغَايَةِ الْخُضُوعِ وَالْإِسْتِعَانَةِ فِي الْمُهْمَّاتِ .

يوم الدين على طريق الاتساع (١) والمعنى على الظرفية ، أى مَالِكٌ في يوم الدين ، والمفعول محذوف دلالة على التعميم (٢) [فحينئذ يوجب] ذلك المحرك لتناهيه في القوة [الاقبال عليه] أى إقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد [والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات] فالباء في - بتخصيصه - متعلق بالخطاب ، يقال - خَاطَبْتُهُ بالدعاء - إذا دعوت له مواجهة ، وغاية الخضوع هو معنى العبادة ، وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول - نستعين (٣) والتخصيص مستفاد من تقديم

(١) يعنى به المجاز العقلي في النسبة الإضافية ، فقد أضيف اسم الفاعل إلى الظرف ، وَحَقُّهُ أَنْ يضاف إلى المفعول به (٢) وهو الذى قدره الخطيب في قوله - مالك الأمر كله في يوم الجزاء . (٣) يعنى مفعوله الثانى ، ومفعوله الأول هو الضمير المقدم عليه .  
تطبيقات على الالتفات :

(١) - قوله تعالى - وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا .

(٢) بَأَنْتَ سَعَادُ فَامَسَى الْقَلْبَ مَعْمُودًا وَأَخْلَفْتَكَ ابْنَةُ الْحَرِّ الْمَوَاعِيذَ

(٣) - قوله تعالى - وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ .

فالأول فيه انتقال من الخطاب إلى الغيبة في قوله - واستغفر لهم الرسول ، والثانى فيه انتقال من التكلم إلى الخطاب في قوله (وأخلفتك) والثالث فيه انتقال من الخطاب إلى التكلم في قوله (إن ربى) .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ



وَمَنْ خَلَاَفَ الْمُقْتَضَى تَلَقَّى الْمُخَاطَبَ بَغَيْرَ مَا يَتَرَقَّبُ بِحَمَلِ كَلَامِهِ عَلَى خِلَافِ  
مُرَادِهِ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْأَوَّلَى بِالْقَصْدِ ، كَقَوْلِ ابْنِ الْقُبَيْعَرِيِّ لِلْحِجَّاجِ وَقَدْ قَالَ  
لَهُ مَتَوَعَّدًا - لَا حَمْلَ لَكَ

المفعول ، فاللطيفة المختص بها مَوْقِعُ هذا الالتفات هي أن فيه تنبيها على أن العبد إذا  
أخذ في القراءة يجب أن تكون قرامته على وجه يجد من نفسه ذلك المُحَرِّكَ .

### الأسلوب الحكيم

ولما انجر الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وإن لم  
تكن من مباحث المسند إليه فقال [ ومن خلاف المقتضى ] أي مقتضى الظاهر [ تلقى  
المخاطب ] من إضافة المصدر إلى المفعول ، أي تلقى المتكلم المخاطب [ بغير ما يترقب ]  
المخاطب ، والباء في - بغير - للتعدية وفي [ بحمل كلامه ] للسببية ، أي إنما تلقاه بغير  
ما يترقب بسبب أنه حمل كلامه ، أي الكلام الصادر عن المخاطب [ على خلاف مراده ]  
أي مراد المخاطب ، وإنما حمل كلامه على خلاف مراده [ تنبيها ] للمخاطب [ على أنه ]  
أي ذلك الغير هو [ الأولى بالقصد ] والارادة [ كقول ابن القبيعري (١) للحجاج  
وقد قال ] الحجاج [ له ] أي لابن القبيعري حال كون الحجاج [ متوعدا ] إياه [ لا حملتك

إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ :

(٢) لَقَوْلِكَ فِي عِلْمِ الْبِلَادِ مُنْكَسًا جَزَعَ الْهَلَالُ عَلَى فَنَى الْفِتْيَانِ

(٣) أَعْيَاكَ رَسْمُ الدَّارِ لَمْ يَتَكَلَّمْ حَتَّى تَكَلَّمَ كَالْأَصَمِّ الْأَعْجَمِ

(١) هو الغضبان بن القبيعري الشيباني من خطباء العرب وفصحائهم .

عَلَى الْأَذْهِمِ : مِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأَذْهِمِ وَالْأَشْهَبِ ؛ أَيْ مَنْ كَانَ مِثْلَ الْأَمِيرِ  
فِي السُّلْطَانِ وَبَسْطَةِ الْيَدِ فَجَدِيرٌ بِأَنْ يَصْفِدَ لَا أَنْ يَصْفَدَ ، أَوِ السَّائِلِ بِغَيْرِ مَا يَتَطَلَّبُ ،  
بِتَنْزِيلِ سُؤَالِهِ مَنْزِلَةً غَيْرَهُ تَنْبِيْهًا عَلَى الْأَوَّلَى بِحَالِهِ أَوْ الْمُهْمِّ لَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى -  
يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ -

على الاذهم [ يعني القيد ، وهذا مقول قول الحجاج ] مثل الامير يحمل على الاذهم  
والاشهب [ هذا مقول قول ابن القبري ، فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد ، وتلقاه  
بغير ما يتقرب ، بأن حمل الاذهم في كلامه على الفرس الاذهم ، أى الذى غلب سواده  
حتى ذهب البياض الذى فيه ، وضم إليه الاشهب ، أى الذى غلب بياضه حتى ذهب  
سواده ، ومراد الحجاج إنما هو القيد ، فنه على أن الحمل على الفرس الاذهم هو الاولى  
بأن يقصده الامير [ أى من كان مثل الامير فى السلطان ] أى الغلبة [ وبسطة اليد ] أى  
الكرم والمال والنعمة [ فجدير بأن يصفد ] أى يعطى ، من - أَصْفَدُهُ [ لأن يصفد ] أى  
يقيد من - صَفَدَهُ [ أو السائل ] عَطَفَ عَلَى الْمُخَاطَبِ ، أى تلقى السائل [ بغير ما يتطلب  
بتنزيل سؤاله منزلة غيره ] أى منزلة غير ذلك السؤال [ تنبيها ] للسائل [ على أنه ] أى  
ذلك الغير [ الاولى بحاله أو المهم له ، كقوله تعالى - يسألونك عن الاهلة قل هى  
مواقيت للناس والحج ] سألوا عن سبب اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه ،  
فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف ، وهو أن الاهلة بحسب ذلك الاختلاف  
معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ،  
ومعالم الحج يعرف بها وقته ، وذلك للتنبيه على أن الاولى والاليق بحالهم أن يسألوا  
عن ذلك ، لأنهم ليسوا بمن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ، ولا يتعلق لهم به

وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ  
وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ -

غرض [وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ  
وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ] سألوا عن بيان ماذا ينفقون ، فأجيبوا  
ببيان الْمَصَارِفِ تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها ، لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع  
موقعها (١) .

(١) ويسمى كل من ذينك القسمين ( تلقى المخاطب بغير ما يترقب والسائل بغير  
ما يتطلب ) الأسلوب الحكيم .  
تطبيقات على الأسلوب الحكيم :

(١) قُلْتُ ثَقُلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مَرَارًا قَالَ ثَقُلْتُ كَأَهْلِي بِالْأَيْدِي  
(٢) أَتَتْ تَشْتَكِي عِنْدِي مُزَاوَلَةَ الْقَرِيِّ وَقَدْ رَأَتْ الضَّيْفَانَ يَنْجُونَ مَنْوَلِي  
فَقُلْتُ كَأَمْنِي مَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا هُمُ الضَّيْفُ جَدِّي فِي قَرَأَمٍ وَعَجَلِي  
فالأول وقع فيه لفظ (ثقلت) في كلام المتكلم بمعنى حملتك المؤونة ، فحمله المخاطب  
على تثقيل عاتقه بالمن والأيادي ، والثاني من تلقى السائل بغير ما يتطلب ، تنبيها على  
أن الأولى بها الاستعداد لهم ، لا الشكوى منهم .

أمثلة أخرى :

(١) قالوا سلوت لبُعْدِ الْإِلْفِ قُلْتُ لَهُمْ سلوتُ عَنْ صَحْتِي وَالْبُرْءِ مِنْ سَقَمِي  
(٢) وإخوان حسبتهم دروعاً فكانوها ولكن للآعادي  
وقالوا قد صفت منا قلوبٌ نعم صدقوا ولكن عن ودادٍ

وَمِنْهُ التَّعْبِيرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ الْمَاضِي تَنْبِيْهَا عَلَى تَحَقُّقِ وَقْعِهِ نَحْوُ - وَيَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ - وَمِثْلُهُ - وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ - وَنَحْوُهُ - ذَلِكَ يَوْمَ يَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ -

### التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي

[ومنه] أى من خلاف مقتضى الظاهر [التعبير عن] المعنى [المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه (١) نحو - ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الأرض] بمعنى - يَفْزَعُ [ومثله] التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل ، (٢) كقوله تعالى [وإن الدين لواقع] مكان - يَقَعُ [ونحوه] التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول ، كقوله تعالى [ذلك يوم يجمع له الناس] مكان - يَجْمَعُ ، وههنا بحث وهو أن كلا من اسمى الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع ، فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه ، واردا على حسب مقتضى الظاهر ، والجواب أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف ، وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا (٣) تنبيها على تحقق وقوعه .

(١) وكذلك التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل ، كقوله تعالى - وَأَتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ - أى ما تلت .

(٢) لأن اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما سيأتى ، وكذا اسم المفعول .

(٣) وإذا كان مجازا كان من خلاف مقتضى الظاهر أيضا كما هو شأن كل مجاز ، وقد نازع بعضهم في عد المجاز من خلاف مقتضى الظاهر .

تطبيقات على التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وبالعكس :

(١) - قوله تعالى - (أَنِّي أَمُرُّ اللَّهَ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) -

وَمِنْهُ الْقَلْبُ نَحْوُ عَرْضَتِ النَّاقَةِ عَلَى الْحَوْضِ وَقَبْلَهُ السَّكَاكِ مطلقاً، وِردُهُ غَيْرُهُ  
مطلقاً، وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِنْ تَضَمَّنَ اعْتِبَارًا لَطِيفًا قَبْلَ كَقَوْلِهِ :  
وَمِمِّهِ مَغْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَانَ لَوْنُ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ

[ ومنه ] أى من خلاف مقتضى الظاهر .

### القلب

[ القلب ] وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه [ نحو -  
عرضت الناقة على الحوض ] مكان - عرضت الحوض على الناقة - أي أظهرته عليها  
لنشر [ وقبله ] أى القلب [ السكاكى مطلقاً ] وقال : إنه مما يورث الكلام ملاحظة  
[ وِردُهُ غَيْرُهُ ] أى غير السكاكى [ مطلقاً ] لأنه عكس المطلوب ، ونقيض المقصود  
[ والحق أنه إن تضمن اعتباراً لطيفاً ] غير الملاحظة التي أورثها نفس القلب [ قبل  
كقوله : ومممه ] أى مقازة [ مغبرة ] أى مملوءة بالغبرة [ أرجاؤه ] أى أطرافه  
ونواحيه ، جَمَعَ الرَّجَاَ مَقْصُورَا [ كَانَ لَوْنُ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ (١) ] على حذف المضاف  
(٢) قوله تعالى - (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُبْرِسُحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا  
بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ) .

فَالأَوَّلُ فِيهِ لَفْظٌ - أَتَى - بِمَعْنَى يَأْتَى ، وَالثَّانِي فِيهِ لَفْظٌ - فَتُبْرِسُ - بِمَعْنَى فَأَثَارَتْ .

### أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - (وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كُنْتُمْ) .

(٢) ولقد أمرت على اللثيم يسبني فضيت ثممت قلت لا يعنيني

(١) هو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج من شعراء الدولة الأموية .

أَيُّ لَوْنُهَا، وَإِلَّا رُدَّ كَقَوْلِهِ :

كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا

[ أي لونها ] بمعنى لون السماء ، فالمصراع الأخير من باب القلب ، والمعنى - كأن لون سماءه لغبرتها لون أرضه ، والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة ، حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض في ذلك ، مع أن الأرض أصل فيه [ وإلا ] أي وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا [ رد ] لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها [ كقوله ] :

\* فَلَمَّا أَنْ جَرَى سَمْنٌ عَلَيْهَا \*

[ كما طينت بالفدن ] أي بالقصر [ السياعا (١) ] أي الطين بالتبني ، والمعنى - كما طينت الفدن بالسياع ، يقال - طَيَّنْتُ السطح والبيت ، ولقائل أن يقول : إنه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن مالا يتضمنه قوله - كما طينت الفدن بالسياع - لايهامه أن السياع قد بلغ مبلغا من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل ، والفدن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن (٢) .

(١) - هذا البيت لعمير بن شبيب التغلبي المعروف بالقطامي ، والضمير في قوله - عليها - للناقة ، وأن في قوله - فلما أن جرى - زائدة ، وجواب لما في قوله بعد هذا البيت :

أَمَرْتُ بِهَا الرِّجَالَ لِيَأْخُذُوهَا . وَنَحْنُ نَنْظُرُ أَنْ لَنْ تُسْتَطَاعَا

(٢) يعني أن الفدن فرع له في هذه الحالة ، كما أن السياع فرع له في غيرها ، ولا شك أن هذا القول صحيح إذا حمل السياع على الطين المخلوط بالتبن ، أما إذا حمل على الآلة التي يطبن بها فلا يتأتى فيه ذلك الاعتبار اللطيف .

تطبيقات على القلب :

(١) لُعَابُ الْإِفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ وَأَرْيُ الْجَنَى اشْتَارَهُ أَيْدِ عَوَاسِلٍ

## أحوال المسند

أَمَا تَرَكُهُ فَلَمَّا مَرَّ كَقَوْلِهِ :

• فَأَنَّى وَقْيَارٌ بِهَا لَغْرِيبٌ •

## أحوال المسند

[ أَمَا تَرَكُهُ فَلَمَّا مَرَّ ] فِي حَذْفِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [ كَقَوْلِهِ ] :

وَمِنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ [ فَأَنَّى وَقْيَارٌ بِهَا لَغْرِيبٌ ]

الرحل هو المنزل والمأوى ، وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر ، وهو ضَائِيٌّ بَن .

الحارث - كَذَا فِي الصَّحَاحِ - وَلَفْظُ الْبَيْتِ خَبَرٌ وَمِنْهُاءُ التَّحْسُرِ وَالتَّوَجُّعِ ، فَالْمُسْنَدُ إِلَى

- قِيَارٍ - مُحذُوفٌ (١) لِقَصْدِ الْإِخْتِصَارِ وَالِاحْتِرَازِ عَنِ الْعَيْثِ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ مَعَ

(٢) قَنِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضِبَاعًا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

فَالْأَوَّلُ فِيهِ تَشْبِيهُ مَقْلُوبٌ لِلْمُبَالَغَةِ ، وَالْأَصْلُ - لَعَابُهُ لَعَابُ الْإِفَاعِي - وَهُوَ قَلْبٌ

مَقْبُولٌ ، وَالثَّانِي فِيهِ قَلْبٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ ، وَالْأَصْلُ - وَلَا يَكُنِ الْوَدَاعُ مَوْقِفًا مِنْكَ ، لِأَنَّ

الْأَصْلُ فِي التَّنْكِيرِ إِذَا كَانَ مَعَهَا مَعْرِفَةٌ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْخَبَرُ .

أَمثلة أخرى :

(١) وَبَدَأَ الصَّبَاحُ كَانَ غَرَّتَهُ وَجْهُهُ الْخَلِيفَةُ حِينَ يَتَمَدَّحُ

(٢) فَلَوْ أَنِّي شَهِدْتُ أَبَا سَعَادٍ غَدَاةَ غَدَاٍ مُهْجَتَهُ يَفْرُقُ

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وَمَا آلُوكَ إِلَّا مَا أُطِيقَ

(١) وَالتَّقْدِيرُ - وَقْيَارٌ غَرِيبٌ أَيْضًا ، وَقَوْلُهُ - لَغْرِيبٌ - فِي الْبَيْتِ خَبَرٌ إِنْ ، وَلَا يَصِحُّ

وقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ  
وَقَوْلُكَ - زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو - وَقَوْلُكَ - خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ - وَقَوْلُهُ :  
« إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًّا »

ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ، ولا يجوز أن يكون - قيار - عطفا على محل اسم إن وغريب خبرا عنهما لا امتناع العطف على محل اسم إن قبل مضى الخبر لفظا أو تقديرًا ، وأما إذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم إن ، لأن الخبر مقدم تقديرًا ، فلا يكون مثل - إن زيدا وعمرو ذاهبان - بل مثل - إن زيدا وعمرو لذاهب - وهو جائز ، ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطفت على جملة إن مع اسمها وخبرها ، [ وكقوله :

[ نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف (١) ]

فقوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا ، أي نحن بما عندنا راضون ، فالمحذوف هنا هو خبر الأول بقرينة الثاني ، وفي البيت السابق بالعكس [ وقولك زيد منطلق وعمرو ] أي وعمرو منطلق ، فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام [ وقولك خرجت فإذا زيد ] أي موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك ، فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال ، لأن إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود ، وقد ينضم إليها قرائن تدل على نوع خصوصية ، كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فإذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك [ وقوله :

[ إن محلا وانت مرتحلا ] وان في السفر إذ مضوا مهلاً (٢)

أن يكون خبر قيار لا قرآنه باللام .

(١) هو عمرو بن أمريء القيس الخزرجي من الشعراء المحضرمين (٢) هو لأم عيسى قيس



أَيَّ إِنَّ لَنَا فِي الدُّنْيَا وَلَنَا عَنْهَا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ( قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي )  
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى ( فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ) يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ : أَيَّ أَجْمَلٍ أَوْ فَأَمْرِي .

[أي إن لنا في الدنيا] حُلُولًا [و] [إن لنا عنها] إلى الآخرة ارتحالاً ، والمسافرون  
 قد تَوَغَّلُوا في الماضي لارجوع لهم ، ونحن على أثرهم عن قريب ، فحذف المسند الذي  
 هو ظرف قطعاً لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين ، أعنى العقل ، ولضيق  
 المقام ، أعنى المحافظة على الشعر ، ولاتباع الاستعمال لَأَطْرَادِ الحذف في مثل - إِنَّ  
 مَا لَا وَإِنَّ وَلَدًا - وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا باباً فقال - هذا باب - إن ما لا وإن  
 ولدا (١) [وقوله تعالى - قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى - فقله - أنتم - ليس  
 بمبتدأ ، لأن لو إنما تدخل على الفعل ، بل هو فاعل فعل محذوف ، والاصل - لو  
 تملكون تملكون - حذف الفعل الأول احترازاً عن العبث لوجود المفسر ، ثم أُبدِلَ  
 من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل ، فالمسند المحذوف  
 هنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة [وقوله تعالى - فصبر جميل - يحتمل الأمرين] حذف  
 المسند أو المسند إليه [أى] فَصَبْرٌ جَمِيلٌ [أجمل أو فأمرى] صَبْرٌ جَمِيلٌ ، ففي الحذف  
 تكثير للفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين ، بخلاف ما لو ذكر فانه يكون  
 نصاً في أحدهما .

من شـهـراء الجاهلية ، ومجلاً ومرتحلاً مصدران ميميّان ، والسفر اسم جمع بمعنى  
 المسافرين ، ويعنى بهم الموتى ، والمهل مصدر بمعنى الامهال وطول الغيبة .  
 (١) وضابط هذا الباب أن تتكرر إن ويتعدد اسمها ، فيطرده في هذه الحالة حذف  
 خبرها .

وَلَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ ، كَوُقُوعِ الْكَلَامِ جَوَابًا لِسُؤَالِ مُحَقِّقٍ نَحْوُ ( وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ  
مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ) ( أَوْ مُقَدَّرٍ ، نَحْوُ :  
لِيُبَيِّنَ لِيُزِيدُ ضَارِعٍ لِحُصُومَةٍ .

[ ولا بد ] للحذف [ من قرينة ] دالة عليه ليفهم منه المعنى [ كوقوع الكلام جواباً  
لسؤال محقق نحو - وإن سألهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله ] أى خلقهن  
الله ، فحذف المسند لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون  
جواباً عن سؤال محقق (١) ، والدليل على أن المرفوع فاعل والمحدوف فعله أنه جاء عند  
عدم الحذف كذلك ، كقوله تعالى ( وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ  
خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ) وكقوله تعالى ( قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي  
أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ) [ أَوْ مُقَدَّرٍ ] عَطْفٌ عَلَى مُحَقِّقٍ [ نَحْوُ ] قول ضَرَارِ بْنِ نَهْشَلٍ يَرَى يَزِيدَ  
ابن نهشل [ ليبيك يزيد ] كأنه قيل مَنْ يَبْكِيهِ فَقَالَ [ ضَارِعٌ ] أى يَبْكِيهِ ضَارِعٌ أى ذليل  
[ لِحُصُومَةٍ ] لأنه كان ملجأً لِلْإِذْلَاءِ ، وعَرْنَا لِلضَّعْفَاءِ ، تمامه :

( وَخَتَبْتُ مَا تُطِيعُ الطَّوَانِحُ )

والمختبط هو الذي يأتى إليك للمعروف من غير وسيلة ، والاطاحة الإذها ب  
والإهلاك ، والطوانح جمع مطيحة على غير القياس ، (٢) كلوا قبح جمع مُلَاقَةٍ ، وَمِمَّا

(١) الأولى أن يقال فى التعليل : لأن السؤال مذکور صريحاً .

(٢) وجمعها القياسى مطاوح ومطيحات .

تطبيقات على حذف المسند :

(١) لَوْلَا الْمَشَقَّةُ سَادَ النَّاسُ كُلُّهُمْ الْجُودُ يُفْقَرُ وَالْأَقْدَامُ قَتَالُ

وَفَضْلُهُ عَلَى خِلَافِهِ بِتَكَرُّرِ الْإِسْنَادِ إجمالاً ثُمَّ تَفْصِيلاً ، وَبُوقُوعِ نَحْوِ - يَزِيدُ -  
غَيْرِ فَضْلَةٍ ،

مُتَعَلِّقٌ بِمَخْتَبِطٍ ، وما مصدرية ، أى سائل من أجل إذهاب الوقائع ماله ، أو يبسكى  
المقدر ، أى يسكى لأجل إهلاك المنايا يزيد [ وفضله ] أى رجحان نحو - لِيَيْكَ يَزِيدُ  
ضَارِعٌ - مبنياً للمفعول [ على خلافه ] يعنى - لِيَيْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ - مبنياً للفاعل ، ناصباً  
ليزيد ورافعاً لضرارع [ بتكرار الإسناد ] بأن أَجْمَلَ أَوَّلًا [ إجمالاً ثُمَّ ] فَضَّلَ ثانياً  
[ تفصيلاً ] أما التفصيل فظاهر ، وأما الإجمال فلائنه لما قيل - لِيَيْكَ - علم أن هناك  
باكياً يسند إليه هذا البكاء ، لأن المسند إلى المفعول لا بد له من فاعل محذوف أقيم  
المفعول مقامه ، ولا شك أن التُّكْرَرَ أوكد وأقوى ، وأن الإجمال ثم التفصيل أوقع  
في النفس [ وبوقوع نحو - يزيد - غير فضلة ] لكونه مسنداً إليه لا مفعولاً كما في خلافه

(٢) إِلَيْهِ يَاطِيرُ أَلَا مِنْ مُسْعِدٍ إِنِّي قَدْ شَفَقْنِي طُولُ السَّهْرِ

ظَهَرَ الْفَجْرُ وَقَدْ عَوَّدَتْنِي أَنْ تُغْنِيَنِي إِذَا الْفَجْرُ ظَهَرَ

حذف في الأول خبر المبتدأ لمجازاة الاستعمال ، والتقدير - لولا المشقة موجودة -  
وحذف في الثاني خبر المبتدأ أيضاً للاختصار وضيق المقام ، والتقدير - ألا من مسعد  
فيك ، وحذف في الثالث الفعل للاحتراز عن العبث ، والتقدير - إذا ظهر الفجر .

أمثلة أخرى :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى (وَلَمَّا ضَرَبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُونَ) .

(٢) وَالنَّاسُ هَذَا حُظُّهُ مَالٌ وَذَا عِلْمٌ وَذَاكَ مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ

(٣) وَالْطَّيْرُ أَقْعَدُهَا الْكَرَى وَالنَّاسُ نَامَتْ وَالْوُجُودُ

وَيَكُونُ مَعْرِفَةُ الْفَاعِلِ كَحُصُولِ نِعْمَةٍ غَيْرِ مُتَرَقِّبَةٍ ، لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ غَيْرُ مُطْمَعٍ فِي ذِكْرِهِ .

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلَمَّا مَرَّ ،

[وَيَكُونُ مَعْرِفَةُ الْفَاعِلِ كَحُصُولِ نِعْمَةٍ غَيْرِ مُتَرَقِّبَةٍ ، لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ غَيْرُ مُطْمَعٍ فِي ذِكْرِهِ] أى ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتمام الكلام به ، بخلاف ما إذا بنى للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل ، إذ لابد للفعل من شئ يسند هو اليه .

[وَأَمَّا ذِكْرُهُ] أى ذكر المسند [فلما مر] في ذكر المسند اليه ، من كَوْنِ الذِّكْرِ هو الأصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل ( خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ) (١) ومن التعريض بغاوة السامع ، نحو - مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا - في

(١) إنما ذكر المسند هنا مع أنه وقع جواباً لسؤال محقق في الآية ( وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ) لأن الكفار لغاوتهم قد يتوهمون في بعض الحالات أن السائل من تجوز عليه الغفلة عن السؤال ، أو تجوز على من معه من يقصد إسماعه .

تطبيقات على ذكر المسند :

(١) قوله تعالى ( قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بَالِهَتِنَا يَا أَبْرَاهِيمُ ، قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطَلِقُونَ ) .

(٢) قوله تعالى ( إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاؤُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ) .

ذكر المسند في الأول - بل فعله كبيرهم - لضعف التعويل على القرينة تعريضا

أَوْ أَنْ يَتَّعِينَ كَوْنَهُ أَسْمًا أَوْ فِعْلًا .

وَأَمَّا إِفْرَادُهُ فَلِكَوْنِهِ غَيْرَ سَبَبِيٍّ مَعَ عَدَمِ إِفَادَةِ تَقْوَى الْحُكْمِ ، وَالْمُرَادُ بِالسَّبَبِيِّ

جواب من قال : من نسيكم ؟ وغير ذلك [ أو ] لاجل [ أن يتعين ] بذكر المسند [ كونه ]  
اسما [ فيفيد الثبوت والدوام ] [ أو فعلا ] فيفيد التجدد والحدوث .

[ وأما إفراده ] أي جعل المسند غير جملة [ فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى

الحكم ] إذ لو كان سببيا نحو - زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ - أو مفيدا للتقوى نحو - زَيْدٌ قَامَ - فهو  
جملة قطعاً ، وأما نحو - زَيْدٌ قَامَ - فليس بمفيد للتقوى ، بل هو قريب من - زيد قام -

في ذلك ، وقوله - مع عدم إفادة التقوى - معناه مع عدم إفادة نفس التركيب تَقْوَى  
الحكم ، فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير ، نحو - عرفت عرفت - أو بحرف

التأكيد نحو - إن زيدا عارف - أو نقول : إن تَقْوَى الْحُكْمِ في الاصطلاح هو تأكيد

بالطريق المخصوص ، نحو - زيد قام - فإن قلت : المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد

للتقوى ومع هذا لا يكون مفرداً ، كقولنا - أنا سعت في حاجتك ، ورجل جاءني ، وما

أنا فعلت هذا - عند قصد التخصيص ، قلت : سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور إلى

التقوى ، لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ، ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب

بغياوتهم ، وذكر في الثاني - يخادعون الله وهو خادعهم - لأن قوله يخادعون يفيد

التجدد حيناً بعد آخر ، وقوله - وهو خادعهم - يفيد الثبوت ، وكل منهما مطلوب

في مقامه .

أمثلة أخرى :

(١) يقولون من يَرْقِ إِلَى الْفُلْكِ مُصْعَدًا فَقُلْتُ لَهُمْ يَرْقِ إِلَيْهَا النَّوَابِغُ

(٢) لَوْلَا التَّقَى لَجَعَلْتُ قَبْرَكَ كَعَيْنِي وَجَعَلْتُ قَوْلَكَ سُنَّتِي وَكُنَانِي

نحو - زيد أبوه منطلق .

للتقوى ، ولو سلم فالمراد أن أفراد المسند يكون لا أجل هذا المعنى ، ولا يلزم منه تحقق  
الأفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى .

ثم السببي والفعل من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو الوصف  
بحال الشيء نحو - رجل كريم - وصفا فعليا ، والوصف بحال ما هو من سببيه ، نحو -  
رجل كريم أبوه - وصفا سببيا ، وسمي في علم المعاني المسند في نحو - زيد قام - مسندا  
فعليا ، وفي نحو - زيد قام أبوه - مسندا سببيا ، وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق  
فهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال ، وقال [ والمراد بالسببي نحو - زيد  
أبوه منطلق ] وكذا - زيد انطلق أبوه - ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة علقت  
على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة ، فيخرج عنه المسند في نحو - زيد  
منطلق أبوه لأنه مفرد ، وفي نحو ( قل هو الله أحد ) لأن تعليقها على المبتدأ ليس  
بعائد (١) ، وفي نحو - زيد قام ، وزيد هو قائم - لأن العائد فيهما مسند اليه ، ودخل

(١) لاتحاد المبتدأ والخبر فيها ، فلا تحتاج إلى رابط ، والمسند فيها ليس بفعل  
أيضا لأنه جملة ، وإنما خرجت عنهما لأن الفعلية والسببية في المسند إنما تقالان  
عند تغاير المبتدأ والخبر .

هذا والذي يهم في هذا العلم من ذلك أن أفراد المسند لا يفيد تقوية الحكم ، وأن  
عدم أفرادها يفيد تقويته .

تطبيقات على أفراد المسند :

(١) خَيْرُ الصَّنَائِعِ فِي الْإِنَامِ صَنِيعَةُ تَنْبُو بِحَامِلِهَا عَنِ الْإِذْلَالِ

(٢) أَنَا لَا أَخْتَارُ تَقْيِيلَ يَدٍ قَطْعَهَا أَفْضَلَ مِنْ تِلْكَ الْقَبْلِ

أتى بالمسند في الأول مفردا - صنيعة - لظهور الحكم في نفسه بحيث لا يحتاج إلى

وَأَمَّا كَوْنُهُ فَعَمَلًا فَلِلتَّقْيِيدِ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَى أَخْصَرٍ وَجْهِهِ مَعَ إِفَادَةِ  
التَّجَدُّدِ ، كَقَوْلِهِ :

فيه نحو - زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه ، وزيد مررت به ، وزيد ضرب عمرا في داره  
وزيد ضربته - ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التَّقْوَى ، وَالْعُمْدَةُ  
في ذلك تتبع كلام السكاكي ، لأننا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله .

[ وأما كونه ] أى المسند [ فعلا فللتقييد ] أى تقييد المسند [ بأحد الأزمنة الثلاثة ]  
أعنى الماضى وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى أنت فيه ، والمستقبل وهو الزمان الذى  
يتربق وجوده بعد هذا الزمان ، والحال وهو أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل  
متعاقبة من غير مُهَلَّةٍ وَتَرَاخٍ ، وهذا أمر عرفى (١) ، وذلك لأن الفعل دال بصيغته على  
أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك ، بخلاف الاسم فانه إنما يدل  
عليه بقرينة خارجية ، كقولنا - زيد قائم الآن أو أمس ، أو غدا - ولهذا قال [ على أخصر  
وجه ] ولما كان التجدد لازما للزمان لِكَوْنِهِ كَمَا غَيْرَ قَارِّئَاتِ ، أى لا يجمع أجزاءه في  
الوجود ، وَالزَّمَانُ جُزْءٌ مِنْ مَفْهُومِ الْفِعْلِ ، كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة  
مفيداً للتجدد ، واليه أشار بقوله [ مع إفادة التجدد ، كقوله ] أى كقول طَرِيفِ بْنِ تَمِيمٍ  
تقوية ، وأتى به فى الثانى غير مفرد - لا اختار - لقصد التقوية فى مقام افتخاره بنفسه .

أمثلة أخرى :

(١) يَدِ الْعَفَافِ أَصُونٌ عَزَّ حِجَابِي وَبِعَصْمَتِي أَسْمُو عَلَى أَرَايِ

(٢) نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الْجَفَلَى لَا تَرَى الْآدَبَ فِينَا يَنْتَقِرُ

(١) وأما الحال الحقيقى فهو الآن الذى لا يتجزأ .

أَوَكَلَّا وَرَدَتْ عَكَظَ قَبِيلَةَ بَعَثُوا إِلَى عَرِيفِهِمْ يَتَوَسَّمُ  
وَأَمَّا كَوْنُهُ اسْمًا فَلَا فَاذَةَ عَدَمِهِمَا ، كَقَوْلِهِ :

لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمَ الْمَضْرُوبَ صَرْتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقٌ

[أوكلا وردت عكاظ] هو مُتَسَوِّقٌ للعرب كانوا يجتمعون فيه ، فيتناشدون ويتفاخرون ، وكانت فيه وقائع [ قبيلة \* بعثوا إلى عريفهم ] وعريفُ القوم الْقَيْمُ بأمرهم الذي شُهِرَ وَعُرِفَ بذلك [ يتوسم ] أى يصدر عنه تَفَرُّسُ الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة (١) .

[ وأما كونه ] أى المسند [ اسما فلا فاذة عدمهما ] أى عدم التقييد المذكور لإفادة التجدد ، يعنى لإفادة الدوام والثبوت لأغراض تتعلق بذلك [ كقوله : لا يألف الدرهم المضروب صرتنا \* ] وهو ما يجتمع فيه الدراهم [ لكن يمر عليها وهو منطلق (٢) ] يعنى أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما ، قال الشيخ عبد القاهر : موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا ، فلا تَعَرُّضَ فى - زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ - لآكثر من إثبات الانطلاق فعلا له ، كما فى - زيد طويل ، وعمرو قصير (٣) .

(١) إفادة الاستمرار التجددى فى البيت بحسب المقام ، وهذا غير التجدد الذي يستفاد من نفس الفعل ، لانه بمعنى الحصول بعد أن لم يكن (٢) البيت للضررين جُوءِيَّةٌ ، والمشهور نصب - صرتنا - على أنه مفعول والاحسن نصب - الدرهم - ليكون عدم الالفه من جانب الصرة (٣) فالاسم على هذا لا يدل إلا على مجرد الثبوت ، وأما إفادته للدوام والاستمرار فانما يكون بحسب المقام أيضا ، كفرض المدح أو الذم ونحوهما :



وَأَمَّا تَقْيِيدُ الْفِعْلِ بِمَفْعُولٍ وَنَحْوِهِ فَلتَرْبِيَةِ الْفَائِدَةِ ، وَالْمُقَيَّدُ فِي نَحْوِ - كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا - هُوَ مُنْطَلِقًا لَا كَانَ .

[ وأما تقييد الفعل ] وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما [ بمفعول ] مطلق أو به أو فيه أو له أو معه [ ونحوه ] من الحال والتمييز والاستثناء (١) [ فلتربية الفائدة ] لأن الحكم كلما زاد خصوصاً زاد غرابة ، وكلما زاد غرابة زاد إفادة ، كما يظهر بالنظر إلى قولنا - شَيْءٌ مَأْمُورٌ جُودٌ ، وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا . ولما استشعر سؤالاً وهو أن خبر كان من مُشَبِّهَاتِ المفعول ، والتقييد به ليس لتربية الفائدة لعدم الفائدة بدونه ، أشار إلى جوابه بقوله [ والمقيد في نحو - كان زيد منطلقاً - هو منطلقاً لا كان ] لأن منطلقاً هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على

تطبيقات على المسند إذا كان فعلاً أو اسماً :

(١) قوله تعالى (وَكَلَّهْمُ بِأَسْطٍ ذَرَايَهُ بِالْوَصِيدِ) :

(٢) نَزَّوْحٌ وَنَغْدُو لِحَاجَاتِنَا وَحَاجَةً مِنْ عَاشٍ لَا تَنْقَضِي

(٣) كَعَمْرِي لَقَدْ لَاحَتْ عَيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَرْءٍ نَارٍ فِي يَفَاحٍ تَحْرَقُ

أتى بالمسند اسماً في الأول - باسط - لإفادة الثبوت والدوام ، وأتى به فعلاً في

الثاني والثالث - نزوح ونغدو - تحرق - لإفادة التجدد والاستمرار بمعونة المقام .

أمثلة أخرى :

(١) السيف أصدق إنباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب

(٢) لا خير في ودّ امرئ متملق خلّو اللسان وقلبه يتلهب

(١) تقييد الفعل بذلك من مباحث متعلقات الفعل ، وسيأتي هذا بعد الكلام

وَأَمَّا تَرْكُهُ فَلَمَّا نَعِ مِنْهَا .  
وَأَمَّا تَقْيِيدُهُ بِالشَّرْطِ فَلَا عِتَابَاتٍ لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ مَا بَيْنَ أَدَوَاتِهِ مِنَ  
التَّفْصِيلِ ، وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي عِلْمِ النَّحْوِ ،

زمان النسبة ، كما إذا قلت : زيد منطلق في الزمان الماضي .

[ وأما تركه ] أى ترك التقييد [ فلما ناع منها ] أى من تربية الفائدة ، مثل خوف  
انقضاء الفرصة أو إرادة ألا يطلم الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله  
أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك .

[ وأما تقييده ] أى الفعل [ بالشرط ] مثل - أَكْرَمَكَ إِنْ تَسَكَّرَ مِنِّي ، وَإِنْ تُسَكَّرَ مِنِّي  
أَكْرَمَكَ [ فلا اعتبارات ] وحالات تقتضى تقييده به [ لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته ]  
يعنى حروف الشرط وأسماءه [ من التفصيل ، وقد بين ذلك ] أى التفصيل [ فى علم  
النحو ] وفى هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط فى عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء (١)  
مثل المفعول ونحوه ، فقولك - إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ - بمنزلة قولك - أَكْرَمَكَ وَقْتُ  
مَجِيئِكَ إِيَّائِي - ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية ، بل  
إِنْ كَانَ الْجُزَاءُ خَبَرًا فَالْجُمْلَةُ شَرْطِيَّةٌ خَبَرِيَّةٌ ، نَحْوُ - إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ - وَإِنْ كَانَ  
لإنشائية فأنشائية نحو - إِنْ جَاءَكَ زَيْدٌ فَأَكْرَمْهُ - وَأَمَّا نَفْسُ الشَّرْطِ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ الْأَدَاةَ  
عَنِ الْخَبَرِيَّةِ وَاحْتِمَالِ الصَّدَقِ وَالْكَذْبِ ، وَمَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الشَّرْطِ وَالْجُزَاءِ  
خَارِجٌ عَنِ الْخَبَرِيَّةِ وَاحْتِمَالِ الصَّدَقِ وَالْكَذْبِ وَإِنَّمَا الْخَبَرُ هُوَ مَجْمُوعُ الشَّرْطِ وَالْجُزَاءِ  
على أحوال المسند .

(١) محل هذا عندهم إذا لم تكن أداة الشرط اسما وجعلنا خبرها جزاء الشرط  
أو مجموعهما ، فإذا جعلنا خبرها الشرط وحده كان الكلام هو الجزاء ، والشرط قيد  
له كما فى أداة الشرط . إذا كانت حرفا ، وهذا هو الأصح عند النحاة .

وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ هَهُنَا فِي إِنْ وَإِذَا وَلَوْ ، فَإِنْ وَإِذَا لِلشَّرْطِ فِي الْإِسْتِقْبَالِ ،  
لَكِنْ أَصْلُ إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِوُقُوعِ الشَّرْطِ ، وَأَصْلُ إِذَا الْجَزْمُ بِوُقُوعِهِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ  
النَّادِرُ مَوْقِعًا لِإِنْ ، وَغَلَبَ لَفْظُ الْمَاضِي مَعَ إِذَا ، نَحْوُ (فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ

المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول فأنما هو اعتبار المنطقيين ، فَفَهْمُ قَوْلِنَا - كلما كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود - باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت  
من أوقات طلوع الشمس ، فالمحكوم عليه هو النهار ، والمحكوم به هو الوجود ، وباعتبار  
المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس ، فالمحكوم عليه طلوع الشمس  
والمحكوم به وجود النهار ، فَكَمْ مِنْ فَرْقٍ بَيْنِ الْإِعْتِبَارَيْنِ .

[ولكن لا بد من النظر ههنا في إن وإذا ولو] لأن فيها أبحاثا كثيرة لم يُتَعَرَّضْ لها  
في علم النحو [فإن وإذا للشرط في الاستقبال ، لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع  
الشرط] فلا يقع في كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية أو على ضرب من التأويل  
[وأصل إذا الجزم] بوقوعه ، فإن وإذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو ، ويفترقان  
بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به ، وأما عدم الجزم بلا وَقُوعِ الشرط فلم يتعرض له  
لِكَوْنِهِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ إِذَا وَإِنْ (١) والمقصود بيان وجه الافتراق [ولذلك] أي ولأن  
أصل إن عدم الجزم بالوقوع [كان] الحكم [النادر] لكونه غير مقطوع به في الغالب  
[موقعا لأن ، و] [لأن أصل إذا الجزم بالوقوع] غلب لفظ الماضي [لدلالته على  
الوقوع قطعا نظرا إلى نفس اللفظ ، وإن نقل ههنا إلى معنى الاستقبال] مع إذا ، نحو -  
فَإِذَا جَاءَتْهُمْ [أي قوم موسى] [الحسنة] كَالْخُصْبِ وَالرَّخَاءِ [قالوا لنا هذه] أي هذه مختصة

(١) ولكن عدم الجزم بلا وقوع الشرط في - إن - معناه أنه جائز ، وعدم الجزم  
بلا وقوعه في - إذا - معناه أنه مُتَمَتِّعٌ ، فلا اشتراك في الحقيقة بينهما في هذا أيضا .

وَأِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطْرِبُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ (لَأَنَّ الْمَرَادَ الْحَسَنَةَ الْمَطْلُوقَةَ ، وَلِهَذَا عُرِفَتْ تَعْرِيفَ الْجَنْسِ ، وَالسَّيِّئَةُ نَادِرَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا ، وَلِهَذَا نَكَّرَتْ .  
وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ إِنْ فِي الْجَزْمِ تَجَاهُلًا أَوْ لِعَدَمِ جَزْمِ الْمُخَاطَبِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُكَذِّبُكَ -  
إِنْ صَدَقْتُ فَإِذَا تَفَعَّلُ ، أَوْ تَنْزِيلُهُ مَنْزِلَةَ الْجَاهِلِ لِمُخَالَفَتِهِ مُقْتَضَى الْعِلْمِ ، أَوْ التَّوْبِيخِ

بنا ونحن مستحقوها [ وإن تصيبهم سيئة ] أى جذب وبلاء [ يطربوا ] أى يتشاهوا [ بموسى ومن معه ] من المؤمنين ، جىء فى جانب الحسنة بلفظ الماضى مع إذا [ لأن المراد الحسنة المطلقة ] التى حُصِّلَ بِهَا مَقْطُوعٌ بِهِ [ ولهذا عرفت ] الحسنة [ تعريف الجنس ] أى الحقيقة ، لأن وقوع الجنس كالواجب لسكثرتة واتساعه لِتَحَقُّقِهِ فى كل نوع بخلاف النوع ، وجىء فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع إن لما ذكره بقوله [ والسيئة نادرة بالنسبة إليها ] أى إلى الحسنة المطلقة [ ولهذا نكرت ] السيئة لتدل على التقليل .

[ وقد تستعمل إن (١) فى ] مقام [ الجزم ] بوقوع الشرط [ تجاهلا ] كما إذا سئل العبد عن سيده - هل هو فى الدار - وهو يعلم أنه فيها ، فيقول - إن كان فيها أخبرك - يتجاهل خوفا من السيد [ أو لعدم جزم المخاطب ] بوقوع الشرط ، فيجرى الكلام على سَنَنِ اعتقاده [ كقولك لمن يكذبك (٢) - إن صدقت فإذا تفعَّل ] مع عليك بأنك صادق [ أو تنزيله ] أى تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط [ منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم ] كقولك لمن يؤذى أباه - إن كان أباك فلا تؤذه [ أو التوبيخ ] أى تعيير

(١) وقد تستعمل إذا أيضا فى مقام الشك للإشارة إلى أن الشرط لا ينبغي أن يشك فيه ، أو لعدم شك المخاطب ، أو لتنزيله منزلة غير الشاك ، أو لتغليب غير الشاك على الشاك (٢) أى لمن يشك فى صدقك ، كما هو فرض هذا المقام .

وَتَصْوِيرُ أَنَّ الْمَقَامَ لاشْتِمَالَهُ عَلَى مَا يَقْلَعُ الشَّرْطَ عَنْ أَصْلِهِ لَا يَصْلَحُ إِلَّا لِفَرْضِهِ  
 كَمَا يَفْرَضُ الْحَالُ ، نَحْوُ - أَفَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ -  
 فَيَمْنُ قَرَأَ إِنْ بِالْكَسْرِ ، أَوْ تَغْلِبُ غَيْرَ الْمُتَصِفِ بِهِ عَلَى الْمُتَصِفِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى  
 (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا) يَحْتَمِلُهُمَا .

المخاطب على الشرط [وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح  
 إلا لفرضه] أي فرض الشرط [كما يفرض الحال] لغرض من الأغراض [نحو -  
 أفضرب عنكم الذكر] أي أنهم أنكم فاضرب عنكم القرآن ، وما فيه من الأمر والنهي  
 والوعد والوعيد [صفحة] أي إعراضاً أو للإعراض أو معرضين (١) [إن كنتم قوماً  
 مسرفين ، فيمن قرأ إن بالكسر] فكأنهم مسرفين أمرٌ مقطوع به ، لكن جيء بلفظ  
 إن لقصد التوبيخ وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ألا يكون إلا  
 على سبيل الفرض والتقدير كالحالات ، لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن  
 الاسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلاً ، فهو بمنزلة الحال ، والحال وإن كان  
 مقطوعاً بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه إن لتنزيله منزلة ما لا قطع بعده على سبيل  
 المساهلة وإرخاء العنان ، لقصد التبكيت ، كما في قوله تعالى (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ  
 فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) [أو تغليب غير المتصف به] أي بالشرط (٢) [على المتصف به]  
 كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمره ، فنقول - إن قتما كان كذا  
 [وقوله تعالى] للمخاطبين المرتابين] - وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا - يحتملها  
 (١) يشير بهذا إلى أنه يجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً أو لا جله أو حالاً .  
 (٢) المراد غير محقق الانصاف به ، كما هو الأصل في - إن .

وَالْتَّغْلِبُ يَجْرَى فِي فُنُونٍ كَثِيرَةٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَكَانَتْ مِنَ الْقَاتِنِينَ ) ،  
وَقَوْلِهِ تَعَالَى ( بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ) ،

أى يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور ، وأن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين ، لأنه كان (١) في المخاطبين من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا ، فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم ، وههنا بحث وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قَطْعِيَّ اللَّائِقُوعِ ، فلا يصح استعمال إن فيه ، كما إذا كان قَطْعِيَّ الْوُقُوعِ ، لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة ، وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل ، ولهذا زعم الكوفيون أن إن ههنا بمعنى إذ (٢) ونص المبرد والوجاج على أن إن لا تغلب - كان - إلى معنى الاستقبال ، لقوة دلالاته على الماضي ، فجرد التغليب لا يصحح استعمال إن ههنا ، بل لابد من أن يقال : لَمَّا غَابَّ صار الجميع بمنزلة غير المرتابين ، فصار الشرط قطعي الانتفاء ، فاستعمل فيه إن على سبيل الفرض والتقدير للتبكيك والالزام ، كقوله تعالى ( فَأَنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنَتْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا ) (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) .

[ والتغليب ] باب واسع [ يجري في فنون كثيرة كقوله تعالى - وكانت من القاتنين ] غلب الذكر على الانثى ، بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصة ، فإن القنوت مما يوصف به الذكور والاناث ، لكن لفظ - قاتنين - إنما يجري على الذكور فقط [ و ] نحو [ قوله تعالى - بل أنتم قوم تجهلون ] غلب جانب المعنى على جانب اللفظ ، لأن القياس - يجهلون - بياء الغيبة ، لأن الضمير عائد إلى -

(١) هذا تعليل لقوله غير المرتابين - وهم الذين لم يتحقق فيهم الاتصاف بالشرط ؛ وهو الارتياب في الآية (٢) لأن إذ ظرف للزمان الماضي .

وَمِنْهُ أَبَوَانِ وَنَحْوُهُ .

وَلِكُونِهِمَا تَعْلِيْقُ أَمْرٍ بغيرِهِ فِي الاسْتِقْبَالِ كَانَ كُلٌّ مِنْ جُمْلَتِي كُلِّ فِعْلِيَّةٍ اسْتِقْبَالِيَّةٍ ،

قوم - ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا ، لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين ، فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة [ ومنه ] أي من التغليب [ أبوان ] للآب والامم [ ونحوه ] كَالْعُمَرَيْنِ لَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، والقمرين للشمس والقمر ، وذلك بأن يُغَلَّبَ أَحَدُ الْمُتَصَاحِبِينَ أَوْ الْمُتَشَابِهِينَ عَلَى الْآخَرِ ، بأن يجعل الآخر مُتَفَقِّأً لَهُ فِي الْأَسْمِ ، ثم يُنْتَقَى ذَلِكَ الْأَسْمُ وَيُقَصَّدَ الْفَرْقُ إِلَيْهِمَا جَمِيعًا ، فمثل - أبوان - ليس من قَبِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَكَانَتَا مِنَ الْقَاتِنِينَ ) كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ ، لِأَنَّ الْأَبَوَةَ لَيْسَتْ صِنْفَةً مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمَا كَالْقَنُوتِ ، فَالْحَاصِلُ أَنَّ مَخَالَفَةَ الظَّاهِرِ فِي مِثْلِ - الْقَاتِنِينَ - مِنْ جِهَةِ الْهَيْئَةِ وَالصِّغَةِ ، وَفِي مِثْلِ - أَبَوَانِ - مِنْ جِهَةِ الْمَادَّةِ وَجَوْهَرِ الْفَرْقِ بِالْكُلِّيَّةِ .

[ وَلِكُونِهِمَا ] أي إن وإذا [ لتعليق أمر ] هو حصول مضمون الجزاء [ بغيره ] يعني حُصُولَ مضمون الشرط [ في الاستقبال ] مُتَعَلِّقٌ بغيره عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَجْعَلُ حُصُولَ الْجَزَاءِ مُتَرَتِّبًا وَمُتَعَلِّقًا عَلَى حُصُولِ الشَّرْطِ فِي الْاسْتِقْبَالِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِتَعْلِيْقِ أَمْرٍ ، لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ إِنَّمَا هُوَ فِي زَمَانِ التَّكَلُّمِ لَا فِي الْاسْتِقْبَالِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ - إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ - فَقَدْ عُلِّقْتَ فِي هَذِهِ الْحَالِ حُرِّيَّتَهُ عَلَى دُخُولِ الدَّارِ فِي الْاسْتِقْبَالِ [ كَانَ كُلٌّ مِنْ جُمْلَتِي كُلِّ ] مِنْ لِنْ وَإِذَا ، يَعْنِي الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ [ فِعْلِيَّةٍ اسْتِقْبَالِيَّةٍ ] أَمَّا الشَّرْطُ فَلَا أَنَّهُ مَفْرُوضُ الْحُصُولِ فِي الْاسْتِقْبَالِ ، فَيَمْتَنِعُ ثَبُوتُهُ ( ١ ) وَمُضِيُّهُ ، وَأَمَّا الْجَزَاءُ فَلَا أَنَّ حُصُولَهُ مُعَلَّقٌ عَلَى حُصُولِ الشَّرْطِ فِي الْاسْتِقْبَالِ ، وَيَمْتَنِعُ تَعْلِيْقُ حُصُولِ

( ١ ) أي أن يكون جملة اسمية ، لأن معناها الثبوت .

وَلَا يَخَالِفُ ذَلِكَ لَفْظًا إِلَّا لِنُكْتَةٍ ، كَبَرَّازٍ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ لِقُوَّةِ  
الْأَسْبَابِ ، أَوْ كَوْنِ مَا هُوَ لِلْوُقُوعِ كَالْوَاقِعِ ، أَوْ

الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل [ ولا يخالف ذلك لفظاً إلا لنكتة ]  
لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة ، وقوله - لفظاً - إشارة إلى أن الجملتين  
وإن جعلت كُتَاهُمَا أو إِحْدَاهُمَا اسْمِيَّةً أو فَعْلِيَّةً مَاضِيَّةً فَاَلْمَعْنَى عَلَى الْإِسْتِقْبَالِ ، حَتَّى  
إِنَّ قَوْلَنَا - إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْآنَ فَقَدْ أَكْرَمْتَنِي أَمْسَ - معناه - إِنْ تَعَدَّ بِأَكْرَامِكَ إِيَّائِيَ  
الْآنَ فَاعْتَدْ بِأَكْرَامِي إِيَّاكَ أَمْسَ ، وقد تستعمل إن في غير الاستقبال قياساً مطرداً مع  
كَانَ ، نَحْوُ ( وَلَنْ كُنْتُمْ فِي رَبِّ ) كَذَا مَرَّةً ، وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو  
الحال مجرد الوصل والربط دون الشرط ، نَحْوُ - زَيْدٌ وَإِنْ كَثُرَ مَالُهُ بِخَيْلٍ ، وَعَمَرُوا  
وَإِنْ أُعْطِيَ جَاهًا لَيْمٍ - وفي غير ذلك قليلاً ، كقوله :

فَيَا وَطَنِي إِنْ فَاتَنِي بِكَ سَابِقُ      مِنَ الدَّهْرِ فَلْيَنْعَمْ لِسَا كُنْكَ الْبَالُ (١)

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله  
[ كَبَرَّازٍ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ لِقُوَّةِ الْأَسْبَابِ ] الْمُسَاخَذَةِ فِي حَصُولِهِ ، نَحْوُ  
- إِنْ اشْتَرَيْتَ كَانَ كَذَا - حَالِ انْعِقَادِ أَسْبَابِ الْاِشْتِرَاءِ [ أَوْ كَوْنِ مَا هُوَ لِلْوُقُوعِ كَالْوَاقِعِ ]  
هَذَا عَطْفٌ عَلَى قُوَّةِ الْأَسْبَابِ ، وَكَذَا الْمَعْطُوفَاتُ بَعْدَ ذَلِكَ ، لِأَنَّهَا كُلُّهَا عَلَلٌ لِابْرَازِ  
غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ ، عَلَى مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي إِظْهَارِ الرِّغْبَةِ (٢) وَمَنْ زَعَمَ  
أَنَّهَا كُلُّهَا عَطْفٌ عَلَى إِبْرَازِ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ فَقَدْ سَهَا سَهْوًا بَيِّنًا [ أَوْ

(١) هُوَ لَا بَنِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيُّ ، وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ - إِنْ فَاتَنِي - فَانَهُ مَاضٍ لَفْظًا وَمَعْنَى

(٢) أَيْ فِي قَوْلِهِ فِيمَا سَبَقَ - فَإِنَّ الطَّالِبَ إِذَا عَظُمَتْ رَغْبَتُهُ إِلَيْهِ .



التَّفَاوُلُ ، أَوْ إظهار الرِّغْبَةِ فِي وَقُوعِهِ ، نَحْوُ - إِنْ ظَفَرْتُ بِحُسْنِ الْعَاقِبَةِ فَهُوَ الْمَرَامُ ،  
فَإِنَّ الطَّالِبَ إِذَا عَظُمَتْ رَغْبَتُهُ فِي حُصُولِ أَمْرٍ يَكْثُرُ تَصَوُّرُهُ لِإِيَّاهُ ، فَرُبَّمَا يُخِيلُ إِلَيْهِ  
حَاصِلًا ، وَعَلَيْهِ - إِنْ أُرِدْنَ تَحَصُّنًا - قَالَ السَّكَّاكِيُّ : أَوْ لِلتَّعْرِضِ ، نَحْوُ

التَّفَاوُلُ أَوْ إظهار الرِّغْبَةِ فِي وَقُوعِهِ [ أى وقوع الشرط ] نَحْوُ - إِنْ ظَفَرْتُ بِحُسْنِ  
الْعَاقِبَةِ فَهُوَ الْمَرَامُ [ هذا يصلح مثالا للتفاؤل ولاظهار الرغبة ، ولما كان اقتضاء إظهار  
الرغبة إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج إلى بيان ما أشار إليه بقوله ] فَإِنَّ  
الطَّالِبَ إِذَا عَظُمَتْ رَغْبَتُهُ فِي حُصُولِ أَمْرٍ يَكْثُرُ تَصَوُّرُهُ [ أى الطالب ] إِيَّاهُ [ أى ذلك  
الأمر ] فَرُبَّمَا يُخِيلُ [ أى ذلك الأمر ] [ إليه حاصلا ] فَيُعْبِرُ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمَاضِي [ وعليه ] أى  
على استعمال الماضى مع إِنْ لإظهار الرغبة فى الوقوع ورد قوله تعالى - وَلَا تُكْرِهُوا  
فَتْيَانَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ - [ إِنْ أُرِدْنَ تَحَصُّنًا ] حيث لم يقل - إِنْ يَرِدْنَ - قَانَ قِيلَ لِنَقْلِهِ النِّهْيَ  
عَنِ الْإِكْرَاهِ بَارَادَتَهُنَّ التَّحَصُّنَ يَشْعُرُ بِمُجَرَّازِ الْإِكْرَاهِ عِنْدَ اتِّفَاقِهَا عَلَى مَا هُوَ مُقْتَضَى  
التَّعْلِيلِ بِالشَّرْطِ ، أَجِيبُ بِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ التَّعْقِيدَ بِالشَّرْطِ يَدُلُّ عَلَى تَنِي الْحُكْمِ عِنْدَ اتِّفَاقِهِ  
إِنَّمَا يَقُولُونَ بِهِ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ لِلشَّرْطِ فَائِدَةٌ أُخْرَى ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَائِدَتُهُ فِي الْآيَةِ  
الْمُبَالَغَةُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْإِكْرَاهِ ، يَعْنِي أَنَّهُنَّ إِذَا أُرِدْنَ الْعَقْدَ قَالْمَوْلَى أَحَقُّ بِإِرَادَتِهَا ، وَأَيْضًا  
دَلَالَةُ الشَّرْطِ عَلَى اتِّفَاقِ الْحُكْمِ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ ، وَالْإِجْمَاعُ الْقَاطِعُ عَلَى حُرْمَةِ  
الْإِكْرَاهِ مُطْلَقًا ، فَقَدْ عَارَضَهُ (١) وَالظَّاهِرُ يُدْفَعُ بِالْقَاطِعِ .

[ قَالَ السَّكَّاكِيُّ : أَوْ لِلتَّعْرِضِ ] أى إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل إما لما  
ذَكَرَ ، وَإِمَّا لِلتَّعْرِضِ ، بِأَنَّهُ يَنْسَبُ الْفِعْلُ إِلَى وَاحِدٍ وَالْمُرَادُ غَيْرُهُ [ نَحْوُ ] قَوْلُهُ تَعَالَى  
(١) فاعل - عارضه - ضمير يعود إلى الإجماع ، والضمير المفعول عائد إلى  
مفهوم الشرط .

- لئن أشركت ليحبطن عملك - ونظيره في التعريض - ومالي لا أعبد الذي فطرني -  
 أي ومالكُم لا تعبدون الذي فطركم ، بدليل - وإليه ترجعون - ووجه حسنه  
 إسماع المخاطبين

- ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك [ لئن أشركت ليحبطن عملك ] فالمخاطب  
 هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وعدم إشراكه مقطوع به ، لكن جرى بلفظ الماضي  
 لإبراز الاشرار الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير ، تعريضا  
 بمن صدر عنهم الاشرار بأنه قد حبطت أعمالهم ، كما إذا شتمك أحد ، فتقول - والله  
 إن شتمني الأمير ضربته - ولا يخفى أنه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشرار  
 وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله (١) ولما كان في هذا الكلام  
 نوع خفاء وضمف (٢) نسبة إلى السكائي ، وإلا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ، ثم قال  
 [ ونظيره ] أي نظير - لئن أشركت [ في التعريض ] لا في استعمال الماضي مقام المضارع  
 في الشرط للتعريض - قوله تعالى [ - ومالي لا أعبد الذي فطرني - أي ومالكُم  
 لا تعبدون الذي فطركم ، بدليل - وإليه ترجعون ] إذ لولا التعريض لكان المناسب  
 أن يقال - وإليه أرجع - على ما هو الموافق للسياق (٣)

[ ووجه حسنه ] أي حسن هذا التعريض [ إسماع ] المتكلم [ المخاطبين ] الذين هم

(١) يجيب الشارح بهذا عن اعتراض الخلخال على السكائي بأن التعريض عام  
 فيمن وقع منهم الاشرار في الماضي وغيرهم ، وأنه يحصل باسناد الفعل إلى من لا يتأتى  
 منه ولو كان مستقبلا (٢) لعله يقصد به ضعفه من وجه آخر غير الذي ذكره الخلخال .  
 (٣) ويجوز أن يكون هذا من الالتفات على ما سبق في الكلام عليه ، والفرق  
 بينهما أن المخاطبين يفهمون من اللفظ في الالتفات على طريق المجاز ، وهذا بخلاف  
 التعريض ، لأن دلالة غير لفظية ، وإنما يفهم بوساطة القرائن .

الْحَقَّ عَلَى وَجْهِ لَا يَزِيدُ غَضَبَهُمْ ، وَهُوَ تَرَكُ التَّصْرِيحِ بِنِسْبَتِهِمْ إِلَى الْبَاطِلِ ، وَيُعِينُ عَلَى قَبُولِهِ لِكَوْنِهِ ادْخَلَ فِي إِحْوَاضِ النَّصَحِ ، حَيْثُ لَا يُرِيدُ لَهُمْ إِلَّا مَا يُرِيدُ لِنَفْسِهِ .

أَعْدَاؤُهُ [ الْحَقُّ ] هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِاسْمَاعِ [ عَلَى وَجْهِ لَا يَزِيدُ ] ذَلِكَ الْوَجْهُ [ غَضَبَهُمْ ] وَهُوَ [ أَيِ ذَلِكَ الْوَجْهِ ] تَرَكُ التَّصْرِيحِ بِنِسْبَتِهِمْ إِلَى الْبَاطِلِ ، وَيُعِينُ [ عَطَفَ عَلَى - لَا يَزِيدُ - ] وَلَيْسَ هَذَا فِي كَلَامِ السَّكَاتِيِّ ، أَيِ عَلَى وَجْهِ يَعْنِي [ عَلَى قَبُولِهِ ] أَيِ قَبُولِ الْحَقِّ [ لِكَوْنِهِ ] أَيِ لِكَوْنِ ذَلِكَ الْوَجْهِ [ ادْخَلَ فِي إِحْوَاضِ النَّصَحِ ] لَهُمْ ، حَيْثُ لَا يُرِيدُ [ الْمُتَكَلِّمُ ] لَهُمْ إِلَّا مَا يُرِيدُ لِنَفْسِهِ .

تطبيقات على التقييد بأن وإذا :

(١) قوله تعالى ( إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ) .

(٢) فوالله ما أدرى وإني لصادقٌ أَدَاءَ عَرَانِي مِنْ حَبَابِكَ أَمْ سِحْرُ

فان كان سِحْرًا فاعذرني على الهوي وإن كان داءً غيره فلك العذر

أَتَى بِأَذَا فِي الْأَوَّلِ لِلْجَزْمِ بِوُقُوعِ الشَّرْطِ ، وَعَبَّرَ عَنِ الشَّرْطِ بِالْمَاضِي لِلإِشَارَةِ إِلَى تَحَقُّقِهِ وَإِنْ كَانَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَأَتَى بِأَنْ فِي الثَّانِي لِلشَّكِّ فِي وَقُوعِ الشَّرْطِ ، وَالْحَبَابُ فِيهِ هُوَ الْحُبُّ .

أمثلة أخرى :

(١) إِذَا قَبَّحَ الْبَكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بِكَامَكَ الْحُسْنَ الْجَيَّلَا

(٢) إِنْ يَسْمَعُوا الْخَبْرَ يُخَفُّوهُ وَإِنْ سَمِعُوا شَرًّا أَذَاعُوا وَإِنْ لَمْ يَسْمَعُوا كَذَّبُوا

## وَلَوْ لِلشَّرْطِ فِي الْمَاضِي مَعَ الْقَطْعِ بِاتِّفَاءِ الشَّرْطِ ،

[ولو للشرط] أى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضاً [فى الماضى مع القطع باتتفاء الشرط] فيلزم انتفاء الجزاء ، كما تقول - لوجئتني أكرمته - معلقاً الاكرام بالجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام ، فهى لامتناع الثانى أعنى - الجزاء - لامتناع الاول أعنى - الشرط - يعنى أن الجزاء مُتَنَفٍّ بسبب انتفاء الشرط ، هذا هو المشهور بين الجمهور ، واعترض عليه ابن الحاجب بأن الاول سبب والثانى مُسَبَّبٌ ، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب ، لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة ، بل الأمر بالعكس ، لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه ، فهى لامتناع الاول لامتناع الثانى ، ألا ترى أن قوله تعالى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس ، واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب ، حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الاول لامتناع الثانى ، إما لما ذكره ، وإما لأن الاول ملزوم والثانى لازم ، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس ، لجواز أن يكون اللازم أعم ، وأنا أقول : منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل ، لأنه ليس معنى قولهم - لَوْ لَامْتِنَاعِ الثَّانِي لَامْتِنَاعِ الاول أنه يُسْتَدَلُّ بامتناع الاول على امتناع الثانى ، حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم ، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج إنما هو بسبب انتفاء الاول ، فمعنى (لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَاكُمْ) أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة ، يعنى أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط ، من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هى ، ألا ترى أن قولهم : لَوْ لَا لَامْتِنَاعِ الثَّانِي لَوْجُودِ الاول ، نحو - لَوْ لَا

عَلَى لَهْلَكٍ عُمَرُ - معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر ، لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ، ولهذا صح مثل قولنا - لو جئتنى لآكرمتك لكنك لم تجي - . أعني عدم الاكرام بسبب عدم المجي . (١) قال الحماسي :

ولو طار ذو حافرٍ قبلها لطارَتْ ولكنَّهُ لم يَطِرْ (٢)

يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر قبلها ، وقال أبو العلاء المعري :

ولودامتِ الدُّولَاتُ كانوا كغيرهم رَعَايَا وَلَكِنْ مَالَهُنَّ دَوَامٌ (٣)

وأما المنطقيون فقد جعلوا إنْ وَلَوْ أداة لِلزُّومِ (٤) وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج ، فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علةٌ للعلم بانتفاء الاول ، ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم ، من غير التفات إلى أن علةَ انتفاء الجزاء في الخارج ماهي ، وقوله تعالى (لَوْ كَانَتْ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) وَارِدٌ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ ، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع الْمُسْتَفِيز ، وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفن ، وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح .

(١) وإنما دل هذا على صحة ما ذكره ، لأنها لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول لما فيه من استثناء نقيض المُقَدِّم ، وهو لا ينتج شيئاً عند علماء المنطق .

(٢) هو لَأُبَيٍّ بْنِ سُلَيْمٍ الصَّبِيِّ من شعراء الجاهلية (٣) الدولات بضم الدال جمع دولة بمعنى الملك ، والمعنى أن أهل الدولات الماضية لو داموا كانوا كغيرهم رعايا للممدوح بهذا الشعر (٤) أي للدلالة على لزوم التالى للمقدّم .

فيلزم عدم الثبوت والمضى في جملتها ، فدخولها على المضارع في نحو - لو يطيعكم  
في كثير من الأمر لعنتم - لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً ،

وإذا كان لو للشرط في الماضي [ فيلزم عدم الثبوت والمضى في جملتها ] إذ الثبوت  
ينافي التعليق ، والاستقبال ينافي الماضي ، فلا يعدل في جملتها عن الفعلية الماضية  
إلا لنكتة ، ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال إن (١) وهو مع قلته  
ثابت ، نحو قوله عليه السلام - اطلبوا العلم ولو بالصين - و - فاني أباهي بكم الأمم  
يوم القيامة ولو بالسقط (٢) [ فدخولها على المضارع في نحو ] واعلموا  
أن فيكم رسول الله [ لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم ] أى لو قمتم في جهدٍ وهلاك  
[ لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً ] والفعل هو الاطاعة ، يعنى أن امتناع  
عنتكم بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم ، فان المضارع يفيد الاستمرار ، ودخول  
- لو - عليه يفيد امتناع الاستمرار ، ويجوز أن يكون الفعل امتناع الاطاعة ، يعنى  
أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم ، لانه (٣) كما أن المضارع المثبت

(١) فلا يحتاج استعمالها فيه على هذا إلى نكتة (٢) صدر الحديث - تناكحوا  
تناسلوا فاني الخ - والتقدير في الحدين - ولو يكون بالصين ، ولو يكون بالسقط -  
وهذا على أن - لو - فيهما شرطية جوابها محذوف ، لا وصلة للربط في الجملة الحالية ،  
ومن استعمالها في المستقبل قول الشاعر :

ولو تلتقي أضداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسيتنا من الأرض سبب  
لظل صدى صوتي وإن كنت رمة لصوت صدى ليلي يهش ويطرَبُ

(٣) هذا تعليل لقوله - ويجوز الخ - لانه يلزمه أن المضارع إنما أفاد استمرار  
معنى - لو - لامعناه ، وخلاصة التعليل أنه لامانع من إفادة الفعل المضارع استمرار

كما في قوله تعالى - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - وفي نحو قوله تعالى - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ - لتنزيله منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في إخباره ،

يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفي استمرار النفي ، والداخل عليه - لو - يفيد استمرار الامتناع ، كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه ، والمنفية تفيد تأكيد النفي ودوامه ، لا نفي التأكيد والدوام ، كقوله تعالى ( وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ) ردًا لقولهم ( إِنَّا آمَنَّا ) على أبلغ وجه وآكده [ كما في قوله تعالى - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ] حيث لم يقل - اللَّهُ مُسْتَهْزِئٌ - بهم قصدا إلى استمرار الاستهزاء وتجده وقتنا فوقنا [و] دخولها على المضارع [ في نحو قوله تعالى - ولو ترى ] الخطاب لمحمد عليه السلام ، أو لكل من تتأتى منه الرؤية [ إذ وقفوا على النار ] أى أررها حتى يعاينوها أو أطلعوا عليها إطلاعاً هي تحتهم ، أو أدخلوها فعرفوا مقدار عذابها ، وجواب - لو - محذوف ، أى لرايت أمراً فظيلاً [ لتنزيله ] أى المضارع [ منزلة الماضي ، لصدوره ] أى المضارع أو الكلام [ عمن لا خلاف في إخباره ] فهذه الحالة إنما هي في القيامة ، لكنها جعلت النفي ، كما أن المثبت يفيد استمرار الثبوت .

تطبيقات على التقيد بلو :

(١) قوله تعالى ( وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ) .

(٢) لو يسمعون كما سمعت حديثها خروا لعزة خاشعين سُجُودًا

دخلت لو على المضارع في الأول لاستحضار تلك الصورة الفظيعة ، وفي الثانى لاستحضار تلك الصورة المحبوبة .

كَمَا فِي - رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ، أَوْ لَاسْتَحْضَارِ الصُّورَةِ

بمنزلة الماضي المتحقق ، فاستعمل فيها - لَوْ وَإِذْ - المختصان بالماضي ، لَكِنْ عُدِلَ عَنْ لَفْظِ الماضي ولم يقل - وَلَوْ رَأَيْتَ - إشارة إلى أنه كلام من لاختلاف في إخباره ، والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع ، فهذا الأمر مستقبل في التحقيق ، ماضٍ بحسب التأويل ، كأنه قيل : قد انقضى هذا الأمر ، لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمراً فظيماً [ كَمَا ] عدل عن الماضي إلى المضارع [ فِي - رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ] لتنزيله بمنزلة الماضي لصدوره عن لاختلاف في إخباره ، وإنما كان الأصل هنا هو الماضي ، لأنه قد التزم ابن السراج وأبو علي في الإيضاح أَنَّ الفعل الواقع بعد رُبَّ المكشوفة بما يجب أن يكون ماضياً ، لأنها للتقليل في الماضي ، ومعنى التقليل هنا أنه تُدهِشُهُمْ أحوال القيامة فَيَسْتَوْنُ ، فإن وجدت منهم إفاقة ما عَمَّوْا ذلك ، وقيل هي مستعارة للتكثير أو للتحقيق ، ومفعول - يَوَدُّ - محذوف لدلالة - لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ - عليه ، ولو للتمنى حكاية لَوَدَّاتِهِمْ ، وأما على رأى من جعل - لَوْ - أتى للتمنى حرفاً مَصْدَرِيّاً فمفعول - يَوَدُّ - هو قوله - لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ - [ أَوْ لَاسْتَحْضَارِ الصُّورَةِ ] عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ - لتنزيله - يعنى أن العدول إلى المضارع في نحو - وَلَوْ تَرَى - إنما لما ذكر ، وإما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار ، لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر

أمثلة أخرى :

(١) وَلَوْ لَبَسَ الْحَمَارُ ثِيَابَ خَزٍّ لَقَالَ النَّاسُ يَا لَكَ مِنْ حِمَارٍ

(٢) قَالُوا الْحَمِيَّةُ زَالَتْ قُلْتُ لَأَعْجَبُ بَلْ كَانَ بَاطِلًا فِيكُمْ هُوَ الْعَجَبُ

لَوْ تَسْأَلُونِ (النَّبِيَّ) يَوْمَ جَنَدَلَهَا بِأَيِّ سَيْفٍ عَلَى يَأْفُوخِهَا ضَرَبَا

أَبَا لَدِي جَرَّ يَوْمَ السَّلَمِ مَتَشَحًّا أَمْ بِالَّذِي هَزَّ يَوْمَ الْحَرْبِ مُحْضَبًا



كما في قوله تعالى - فَتَشِيرُ سَحَابًا - استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة .

وَأَمَّا تَنْكِيرُهُ فَلَارَادَةَ عَدَمِ الْحَصْرِ وَالْعَهْدِ ، كَقَوْلِكَ - زَيْدٌ كَاتِبٌ وَعَمْرُو شَاعِرٌ ، أَوْ لِلتَّفْخِيمِ ، نَحْوُ - هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ، أَوْ لِلتَّحْقِيرِ .

الذي من شأنه أن يُشَاهَدَ ، كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ، ولا يفعل ذلك إلا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابته أو فظاظته أو نحو ذلك [ كما في قوله تعالى - فتشير سحاباً ] بلفظ المضارع بعد قوله تعالى ( اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ ) [ استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة ] يعني صورة إثارة السحاب مسخراً بين السماء والأرض على الكيفيات المخصوصة والانقلابات المتفاوتة .

[ وأما تنكيره ] أى تنكير المسند [ فلارادة عدم الحصر والعهد ] الدالّ عليهما التعريف [ كقولك - زيد كاتب وعمرو شاعر ، أو للتفخيم نحو - هدى للمتقين ] بناءً على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو خبر ذلك الكتاب (١) [ أو للتحقير ] نحو - ما زيد شيئاً .

(١) ويجوز أن يكون حالاً ، فلا يكون من هذا الباب .

تطبيقات على تنكير المسند :

(١) قوله تعالى ( وَلَكِنَّ مَسْئَلَهُمْ نَفْحَةً مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ) .

(٢) أَرَاؤُهُ وَعَطَايَاهُ وَنِعْمَتُهُ وَعَفْوُهُ رَحْمَةً لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ

وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ بِالْإِضَافَةِ أَوْ الْوَصْفِ فَلْيَتَكَوَّنَ الْفَائِدَةُ أَيْ كَمَا مَرَّ .  
وَأَمَّا تَرْكُهُ فظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَلِلْفَائِدَةِ السَّامِعِ حُكْمًا عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ لَهُ بِأَحَدِي طَرُقِ التَّعْرِيفِ

[ وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ ] أَيْ الْمُسْنَدَ [ بِالْإِضَافَةِ ] نَحْوُ - زَيْدٌ غُلَامٌ رَجُلٌ [ أَوْ الْوَصْفِ ]  
نَحْوُ زَيْدٌ رَجُلٌ عَالِمٌ [ فَلْيَتَكَوَّنَ الْفَائِدَةُ أَيْ ] لَمَّا مَرَّ مِنْ أَنْ زِيَادَةَ الْخُصُوصِ تَوْجِبُ أَتْمِيَّةَ  
الْفَائِدَةِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ جَعَلَ مَعْمُولَاتِ الْمُسْنَدِ كَالْحَالِ وَنَحْوَهُ مِنَ الْمُقَيَّدَاتِ ، وَجَعَلَ  
الْإِضَافَةَ وَالْوَصْفَ مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ إِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدُ اصْطِلَاحٍ ، وَقِيلَ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ  
عِبَارَةٌ عَنْ نَقْصِ الشُّيُوعِ ، وَلَا شُيُوعَ لِلْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى مُجَرَّدِ الْمَقْهُومِ وَالْحَالِ  
تَقْيِيدُهُ ، وَالْوَصْفُ يَجِيءُ فِي الْأَسْمِ الَّذِي فِيهِ الشُّيُوعُ فَيُخَصِّصُهُ ، وَفِيهِ نَظَرٌ (١) .  
[ وَأَمَّا تَرْكُهُ ] أَيْ تَرْكُ تَخْصِيصِ الْمُسْنَدِ بِالْإِضَافَةِ أَوْ الْوَصْفِ [ فظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ ]  
فِي تَرْكِ تَقْيِيدِ الْمُسْنَدِ لِمَانِعٍ مِنْ تَرْبِيَةِ الْفَائِدَةِ .

[ وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَلِلْفَائِدَةِ السَّامِعِ حُكْمًا عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ لَهُ بِأَحَدِي طَرُقِ التَّعْرِيفِ ]

نَكَرَ الْمُسْنَدَ فِي الْأَوَّلِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّحْقِيرِ ، وَفِي الثَّانِي لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْظِيمِ .

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

(١) وَقَدْ يَتْرَكَ الْغَدْرُ الْقَتْلَ وَطَعَامُهُ إِذَا هُوَ أَمْسَى حَلَبَةً مِنْ دَمِ الْقَصْدِ

(٢) لَيْسَ الْجِمَالُ بِمُتَزَرٍّ فَاعْلَمْ وَإِنْ رُدِّتْ بَرْدًا

إِنْ الْجِمَالُ مَعَادِنٌ وَمَنَاقِبُ أَوْرَثَنَ بَحْدًا

(١) لِأَنَّ الْفِعْلَ فِيهِ شُّيُوعٌ أَيْضًا بِاعْتِبَارِ احْتِمَالِهِ الصَّدَقَ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ يَفْرَضُ مِنْ  
غَيْرِ دَلَالَةٍ عَلَى التَّعْيِينِ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ - جَاءَنِي زَيْدٌ - لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْمَجِيءَ عَلَى حَالَةِ الرُّكُوبِ

بِأَخْرَ مِنْهُ أَوْ لَازِمَ حُكْمٍ كَذَلِكَ ، نَحْوُ - زَيْدٌ أَخُوكَ وَعَمْرُو الْمُنْطَلِقِ ، باعتبارِ  
تَعْرِيفِ الْعَهْدِ أَوْ الْجِنْسِ وَعَكْسَهُمَا ،

يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه ، إذ ليس فى كلامهم مسند إليه  
نكرة ومسند معرفة فى الجملة الخبرية (١) [ بأخْر مِنْهُ ] أى حكماً على أمر معلوم بأمر  
آخر مثله فى رونه معلوماً للسامع بأحدى طرق التعريف ، سواء اتحد الطريقتان ، نحو -  
الراكب هو المنطلق - أو اختلفا ، نحو - زيد هو المنطلق [ أو لازم حكم ] عطف على -  
حكماً [ كذلك ] أى على أمر معلوم بأخْر مثله ، وفى هذا تنبيه على أن كَوْنُ المبتدأ  
والخبر معلومين لا ينافى لإفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة ، لأن العلم بنفس المبتدأ  
والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما إلى الآخر [ نحو - زيد أخوك ، وعمرو المنطلق ]  
حَال كَوْنِ - المنطلق - مُعَرَّفًا [ باعتبار تعريف العهد أو الجنس ] وظاهر لفظ الكتاب  
أن نحو - زيد أخوك - إنما يقال لمن يعرف أن له أخاً ، والمذكور فى الإيضاح أنه  
يقال لمن يعرف زيداً بعينه ، سواء كان يعرف أن له أخاً أم لم يعرف ، ووجه التوفيق  
ما ذكره بعض المحققين من النجاة أن أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد ،  
ولإلا لم يبق فرق بين - غُلامٌ زيدٌ ، وغُلامٌ لزيد - فلم يكن أحدهما معرفة والآخر  
نكرة ، لكن كثيراً ما يقال - جاءنى غلام زيد - من غير إشارة إلى معين (٢) كالمعرف  
باللام ، وهو خلاف وضع الإضافة ، فما فى الكتاب ناظر إلى أصل الوضع ، وما فى  
الإيضاح إلى خلافه [ وعكسهما ] أى نحو عكس المثالين المذكورين ، وهو - أخوك  
زيد ، والمنطلق عمرو - والضابط فى التقديم أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات  
وغیره (١) بخلاف الجملة الانشائية ، فانه يجوز أن يكون الخبر فيها معرفة والمبتدأ  
نكرة ، نحو قولك - من أبوك - فان - من - مبتدأ عند سيبويه مع كونها نكرة  
وخبرها معرفة (٢) أى من غلمانة .

وَالثَّانِي قَدْ يُفِيدُ قَصْرَ الْجِنْسِ عَلَى شَيْءٍ تَحْقِيقًا نَحْوُ - زَيْدُ الْأَمِيرِ ، أَوْ مُبَالَعَةً لِكَمَالِهِ فِيهِ ، نَحْوُ - عَمْرُو الشَّجَاعِ ،

التعريف وعرف السامع اتصافه بإحداهما دون الأخرى ، فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ ، وإيهما كان بحيث يحتمل اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوتها للذات أو انتفائه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبراً ، فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك ، قلت - زيد أخوك - وإذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعينه عنده ، قلت - أخوك زيد - ولا يصح - زيد أخوك - ويظهر ذلك في نحو قولنا - رَأَيْتُ أَسْوَدًا غَابَهَا الرَّمَاحُ - ولا يصح - رماحها الغاب (١) [والثاني] يعنى اعتبار تعريف الجنس [قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقاً نحو - زيد الأمير] إذا لم يكن أمير سواء [أو مبالغة لكماله فيه] أى لكمال ذلك الشيء فى ذلك الجنس أو بالعكس [نحو - عمرو الشجاع] أى الكامل فى الشجاعة ، كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال ، وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ ، نحو - الأمير زيد ، والشجاع عمرو - ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى إفادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو ، والحاصل أن المعرف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر ، سواء كان الخبر معرفة أو نكرة ، وإن جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ ، والجنس قد يبقى على إطلاقه كما مر ، وقد يقيد بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك ، نحو - هو الرجل الكريم ، وهو السائر راكباً ، وهو الأمير فى البلد ، وهو الواهب ألف قطار - وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وقصص ترايب البلغاء ، وقوله - قد يفيد - بلفظ قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر ، كما فى قول الخنساء :

(١) وهذا لأن المعلوم للأسود هو الغاب لأنه مبيتها ، فيجب تقديمه وجعله

وَقِيلَ الْإِسْمُ مُتَعَيِّنٌ لِلْإِبْتِدَاءِ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ ، وَالصِّفَةُ لِلْخَبَرِ لِدَلَالَتِهَا عَلَى أَمْرِ نَفْسِي ، وَرَدَّ بَأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصَ الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ صَاحِبُ الْإِسْمِ .

إِذَا قُبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلًا

فانه يُعْرَفُ بِحَسَبِ الذَّوْقِ السَّلِيمِ وَالطَّبْعِ الْمُسْتَقِيمِ وَالتَّدَرُّبِ فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنْ لَيْسَ الْمَعْنَى هَهُنَا عَلَى الْقَصْرِ (١) وَإِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ بِحَسَبِ النَّظَرِ الظَّاهِرِ وَالتَّأَمُّلِ الْقَاصِرِ [ وَقِيلَ ] فِي نَحْوِ - زَيْدُ الْمُنْطَلَقِ ، أَوْ الْمُنْطَلَقُ زَيْدٌ - [ الْإِسْمُ مُتَعَيِّنٌ لِلْإِبْتِدَاءِ ] تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ [ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ ، وَالصِّفَةُ ] مُتَعَيِّنَةٌ [ لِلْخَبَرِ ] تَقَدَّمَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ [ لِدَلَالَتِهَا عَلَى أَمْرِ نَفْسِي ] لِأَنَّ مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ ، وَمَعْنَى الْخَبَرِ الْمُنْسُوبِ ، وَالذَّاتُ هِيَ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهَا ، وَالصِّفَةُ هِيَ الْمُنْسُوبُ ، فَسَوَاءٌ قُلْنَا - زَيْدُ الْمُنْطَلَقِ ، أَوْ الْمُنْطَلَقُ زَيْدٌ - يَكُونُ - زَيْدٌ - مُبْتَدَأً وَالْمُنْطَلَقُ خَبَرٌ ، وَهَذَا رَأَى الْإِمَامَ الرَّازِي قَدَسَ اللَّهُ سِرَّهُ [ وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصَ الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ صَاحِبُ الْإِسْمِ ] يَغْنَى أَنَّ الصِّفَةَ تَجْعَلُ دَلَالَةً عَلَى الذَّاتِ وَمُسْتَدًّا إِلَيْهَا ، وَالْإِسْمُ يَجْعَلُ دَلَالَةً عَلَى أَمْرِ نَفْسِي وَمُسْتَدًّا .

مُبْتَدَأُ (١) وَهَذَا لِأَنَّ الْكَلَامَ لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْبُكَاءَ عَلَى هَذَا الْمَرْثِيِّ قَبِيحٌ كَغَيْرِهِ ، وَهُوَ يَحْصُلُ بِمَجْرَدِ إِخْرَاجِ بُكَاءِهِ مِنَ الْقَبْحِ إِلَى الْحَسَنِ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَصْرِ فِي ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ وَارِدًا فِي مَقَامٍ مَنْ يَسْلَمُ حَسَنَ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَرْثِيِّ وَلَكِنَّهُ يَدْعَى حَسَنَ الْبُكَاءِ عَلَى غَيْرِهِ أَيْضًا ، فَيُرَدُّ عَلَيْهِ بِقَصْرِ حَسَنِ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَرْثِيِّ دُونَ غَيْرِهِ .

تطبيقات على تعريف المستند :

(١) هُوَ الْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْمُصْطَفَاةِ إِذَا مَا خَاضَ وَإِذَا مَا عَشَارَا

(٢) وَنَحْنُ التَّارِكُونَ لَمَّا سَخَطْنَا وَنَحْنُ الْآخِذُونَ لَمَّا رَضِينَا

عرف المستند في الأول وفي الثاني لافادة قصر الخبر على المبتدأ على سبيل المبالغة

وَأَمَّا كَوْنُهُ جُمْلَةً فَلِلتَّقْوَى أَوْ لِكَوْنِهِ سَبَبِيًّا كَمَا مَرَّ ،

[ وأما كونه (١) ] أى المسند [ جملة فللتقوى ] نحو - زيد قام [ أو لكونه سببياً ] نحو - زيد أبوه قائم. [ كما مر ] من أن إفراده يكون لكونه غير سببى مع عدم إفادة التقوى ، وسبب التقوى فى مثل - زيد قام - على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شئ ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه ، سواء كان خالياً عن الضمير أو متضمناً له ، فيعتقد بينهما حكم ، ثم إذا كان متضمناً لضميره المعتبر به بالآ لا يكون مشابهاً للخالى عن الضمير ، كما فى - زيد قائم - صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً ، فيكتسب الحكم قوة ، فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسنداً إلى ضمير المبتدأ ، ويخرج عنه نحو - زيد ضربته - ويجب أن يجعل سببياً (٢) وأما على ما ذكره الشيخ فى دلائل الإعجاز ، وهو أن الاسم لا يؤتى به معرفي عن العوامل اللفظية إلا لحديث قد نرى إسناداً إليه ، فإذا قلت - زيد - فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الأخبار عنه ، فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به ، فإذا قلت - قام - دخل فى قلبه دخول المأنوس ، وهذا أشد للثبوت وأمنع من التشبهة والشك ، وبالجملة ليس الإعلام بالشئ بعتة مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه فى مقام المدح والفخر .

أمثلة أخرى :

(١) أَخُوكَ الَّذِي إِنْ تَدَّعُهُ لِمَلَّةٍ يُجِبْكَ وَإِنْ تَغَضَّبَ إِلَى السَّيْفِ يَغْضَبُ

(٢) وَإِنْ سَنَامَ الْمَجْدِ مِنْ آلِ هَاشِمٍ بَنُو بَنَاتٍ مَخْزُومٍ وَوَالِدُكَ الْعَبْدُ

(١) هذا مقابل قوله فيما سبق - وأما إفراده - وما ذكره بعد هذا من كونه فعلاً أو اسماً الخ داخل فى كونه مفرداً (٢) لأن الاتيان بالجملة إما للتقوى وإما للسببية ، فإذا انتفى أحدهما نعين الآخر .

وَأَسْمِيَّتُهَا وَفَعْلِيَّتُهَا وَشَرْطِيَّتُهَا لِمَا مَرَّ ، وَظَرْفِيَّتُهَا لِإِخْتِصَارِ الْفَعْلِيَّةِ إِذْ هِيَ مُقَدَّرَةٌ  
بِالْفِعْلِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلَأَنَّ ذِكْرَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَهَمُّ كَمَا مَرَّ

والتقدمة ، فإن ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوى والاحكام ، فيدخل فيه نحو - زيد ضربته ، وزيد مررت به - وما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوى خبر ضمير الشأن ، ولم يتعرض له لشهرة أمره ، وكونه معلوما مما سبق ، وأما صورة التخصيص نحو - أنا سمعت في حاجتك ، ورجل جاءني - فهي داخلية في التقوى على ما مر (١) [ واسميَّتْها وفعلِيَّتْها وشَرْطِيَّتْها لِمَا مَرَّ ] يعني أن كون المسند جملة للسببية أو التقوى ، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت ، وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه ، وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط [ وظَرْفِيَّتْها لِإِخْتِصَارِ الْفَعْلِيَّةِ إِذْ هِيَ ] أى الظرفية [ مقدرة بالفعل على الأصح ] لأن الفعل هو الأصل في العمل ، وقيل باسم الفاعل لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردا ، ورجح الأول بوقوع الظرف صلة للموصول (٢) نحو - الذى فى الدار أخوك - وأجيب بأن الصلة من مَظَانَّ الجملة بخلاف الخبر ، ولو قال - إذا الظرف مقدر بالفعل على الأصح - لكان أصوب ، لأن ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقصورة باسم الفاعل على القول الغير الأصح ، ولا يخفى فسادُه .

[ وأما تأخيرُه ] أى تأخير المسند [ فلأن ذكر المسند إليه أهم كما مر ] فى تقديم المسند إليه .

(١) من أن صورة التخصيص فيها تقوية أيضا (٢) فانه فى هذه الحالة يجب تقدير الفعل ، لأن الصلة يجب أن تكون جملة .

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلِتَخْصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ - لَا فِيهَا غَوْلٌ - أَيْ بِخِلَافِ خُورِ  
الدُّنْيَا ، وَلِهَذَا لَمْ يُقَدِّمِ الظَّرْفُ فِي - لَا رَيْبَ فِيهِ - لِثَلَاثٍ يُفِيدُ ثُبُوتَ الرَّيْبِ فِي  
سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى ،

[ وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ ] أَيْ تَقْدِيمِ [ الْمُسْنَدِ فَلِتَخْصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ] أَيْ لِقَصْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ  
عَلَى الْمُسْنَدِ عَلَى مَا حَقَّقْنَاهُ فِي ضَمِيرِ الْفَصْلِ ، لِأَن مَعْنَى قَوْلِنَا تَمِيمِي أَنَا - هُوَ أَنَّهُ مَقْصُورٌ  
عَلَى التَّمِيمَةِ لَا يَتَجَاوَزُهَا إِلَى الْقَيْسِيَّةِ [ نَحْوُ - لَا فِيهَا غَوْلٌ - أَيْ بِخِلَافِ خُورِ الدُّنْيَا ]  
فَإِنْ فِيهَا غَوْلٌ ، فَإِنْ قُلْتُ : الْمُسْنَدُ هُوَ الظَّرْفُ ، أَعْنَى - فِيهَا - وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ لَيْسَ بِمَقْصُورٍ  
عَلَيْهِ ، بَلْ عَلَى جِزْمٍ مِنْهُ ، أَعْنَى الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ الرَّاجِعُ إِلَى خُورِ الْجَنَّةِ - قُلْتُ : الْمَقْصُودُ  
أَنْ عَدَمَ الْغَوْلِ مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِبَنِي خُورِ الْجَنَّةِ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى الْإِتِّصَافِ بِبَنِي  
خُورِ الدُّنْيَا ، وَإِنْ اعْتَبَرْتَ النُّفَى فِي جَانِبِ الْمُسْنَدِ فَلَمَعْنَى أَنْ الْغَوْلُ مَقْصُورٌ عَلَى عَدَمِ  
الْحَصُولِ فِي خُورِ الْجَنَّةِ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى عَدَمِ الْحَصُولِ فِي خُورِ الدُّنْيَا ، فَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مَقْصُورٌ  
عَلَى الْمُسْنَدِ قَصْرًا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ ، وَكَذَا الْقِيَاسُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) وَنَظِيرُهُ  
مَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنْ حَسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي) مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى - حَسَابُهُمْ  
مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِعَلَى رَبِّي لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى الْإِتِّصَافِ بِعَلَى ، فَجَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ قَصْرِ  
الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ دُونَ الْعَكْسِ ، كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ [ وَلِهَذَا ] أَيْ وَلِأَنَّ التَّقْدِيمَ يُفِيدُ  
التَّخْصِيصَ [ لَمْ يُقَدِّمِ الظَّرْفُ ] الَّذِي هُوَ الْمُسْنَدُ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [ فِي - لَا رَيْبَ فِيهِ ] وَلَمْ  
يَقُلْ - لَا فِيهِ رَيْبٌ [ لِثَلَاثٍ يُفِيدُ ] تَقْدِيمَهُ عَلَيْهِ [ ثُبُوتَ الرَّيْبِ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى ] بِنَاءً  
عَلَى اخْتِصَاصِ عَدَمِ الرَّيْبِ بِالْقُرْآنِ ، وَإِنَّمَا قَالَ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ الْمَعْتَبَرُ  
فِي مَقَابِلَةِ الْقُرْآنِ ، كَمَا أَنَّ الْمَعْتَبَرُ فِي مَقَابِلَةِ خُورِ الْجَنَّةِ هِيَ خُورُ الدُّنْيَا لِامْتِلَاقِ الْمَشْرُوبَاتِ



أَوِ التَّنْبِيهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ لَا نَعْتَ ، كَقَوْلِهِ :  
لَهُ هَمٌّ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصَّغْرَى أَجْلٌ مِنَ الدَّهْرِ  
أَوِ التَّفَاوُلِ أَوِ التَّشْوِيقِ إِلَى ذِكْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :

وغيرها [ أو التنبية ] عطف على تخصيصه ، أى تقديم المسند للتنبية [ من أول الأمر  
على أنه ] أى المسند [ خير لا نعت ] إذ النعت لا يتقدم على المنعوت ، وإنما قال - من  
أول الأمر - لأنه ربما يعلم أنه خير لا نعت بالتأمل فى المعنى ، والنظر الى أنه لم يرد  
فى الكلام خبر للمبتدأ [ كقوله :

لَهُ هَمٌّ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصَّغْرَى أَجْلٌ مِنَ الدَّهْرِ (١)]

حيث لم يقل - هَمٌّ لَهُ [ أو التفاؤل نحو ] :

سَعَدْتُ بِفِرَّةٍ وَجْهَكَ الْإِيَّامُ (٢)

[ أو التشويق الى ذكر المسند اليه ] بأن يكون فى المسند المتقدم طول يُشَوِّقُ النفس  
الى ذكر المسند اليه ، فيكون له وَقَعٌ فى النفس ، ويحلُّ من القبول ، لأنَّ الحاصل بعد  
الطلب أعزُّ من الْمُنْسَاقِ بلا تعب [ كقوله :

(١) هو لبكر بن النطاح من شعراء الدولة العباسية ، أو لحسان بن ثابت من  
الشعراء المخضرمين ، والشاهد فى قوله - له همم - فلو أخرج المسند فيه لتوهم أنه نعت  
للتكرة قبله والجملة بعده خبر ، وهذا خلاف مقصوده .

(٢) هو من قول بعضهم :

سَعَدْتُ بِفِرَّةٍ وَجْهَكَ الْإِيَّامُ وَتَرَيَنْتَ بَيْقَانِكَ الْأَعْوَامُ

والشاهد فى قوله - سعدت - وترينت - فالتقديم فيهما للتفاؤل .

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا يَبْهَجَتَهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

[ثلاثة] هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله [تشرق] من أشرق - بمعنى صار مضيئاً [الدنيا] فاعل - تشرق - والعائد الى الموصوف هو الضمير المجزوف في قوله [يبهجتها] أى بحسنها وانضارتها ، أى تصير الدنيا مُنَوَّرَةً ببهجة هذه الثلاثة وبهايتها ، والمسند اليه المتأخر هو قوله [شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر] (١) .

(١) هو لمحمد بن وهيب من شعراء الدولة العباسية ، وأبو إسحاق هو المعتصم بالله الملك العباسي .

#### تطبيقات على تقديم المسند :

(١) ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهَا إِيَابُ الْوَقْتُ وَالْجَمَالُ وَالشَّبَابُ

(٢) سَلَامُ اللَّهِ يَامْطَرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَامْطَرُ السَّلَامُ

(٣) يَمَنَّ اللَّهُ طَلْعَةَ الْمَرْجَانِ كُلُّ يَمْنٍ عَلَى الْأَمِيرِ الْهَجَانِ

قدم المسند في الأول - ثلاثة - لافادة التشويق ، وفي الثاني - عليك - لمجرد الاهتمام ، وفي الثالث - يمين - للتفاؤل .

#### أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ)

(٢) ومن نكّدت الدنيا على الحرّ أن يرى عدوّاً له ما من صداقه بدّ

(٣) إن في الغرب أعيناً راصدات كحلّتها الاطماع فيكم بسند

تَنْبِيْهٌ

كثير مما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بهما كالأذكر والحذف وغيرهما ، والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما .

( تنبيه )

[ كثير مما ذكر في هذا الباب ] يعنى باب المسند [ والذي قبله ] يعنى باب المسند اليه [ غير مختص بهما ، كالأذكر والحذف وغيرهما ] من التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق ، وإنما قال - كثير مما ذكر - لأن بعضها مختص بالباين ، كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند ، وكذلك المسند فعلا ، فانه مختص بالمسند ، إذ كل فعل مسند دائما ، وقيل هو إشارة الى أن جميعا لا يجري في غير الباين ، كالتعريف فانه لا يجري في الحال والتمييز ، وكذلك التقديم فانه لا يجري في المضاف اليه ، وفيه نظر ، لأن قولنا - جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما - لا يقتضى أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الأمور التي هي غير المسند اليه والمسند ، فضلا عن أن يجري كل منها فيه ، إذ يكفي لعدم الاختصاص بالباين ثبوته في شيء مما يفايرهما ، فافهم [ والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما ] أى في الباين [ لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما ] من المفاعيل والمُلَحَقَاتِ بها (١) والمضاف اليه

(١) هى الحال والتمييز وما أشبههما .

تطبيقات على هذه الأحوال في غير الباين :

(١) قوله تعالى - ( فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ) -

## أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

الْفِعْلُ مَعَ الْمَفْعُولِ كَالْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ فِي أَنْ الْفَرْضَ مِنْ ذِكْرِهِ مَعَهُ

---

### أحوال متعلقات الفعل

قد أُشير في التنبيه إلى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجرى في مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ ،  
لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض (١) من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث ، ومهد  
لذلك مقدمة (٢) فقال :

### حذف المفعول

[ الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الفرض من ذكره معه ] أي ذكر

(٢) لَعَزَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلَ

نكز المجرور في الأول - بحرب - للدلالة على التعظيم ، وقدم الحال في الثاني  
- مؤحشا - للاهتمام به .

### أمثلة أخرى :

(١) وَمَالٍ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالٍ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

(٢) بِكَ أَقْدَمْتَ الْيَوْمَ فِي حَسَنَاتِهَا وَشَيْمَتَهَا لَوْلَاكَ لَمْ تَكْرِبْ

(١) وهو ثلاثة اعتبارات : حذف المفعول ، وتقديمه على الفعل ، وتقديم بعض  
المعمولات على بعض .

(٢) هذا التمهيد لاعتبار حذف المفعول وحده ، لا للاعتبارات الثلاثة .

إِفَادَةٌ تَلْبَسُهُ بِهِ لَا إِفَادَةٌ وَقُوعُهُ مُطْلَقًا ، فَذَا لَمْ يَذْكُرْ مَعَهُ فَالْغَرَضُ إِنْ كَانَ لِإِثْبَاتِهِ  
لِفَاعِلِهِ أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ مُطْلَقًا نَزَلَ مَنْزِلَةُ الْإِلَازِمِ وَلَمْ يَقْدِرْ لَهُ مَفْعُولٌ ، لِأَنَّ الْمَقْدَرِ  
كَالْمَذْكُورِ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُجْعَلَ الْفِعْلُ مُطْلَقًا كِنَايَةً عَنْهُ

كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما [ إفادة تلبسه به ] أى  
تلبس الفعل بكل منهما ، أما بالفاعل فن جهة وقوعه منه ، وأما بالمفعول فن جهة  
وقوعه عليه [ لا إفادة وقوعه مطلقا ] أى ليس الغرض من ذكره معه إفادة وقوع الفعل  
وثبوته فى نفسه من غير إرادة أَنْ يُعْلَمَ مَنْ وَقَعَ وَعَلَى مَنْ وَقَعَ ، إِذْ لَوْ أُرِيدَ ذَلِكَ  
لَقِيلَ - وَقَعَ الضَرْبُ ، أَوْ وَجِدَ ، أَوْ ثَبَتَ - من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبئا  
[ فإذا لم يذكر ] المفعول به [ معه ] أى مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله [ فالغرض إن  
كان لإثباته ] أى إثبات الفعل [ لفاعله أو نفيه عنه مطلقا ] أى من غير اعتبار عموم فى  
الفعل بأن يراد جميع أفرادهِ ، أَوْ خصوصُ بَأَن يَرَادُ بَعْضُهُ ، وَمِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ  
بِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ فَضْلا عَنْ عُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ [ نزل ] الفعل المتعدى [ منزلة الازم ولم  
يقدر له مفعول ، لِأَنَّ الْمَقْدَرِ كَالْمَذْكُورِ ] فى أَنَّ السَّمَاعَ يَفْهَمُ مِنْهُمَا أَنَّ الْغَرَضَ الْإِخْبَارَ  
بِوُقُوعِ الْفِعْلِ مِنَ الْفَاعِلِ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ ، فَانْ قَوْلُنَا - فَلَانِ يُعْطَى الدَّنَائِيرَ -  
يَكُونُ لِبَيَانِ جَنْسِ مَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِعْطَاءُ ، لِأَلْبَيَانِ كَوْنَهُ مُعْطِيَا ، وَيَكُونُ كَلَامَا مَعَهُ مِنْ أَثْبَتَ  
لَهُ إِعْطَاءَ غَيْرِ الدَّنَائِيرِ ، لِامْعِ مِنْ نَقَى أَنْ يَوْجِدَ مِنْهُ إِعْطَاءَ [ وَهُوَ ] أى هَذَا الْقِسْمَ الَّذِى  
نَزَلَ مَنْزِلَةَ الْإِلَازِمِ [ ضَرْبَانِ : لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُجْعَلَ الْفِعْلُ ] حَالِ كَوْنِهِ [ مُطْلَقًا ] أى مِنْ  
غَيْرِ اعْتِبَارِ عُمُومٍ أَوْ خُصُوصٍ فِيهِ ، وَمِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِالْمَفْعُولِ [ كِنَايَةً عَنْهُ ] (١)

(١) فَيَكُونُ الْفِعْلُ الْمَطْلُوقُ مُلْزُومًا وَالْفِعْلُ الْمُقَيَّدُ لَازِمًا ، لِأَنَّ الْكِنَايَةَ يَنْتَقِلُ فِيهَا مِنَ  
الْمُلْزُومِ إِلَى الْإِلَازِمِ ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمُقَيَّدَ لَيْسَ لَازِمًا لِلْمَطْلُوقِ إِلَّا أَنَّهُ يَكْفَى فِي هَذَا الْلِزُومِ

مُتَعَلِّقًا بِمَفْعُولٍ مَخْصُوصٍ دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةُ أَوَّلًا ، الثَّانِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى - قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ - ( السَّكَاكِي ) ثُمَّ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا لَا اسْتِدْلَالِيًّا أَفَادَ ذَلِكَ مَعَ التَّعْمِيمِ دَفْعًا لِلتَّحَكُّمِ ،

أى عن ذلك الفعل حال كونه [ متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أولا ] بجعل كذلك [ الثانى كقوله تعالى - قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون (١) ] أى لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ، وإنما قدم الثانى لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماما بحاله [ السكاكى ] ذَكَرَ فِي بَحْثِ إِفَادَةِ اللّامِ الاسْتِغْرَاقِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا لَا اسْتِدْلَالِيًّا ، كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « الْمُؤْمِنُ غَرُّ كَرِيمٍ وَالْمُنَافِقُ خَبْثٌ لِّئِيمٍ » - حُلَّ الْمَعْرُوفِ بِاللّامِ مَفْرُودًا كَانَ أَوْ جَمْعًا عَلَى الاسْتِغْرَاقِ بَعْلَةً لِيَهَامُ أَنْ الْقَصْدَ إِلَى فَرْدٍ دُونَ آخَرَ مَعَ تَحْقِيقِ الْحَقِيقَةِ فِيهِمَا تَرْجِيحَ لِاحِدِ الْمَتَسَاوِيَيْنِ عَلَى الْآخَرِ ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي بَحْثِ حَذْفِ الْمَفْعُولِ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِلْقَصْدِ إِلَى نَفْسِ الْفِعْلِ بِتَنْزِيلِ الْمُتَعَدِّ مِنْزِلَةَ الْإِزْمِ ذَاهِبًا فِي نَحْوِ - فَلَانْ يَعْطَى - إِلَى مَعْنَى يَفْعَلُ الْإِعْطَاءِ وَيَوْجَدُ هَذِهِ الْحَقِيقَةُ لِيَهَامَا لِلْمُبَالَغَةِ بِالطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ فِي إِفَادَةِ اللّامِ الاسْتِغْرَاقِ ، فَجَعَلَ الْمُصَنِّفُ قَوْلَهُ - بِالطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ - إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ - ثُمَّ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا لَا اسْتِدْلَالِيًّا حُلَّ الْمَعْرُوفِ بِاللّامِ عَلَى الاسْتِغْرَاقِ - وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ [ ثُمَّ ] أَيْ بَعْدَ كَوْنِ الْغَرَضِ ثُبُوتَ أَصْلِ الْفِعْلِ وَتَنْزِيلَهُ مِنْزِلَةَ الْإِزْمِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ كَوْنِهِ كُنَايَةً [ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا ] يَكْتَفَى فِيهِ بِمَجْرَدِ الظَّنِّ [ لَا اسْتِدْلَالِيًّا ] يَطْلُبُ فِيهِ الْيَقِينَ الْبَرَهَانِي [ أَفَادَ ] الْمَقَامَ أَوْ الْفِعْلَ [ ذَلِكَ ] أَيْ كَوْنِ الْغَرَضِ ثُبُوتَهُ لِفَاعِلِهِ أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ مُطْلَقًا [ مَعَ التَّعْمِيمِ ] فِي أَفْرَادِ الْفِعْلِ [ دَفْعًا لِلتَّحَكُّمِ ] الْإِزْمِ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى فَرْدٍ دُونَ آخَرَ ، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ مَعْنَى يَعْطَى الْإِدْعَائِي (١) أَصْلُ هَذَا - الَّذِينَ يَعْلَمُونَ الدِّينَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَهُ - فَحَذَفَ الْمَفْعُولَ وَنَزَلَ الْفِعْلَ مِنْزِلَةَ الْإِزْمِ مُبَالَغَةً فِي الذَّمِّ ، وَإِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْجَاهِلِينَ بِالدِّينِ لَا عِلْمَ عَنْدهُمْ أَصْلًا .

وَالْأَوَّلُ كَقَوْلِ الْبَحْتَرِيِّ فِي الْمُعْتَزِّ بِاللَّهِ .

شَجَرُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عَدَائِهِ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ  
أَيُّ أَنْ يَكُونَ ذُو رُؤْيَةٍ وَذُو سَمْعٍ فَيَدْرِكَ مُحَاسِنَهُ وَأَخْبَارَهُ الظَّاهِرَةَ الدَّالَّةَ  
عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الْإِمَامَةَ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يَجِدُوا إِلَى مُنَازَعَتِهِ سَبِيلًا ،

حينئذ يفعل الاعطاء ، فالاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على  
استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر ،  
لا يقال إفادة التعميم في أفراد الفعل تنافي كون الغرض الثبوت أو النفي عنه مطلقا ، أي  
من غير اعتبار عموم ولا خصوص ، لا ؛ نا نقول لانسلم ذلك فان عدم كون الشيء معتبرا  
في الغرض لا يستلزم عدم كونه مفاداً من الكلام ، فالتعميم مفاد غير مقصود ، (١)  
ولبعضهم في هذا المقام تخيلات فاسدة لا طائل تحتها ، فلم تتعرض لها .  
[ والاول ] وهو أن يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص  
[ كقول البحتري في المعتز بالله ] تعريضا بالمستعين بالله :

شَجَرُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عَدَائِهِ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ  
[ أَيُّ أَنْ يَكُونَ ذُو رُؤْيَةٍ وَذُو سَمْعٍ فَيَدْرِكُ ] بِالْبَصَرِ [ مُحَاسِنُهُ وَ ] بِالسَّمْعِ [ أَخْبَارُهُ  
الظَّاهِرَةَ الدَّالَّةَ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الْإِمَامَةَ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يَجِدُوا ] نَصْبٌ عَظْفٌ عَلَى - يَدْرِكُ -  
أَيُّ فَلَا يَجِدُ أَعْدَاؤُهُ وَحُسَّادَهُ الَّذِينَ يَتَمَنُّونَ الْإِمَامَةَ [ إِلَى مُنَازَعَتِهِ ] الْإِمَامَةَ [ سَبِيلًا ]  
فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ نَزَلَ - يَرَى وَيَسْمَعُ - مَنزِلَةً الْإِزْمَ ، أَيُّ مِنْ يَصْدُرُ عَنْهُ السَّمْعُ وَالرُّؤْيَا

(١) رد هذا بأن ما يستفاد من التركيب بلا قصد ليس من البلاغة في شيء ، إذ  
البلغاء لا يعملون في الافادة إلا على ما يقصدونه ، فالاولى في الجواب أن يقال إن  
الغرض من نفس الفعل الثبوت أو النفي مطلقا ، وأما التعميم في أفراد الفعل فستفاد  
بمعونة المقام الخطابي .

وَالْأَوْجَبَ التَّقْدِيرُ بِحَسَبِ الْقَرَأْنِ .

ثُمَّ الْحَذْفُ إِمَّا لِلْبَيَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ كَمَا فِي فِعْلِ الْمَشْيَةِ مَا لَمْ يَكُنْ تَعَلُّقُهُ بِهِ غَرِيبًا  
نَحْوُ - فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ -

من غير تعلق بمفعول مخصوص، ثم جعلهما كسايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه ، وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره ، للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يتمتع خفاؤها ، فأبصرها كل رآه وسمعا كل واعي ، بل لا يبصر الرائي إلا تلك الآثار ، ولا يسمع الواعي إلا تلك الأخبار ، فذكر المألوم وأراد اللازم على ما هو طريق الكناية ، ففي ترك المفعول والاعراض عنه إشعار بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المتقرر بالفضائل ، ولا يخفي أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره .

[وإلا] أى وإن لم يكن الغرض عند ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا ، بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور [ ووجب التقدير بحسب القرائن ] الدالة على تعيين المفعول ، [ إن عَامًّا فَعَامٌّ وَإِنْ خَاصًّا فَخَاصٌّ ] ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد فى المعنى ومحدوف من اللفظ لغرض ، فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله [ ثم الحذف إما للبيان بعد الإبهام كما فى فعل المشيئة ] والارادة ونحوها إذا وقع شرطا (١) فان الجواب يدل عليه وبينه ، لكنه إنما يحذف [ ما لم يكن تعلقه به ] أى تعلق فعل المشيئة بالمفعول [ غريبا نحو - فلو شاء لهداكم أجمعين ] أى لو شاء الله هدايتكم لهداكم أجمعين ، فانه لما قيل - لو شاء - علم السامع أن (١) مثل الشرط غيره ، نحو - بمشيئة الله تهتدون - أى بمشيئته هدايتكم تهتدون .



بِخِلَافٍ نَحْوِ :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمَا لَبَكَيْتُهُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَلَمْ يَبْقَ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرًا  
فَلَيْسَ مِنْهُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ الْبُكَاءَ الْحَقِيقِيَّ .

هناك شيئا عقلت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده ، فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا له ، وهذا أوقع في النفس [ بخلاف ] ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا ، فانه لا يحذف حينئذ ، كما في [ نحو ] قوله :

[ ولو شئت أن أبكي دما لبكيت ] عليه ولكن ساحة الصبر أوسع (١)  
فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب ، فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به [ ولما قوله :

وَلَمْ يَبْقَ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرًا (٢)  
فليس منه [ أي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به (٣) على ما ذهب اليه صدر الأفاضل في ضَرَامِ السَّقَط ، من أن المراد - لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا - فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل - لو شئت بكيت تفكرا - لأن تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب كتعلقها ببكاء الدم ، وإنما لم يكن من هذا الْقَبِيلِ [ لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي ] لا البكاء التفكري ، لأنه أراد أن يقول :

(١) هو لاسحاق بن حسان الخزيمى من شعراء الدولة العباسية ، والمراد أن ساحة الصبر أوسع من ساحة البكاء (٢) هو لابي الحسن علي بن أحمد الجوهري من شعراء الدولة العباسية (٣) بل ليس من الحذف مطلقا ، لأن المفعول فيه مذكور وهو أن أبكي .

وَأَمَّا لَدَفْعِ تَوَهُمِ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمُرَادِ ابْتِدَاءً كَقَوْلِهِ :

وَكَمْ ذُدَّتْ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَدَثٍ وَسُورَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظَمِ

أَفَنَانِي التَّحْوِيلِ فَلَمْ يَبْقَ مِنِّي غَيْرُ خَوَاطِرٍ تَجُولُ فِيَّ ، حَتَّى لَوْ شِئْتُ الْبُكَاءَ لَفَرَيْتُ جَفَوْنِي وَعَصَرْتُ عَيْنِي لَيْسِيلَ مِنْهَا دَمْعٌ لَمْ أَجِدْهُ وَخَرَجَ مِنْهَا بَدَلُ الدَّمْعِ التَّفَكُّرِ ، فَالْبُكَاءُ الَّذِي أَرَادَ إِيْقَاعَ الْمَشِيئَةِ عَلَيْهِ بُكَاءٌ مُطْلَقٌ مِنْهُمْ غَيْرُ مُعَدَّى إِلَى التَّفَكُّرِ الْبَتَّةَ ، وَالْبُكَاءُ الثَّانِي مُقِيدٌ مُعَدَّى إِلَى التَّفَكُّرِ ، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا لِلأَوَّلِ وَيَسَانَا لَهُ (١) كَمَا إِذَا قُلْتُ - لَوْ شِئْتُ أَنْ تُعْطِيَ دَرَاهِمًا أَعْطَيْتَ دَرَاهِمِينَ - كَذًا فِي دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ ، وَمِمَّا نَشَأُ فِي هَذَا الْمَقَامِ مِنْ سُوءِ الْفَهْمِ وَقِلَّةِ التَّدْبِيرِ مَا قِيلَ إِنَّ الْكَلَامَ فِي مَفْعُولٍ - أَبْكِي - وَالْمُرَادُ أَنَّ الْبَيْتَ لَيْسَ مِنْ قَبِيلٍ مَا حُذِفَ فِيهِ الْمَفْعُولُ لِلْبَيَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ ، بَلْ إِنَّمَا حُذِفَ لِمَعْنَى آخَرَ ، وَقِيلَ (٢) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى - لَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي تَفَكَّرَا بِكَيْتِ تَفَكَّرَا - أَيْ لَمْ يَبْقَ فِي مَادَّةِ الدَّمْعِ ، فَصُرْتُ بِحَيْثُ أَقْدَرُ عَلَى بُكَاءِ التَّفَكُّرِ ، فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ مَا ذَكَرْتُ فِيهِ مَفْعُولُ الْمَشِيئَةِ لِمَعْرَابَتِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ تَرْتِيبَ هَذَا الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ - لَمْ يَبْقَ مِنِّي الشُّبُوقُ غَيْرُ تَفَكُّرِي - يَأْتِي هَذَا الْمَعْنَى عِنْدَ التَّأَمُّلِ الصَّادِقِ ، لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى بُكَاءِ التَّفَكُّرِ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِيبَقِ فِيهِ غَيْرِ التَّفَكُّرِ ، فَافْهَمْ .

[ وَأَمَّا لَدَفْعِ تَوَهُمِ إِرَادَةِ غَيْرِ الْمُرَادِ ] عَطَفْتُ عَلَى - [ لِإِبْهَامِ ] [ ابْتِدَاءً ] مُتَعَلِّقٌ بِتَوَهُمِ [ كَقَوْلِهِ : وَكَمْ ذُدَّتْ ] أَيْ دَفَعْتُ [ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَدَثٍ ] يُقَالُ - تَحَامَلْتُ فَلَانٌ عَلَى - إِذَا لَمْ يَبْعُدْ ، وَكَمْ خَبَرِيَّةٌ يُمِيزُهَا قَوْلُهُ - مِنْ تَحَامُلٍ - قَالُوا وَإِذَا فَضَلَ بَيْنَ كَمِ الْخَبَرِيَّةِ وَبِمِيزِهَا بِفَعْلٍ مُتَعَدٍّ وَجِبَ الْإِتْيَانُ بِمَنْ لَثَلَا يَلْتَبِسُ بِالْمَفْعُولِ ، وَحَلَّ كَمِ النَّصْبُ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ - ذُدَّتْ - وَقِيلَ الْمُمِيزُ مُحْذُوفٌ - أَيْ لَمْ مَرَّةً - وَمَنْ فِي - مِنْ تَحَامُلٍ - زَائِدَةٌ ، (١) وَلِهَذَا ذَكَرْتُ مَفْعُولَ الْمَشِيئَةِ هُنَا مَعَ عَدَمِ غَرَابَتِهِ (٢) هَذَا هُوَ قَوْلُ صَدْرِ الْفَاضِلِ ، وَإِنَّمَا أَعَادَهُ لِيُبَيِّنَ وَجْهَ فَسَادِهِ .

إِذْ لَوْ ذَكَرَ اللَّحْمَ لَرُبَّمَا تَوَهَّمُ قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهُ أَنْ الْحَزَّ لَمْ يَنْتَهَ إِلَى الْعَظْمِ .  
وَأَمَّا لِأَنَّهُ أُرِيدَ ذِكْرُهُ ثَانِيًا عَلَى وَجْهِهُ يَتَضَمَّنُ إِبْقَاعَ الْفِعْلِ عَلَى صَرِيحِ لَفْظِهِ  
إِظْهَارًا لِكَمَالِ الْعَنَاءِ بِوُقُوعِهِ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :  
قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّو دَدَ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلًا

وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه [ وسورة آية ] أى شدتها  
وصولها [ حزن ] أى قطع اللحم [ إلى العظم (١) ] حذف المفعول ، أعنى اللحم  
[ إذ لو ذكر اللحم لرُبَمَا توهم قبل ذكر ما بعده ] أى ما بعد اللحم ، يعنى إلى العظم [ أن  
الحز لم ينته إلى العظم ] وإنما كان فى بعض اللحم ، حذف دفعا لهذا التوهم [ وإما  
لأنه أريد ذكره ] أى ذكر المفعول [ ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح  
لفظه ] لا على الضمير العائد إليه [ إظهارا لكمال العناية بوقوعه ] أى الفعل [ عليه ] أى  
على المفعول ، حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه [ كقوله :  
قد طلبنا فلم نجد لك فى السو دد والمجد والمكارم مثلا ] (٢)  
أى قد طلبنا لك مثلا ، حذف - مثلا - إذ لو ذكره لكان المناسب فلم نجد

(١) البيت للبحترى فى مدح أبى الصقر من قصيدة مطلعها :

أَعْنِ سَفْهَ يَوْمِ الْإِيْرَقِ أَمْ حِلْمِ وَقُوفِ بَرِيْعٍ أَوْ بَكَاءٍ عَلَى رَسْمِ

(٢) هو للبحترى فى مدح المعتز من قصيدة مطلعها :

إِنَّ سِيرَ الْخَلِيطِ حِينَ اسْتَقْلًا كَانَ عَوْنًا لِلدَّمْعِ لَمَّا اسْتَهْلًا

تطبيقات على حذف المفعول :

(١) فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقْنِي رِمَاحَهُمْ نَطَقْتُ وَأَكَنَّ الرِّمَاحَ أَجَرَّتْ

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ تَرْكُ مُوَاجَهَةِ الْمَدْحِ بِطَلَبِ مِثْلٍ لَهُ ، وَإِمَّا  
لِلتَّعْمِيمِ مَعَ الْإِخْتِصَارِ كَقَوْلِكَ - قَدْ كَانَ مِنْكَ مَا يُؤْلَمُ - أَيْ كُلِّ أَحَدٍ ، وَعَلَيْهِ -  
وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ -

فبقوت الغرض ، أعني إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل [ ويجوز أن يكون  
السبب ] في حذف مفعول - طلبنا [ ترك مواجاة الممدوح بطلب مثل له ] قصدا إلى  
المبالغة في التأدب معه ، حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه ، فان العاقل لا يطلب  
إلا ما يجوز وجوده .

- [ وإما للتعميم ] في المفعول [ مع الاختصار ، كقولك - قد كان منك ما يؤلم -  
أى كل أحد ] بقرينة أن المقام مقام المبالغة ، وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من  
ذكر المفعول بصيغة العموم ، لكن بقوت الاختصار حيثئذ [ وعليه ] أى وعلى  
حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى [ والله يدعو إلى دار السلام ]  
أى جميع عباده ، فالتمثال الأول يفيد العموم مبالغة ، والثاني تحقيقا .

(٢) لو شئت لم تُفسد سباحة حاتم كراماً ولم تهدم مآثر خالد

(٣) قوله تعالى - ( وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ ) .

حذف المفعول في الأول - والاصل ( أجزتني ) لأنه نزله منزلة اللازم ليثبت أنه كان  
من الرماح لإجراد وحبس اللسان عن مدحهم ، حتى يلزم منه بطريق الكناية - طلبوه ،  
وهو أنها أجزته - وحذفه في الثاني - والاصل ( لو شئت عدم الافساد ) لارادة  
البيان بعد الإبهام - وحذفه في الثالث - والاصل ( يسقون غنمهم أو نحوه ) للاختصار  
أو لأن المراد إثبات الفعل في نفسه .

أمثلة أخرى :

(١) بَرْدٌ حَشَايَ إِنْ اسْتَطَعْتَ بِلَفْظِهِ فَلَقَدْ تَضَرَّ إِذَا تَشَاءَ وَتَنْفَعُ

وَأَمَّا لِمَجْرَدِ الْاِخْتِصَارِ عِنْدَ قِيَامِ قَرِينَةٍ ، نَحْوِ - أَصْغَيْتُ إِلَيْهِ - أَيْ أَذْنِي ، وَعَلَيْهِ -  
أَرْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ - أَيْ ذَاتَكَ ، وَأَمَّا لِلرَّعَايَةِ عَلَى الْفَاصِلَةِ ، نَحْوِ - مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ  
وَمَا قَلِي - وَأَمَّا لِاسْتِهْجَانِ ذِكْرِهِ ، كَقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا  
رَأَى مِنِّي - أَيْ الْعَوْرَةَ .

[ وإما لمجرد الاختصار ] من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره ،  
وفي بعض النسخ [ عند قيام قرينة ] وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة إليه ، وما يقال  
من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد ، لأن  
هذا المعنى معلوم ، ومع هذا جاز في سائر الأقسام ، فلا وجه لتخصيصه بمجرد  
الاختصار [ نحو - أصغيت إليه - أَيْ أَذْنِي ، وَعَلَيْهِ ] أي على الحذف لمجرد الاختصار  
[ قوله تعالى - رب أرني أنظر إليك - أَيْ ذَاتَكَ ] وههنا بحث وهو أن الحذف للتعميم  
مع الاختصار إن لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلاً ، وإن كانت  
فالتعميم مستفاد من عموم المقدر سواء حُذِفَ أو لم يحذف ، فالحذف لا يكون إلا لمجرد  
الاختصار .

[ وإما للرعاية على الفاصلة نحو ] قوله تعالى ( وَالضُّحَى وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى )  
[ ما ودَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ] أَيْ وَمَا قَلَاكَ ، وحصول الاختصار أيضاً ظاهر .  
[ وإما لاستهجان ذكره ] أَيْ ذَكَرَ الْمَفْعُولِ [ كَقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -  
مَا رَأَيْتُ مِنْهُ ] أَيْ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ [ وَلَا رَأَى مِنِّي ، أَيْ الْعَوْرَةَ ] ، وإما لنكتة  
أخرى كاخفائه ، أو التمكن من إنكاره إن مست إليه حاجة ، أو تعينه حقيقة أو

(٢) وَإِذَا الْمُنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ نَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

(٣) لَوْلَا الْمَشَقَّةُ سَادَ النَّاسُ كُلُّهُمْ الْجُودُ يُفْقِرُ وَالْأَفْدَامُ قَتَالُ

وَتَقْدِيمُ مَفْعُولِهِ وَنَحْوُهُ عَلَيْهِ لَرَدِّ الْخَطَا فِي التَّعْيِينِ ، كَقَوْلِكَ - زَيْدًا عَرَفْتُ -  
لَمَنْ اَعْتَقَدْتُ اَنْكَ عَرَفْتَ اِنْسَانًا وَاَنَّهُ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَتَقُولُ لِنَاكِدِهِ - لَا غَيْرَهُ - وَلِذَلِكَ  
لَا يَقَالُ - مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَا غَيْرَهُ ، وَلَا مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَكِنْ اَكْرَمَتَهُ -

ادعاء ونحو ذلك .

### تقديم المفعول ونحوه

[ وتقديم مفعوله ] أى مفعول الفعل [ ونحوه ] أى نحو المفعول من الجار والمجرور  
والظرف والحال وما أشبه ذلك [ عليه ] أى على الفعل [ لرد الخطأ فى التعيين كقولك -  
زيدا عرفت - لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا ] وأصاب فى ذلك [ و ] اعتقد [ أنه غير  
زيد ] وأخطأ فيه [ وتقول لنا كيدته ] أى تأكيد هذا الرد - زيدا عرفت [ لا غيره ]  
وقد يكون أيضا لرد الخطأ فى الاشتراك ، كقولك - زيدا عرفت - لمن اعتقد أنك  
عرفت زيدا وعمرا ، وتقول لنا كيدته - زيدا عرفت وحده - وكذا فى نحو - زيدا  
أكرم ، وعمرا لا تُكْرِم - أمراً ونهياً ، فكان الأحسن أن يقول لأفادة الاختصاص (١)  
[ ولذلك ] أى ولأن التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول مع الاصابة فى اعتقاد وقوع  
الفعل على مفعول ما [ لا يقال - ما زيدا ضربت ولا غيره ] لأن التقديم يدل على وقوع  
الضرب على غير زيد تحقيقاً لمعنى الاختصاص ، وقولك - ولا غيره - يبنى ذلك ،  
فيكون مفهوم التقديم مناقضاً لمنطوق - لا غيره - نعم لو كان التقديم لغرض آخر  
غير التخصيص جاز - ما زيدا ضربت ولا غيره ، وكذا - زيدا ضربت وغيره [ ولا ما  
زيدا ضربت ولكن أكرمه ] لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل  
بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الاكرام ، وإنما الخطأ فى تعيين المضروب ،

(١) وهذا ليشمل القصر بأنواعه الثلاثة - الافراد والقلب والتعيين .

وَأَمَّا نَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - فَتَأْكِيدُ إِنْ قَدَّرَ الْمَفْسَرُ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ وَإِلَّا فَتَخْصِصٌ ،  
وَأَمَّا نَحْوُ - وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ - فَلَا يُفِيدُ إِلَّا التَّخْصِصَ ، وَكَذَلِكَ

فَالصَّوَابُ وَلَكِنْ عَمْرًا [ وَأَمَّا نَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - فَتَأْكِيدُ إِنْ قَدَّرَ ] الْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ  
[ الْمَفْسَرُ ] بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ [ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ ] أَيْ عَرَفْتُ زَيْدًا عَرَفْتَهُ [ وَإِلَّا ] أَيْ وَإِنْ لَمْ  
يَقْدَرِ الْمَفْسَرُ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ بَلْ بَعْدَهُ [ فَتَخْصِصٌ ] أَيْ - زَيْدًا عَرَفْتُ عَرَفْتَهُ - لِأَنَّ  
الْمَحْذُوفَ الْمَقْدَرُ كَالْمَذْكُورِ ، فَالتَّحْدِيدُ عَلَيْهِ كَالْتَقْدِيمِ عَلَى الْمَذْكُورِ فِي إِفَادَةِ الْاِخْتِصَاصِ ؛  
كَمَا فِي بِسْمِ اللَّهِ ، فَنَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - مُحْتَمِلٌ لِلْمَعْنَيْنِ - التَّخْصِصِ وَالتَّأْكِيدِ - فَالِرْجُوعُ  
فِي التَّحْدِيدِ إِلَى الْقَرَأَتَيْنِ ، وَعِنْدَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ عَلَى أَنَّهُ لِلتَّخْصِصِ يَكُونُ أَوْكَدَ مِنْ قَوْلِنَا -  
زَيْدًا عَرَفْتُ - لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْرَارِ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ [ وَأَمَّا نَحْوُ - وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ -  
فَلَا يُفِيدُ إِلَّا التَّخْصِصَ ] لَامْتِنَاعِ أَنْ يَقْدَرَ الْفِعْلُ مُقَدِّمًا ، نَحْوُ - أَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ -  
لِلِاتِّزَامِ وَجُودِ فَاصِلٍ بَيْنَ أَمَّا وَالْفَاءِ ، بَلِ التَّقْدِيرُ - أَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ فَهَدَيْنَاهُمْ - بِتَقْدِيمِ  
الْمَفْعُولِ ، وَفِي كَوْنِ هَذَا التَّقْدِيمِ لِلتَّخْصِصِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ مَعَ الْجَهْلِ بِثَبُوتِ أَصْلِ  
الْفِعْلِ (١) كَمَا إِذَا جَاءَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ثُمَّ سَأَلَكَ سَائِلٌ مَا فَعَلْتَ بِهِمَا ، فَتَقُولُ - أَمَّا زَيْدًا  
فَضَرَبْتَهُ ، وَأَمَّا عَمْرًا فَأُكْرِمْتَهُ - فَتَأْمَلُ [ وَكَذَلِكَ ] أَيْ وَمِثْلُ - زَيْدًا عَرَفْتُ - فِي إِفَادَةِ  
(١) وَلِأَنَّ التَّقْدِيمَ إِنَّمَا يُفِيدُ التَّخْصِصَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِاصْلَاحِ التَّرْكِيبِ كَمَا هُنَا ، عَلَى  
أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِزَادَةُ التَّخْصِصِ فِي ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يَوْجَدُ مَنْ يَشَارِكُ ثُمُودَ فِيهِ .

تطبيقات على تقديم المفعول ونحوه :

(١) بِكَ اقْتَدَتِ الْإِيَّامُ فِي حَسَنَاتِهَا وَشِيَمَتَهَا لَوْكَ هُمْ وَتَكَرَّبُ

(٢) صَهْوَةُ الْجَوِّ ائْتَلَوْا تَحْسِبُهُمْ جَمَعَ أَفْلَاكٍ عَلَى الْحَيْلِ تَسَامَى

(٣) أَبْعَدَ الْمُشِيبِ الْمُتَقَضِّي فِي الذَّوَائِبِ تَحَاوَلَ وَصَلَ الْغَايَاتِ الْكُوَاعِبِ

قدم الجار والمجرور في الأول لإفادة التخصيص ، وقدم المفعول في الثاني لإفادة  
الاهتمام ، وقدم الظرف في الثالث لكونه محط الانكار بالاستفهام .

قَوْلِكَ - بِزَيْدٍ مَرَرْتُ -

وَالْتَخْصِصُ لَازِمٌ لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا ، وَلِهَذَا يُقَالُ فِي - إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ -  
مَعْنَاهُ نَخْصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ ، وَفِي - لَالِي اللَّهِ تَحْشُرُونَ -

الِاخْتِصَاصُ [ قَوْلِكَ - بِزَيْدٍ مَرَرْتُ ] فِي الْمَفْعُولِ بِوَاسِطَةِ ، لِمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّكَ مَرَرْتَ  
بِإِنْسَانٍ وَأَنَّهُ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ - يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَرَتْ ، وَفِي الْمَسْجِدِ صَلَّيْتُ ، وَتَأْدِيَا  
ضَرْبَتِهِ ، وَمَاشِيًا حُجِجْتُ .

[ وَالتَّخْصِصُ لَازِمٌ لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا ] أَيْ لَا يَنْفَكُ عَنِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ وَنَحْوِهِ فِي أَكْثَرِ  
الْأَصُورِ بِشَهَادَةِ الْإِسْتِقْرَاءِ وَحُكْمِ الذُّوقِ ، وَإِنَّمَا قَالَ غَالِبًا لِأَنَّ الْإِزْمَ الْكُلِّيَّ غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ ،  
إِذِ التَّقْدِيمُ قَدْ يَكُونُ لَا غَرَضَ آخَرَ كَمَجْرَدِ الْإِهْتِمَامِ ، وَالتَّبَرُّكِ ، وَالِاسْتِلْذَاقِ ، وَمُوَافَقَةِ  
كَلَامِ السَّامِعِ ، وَضُرُورَةِ الشُّعْرِ ، وَرِعَايَةِ السَّجْعِ وَالْفَاصِلَةِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، قَالَ اللَّهُ  
تَعَالَى ( خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ، ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ )  
وَقَالَ ( وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ) وَقَالَ ( فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ) وَقَالَ  
( وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَحْسُنُ فِيهِ اعْتِبَارُ التَّخْصِصِ  
عِنْدَ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِأَسَالِيبِ الْكَلَامِ [ وَلِهَذَا ] أَيْ وَلِأَنَّ التَّخْصِصَ لَازِمًا لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا  
[ يُقَالُ فِي - إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ - مَعْنَاهُ نَخْصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ ] بِمَعْنَى نَجْعَلُكَ  
مِنْ بَيْنِ الْمَوْجُودَاتِ مَخْصُوصًا بِذَلِكَ ، لَا نَعْبُدُ وَلَا نَسْتَعِينُ غَيْرَكَ [ وَفِي - لَالِي اللَّهِ تَحْشُرُونَ -

أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

( ١ ) قَوْلُهُ تَعَالَى - ( لَتَسْكُوتُنَّ شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ) .

( ٢ ) عَلَى الْإِخْلَاقِ خُطُّوا الْمُلُوكَ وَابْنُوا فَلَيْسَ وَرَاءَهَا لِلْعَزِزِ رُكْنٌ

( ٣ ) إِذَا شَنْتَ يَوْمًا أَنْ تَسُودَ عَشِيرَةٌ فَبِالْحِلْمِ سُدْ لَا بِالتَّسْرِيعِ وَالشَّتْمِ



مَعْنَاهُ إِلَيْهِ تَحْشُرُونَ لَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَيُقِيدُ فِي الْجَمِيعِ وَرَاءَ التَّخْصِصِ اهْتِمَامًا بِالْمُقَدِّمِ ،  
وَلِهَذَا يَقْدَرُ فِي - بِسْمِ اللَّهِ - مُؤَخَّرًا ، وَأُورِدَ - اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ - وَاجِبٌ بِأَنَّ الْأَمْرَ  
فِيهِ الْقِرَاءَةُ ، وَبأنه متعلق باقرا الثاني ، ومعنى الأول أوجد القراءة .  
وَتَقْدِيمُ بَعْضٍ مَعْمُولَانِهِ عَلَى بَعْضٍ لِأَنَّ أَصْلَهُ التَّقْدِيمُ وَلَا مَقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ،  
كَأَنَّهُ عَلَّ فِي نَحْوِ - ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا -

معناه اليه تحشرون لا إلى غيره ، ويقيد [التقديم] في الجميع [ أي جميع صور التخصيص  
[ وراء التخصيص ] أي بعده [ اهتماما بالمقدم ] لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم ، وهم  
بيانه أعني [ ولهذا يقدر ] المحذوف [ في - بسم الله - مؤخرا ] أي - بسم الله أفعل  
كذا - ليفيد مع الاختصاص الاهتمام ، لأن المشركين كانوا يبدون بأسماء آلهتهم ،  
فيقولون - باسم الآلات ، باسم العزى - فَقَصَدَ الْمُؤَوِّدُ تَخْصِصَ اسْمِ اللَّهِ بِالْإِبْتِدَاءِ لِلْإِهْتِمَامِ  
وَالرَّدِّ عَلَيْهِمْ [ وأورد - اقرا باسم ربك ] يعنى لو كان التقديم مفيداً للاختصاص  
والإهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم - باسم ربك - لأن كلام الله تعالى أحق  
برعايته ما تجب رعايته [ واجيب بأن الأمر فيه القراءة ] لأنها أول سورة نزلت ،  
فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض ، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه ،  
هذا جواب جار الله العلامة في الكشف [ وبأنه ] أي - باسم ربك [ متعلق باقرا الثاني ]  
أي هو مفعول اقرا الذي بعده [ ومعنى ] اقرا [ الأول أوجد القراءة ] من غير اعتبار  
تعبئته إلى مقروء به ، كما في - فلان يعطى ويمنع - كذا في المفتاح .

### تقديم بعض المعمولات على بعض

[ وتقديم بعض معمولاته ] أي معمولات الفعل [ على بعض لأن أصله ] أي أصل  
ذلك البعض [ التقديم ] على البعض الآخر [ ولا مقتضى للعُدول عنه ] أي عن الأصل  
[ كالفعل في نحو - ضرب زيد عمرا ] لأنه عمدة في الكلام وحقه أن يلي الفعل ، وإنما

وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ فِي نَحْوِ - أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا - أَوْ لَأَن ذَكَرَهُ أَهْمٌ ، كَقَوْلِكَ - قَتَلَ الْخَارِجِيُّ فُلَانًا - أَوْ لَأَن فِي التَّأْخِيرِ إِخْلَالًا بَيَّانَ الْمَعْنَى ، نَحْوُ - وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ - فَإِنَّهُ لَوْ أَخْرَجْتَهُ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ - عَنْ قَوْلِهِ - يَكْتُمُ إِيمَانَهُ - لَنُومَ أَنَّهُ مِنْ صِلَةٍ - يَكْتُمُ - فَلَا يَفْهَمُ أَنَّهُ

قال في نحو - ضرب زيد عمرا - لأن في نحو ضرب زيدا غلامه - مقتضيا للعدول عن الاصل (١) [والمفعول الأول في نحو - أعطيت زيدا درهما] فإن أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية ، وهو أنه عاظم أي أخذ للعطاء [أو لأن ذكره] أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم [أهم] جعل الأهمية هنا قسما لكون الأصل التقديم وجعلها في المسند إليه شاملا له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم وهو الموافق لما في المفتاح ، ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال : إنا لم نجد اعتمادا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ، لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى ، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم - فراد المصنف بالأهمية هنا (٢) الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض [كقولك قتل الخارجي فلان] لأن الأهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول ، ليتخلص الناس من شره [أو لأن في التأخير إخلالا ببيان المعنى ، نحو قوله تعالى - وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه - فإنه لو أخر [قوله] من آل فرعون عن قوله] - يكتم إيمانه [لنوم أنه من صلة يكتم] أي - يكتم إيمانه من آل فرعون [فلم يفهم أنه] أي ذلك

(١) لأنه لو قدم الفاعل لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

(٢) ومراده بها في المسند إليه الأهمية في نفس الأمر الشاملة لكون الأصل التقديم ولغيره من الأمور المقتضية له ، فلا اضطراب مع هذا في كلامه هنا وهناك .

مِنْهُمْ، أَوْ بِالتَّنَاسُبِ كِرَاعِيَةِ الْفَاصِلَةِ، نَحْوُ - فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى .

الرجل كان [ منهم ] أى من آل فرعون ، والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف ، قدم الأول أعنى - مؤمن - لكونه أشرف ، ثم الثانى لثلاثيته خِلَافُ المقصود (١) [ أو ] لأن فى التأخير إخلالا [ بالتناسب كِرَاعِيَةِ الْفَاصِلَةِ نَحْوُ - فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ] بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآى على الألف .

(١) ولأن الأصل تقديم الوصف بالجار والمجرور على الوصف بالجملة .

نظيقات على تقديم بعض المعمولات على بعض :

(١) قوله تعالى - ( وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ) .

(٢) قوله تعالى - ( وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ) .

(٣) أفى الحق أن يعطى ثلاثون شاعراً ويحرم مادون الرضا شاعر مثلى

قدم المخاطبين فى الآية الأولى - نرزقكم وإياهم - لأن الخطاب فيها للفقراء بدليل قوله ( من إملاق ) ورزقهم عندهم أهم من رزق أولادهم - وعكس فى الآية الثانية لأن الخطاب فيها للأغنياء بدليل قوله ( خشية إملاق ) ورزق أولادهم هو المطلوب عندهم دون رزقهم ، لأنه حاصل لهم - وقدم المفعول الثانى فى البيت على نائب الفاعل لضرورة الشعر .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - ( قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ) .

(٢) ألفت مقاليدما الدنيا إلى رجل ما زال وفقاً عليه الجود والكرم

(٣) ووسع صدرى للأذى الأذى بالذى وإن كنت أحياناً يضيق به صدرى

## القصر

حَقِيقِيٌّ وَغَيْرُ حَقِيقِيٍّ ، وَكُلُّهُمَا نَوْعَانِ : قَصْرُ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ ، وَقَصْرُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، وَالْمُرَادُ بِالصِّفَةِ هُنَا الصِّفَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ لَا النَّعْتُ ،

## القصر

في اللغة الحبس ، وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص ، وهو [ حقيقي وغير حقيقي ] لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بالألّا يتجاوزهُ إلى غيره أصلاً - وهو الحقيقي ، أو بحسب الإضافة إلى شيء آخر بالألّا يتجاوزهُ إلى ذلك الشيء وإن أمكن أن يتجاوزهُ إلى شيء آخر في الجملة - وهو غير حقيقي بل إضافي ، كقولك - ما زيد إلا قائم - بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود ، لا بمعنى أنه لا يتجاوزهُ إلى صفة أخرى أصلاً ، وانقسامه إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقاً من قبيل الإضافات (١) [ وكل واحد منهما ] أي من الحقيقي وغيره [ نوعان : قصر الموصوف على الصفة ] وهو الألّا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى ، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر [ وقصر الصفة على الموصوف ] وهو الألّا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر ، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى [ والمراد بالصفة هنا الصفة المعنوية ] أعني المعنى القائم بالغير [ لا النعت ] النحوي أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول (٢) وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في مثل - أعجبنى هذا (١) أي النسب التي يتوقف تعقلها على تعقل غيرها ، لتوقف تعقل القصر على تعقل المقصور والمقصور عليه (٢) هذا القيد لإخراج التوكيد بكل ونحوها .

وَالْأَوَّلُ مِنَ الْحَقِيقِيِّ نَحْوُ - مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ - إِذَا أُرِيدَ أَنَّهُ لَا يَتَصِفُ بِغَيْرِهَا ،  
وَهُوَ لَا يَكَادُ يُوْجَدُ لَتَعَذُّرِ الْإِحَاطَةِ بِصِفَاتِ الشَّيْءِ ، وَالثَّانِي كَثِيرٌ ، نَحْوُ - مَا فِي  
الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ - وَقَدْ يُقْصَدُ بِهِ الْمُبَالَغَةُ لِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِغَيْرِ الْمَذْكُورِ ،

الْعِلْمُ (١) وَتَفَارُقُهُمَا فِي مِثْلِ - الْعِلْمُ حَسَنٌ ، وَهَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ - وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِكَ -  
مَا زَيْدٌ إِلَّا أَخُوكَ ، وَمَا الْبَابُ إِلَّا سَاجٌ ، وَمَا هَذَا إِلَّا زَيْدٌ - فَنَقْصَرُ الْمَوْصُوفَ عَلَى  
الْصِفَةِ تَقْدِيرًا ، إِذَا الْمَعْنَى أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِكَوْنِهِ أَخًا أَوْ سَاجًا أَوْ زَيْدًا .  
[وَالْأَوَّلُ] أَيْ قَصْرُ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِفَةِ [مِنَ الْحَقِيقِيِّ نَحْوُ - مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ -  
إِذَا أُرِيدَ أَنَّهُ لَا يَتَصِفُ بِغَيْرِهَا] أَيْ غَيْرِ الْكِتَابَةِ مِنَ الصِّفَاتِ [وَهُوَ لَا يَكَادُ يُوْجَدُ لَتَعَذُّرِ  
الْإِحَاطَةِ بِصِفَاتِ الشَّيْءِ] حَتَّى يُمْكِنَ إِثْبَاتُ شَيْءٍ مِنْهَا وَنَقْيُ مَا عَدَاهَا بِالْكَلِمَةِ ، بَلْ هَذَا  
مَحَالٌ ، لِأَنَّ لِلصِّفَةِ الْمُنْفِيَةِ نَقِيضًا وَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ نَقْيُهَا ضَرُورَةً اِمْتِنَاعِ  
ارْتِفَاعِ النَّقِيضَيْنِ ، مِثْلًا إِذَا قُلْنَا - مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ - وَأَرَدْنَا أَنَّهُ لَا يَتَصِفُ بِغَيْرِهِ لَزِمَ  
أَلَّا يَتَصِفَ بِالْقِيَامِ وَلَا بِنَقِيضِهِ وَهُوَ مَحَالٌ (٢) .

- [وَالثَّانِي] أَيْ قَصْرُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ مِنَ الْحَقِيقِيِّ [كَثِيرٌ ، نَحْوُ - مَا فِي الدَّارِ  
إِلَّا زَيْدٌ] عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْحَصُولَ فِي الدَّارِ الْمَعْنِيَةِ مَقْصُورٌ عَلَى زَيْدٍ [وَقَدْ يُقْصَدُ بِهِ] أَيْ  
بِالثَّانِي [الْمُبَالَغَةُ لِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِغَيْرِ الْمَذْكُورِ] كَمَا يُقْصَدُ بِقَوْلِنَا - مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ -  
أَنَّ جَمِيعَ مَنْ فِي الدَّارِ مِنْ عَدَا زَيْدًا فِي حَكْمِ الْعَدَمِ ، فَيَكُونُ قَصْرًا حَقِيقِيًّا ادْعَائِيًّا ، وَأَمَّا  
فِي الْقَصْرِ الْغَيْرِ الْحَقِيقِيِّ فَلَا يَجْعَلُ فِيهِ غَيْرَ الْمَذْكُورِ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ ، بَلْ يَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّ

(١) فَإِنَّ الْعِلْمَ نَعْتَ لَا سِمَ الْإِشَارَةِ فِي قَوْلِ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ ، وَقَدْ رَدَّ بِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى  
مَعْنَى فِي مَتْبُوعِهِ لَا أَنَّهُ نَفْسُهُ فَلَا يَكُونُ نَعْتًا (٢) وَقَدْ يُوْجَدُ عَلَى سَبِيلِ الْإِدْعَاءِ وَالْمُبَالَغَةِ  
فِي مَقَامِ الْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ وَنَحْوَهُمَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ  
رَجِسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ) .

وَالْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ تَخْصِصُ أَمْرٍ بِصِفَةٍ دُونَ أُخْرَى أَوْ مَكَانَهَا ، وَالثَّانِي  
تَخْصِصُ صِفَةٍ بِأَمْرٍ دُونَ آخَرَ أَوْ مَكَانَهُ ، فَكُلٌّ مِنْهُمَا ضَرْبَانِ ،

الحصول في الدار مقصور على زيد ، بمعنى أنه ليس حاصلًا لعمرو ، وإن كان حاصلًا  
لبكر وخالد .

[ والاول ] أى قصر الموصوف على الصفة [ من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة  
دون ] صفة [ أخرى أو مكانها ] أى تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى [ والثاني ]  
أى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي [ تخصيص صفة بأمر دون ] أمر [ آخر  
أو مكانه ] وقوله - دون أخرى - معناه متجاوزا عن الصفة الأخرى ، فان الْمُخَاطَبَ  
اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصه باحدهما ويتجاوز عن الأخرى ، ومعنى  
- دون - فى الأصل أدنى مكان من الشئ . ، يقال - هذا دون ذاك - إذا كان أحطَّ  
منه قليلا ، ثم استعير للتفاوت فى الأحوال والرتب ، ثم اتَّسَمَ فيه فاستعمل فى كل  
تَجَاوَزٍ حد إلى حد وتَحَطَّى حكم إلى حكم ، وللقائل أن يقول إن أريد بقوله - دون  
أخرى ودون آخر - دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن  
ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك مافوق الاثنين ، كقولنا - ما زيد إلا كاتب - لمن  
اعتقده كاتبًا وشاعرا وَمُنْجَمًا ، وقولنا - ما كاتب إلا زيد - لمن اعتقد الكاتب زيدا  
وعمرًا وبكرًا ، وإن أريد الاتعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر  
الحقيقى (١) وكذا الكلام على - مكان أخرى ومكان آخر [ فكل منهما ] أى فَعِلَمٍ من  
هذا الكلام ومن استعمال لفظة أو فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة  
وقصر الصفة على الموصوف [ ضربان ] الاول التخصيص بشئ دون شئ . ، والثاني

(١) قد أجيب عن ذلك باختيار الشق الثانى وأن المراد دون أخرى أو آخر على  
سبيل التعيين والتفصيل ، وهذا بخلاف الحقيقي لانه يُنْفَى فيه ذلك على الإطلاق .

وَالْمُخَاطَبُ بِالْأَوَّلِ مِنْ ضَرْبِ كُلِّ مَنْ يَعْتَقِدُ الشَّرَكَةَ ، وَيُسَمَّى قَصْرُ إِفْرَادٍ لِقَطْعِ  
الشَّرَكَةِ ، وَبِالثَّانِي مَنْ يَعْتَقِدُ الْعَكْسَ وَيُسَمَّى قَصْرُ قَلْبٍ لِقَلْبِ حَكْمِ الْمُخَاطَبِ ،  
أَوْ تَسَاوِيَا عَنْدَهُ وَيُسَمَّى قَصْرَ تَعْيِينَ ،

التخصيص بشئ. مكان شئ. [ والمخاطب بالأول من ضرب كل ] من قصر الموصوف  
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ، ويعنى بالأول التخصيص بشئ. دون شئ.  
[ من يعتقد الشركة ] أى شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على  
الصفة ، وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف ، فالمخاطب  
بقولنا - ما زيد إلا كاتب - من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة ، وقولنا - ما كاتب إلا  
زيد - من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة [ ويسمى ] هذا القصر [ قصر أفراد  
لقطع الشركة ] التى اعتقدها المخاطب [ و ] المخاطب [ بالثاني ] أعنى التخصيص بشئ.  
مكان شئ. من ضرب كل من القصرين [ من يعتقد العكس ] أى عكس الحكم الذى أثبتته  
المتكلم ، فالمخاطب بقولنا - ما زيد إلا قائم - من يعتقد اتصافه بالقيوم دون القيام ،  
وقولنا - ما شاعر إلا زيد - من يعتقد أن الشاعر عمرو لازيد [ ويسمى ] هذا القصر  
[ قصر قلب لقلب حكم المخاطب ، أو تساويا عنده ] عطف على قوله - يعتقد العكس -  
على ما يفصح عنه لفظ الايضاح ، أى المخاطب بالثاني إما من يعتقد العكس وإما من  
تساوى عنده الأمران ، أعنى الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف  
على الصفة ، واتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة على الموصوف ،  
حتى يكون المخاطب بقولنا - ما زيد إلا قائم - من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من  
غير علم بالتعيين ، وقولنا - ما شاعر إلا زيد - من يعتقد أن الشاعر زيد أو عمرو من  
غير أن يعلمه على التعيين [ ويسمى ] هذا القصر [ قصر تعيين ] لتعيينه ما هو غير معين  
عند المخاطب ، فالحاصل أن التخصيص بشئ. دون شئ. آخر قصر أفراد ، والتخصيص  
بشئ. مكان شئ. إن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب ، وإن تساويا عنده قصر

وَشَرَطُ قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ إِفْرَادًا عَدَمُ تَنَافِي الْوَصْفَيْنِ ، وَقَلْبًا تَحَقُّقُ  
تَنَافِيهِمَا ،

تعيين ، وفيه نظر لأننا لو سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء  
آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر ، فإن قولنا - ما زيد إلا قائم - لمن  
يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ، ولهذا جعل السكاكي  
التخصص بشيء دون شيء مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر  
تعيين ، وجعل التخصص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط [ وشرط قصر الموصوف  
على الصفة إفرادا عدم تنافي الوصفين ] ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف ،  
حتى تكون الصفة المنفية في قولنا - ما زيد إلا شاعر - كَوْنُهُ كَاتِبًا أو مُنْجِمًا لا كَوْنُهُ  
مُفْجِعًا أي غير شاعر ، لأن الافحام وهو وَجْدَانُ الرَّجُلِ غَيْرِ شَاعِرٍ يُنَافِي الشَّاعِرِيَّةَ (١)  
[ و ] شرط قصر الموصوف على الصفة [ قلبا تحقق تنافيهما ] أي تنافي الوصفين ، حتي  
يكون المتنفي في قولنا - ما زيد إلا قائم - كَوْنُهُ قَاعِدًا أو مُضْطَجِعًا أو نحو ذلك مما يُنَافِي  
القيام ، ولقد أحسن صاحب المفتاح في إهمال هذا الاشتراط ، لأن قولنا - ما زيد  
إلا شاعر - لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع  
عدم تنافي الشعر والكتابة ، ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف ،  
لا يقال هذا شرط للحسن أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب ، لأننا نقول : أما الأول  
فلا دلالة للفظ عليه ، مع أننا لا نسلم عدم حسن قولنا - ما زيد إلا شاعر - لمن اعتقده  
كاتبًا غير شاعر ، وأما الثاني فلأن التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم بما ذكره في  
تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقده فيه المخاطب العكس ، فيكون هذا الاشتراط  
ضائعا ، وأيضا لم يصح قول المصنف في الإيضاح : إن السكاكي لم يشترط في قصر

(١) ونظير ذلك قصر الصفة على الموصوف ، فلا يتأتى قصر الافراد في نحو -

لَا أَبْ لَزِيدٍ إِلَّا عَمْرُوٌ - لعدم الاشتراك في الأُبُوَّةِ .



## وَقَصْرُ التَّعْيِينِ أَعْمٌ .

القلب تنافى الوصفين ، وعلال المصنف رحمه الله اشتراط تنافى الوصفين بقوله : ليكون إثبات الصفة مشعراً بانتفاء غيرها ، وفيه نظرٌ بين في الشرح (١) [ وقصر التعيين أعم ] من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو لا ، فكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس .

(١) ووجه النظر أنه يجوز أن يعلم انتفاء ذلك بقريضة من القرائن ، لا بذلك التنافى بين الوصفين .

### تطبيقات على أقسام القصر :

(١) ليس عارٌّ بأن يقال فقيرٌ إنما العارُّ أن يقال بخيلٌ

(٢) فإن كان في لبس الفتى شرفٌ له فما السيفُ إلا غمدهُ والحمائلُ

(٣) وإنما الاممُ الاخلاقُ ما بقيتْ فانْ هُم ذهبُ أخلاقهم ذهبوا

القصر في الاول إضافي من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب ، وفي الثاني إضافي من قصر الموصوف على الصفة قصر تعيين ، وفي الثالث حقيقى ادعائى من قصر الموصوف على الصفة .

### أمثلة أخرى :

(١) قوله صلى الله عليه وسلم : إنما الاعمالُ بالنباتِ ، وإنما لكل امرئ ما نوى .

(٢) والله ما بلغت بنو الغرب المني إلا بنيات هناك صحاح

(٣) إنما تحسن الرياض إذا ضحكك في خلالها الاموار

وَلِلْقَصْرِ طَرُقٌ - مِنْهَا الْعَطْفُ - كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ إِفْرَادًا - زَيْدٌ شَاعِرٌ  
لَا كَاتِبٌ ، أَوْ مَا زَيْدٌ كَاتِبًا بَلْ شَاعِرٌ - وَقَلْبًا - زَيْدٌ قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ ، أَوْ مَا زَيْدٌ قَاعِدًا  
بَلْ قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - زَيْدٌ شَاعِرٌ لَا عَمْرُو ، أَوْ مَا عَمْرُو شَاعِرٌ بَلْ زَيْدٌ .

### طرق القصر

[ وللقصر طرق ] والمذكور ههنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره (١) فالأربعة المذكورة ههنا [ منها العطف كقولك في قصره ] أي قصر الموصوف على الصفة [ إفرادا - زيد شاعر لا كاتب ، أو ما زيد كاتبا بل شاعر (٢) ] مثل بمثالين : أولهما الوصف المنبت فيه معطوف عليه والمنني معطوف ، والثاني بالعكس [ وقلبا - زيد قائم لا قاعد ، وما زيد قاعدا بل قائم ] فان قلت إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فائبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة نفي الغير وإثبات المذكور بطريق الحصر ، قلت الفائدة فيه التنبيه على ردّ الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس ، فان قولنا - زيد قائم - وإن دل على نفي القعود ، لكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد [ وفي قصرها ] أي قصر الصفة على الموصوف إفرادا أو قلبا بحسب المقام [ زيد شاعر لا عمرو ، أو ما عمرو شاعرا بل زيد ] ويجوز - ما شاعر عمرو بل زيد - بتقديم الخبر ، لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان العمل ، ولما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وَتَحَقُّقُ التَّنَافِي فِي

(١) كضمير الفصل ، وتعريف المسند أو المسند إليه بلام الجنس .

(٢) ويشترط في إفادة بل القصر أن يتقدمها نفي ، ومثل الاعدائين في إفادة القصر

لكن ، كقول الشاعر :

إِنْ الْجَدِيدَيْنِ فِي طَوْلِ اخْتِلَافِهِمَا لَا يَفْسِدَانِ وَلَسَكَنُ يَفْسِدُ النَّاسُ

وَمِنْهَا النَّفْيُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه - مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ .

وَمِنْهَا إِنَّمَا كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه - إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - نَمَا قَائِمٌ زَيْدٌ - لَتَضُمُّهُ مَعْنَى مَا وَإِلَّا ، لِقَوْلِ الْمُفَسِّرِينَ - إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ -

القلب على زعمه أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة ، فان مثالا واحدا يصلح لهما ، ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره ، وهكذا في سائر الطرق .

[وَمِنْهَا النَّفْيُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه] [إفرادا] [مازيد إلا شاعر و] [قلبا] [مازيد إلا قائم ، وفي قصرها] [إفرادا وقلبا] [ماشاعر إلا زيد] [والكل يصلح مثالا للتعين ، والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب .

[وَمِنْهَا إِنَّمَا كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه] [إفرادا] [إنما زيد كاتب و] [قلبا] [إنما زيد قائم ، وفي قصرها] [إفرادا وقلبا] [إنما قائم زيد] [وفي دلائل الاعجاز أن إنما ولا العاطفة إنما يستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد ، وأشار إلى سبب إفادة إنما القصر بقوله] [لتضمينه معنى ما وإلا] وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما وإلا حتى كأنهما لفظان مترادفان (١) إذ فرّق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء . وأن يكون الشيء الشيء على الإطلاق ، فليس كل كلام يصلح فيه - ما وإلا - يصلح فيه - إنما - صرح بذلك الشيخ في دلائل الاعجاز ، ولما اختلفوا في إفادة إنما القصر وفي تضمينه معنى ما وإلا بينه بثلاثة أوجه فقال [لقول المفسرين - إنما حرم عليكم الميتة -

(١) وليسا بمترادفين حقيقة ، لأن من شرط الترادف الاتحاد معني وإفرادا ، وهما متحدان في المعنى فقط .

بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة ، وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر ، ولقول النحاة إنما لا ثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه ،

بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة ، و [ هذا المعنى ] هو المطابق لقراءة الرفع [ أى رفع الميتة ، وتقرير هذا الكلام أن فى الآية ثلاث قراآت ( حَرَّمَ ) مبنيًا للفاعل مع نصب الميتة ورفْعاً و ( حُرِّمَ ) مبنيًا للمفعول مع رفع الميتة ، كذا فى تفسير السكواشي ، فعلى القراءة الأولى - ما - فى إنما كافةً ، إذ لو كانت موصولة لبقى إن بلا خبر والموصول بلا عائد ، وعلى الثانية موصولة لتكون الميتة خبراً ، إذ لا يصح ارتفاعها بحَرَّمَ المبني للفاعل على ما لا يخفى ، والمعنى - إن الذى حرمه الله تعالى عليكم هو الميتة ، وهذا يفيد القصر [ لما مر ] فى تعريف المسند من أن نحو - المنطلق زيد ، وزيد المنطلق - يفيد قصر الانطلاق على زيد ، فاذا كان إنما متضمناً معنى ما وإلا ، وكان معنى القراءة الأولى - ما حرم الله عليكم إلا الميتة - كانت مطابقة للقراءة الثانية ، وإلا لم تنكر مطابقة لها لافادتها القصر ، فمراد السكاكى والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الأولى والثانية ، ولهذا لم يتعرضوا للاختلاف فى لفظ - حرم - بل فى لفظ - الميتة - رفعا ونصبا ، وأما على القراءة الثالثة ، أعنى رَفَعَ الميتة وحَرَّمَ مبنيًا للمفعول فيحتمل أن تكون ما كافةً - أى ما حُرِّمَ عليكم إلا الميتة ، وأن تكون موصولة ، أى إن الذى حُرِّمَ عليكم هو الميتة ، ويرجع هذا ببقاء إنَّ عاملة على ما هو أصلها ، وبعضهم توهم أن مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب فى اختيار كونها موصولة ، مع أن الزجاج اختار أنها كافةً [ ولقول النحاة (١) ] إنما لا ثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه [ أى سوى ما يذكر بعده ، أما فى قصر الموصوف نحو - إنما زيد قائم - فهو لا ثبات قيام زيد ونفى ما سواه من القعود ونحوه ، وأما فى قصر الصفة

(١) إنما صح الاحتجاج بقولهم فى هذا لاستنباطهم له من كلام العرب .

ولصحة انفصال الضمير معه ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ .

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارُ وَإِنَّمَا يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي  
وَمِنْهَا التَّقْدِيمُ كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ - تَمِيْمِي أَنَا - وَفِي قَصْرِهَا - أَنَا كَفَيْتُ مِهْمَكَ .

نحو - إِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ - فهو لا ثبات قيامه ونبي ما سواء من قيام عمرو وبكر وغيرهما  
[ ولصحة انفصال الضمير معه ] أي مع إِنَّمَا ، نحو - إِنَّمَا يَقُومُ أَنَا - فان الانفصال إِنَّمَا  
يجوز عند تعذر الاتصال ، ولا تعذر هنا إلا بأن يكون المعنى ما يقوم إلا أَنَا ، فيقع  
بين الضمير وعامله فَصْلٌ لغرض (١) ثم استشهد على صحة هذا الانفصال بيت من  
يُسْتَشْهِدُ بِشِعْرِهِ ، ولهذا صرح باسمه فقال [ قَالَ الْفَرَزْدَقُ : أَنَا الذَّائِدُ ] من الذُّودِ وهو  
الطُّرْدُ [ الْحَامِي الذَّمَّارُ ] أي العهد ، وفي الأساس - هو الْحَامِي الذَّمَّارُ - إذا حَمَى مَالُوهُ لَمْ  
يَحْمِهِ لَيْمٌ وَعَنْفٌ مِنْ حِمَاهُ وَحَرِيْمِهِ [ وَإِنَّمَا يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي ] لما كان  
غرضه أن يخص الْمُدَافِعَ لَا الْمُدَافَعَةَ عنه فصل الضمير وأخره ، إذ لو قال - وَإِنَّمَا أَدَافِعُ  
عَنْ أَحْسَابِهِمْ - لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ، وهو ليس  
بمقصوده ، ولا يجوز أن يقال إنه محمول على الضرورة ، لأنه كان يصح أن يقال - إِنَّمَا  
أَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا - على أن يكون - أَنَا تَأْكِيْدًا ، وليست ما موصولة اسم إنَّ وَأَنَا  
خبرها ، إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما (٢) .

[ وَمِنْهَا التَّقْدِيمُ ] أي تقديم ماحقه التأخير ، كتقديم الخبر على المبتدأ أو المفعولات  
على الفعل [ كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ ] أي قصر الموصوف [ تَمِيْمِي أَنَا ] كان الاتسب ذكر  
المثاليين ، لأن التيمية والقيسية إن تنافيا لم يصلح هذا مثالا لقصر الافراد ، وإلا لم  
يصلح لقصر القلب بل للافراد [ وَفِي قَصْرِهَا - أَنَا كَفَيْتُ مِهْمَكَ ] [ إفراداً أو قلباً أو  
(١) هو إفادة القصر (٢) لأن ما للغير العاقل وهي على هذا واقعة على عاقل ، فلو  
أراد هذا المعنى لقال ( وإن من يدافع عن أحسابهم أَنَا أَوْ مِثْلِي ) .

وَهَذِهِ الطَّرُقُ تَخْتَلِفُ مِنْ وَجْهِهِ ، فَدَلَالَةُ الرَّابِعِ بِالْفَحْوَى وَالْبَاقِيَةِ بِالْوَضْعِ ،

تعييننا بحسب اعتقاد المخاطب .

[ وهذه الطرق ] الأربعة بعد اشتراكها في إفاضة القصر [ تختلف من وجوه ، فدلالة الرابع ] أى التقديم [ بالفحوى ] أى بمفهوم الكلام ، بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم منه القصر ، وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك [ و ] دلالة الثلاثة [ الباقية بالوضع ] لأن الواضع وضعا لمعان تفيد القصر (١) .

تطبيقات على طرق القصر :

(١) قوله تعالى - ( مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ) .

(٢) بِكَ اجْتَمَعَ الْمُلْكُ الْمُبْدُ شَمْلُهُ وَضُمَّتْ قَوَاصٍ مِنْهُ بَعْدَ قَوَاصٍ

(٣) وَمَا السِّيفُ إِلَّا آيَةُ الْمُلْكِ فِي الْوَرَى وَلَا الْأَمْرُ إِلَّا لِلَّذِي يَتَغَلَّبُ

القصر في الأول بالعطف بلكن ، وهو قصر إضافي من قصر الموصوف على الصفة - وفي الثاني بالتقديم ، وهو قصر إضافي من قصر الصفة على الموصوف - وفي الثالث بالنفى والاستثناء ، وهو قصر إضافي من قصر الموصوف على الصفة .

أمثلة أخرى :

(١) إِذَا قَبِحَ الْبَكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بِكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجِيلَا

(٢) وَإِنِّي رَأَيْتُ الْوَسْمَ فِي خُلُقِ الْفَتَى هُوَ الْوَسْمُ لَأَمَّا كَانَ فِي الشَّعْرِ وَالْجِلْدِ

(٣) وَإِنَّمَا الْمَرْءُ حَدِيثٌ بَعْدَهُ فَكُنْ حَدِيثًا حَسَنًا لِمَنْ وَعَى

(١) فدلالته على القصر وضعية ، والمقصود من ذلك في علم المعاني إنما هو أحوال القصر من كونه أفرادا أو قلوبا أو تعيينا ، لأنه لا يبحث عن الدلالة الوضعية .

وَالْأَصْلُ فِي الْأَوَّلِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ وَالْمَنْفَى كَمَا مَرَّ ، فَلَا يُتْرَكُ إِلَّا كَرَاهَةً  
الْأُطْنَابِ ، كَمَا إِذَا قِيلَ - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالصَّرْفَ وَالْعُرُوضَ ، أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ  
النَّحْوَ وَعَمْرُو بْنُ بَكْرٍ - فَتَقُولُ فِيهِمَا - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ لَا غَيْرَ أَوْ نَحْوَهُ - وَفِي الثَّلَاثَةِ  
الْبَاقِيَةِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ فَقَطْ ، وَالنَّفْيُ لَا يُجَامَعُ الثَّانِي ، لِأَنَّ شَرْطَ الْمَنْفَى بِلَا الْأَوَّلِ  
يَكُونُ مَنْفِيًّا قَبْلَهَا بِغَيْرِهَا ،

[ وَالْأَصْلُ ] أَيُ الْوَجْهِ الثَّانِي مِنْ وَجْهِهِ الْاِخْتِلَافُ أَنَّ الْأَصْلَ [ فِي الْأَوَّلِ ] أَيْ  
طَرِيقَ الْعَطْفِ [ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ وَالْمَنْفَى كَمَا مَرَّ ، فَلَا يُتْرَكُ ] النَّصُّ عَلَيْهِمَا [ إِلَّا كَرَاهَةً  
الْأُطْنَابِ ، كَمَا إِذَا قِيلَ - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالصَّرْفَ وَالْعُرُوضَ ، أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ  
وَعَمْرُو بْنُ بَكْرٍ - فَتَقُولُ فِيهِمَا ] أَيْ فِي هَذَيْنِ الْمَقَامَيْنِ [ زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ لَا غَيْرَ ] أَمَا فِي الْأَوَّلِ  
فَمَعْنَاهُ لَا غَيْرَ النَّحْوَ ، أَيْ لَا الصَّرْفَ وَلَا الْعُرُوضَ ، وَأَمَا فِي الثَّانِي فَمَعْنَاهُ لَا غَيْرَ زَيْدٍ ،  
أَيْ لَا عَمْرُوَ وَلَا بَكْرٍ ، وَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ وَبُنِيَ هُوَ عَلَى الضَّمِّ تَشْبِيهًا  
بِالغَايَاتِ (١) وَذَكَرَ بَعْضُ النُّحَاةِ أَنَّ لَافِي - لَا غَيْرَ - لَيْسَتْ عَاطِفَةٌ بَلْ لَنَفِي الْجِنْسِ (٢).  
[ أَوْ نَحْوَهُ ] أَيْ نَحْوَ - لَا غَيْرَ - مِثْلُ - لَا مَاسَوَاهُ ، وَلَا مِنْ عَدَاهُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ  
[ وَالْأَصْلُ ] فِي الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبَّتِ فَقَطْ [ دُونَ الْمَنْفَى ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .

[ وَالنَّفْيُ ] أَيُ الْوَجْهِ الثَّلَاثِ مِنْ وَجْهِهِ الْاِخْتِلَافُ أَنَّ النَّفْيَ بِلَا الْعَاطِفَةِ [ لَا يُجَامَعُ  
الثَّانِي ] أَعْنَى النَّفْيَ وَالِاسْتِثْنَاءَ ، فَلَا يَصِحُّ مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ ، وَقَدْ يَقَعُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي  
كَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ لَافِي كَلَامِ الْبَلْغَاءِ [ لِأَنَّ شَرْطَ الْمَنْفَى بِلَا الْعَاطِفَةِ أَلَّا يَكُونَ ] ذَلِكَ الْمَنْفَى [ مَنْفِيًّا  
قَبْلَهَا بِغَيْرِهَا ] مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ ، لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِأَنَّ تَنْفِيَّهَا مَا أَوْجَبَتْهُ لِلْمَتَّبِعِ ،  
(١) أَيْ قَبْلَ وَبَعْدَ ، وَالْغَايَةُ فِي الْحَقِيقَةِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ ، وَلَكِنَّهَا لَمَّا نَابَتْ  
عَنْهُ بَعْدَ حَذْفِهِ سَمِيَتْ غَايَةً (٢) وَهِيَ مَعَ هَذَا تَقْيِيدُ الْقَصْرِ أَيْضًا ، لِأَنَّ مَعْنَى - زَيْدٌ شَاعِرٌ -  
لَا غَيْرَ - مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ ، فَيَعُودُ إِلَى النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ .

وَيَجَامِعُ الْآخِرِينَ ، فَيَقَالُ - إِنَّمَا أَنَا تَمِيمِي لَا قَيْسِي ، وَهُوَ يَأْتِنِي لَا عَمْرُو - لِأَنَّ  
النَّفْيَ فِيهِمَا غَيْرُ مُصْرَحٍ بِهِ ، كَمَا يَقَالُ - اِمْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْحِجْيِ - لَا عَمْرُو -

لَا لِأَن تَعِيدُ بِهَا النَّفْيَ فِي شَيْءٍ قَدْ نَفَيْتَهُ ، وَهَذَا الشَّرْطُ مَفْقُودٌ فِي النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ ،  
لَا نَكَ إِذَا قُلْتَ - مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ - فَقَدْ نَفَيْتَ عَنْهُ كُلَّ صِفَةٍ وَقَعَ فِيهَا التَّنَازُعُ ، حَتَّى  
كَانَ نَكَ قَاتٍ لَيْسَ هُوَ بِقَاعِدٍ وَلَا نَائِمٌ وَلَا مُضْطَجِعٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ ، فَإِذَا قُلْتَ لَا قَاعِدٌ فَقَدْ  
نَفَيْتَ عَنْهُ بِلَا الْعَاطِفَةِ شَيْئًا هُوَ مُنْفِي قَبْلُهَا بِمَا النَّافِيَةُ ، وَكَذَا الْكَلَامُ فِي - مَا يَقُومُ إِلَّا  
زَيْدٌ - وَقَوْلُهُ - بَغِيرَهَا - يَعْنِي مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ عَلَى مَا صَرَحَ بِهِ فِي الْمَفْتَاحِ ، وَقَائِدَتُهُ  
الِاحْتِرَازُ عَمَّا إِذَا كَانَ مُنْفِيًا بِفَحْوَى الْكَلَامِ ، أَوْ عِلْمُ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ السَّامِعِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ،  
كَأَنَّ سَبِيحِي فِي - إِنَّمَا - لَا يَقَالُ هَذَا بِقَتْنُضِي جَوَازُ أَنْ يَكُونَ مُنْفِيًا قَبْلُهَا بِلَا الْعَاطِفَةِ الْآخَرَى ،  
نَحْوِ - جَاءَنِي الرَّجَالُ لَا النِّسَاءُ لَا هُنَدٌ - لِأَنَّا نَقُولُ الضَّمِيرُ لِذَلِكَ الْمُشْتَخَصِ ، أَيْ بَغِيرِ  
لَا الْعَاطِفَةِ الَّتِي نَقِيَ بِهَا ذَلِكَ الْمُنْفِي (١) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ نَفْيُهُ قَبْلُهَا ، لَا مَتَنَاعُ أَنْ يَنْفِي  
شَيْءًا بِلَا قَبْلِ الْإِتْيَانِ بِهَا ، وَهَذَا كَمَا يَقَالُ - دَابُّ الرَّجُلِ الْكَرِيمِ إِلَّا يُؤْذِي غَيْرَهُ - فَإِنْ  
الْمَفْهُومُ مِنْهُ إِلَّا يُؤْذِي غَيْرَهُ سِوَا مَا كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ كَرِيمًا أَوْ غَيْرِ كَرِيمٍ [وَيَجَامِعُ] أَيْ النَّفْيُ  
بِلَا الْعَاطِفَةِ [الْآخِرِينَ] أَيْ [إِنَّمَا وَالتَّقْدِيمُ] فَيَقَالُ - إِنَّمَا أَنَا تَمِيمِي لَا قَيْسِي ، وَهُوَ يَأْتِنِي  
لَا عَمْرُو - لِأَنَّ النَّفْيَ فِيهِمَا [أَيْ فِي الْآخِرِينَ] غَيْرُ مُصْرَحٍ بِهِ [كَأَنَّ فِي النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ ،  
فَلَا يَكُونُ الْمُنْفِي بِلَا الْعَاطِفَةِ مُنْفِيًا بِغَيْرِهَا مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ ، وَهَذَا] كَمَا يَقَالُ - اِمْتَنَعَ زَيْدٌ  
عَنِ الْحِجْيِ - لَا عَمْرُو [فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْحِجْيِ عَنْ زَيْدٍ ، لَكِنْ لَا صَرِيحًا بَلْ ضَمْنًا ، وَإِنَّمَا  
مَعْنَاهُ الصَّرِيحُ لِإِجَابِ امْتِنَاعِ الْحِجْيِ عَنْ زَيْدٍ (٢) فَتَكُونُ - لَا - نَفْيًا لِذَلِكَ الْإِجَابِ ، وَالتَّشْبِيهُ  
بِقَوْلِهِ - اِمْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْحِجْيِ - لَا عَمْرُو - مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّفْيَ الضَّمْنِي لَيْسَ فِي حَكْمِ النَّفْيِ الصَّرِيحِ ، لِأَنَّ

- (١) فَيَكُونُ الْمُرَادُ إِلَّا يَكُونُ مُنْفِيًا قَبْلُهَا بِغَيْرِ شَخْصٍ لَا ، وَهَذَا يُشْمَلُ - لَا - الَّتِي  
تَكُونُ قَبْلُهَا ، لِأَنَّ هَذَا مُنْفِيَةٌ بِغَيْرِ شَخْصٍ - لَا - الدَّخَالَةُ عَلَيْهَا قَبْلَ الصَّرِيحِ بِهَا .  
(٢) وَلَا شَكَّ أَنَّ امْتِنَاعَهُ عَنِ الْحِجْيِ يَتَضَمَّنُ نَفْيَ الْحِجْيِ عَنْهُ .



السَّكَّاتِي : شَرَطُ جَمَاعَتِهِ الثَّالِثَ أَلَّا يَكُونَ الْوَصْفُ مُخْتَصًّا بِالْمَوْصُوفِ ، نَحْوُ -  
 إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ - عَبْدُ الْقَاهِرِ : لَا تَحْسُنُ فِي الْمُخْتَصِّ كَمَا تَحْسُنُ فِي  
 غَيْرِهِ ، وَهَذَا أَقْرَبُ ، وَأَصْلُ الثَّانِي أَنَّ يَكُونَ مَا اسْتَعْمَلَ لَهُ مِمَّا يَجْهَلُهُ الْمُخَاطَبُ  
 وَيُنْكِرُهُ بِخِلَافِ الثَّالِثِ ،

جهة أن المنفى بلا العاطفة منفي قبها بالنفي الضمني ، كما في - إنما أنا تيمى لا قيسى - إذ  
 لا دلالة لقولنا - امتنع زيد عن المجيء - على نفي امتناع مجيء عمرو لاضمنوا ولا صريحاً -  
 قال [ السكاكي : شرط جماعته ] أي بجماعة النفي بلا العاطفة [ الثالث ] أي إنما  
 [ ألا يكون الوصف مختصاً بالموصوف ] ليحصل الفائدة [ نحو - إنما يستجيب الذين  
 يسمعون ] فإنه يمتنع أن يقال - لا الذين لا يسمعون - لأن الاستجابة لا تكون إلا  
 ممن يسمع ويقل ، بخلاف - إنما يقوم زيد لا عمرو - إذ القيام ليس مما يختص بزيد -  
 وقال الشيخ [ عبد القاهر : لا تحسن ] بجماعته الثالث [ في ] الوصف [ المختص كما تحسن  
 في غيره ، وهذا أقرب ] إلى الصواب ، إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة  
 التحقيق والتأكيد .

[ وأصل الثاني ] أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء  
 [ أن يكون ما استعمل له ] أي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء [ مما يجهله  
 المخاطب وينكره بخلاف الثالث ] أي إنما ، فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو  
 فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره ، كذا في الإيضاح نقلاً عن دلائل الإعجاز ، وفيه  
 بحث ، لأن المخاطب إذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطأ لم يصح القصر ،  
 بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم (١) وجوابه أن مراده أن إنما تكون الخبر من  
 شأنه ألا يجهله المخاطب ولا ينكره ، حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره  
 (١) وهو إعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم .

كَقَوْلِكَ لَصَاحِبِكَ وَقَدْ رَأَيْتَ شَيْحًا مِنْ بَعِيدٍ - مَا هُوَ إِلَّا زَيْدٌ - إِذَا اعْتَقَدَهُ غَيْرُهُ  
مَصْرًا ، وَقَدْ يَنْزِلُ الْمَعْلُومُ مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ لاعتبار مناسب ، فيستعمل له الثاني  
إِفْرَادًا نَحْوَ - وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ - أَيُّ مَقْصُورٍ عَلَى الرِّسَالَةِ لَا يَتَعَدَّاهَا إِلَى التَّبَرُّيِّ  
مِنَ الْهَلَاكِ ، نَزَلَ اسْتِعْظَامُهُمْ هَلَاكَهُ مَنْزِلَةَ إِنكَارِهِمْ إِيَّاهُ ، أَوْ قَلْبًا نَحْوَ - إِنْ أَنْتُمْ  
إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا - لاعتقاد القائلين أَنَّ الرَّسُولَ لَا يَكُونُ بَشَرًا مَعَ إِصْرَارِ الْمُخَاطَبِينَ  
عَلَى دَعْوَى الرِّسَالَةِ ،

عليه ، وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح [ كَقَوْلِكَ لَصَاحِبِكَ وَقَدْ رَأَيْتَ شَيْحًا  
مِنْ بَعِيدٍ - مَا هُوَ إِلَّا زَيْدٌ - إِذَا اعْتَقَدَهُ غَيْرُهُ ] أَيُّ إِذَا اعْتَقَدَ صَاحِبَكَ ذَلِكَ الشَّيْخَ غَيْرَ  
زَيْدٍ [ مَصْرًا ] عَلَى هَذَا الْاِعْتِقَادِ .

[ وَقَدْ يَنْزِلُ الْمَعْلُومُ مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ لاعتبار مناسب فيستعمل له ] أَيُّ لِذَلِكَ الْمَعْلُومِ  
[ الثَّانِي ] أَيُّ النِّفْيِ وَالْاِسْتِثْنَاءِ [ إِفْرَادًا ] أَيُّ حَالِ كَوْنِهِ قَصْرَ إِفْرَادٍ [ نَحْوَ - وَمَا مُحَمَّدٌ  
إِلَّا رَسُولٌ - أَيُّ مَقْصُورٍ عَلَى الرِّسَالَةِ لَا يَتَعَدَّاهَا إِلَى التَّبَرُّيِّ مِنَ الْهَلَاكِ ] فَالْمُخَاطَبُونَ وَهُمْ  
الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا عَالِمِينَ بِكَوْنِهِ مَقْصُورًا عَلَى الرِّسَالَةِ غَيْرِ جَامِعٍ بَيْنَ الرِّسَالَةِ  
وَالْتَّبَرُّيِّ مِنَ الْهَلَاكِ ، لَكِنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا يَعِدُونَ هَلَاكَهُ أَمْرًا عَظِيمًا [ نَزَلَ اسْتِعْظَامُهُمْ  
هَلَاكَهُ مَنْزِلَةَ إِنكَارِهِمْ إِيَّاهُ ] أَيُّ الْهَلَاكِ ، فَاسْتَعْمَلَ لَهُ النِّفْيَ وَالْاِسْتِثْنَاءَ ، وَالْاِعْتِبَارَ الْمُنَاسِبَ  
هَذَا هُوَ الْأَشْعَارُ بِعَظَمِ هَذَا الْأَمْرِ فِي نَفْسِهِمْ وَشِدَّةِ حَرَصِهِمْ عَلَى بَقَائِهِ عِنْدَهُمْ [ أَوْ قَلْبًا ]  
عَظُفٍ عَلَى قَوْلِهِ - [ إِفْرَادًا ] [ نَحْوَ - إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ] فَالْمُخَاطَبُونَ وَهُمْ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ  
السَّلَامُ لَمْ يَكُونُوا جَاهِلِينَ بِكَوْنِهِمْ بَشَرًا وَلَا مُنْكَرِينَ لِذَلِكَ ، لَكِنَّهُمْ نَزَلُوا مَنْزِلَةَ الْمُنْكَرِينَ  
[ لاعتقاد القائلين ] وَهُمْ الْكُفَّارُ [ أَنَّ الرَّسُولَ لَا يَكُونُ بَشَرًا مَعَ إِصْرَارِ الْمُخَاطَبِينَ عَلَى  
دَعْوَى الرِّسَالَةِ ] فَزَلُّهُمْ الْقَائِلُونَ مَنْزِلَةَ الْمُنْكَرِينَ لِلْبَشَرِيَّةِ لَمَّا اعْتَقَدُوا اِعْتِقَادًا فَاسِدًا مِنْ  
التَّنَافِي بَيْنَ الرِّسَالَةِ وَالْبَشَرِيَّةِ ، فَقَلَبُوا هَذَا الْحُكْمَ بِأَن قَالُوا - إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا - أَيُّ

وَقَوْلُهُمْ - إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ - مِنْ بَابِ مُجَارَاةِ الْخَصْمِ لِيَعْتَرِجَ حَيْثُ يَرَادُ تَبْكِيَّتُهُ  
لَا لِتَسْلِيمِ انْتِفَاءِ الرِّسَالَةِ ، وَكَقَوْلِكَ - إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ - لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيَقْرُبُهُ  
وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَرْفُقَهُ عَلَيْهِ ،

مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ، ولما كان هنا مَطْنُهُ سَوَالٌ  
وهو أن القائِلين قد ادعوا التَّنَافِي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية ،  
والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا - إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ  
مِثْلُكُمْ - فَكأنهم سلّوا انتفاء الرسالة عنهم أشار إلى جوابه بقوله [ وقولهم ] أى قول  
الرسل الْمُخَاطَبِينَ [ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ - مِنْ بَابِ مُجَارَاةِ الْخَصْمِ ] وإرخاء العنان  
إليه بتسليم بعض مقدماته [ ليعترج ] الخصم - مِنْ الْعِتَارِ - وهو الزَّلَّةُ ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ  
[ حيث يراد تبكيته ] أى إسكات الخصم وإلزامه [ لا لتسليم انتفاء الرسالة ] فكأنهم  
قالوا - إِنْ مَا ادعيتُمْ مِنْ كَوْنِنَا بَشَرًا فَحَقٌّ لَا نُنْكِرُهُ ، وَلَكِنْ هَذَا لَا يَنَافِي أَنْ يَمُنَّ اللَّهُ  
تَعَالَى عَلَيْنَا بِالرِّسَالَةِ ، فَلِهَذَا اثْبَتُوا الْبَشَرِيَّةَ لِنُفَسِّمَهُمْ ، وَأَمَّا إِبْتَاهَا بِطَرِيقِ الْقَصْرِ  
فليكون على وَفْقِ كَلَامِ الْخَصْمِ [ وَكَقَوْلِكَ ] عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ - كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ -  
وهذا مثال لِأَصْلِ (١) أى الأَصْلُ فى إِنَّمَا أَنْ يَسْتَعْمَلَ فِيهَا لَا يَنْكُرُهُ الْمُخَاطَبُ  
كَقَوْلِكَ [ إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ - لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيَقْرُبُهُ وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَرْفُقَهُ عَلَيْهِ ] أى أَنْ تَجْعَلَ  
مَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ رَقِيقًا مَشْفُقًا عَلَى أَخِيهِ ، وَالْأَوَّلَى بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرْنَا (٢) أَنْ يَكُونَ هَذَا  
الْمَثَالُ مِنَ الْإِخْرَاجِ لَا عَلَى مَقْتَضَى الظَّاهِرِ .

(١) أى بنا . على ما يقتضيه ظاهر قول المصنف من أن الأَصْلُ فى إِنَّمَا أَنْ تَسْتَعْمَلَ  
فِيهَا هُوَ مَعْلُومٌ لِلْمُخَاطَبِ ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَثَالًا لِتَخْرِيجِ الْكَلَامِ عَلَى مَقْتَضَى الظَّاهِرِ .  
(٢) مِنْ أَنْ إِنَّمَا تَسْتَعْمَلُ فِي مَجْهُولٍ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ الْمُخَاطَبُ وَلَا يَنْكُرُهُ .

وَقَدْ يَنْزِلُ الْمَجْهُولُ مَنْزِلَةَ الْمَعْلُومِ لِادِّعَاءِ ظُهُورِهِ فَيَسْتَعْمَلُ لَهُ الثَّالِثُ نَحْوُ - إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ - وَلِذَلِكَ جَاءَ - إِلَّا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ - لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ مُؤَيَّدًا بِمَا تَرَى . وَمَزِيَّةُ إِنَّمَا عَلَى الْعُطْفِ أَنَّهُ يَعْقِلُ مِنْهَا الْحُكْمَانَ مَعًا ، وَأَحْسَنُ مَوَاقِعِهَا التَّعْرِيزُ ، نَحْوُ - إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ - فَانَّهُ تَعْرِيزٌ بِأَنَّ الْكُفَّارَ مِنْ فَرْطِ جَهْلِهِمْ كَالْبَهَائِمِ فَطُمِعَ النَّظَرُ مِنْهُمْ كَطُمْعِهِ مِنْهَا .

ثُمَّ الْقَصْرُ كَمَا يَقَعُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَى مَا مَرَّ يَقَعُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، نَحْوُ

[ وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره ، فيستعمل له الثالث ] أى [ إنما ] [ نحو ] قوله تعالى حكاية عن اليهود [ إنما نحن مصلحون ] ادَّعَوْا أَنْ كُونَهُمْ مَصلِحِينَ أمرٌ ظاهر من شأنه ألاَّ يجهله المخاطب ولا ينكره [ ولذلك جاء - ألاَّ إنهم هم المفسدون - للرد عليهم مؤكدا بما ترى ] من إيراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات ، وتعريف الخبر الدال على الحصر ، وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك ، وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام مما له خَطَرٌ وبه عناية ، ثم التأكيد بأن ، ثم تعقيبه بما يدل على التقرُّيع والتوبيخ ، وهو قوله - وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ .

[ ومزية إنما على العطف أنه يعقل منها ] أى [ من إنما ] [ الحكمان ] أعنى الاثبات للمذكور وانفني عما عداه [ معاً ] بخلاف العطف فإنه يفهم منه أولاً الاثبات ثم النفي ، نحو - زيد قائم لا قاعد ، وبالعكس نحو - ما زيد قائماً بل قاعداً [ وأحسن مواقعها ] أى مواقع إنما [ التعريض ، نحو - إنما يتذكر أولوا الالباب - فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر ] أى التأمل [ منهم كطمعه منها ] أى كطمع النظر من البهائم .

[ ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل ، نحو

- مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ - وَغَيْرُهُمَا ، فِيِ الْإِسْتِثْنَاءِ يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَعَ أَدَاةِ  
الْإِسْتِثْنَاءِ ، وَقَلَّ تَقْدِيمُهُمَا بِحَالِهِمَا ، نَحْوُ - مَاضَرَِبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ ، وَمَاضَرَِبَ إِلَّا  
زَيْدٌ عَمْرًا - لَاسْتِثْنَاءَهُ قَصْرَ الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا ،

ما قام إلا زيد وغيرهما [ كالفاعل والمفعول نحو - ماضرب زيد إلا عمراً ، وما ضرب  
عمراً إلا زيد - والمفعولين نحو - ما أعطيت زيداً إلا درهماً ، وما أعطيت درهماً إلا  
زيداً - وغير ذلك من المتعلقات ] ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء [ حتى لو أريد القصر على  
المفعول قيل - ما ضرب زيد إلا عمراً - ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلاً قصر  
الفعل المسند الى الفاعل على المفعول ، وعلى هذا قياس البواقى ، فيرجع في التحقيق  
الى قصر الصفة على الموصوف ، أو قصر الموصوف على الصفة (١) ويكون حقيقياً ،  
وغير حقيقى ، لإفراد ، وقلبا ، وتعيينا ، ولا يخفى اعتبار ذلك [ وقل ] أى جاز على قلة  
[ تقديمهما ] أى تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونهما [ بحالهما ]  
وهو أن يلى المقصور عليه الأداة [ نحو - ماضرب إلا عمراً ] فى قصر الفاعل على  
المفعول [ وما ضرب إلا زيد عمراً ] فى قصر المفعول على الفاعل ، وإنما قال - بحالهما -  
احترازاً عن تقديمهما مع إزالتها عن حالهما ، بأن تؤخر الأداة عن المقصور عليه ،  
كقولك فى - ماضرب زيد إلا عمراً ( ماضرب عمراً إلا زيد ) فانه لا يجوز ذلك لما فيه  
من اختلال المعنى وانعكاس المقصود ، وإنما قلَّ تقديمهما بحالهما [ لاستلزامه قصر  
الصفة قبل تمامها ] لأن الصفة المقصورة على الفاعل مثلاً هى الفعل الواقع على المفعول  
لا مطلق الفعل ، فلا يتم المقصور قبل ذكر المفعول فلا يحسن قصره ، وعلى هذا

(١) وهذا على معنى قصر الفاعل نفسه على الفعل المتعلق بالمفعول وهكذا .

وَوَجْهٌ الْجَمِيعُ أَنَّ النَّفْيَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ الْمَفْرُغِ يَتَوَجَّهُ إِلَى مُقَدَّرٍ ، وَهُوَ مُسْتَثْنَى مِنْهُ عَامٌّ  
مُنَاسِبٌ لِلْمُسْتَثْنَى فِي جِنْسِهِ وَصِفَتِهِ ، فَإِذَا أُوجِبَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْأَجَاءِ الْقَصْرِ .  
وَفِي إِعْمَا يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ ، تَقُولُ - إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا - وَلَا يَجُوزُ  
تَقْدِيمُهُ عَلَى غَيْرِهِ لِلإِبْلَاسِ .

فَقَسْ ، وَإِنَّمَا جَازَ عَلَى قَلَّةٍ نَظَرًا إِلَى أَنَّهَا فِي حُكْمِ التَّامِّ بِاعْتِبَارِ ذِكْرِ الْمُتَعَلِّقِ فِي الْآخِرِ  
[ وَوَجْهُ الْجَمِيعِ ] أَيْ السَّبَبُ فِي إِفَادَةِ النَّفْيِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ الْقَصْرُ فِيمَا بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ  
وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَغَيْرِ ذَلِكَ [ أَنَّ النَّفْيَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ الْمَفْرُغِ ] الَّذِي حُذِفَ مِنْهُ الْمُسْتَثْنَى  
مِنْهُ وَأَعْرَبَ مَا بَعْدَ إِلَّا بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ [ يَتَوَجَّهُ إِلَى مُقَدَّرٍ وَهُوَ مُسْتَثْنَى مِنْهُ ] لِأَنَّ إِلَّا  
لِلْإِخْرَاجِ وَالْإِخْرَاجُ يَقْتَضِي مُخْرَجًا مِنْهُ [ عَامٌّ ] لِيَتَنَاوَلَ الْمُسْتَثْنَى وَغَيْرَهُ فَيَتَحَقَّقُ الْإِخْرَاجُ  
[ مُنَاسِبٌ لِلْمُسْتَثْنَى فِي جِنْسِهِ (١) ] بِأَنْ يَقْدَرَ فِي نَحْوِ - مَاضِرِبٌ لِزَيْدٍ (مَاضِرِبٌ أَحَدٌ)  
وَفِي نَحْوِ - مَا كَسُوهُهُ إِلَّا جُبَّةً (مَا كَسُوهُهُ لِبَاسًا) وَفِي نَحْوِ - مَا جَاءَنِي إِلَّا رَاكِبًا (مَا جَاءَنِي  
كَأَنَّمَا عَلَى حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ) وَفِي نَحْوِ - مَا سَرْتُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ (مَا سَرْتُ وَقْتًُا مِنْ  
الْأَوْقَاتِ) وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ [ وَ ] فِي [ صِفَتِهِ ] يَعْنِي الْفَاعِلِيَّةَ وَالْمَفْعُولِيَّةَ وَالْحَالِيَّةَ وَنَحْوَ  
ذَلِكَ ، وَإِذَا كَانَ النَّفْيُ مُتَوَجِّهًا إِلَى هَذَا الْمَقْدَرِ الْعَامِّ الْمُنَاسِبِ لِلْمُسْتَثْنَى فِي جِنْسِهِ وَصِفَتِهِ  
[ فَإِذَا أُوجِبَ مِنْهُ ] أَيْ مِنْ ذَلِكَ الْمَقْدَرِ [ شَيْءٌ بِالْأَجَاءِ الْقَصْرِ ] ضَرُورَةُ بَقَاءِ مَبْعَدِهِ عَلَى  
صِفَةِ الْإِتْفَاءِ .

[ وَفِي إِعْمَا يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ ، تَقُولُ - إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ] فَيَكُونُ الْقَيْدُ الْآخِرُ  
بِمَنْزِلَةِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا ، فَيَكُونُ هُوَ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ [ وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ ] أَيْ تَقْدِيمُ الْمَقْصُورِ  
عَلَيْهِ بِنَامَا [ عَلَى غَيْرِهِ لِلإِبْلَاسِ ] كَمَا إِذَا قُلْنَا فِي - إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا (إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا  
(١) أَيْ فِي كَوْنِهِ جِنْسًا لَهُ ، لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْ أَفْرَادِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ

وغير كالا في إفادة القصرين وامتناع مجامعة لا .

### الانشاء

إن كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب ،

زبد ( بخلاف النفي والاستثناء فانه لا إلباس فيه ، إذ المقصور عليه هو المذكور بعد إلا سواء قدم أو آخر ، وهنا ليس - إلا - مذكورا في اللفظ بل متضمنا .

[ وغير كالا في إفادة القصرين ] أي قصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف ، [ أفرادا ، وقلبا ، وتعيينا ] و [ و ] في [ امتناع مجامعة لا ] العاطفة لما سبق ، فلا يصح - ما زيد غير شاعر لا كاتب ، ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو .

### الانشاء

اعلم أن الانشاء قد يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ، وقد يقال على ما هو فعل المتكلم ، أعني إلقاء مثل هذا الكلام ، كما أن الاخبار كذلك ، والأظهر أن المراد هنا هو الثاني بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب ، وتقسيم الطلب الى التثني والاستفهام وغيرهما ، والمراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله - واللفظ الموضوع له كذا وكذا - لظهور أن لفظ ليت مثلا يستعمل لمعني التثني لا لقولنا - ليت زيدا قائم - فافهم ، فالانشاء إن لم يكن طلبا كما في المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها هنا لقلة المباحث البيانية (١) المتعلقة بها ، ولأن أكثرها في الأصل أخبار نقلت الى معنى الانشاء [ إن كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب ]

---

مشارك له في الجنس كما هو ظاهر هذه العبارة (١) وهذا لقلة استعمالها ، وقد أطلق

وَأَنْوَاعُهُ كَثِيرَةٌ - مِنْهَا التَّمَنَّى ، وَاللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لَهُ لَيْتَ ، وَلَا يَشْتَرِطُ إِمْكَانُ التَّمَنَّى ، تَقُولُ - لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ - وَقَدْ يَتَمَنَّى بِهِلَ ، نَحْوُ - هَلْ لِي مِنْ شَفِيعٍ - حَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّ لَا شَفِيعَ لَهُ ، وَبَلَوْ ، نَحْوُ - لَوْ تَأْتَيْنِي فَتُحَدِّثْنِي - بِالنَّصَبِ -

لا متناع طلب الحاصل ، فلو اسْتَعْمَلَ صِيغُ الطَّلَبِ لِمَطْلُوبٍ حَاصِلٍ اِمْتِنَعَ إِجْرَاؤُهَا عَلَى مَعَانِيهَا الْحَقِيقِيَّةِ ، وَيَتَوَلَّدُ مِنْهَا بِحَسَبِ الْقَرَأْنِ مَا يَنْسَبُ الْمَقَامَ (١) [ وَأَنْوَاعُهُ ] أَى الطَّلَبِ [ كَثِيرَةٌ - مِنْهَا ]

### [ التَّمَنَّى ]

وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة (٢) [ وَاللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لَهُ لَيْتَ - وَلَا يَشْتَرِطُ إِمْكَانُ التَّمَنَّى ] بخلاف التَّوَجَّى [ تَقُولُ - لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ ] وَلَا تَقُولُ لَعَلَّه يَعُودُ ، أَلَسْنَا إِذَا كَانَ التَّمَنَّى يُمْكِنُا يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ لَكَ تَوَقُّعٌ وَطَمَآنَةٌ فِي وَقُوعِهِ ، وَإِلَّا لَصَارَتْ رَجَاءً [ وَقَدْ يَتَمَنَّى بِهِلَ نَحْوُ - هَلْ لِي مِنْ شَفِيعٍ - حَيْثُ يَعْلَمُ أَلَا شَفِيعَ لَهُ ] لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَمْتَنِعُ حَمْلُهُ عَلَى حَقِيقَةِ الْاِسْتِفْهَامِ لِلْحَصُولِ الْجَزْمِ بِاِتِّفَاقِهِ ، وَالنَّكْتَةِ فِي التَّمَنَّى بِهِلَ وَالْعَدُولِ عَنْ لَيْتَ هِيَ إِبْرَازُ التَّمَنَّى لِكَمَالِ الْعَنَايَةِ بِهِ فِي صُورَةِ الْمُمْكِنِ (٣) الَّذِي لَا جَزْمَ بِاِتِّفَاقِهِ [ وَ ] قَدْ يَتَمَنَّى [ بَلَوْ نَحْوُ - لَوْ تَأْتَيْنِي فَتُحَدِّثْنِي بِالنَّصَبِ ] عَلَى تَقْدِيرِ - فَأَنْ تُحَدِّثْنِي - فَإِنَّ النَّصَبَ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ لَوْ لَيْسَتْ عَلَى أَصْلِهَا ، إِذْ لَا يَنْصَبُ الْمَضَارِعَ بَعْدَهَا بِاضْمَارِ أَنَّ ، وَإِنَّمَا يَضْمُرُ بَعْدَ

البيان هنا على ما يشمل علم المعاني (١) ومن ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) فالمراد من هذا طلب دوام التقوى لا حصولها ، لأنها حاصلة له صلى الله عليه وسلم قبل هذا الطلب (٢) أى المجردة عن الطمع فى حصوله ليخرج الأمر (٣) أى نصاً ، أما لَيْتَ فتكون فى الممكن وفى المستحيل .



السَّكَايُ : كَانَ حُرُوفَ التَّنْدِيمِ وَالتَّحْضِيزِ وَهِيَ - هَلَا ، وَالْأَبْلَقُ الهَاءُ هَمْزَةً ، وَلَوْلَا ، وَلَوْمَا - مَأْخُودَةٌ مِنْهُمَا مُرَكَّبَتَيْنِ مَعَ - لَا ، وَمَا - الْمَزِيدَتَيْنِ لَتَضْمِينِهِمَا مَعْنَى التَّمْنَى ،

الاشياء الستة ، والمناسب هنا هو التمني - قال [ السكاكي : كَانَ حُرُوفَ التَّنْدِيمِ وَالتَّحْضِيزِ وَهِيَ هَلَا ، وَالْأَبْلَقُ الهَاءُ هَمْزَةً ، وَلَوْلَا ، وَلَوْمَا ، مَأْخُودَةٌ مِنْهُمَا ] خبر كَانِ ، أى كَانَتْهَا مَأْخُودَةٌ مِنْ هَلْ وَلَوْ اللَّتَيْنِ لِلتَّمْنَى حَالِ كَوْنِهِمَا [ مُرَكَّبَتَيْنِ مَعَ لَا وَمَا الْمَزِيدَتَيْنِ لَتَضْمِينِهِمَا ] عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ - مُرَكَّبَتَيْنِ ، وَالتَّضْمِينُ جَعْلُ الشَّيْءِ فِي ضَمَنِ الشَّيْءِ تَقُولُ - ضَمَنْتُ الْكِتَابَ كَذَا كَذَا بَابًا - إِذَا جَعَلْتَهُ مُتَضَمَّنًا لِتِلْكَ الْأَبْوَابِ ، يَعْنِي أَنَّ الْغَرَضَ الْمَطْلُوبَ مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ وَالتَّزَامِهِ هُوَ جَعْلُ هَلْ وَلَوْ مُتَضَمَّنَتَيْنِ [ مَعْنَى التَّمْنَى ]

#### تطبيقات على التمني :

(١) لَيْتَ الْكَوَاكِبُ تَدْنُو لِي فَأَنْظُرَهَا عَقُودَ مَدْحٍ فَمَا أَرْضَى لَكُمْ كَلِمِي  
(٢) أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يُعْبِرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ  
لَيْتَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ لِلتَّمْنَى ، وَهُوَ مَعْنَاهَا الْحَقِيقِي ، وَهَلْ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي لِلتَّمْنَى ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ إظهار التَّمْنَى فِي صُورَةِ الْمُمْكِنِ لِجَمَالِ الْعَنَاءِ بِهِ ، وَلَعَلَّ فِيهِ لِلتَّمْنَى ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ إظهار بُعْدِ الْمَرْجُوِّ عَنِ الْحَصُولِ .

#### أمثلة أخرى :

(١) فَلَوْ نُشِرَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُفَيْهِ فَيُخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَيْ زِيرٍ  
(٢) فَيَالَيْتَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ أَحِبَّتِي مِنْ الْبُعْدِ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَصَائِبِ

لَيَتَوَلَّدَ مِنْهُ فِي الْمَاضِي التَّنْدِيمُ ، نَحْوُ - هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا - وَفِي الْمَضَارِعِ  
التَّحْضِيضُ ، نَحْوُ - هَلَّا تَقُومُ - وَقَدْ يَتَعْنَى بِلَعْلٍ فَيُعْطَى حُكْمَ لَيْتَ ، نَحْوُ - لَعَلَّ  
أَحْبَبَ فَأُزَوِّرَكَ - بِالنَّصْبِ ، لِبَعْدِ الْمَرْجُوِّ عَنِ الْحُصُولِ .  
وَمِنْهَا الِاسْتِفْهَامُ ، وَالْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ لَهُ - الْهَمْزَةُ ،

لَيَتَوَلَّدَ [علة لتضمينهما ، يعنى أن الغرض من تضمينهما معنى التثني ليس لإفادة التثني بل  
أن يتولد [منه] أى من معنى التثني المتضمنتين هما إِيَّاهُ] في الماضي التنديم ، نحو - هلا  
أكرمت زيدا [أو - لوما أكرمته - علي معنى - ليتك أكرمته - قصدا إلى جعله نادما  
على ترك الأكرام] وفي المضارع التحضيض ، نحو - هلا تقوم [ولو ما تقوم - على معنى -  
ليتك تقوم - قصدا إلى حثه على القيام ، والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي  
لكنه حاصل كلامه ، وقوله - لتضمينهما - مصدر مضاف إلى المفعول الأول ، ومعنى  
التثني مفعوله الثاني ، ووقع في بعض النسخ - لَتَضْمِنُهُمَا - على لفظ التفعّل ، وهو  
لا يوافق معنى كلام المفتاح ، وإنما ذكر هذا بلفظ - كأن لعدم القطع بذلك [ وقد  
يتعنى بلعل فيعطى حكم ليت ] وينصب في جوابه المضارع على إضمار أن [ نحو - لعل  
أحج فأزورك - بالنصب لبعْد المرجو عن الحصول ] وبهذا يشبه المحالات والممكنات  
التي لا طماعة في وقوعها ، فيتولد منه معنى التثني .  
[ ومنها ] أى من أنواع الطلب .

### [ الاستفهام ]

وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن ، فإن كانت وقوع نسبة بين أمرين أو  
لَا وقوعها فنعصوها هو التصديق وإلّا فهو التصور [ والألفاظ الموضوعية له - الهمزة ،

وَهَلْ ، وَمَا ، وَمَنْ ، وَأَيُّ ، وَكَيْفَ ، وَأَيْنَ ، وَأَنَّى ، وَمَتَى ، وَأَيَّانَ ،  
فَالْهَمْزَةُ لَطَلَبَ التَّصْدِيقَ كَقَوْلِكَ - أَقَامَ زَيْدٌ ، وَأَزِيدَ قَاتِمٌ - أَوِ التَّصَوُّرَ كَقَوْلِكَ -  
أَدْبَسَ فِي الْإِنَاءِ أَمَّ عَسَلٌ ، وَأَنَّى الْخَايَةِ دَبْسُكَ أَمَّ فِي الرِّقِّ - وَلِهَذَا لَمْ يَقْبَحْ - أَزِيدُ  
قَامَ ، وَأَعْمَرًا عَرَفَتْ - وَالْمَسْئُولُ عَنْهُ بِهَا هُوَ مَا يَلِيهَا ، كَالْفِعْلِ فِي - أَضْرَبْتَ زَيْدًا

وهل ، وما ، ومن ، وأي ، وكف ، وأين ، وأني ، ومتى ، وأيان - فالهمزة  
لطلب التصديق [ أى اتقياد الذهن وإذعان له لوقوع نسبة تامة بين الشئين ] [ كقولك -  
أقام زيد ] فى الجملة الفعلية [ وأزيد قائم ] فى الجملة الاسمية [ أو ] لطلب [ التصور ] أى  
إدراك غير النسبة (١) [ كقولك ] فى طَلَبَ تَصَوُّرُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [ أدبس فى الإناء أم  
عسل ] عالما بحصول شئ فى الإناء طالبا لتعيينه [ و ] فى طَلَبَ تَصَوُّرُ الْمُسْنَدِ [ أنى  
الخايسة دبسك أم فى الرق ] عالما بكون الدبس فى واحد من الخايسة والرق طالبا لتعيين  
ذلك [ ولهذا ] أى ولجى. الهمزة لطلب التصور [ لم يقبح ] فى تصور الفاعل [ أزيد  
قام ] كما قبح - هل زيد قام [ و ] لم يقبح فى طلب تصور المفعول [ أعمرأ عرفت ] كما قبح -  
هل عمرا عرفت - وذلك لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل (٢)  
فيكون هل لطلب حصول الحاصل ، وهذا ظاهر فى - أعمرأ عرفت - لافى - أزيد قام -  
فَلْيَتَأَمَّلْ (٣) [ والمسئول عنه بها ] أى بالهمزة [ هو ما يليها ، كالفعل فى - أضربت زيدا ]

(١) جعل الهمزة فى ذلك لطلب التصور مبنى على التسامح ، لأنه فى الحقيقة لطلب  
التصديق الخاص لا التصور ، غاية الأمر أنه يحصل مع ذلك التصديق تعيين المسند إليه ،  
فجعل لطلب التصور من أجل هذا فقط ، ولأنه المتبادر الى الذهن قبل التأمل .

(٢) لأن التقديم يفيد التخصيص ، فيكون السؤال عن خصوص الفاعل أو  
المفعول لا عن الفعل (٣) إنما ظهر ذلك فى الأول دون الثانى لأن تقديم المنصوب  
للتخصيص فى الغالب ، وأما تقديم المرفوع فالغالب فيه أن يكون لتقوية الاستناد ،

- وَالْفَاعِلُ فِي - أَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا - وَالْمَفْعُولُ فِي - أَزِيدًا ضَرَبْتَ .

وَهَلْ لَطَلَبَ التَّصْدِيقَ فَحَسَبَ ، نَحْوُ - هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ عَمِرُوا قَاعِدٌ -  
وَلِهَذَا امْتَنَعَ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمِرُوا - وَقَبِجٌ - هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ - لِأَنَّ التَّقْدِيمَ  
يَسْتَدْعِي حُصُولَ التَّصْدِيقِ بِنَفْسِ الْفِعْلِ ، دُونَ - هَلْ

إِذَا كَانَ الشَّكُّ فِي نَفْسِ الْفِعْلِ ، أَعْنَى الضَّرْبِ الصَّادِرِ مِنَ الْمُخَاطَبِ الْوَاقِعِ عَلَى زَيْدٍ ،  
وَأَرَدَتْ بِالِاسْتِفْهَامِ أَنْ تَعْلَمَ وَجُودَهُ ، فَيَكُونُ لَطَلَبُ التَّصْدِيقِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَطَلَبُ  
تَصَوُّرِ الْمُسْنَدِ ، بِأَنْ تَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ فِعْلٌ مِنَ الْمُخَاطَبِ بِزَيْدٍ ، لَكِنْ لَا تَعْرِفُ أَنَّهُ ضَرَبَ  
أَوْ لَا كَرَّمَهُ [ وَالْفَاعِلُ فِي أَنْتَ ضَرَبْتَ ] إِذَا كَانَ الشَّكُّ فِي الصَّارِبِ [ وَالْمَفْعُولُ فِي -  
أَزِيدًا ضَرَبْتَ ] إِذَا كَانَ الشَّكُّ فِي الْمَضْرُوبِ ، وَكَذَا قِيَاسُ سَائِرِ الْمُتَعَلِّقَاتِ .

[ وَهَلْ لَطَلَبَ التَّصْدِيقَ فَحَسَبَ ] وَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ [ نَحْوُ - هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ  
عَمِرُوا قَاعِدٌ ] إِذَا كَانَ الْمَطْلُوبُ حُصُولَ التَّصْدِيقِ بِثَبُوتِ الْقِيَامِ لَزَيْدٍ وَالْقَعُودِ لِعَمْرٍو  
[ وَلِهَذَا ] أَيْ وَلَا خِصَاصَهَا بِطَلَبِ التَّصْدِيقِ [ امْتَنَعَ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمِرُوا ] لِأَنَّ وَقُوعَ  
الْمُفْرَدِ هُنَا بَعْدَ أَمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَمْ مُتَّصِلَةٌ ، وَهِيَ لَطَلَبُ تَعْيِينِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مَعَ الْعِلْمِ  
بِثَبُوتِ أَصْلِ الْحُكْمِ ، وَهَلْ [ نَمَا تَكُونُ لَطَلَبُ الْحُكْمِ فَقَطْ ، وَلَوْ قُلْتَ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ -  
بِدُونَ - أَمْ عَمِرُوا - لَقَبِجٌ وَلَا يَمْتَنِعُ لَمَّا سَبَّحِي . ] [ وَ ] لِهَذَا أَيْضًا [ قَبِجٌ - هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ -  
لِأَنَّ التَّقْدِيمَ يَسْتَدْعِي حُصُولَ التَّصْدِيقِ بِنَفْسِ الْفِعْلِ ] فَيَكُونُ هَلْ لَطَلَبُ حُصُولِ الْحَاصِلِ  
وَهُوَ مُحَالٌ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَمْتَنِعْ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ - زَيْدًا - مَفْعُولُ فِعْلِ مَحذُوفٍ (٢) أَوْ  
يَكُونُ التَّقْدِيمُ لِمَجْرَدِ الْإِهْتِمَامِ لَا لِلتَّخْصِصِ ، لَكِنْ ذَلِكَ خِلَافُ الظَّاهِرِ [ دُونَ هَلْ

وَلَكِنْ هَذَا لَا يَمْنَعُ قَبِجٌ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ - لَمَّا سَبَّحِي مِنْ أَنَّ هَلْ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْفِعْلُ غَالِبًا .  
(١) وَيَكُونُ مَفْعُولُ الْمَذْكُورِ مَحذُوفًا ، وَالتَّقْدِيرُ - هَلْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ضَرْبَتَهُ .

زَيْدًا ضَرَبْتُهُ - لجواز تقدير المفسر قبل زيد ، وجعل السكاكي قبح - هل رجل  
عرف - لذلك ، ويلزمه ألا يقبح - هل زيد عرف - وعلل غيره قبحهما بأن هل  
بمعنى قد في الأصل ، وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام ، وهي  
تخصص المضارع بالاستقبال ، فلا يصح - هل تضرب زيدا

زيدا ضربته [ فانه لا يقبح ] لجواز تقدير المفسر (١) قبل - زيد [ أى هل ضربت  
زيدا ضربته ] وجعل السكاكي قبح - هل رجل عرف - لذلك [ أى لأن التقديم  
يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، لما سبق من مذهبه من أن الأصل - عرف  
رجل - على أن - رجل - بدل من الضمير في - عرف - قدم للتخصيص [ ويلزمه ] أى  
انسكاكي [ ألا يقبح - هل - زيد عرف ] لأن تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص  
عنده ، حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، مع أنه قبح باجماع النحاة ، وفيه  
نظر لأن ما ذكره من لزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعل أخرى (٢) [ وعلل غيره ]  
أى غير السكاكي [ قبحهما ] أى قبح - هل رجل عرف ، وهل زيد عرف [ بأن هل  
بمعنى قد في الأصل ] وأصله أهل [ وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام ]  
فأقيمت هي مقام الهمزة وتطقلت عليها في الاستفهام ، وقد من خواص الأفعال ،  
فكذا ما هي بمعناها ، وإنما لم يقبح - هل زيد قائم - لأنها إذا لم تر الفعل في حيزها  
ذهلت عنه وتسلت ، بخلاف ما إذا رآته فانها تذكرت العبود ، وحثت إلى الألف  
المألوف ، فلم ترض بافتراق الاسم بينهما [ وهي ] أى هل [ تخصص المضارع بالاستقبال ]  
بحكم الوضع كالسين وسوف [ فلا يصح - هل تضرب زيدا ] في أن يكون الضرب واقعا

(١) أي جوازا واجبا بخلاف ما قبله (٢) وهي كون هل بمعنى قد في الأصل على

ما سيأتي .

وَهُوَ أَخُوكَ - كَمَا يَصِحُّ - أَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ ،

في الحال على ما يفهم عرفا (١) من قوله [ وهو أخوك ، كما يصح - أتضرب زيدا وهو أخوك ] قصداً إلى إنكار الفعل الواقع في الحال ، بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك ، لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال ، فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال ، بخلاف الهمزة فانها تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال ، لانها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال ، وقولنا - في أن يكون الضرب واقعا في الحال - ليعلم أن هذا الامتناع جارٍ في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن المراد إنكار الفعل الواقع في الحال ، سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك - أتضرب زيدا وهو أخوك - أو لا كقوله تعالى ( أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ) وكقولك - أتؤذي أباك ، وأتشم الأمير - فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع ، ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وإعماله فيها ، ولعمري إن هذه قرينة ما فيها مرية ، إذ لم يُنقل عن أحد من النحاة امتناع مثل - سيحيى زيد ركباً ، وسأضرب زيدا وهو بين يدي الأمير - كيف وقد قال الله تعالى ( سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ) ( وَإِنَّمَا يُؤَخَّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ ) وفي الخامسة :

« سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِبًا عَلَى قَضَاءِ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِبًا (٢) »

وأمثال هذه أكثر من أن تحصى ، وأعجب من هذا أنه لما سمع قول النحاة إنه

(١) لأن المتبادر أن الأخوة في الحال ، فيكون الضرب مثلها ، لأن الأصل اتحاد زمن المُقَيَّد وقيد (٢) هو لسعد بن ناشب من الشعراء الاسلاميين ، وجالبا حال من فاعل سأغسل وهو محل الاستشهاد ، لأن عامل الحال فعل مستقبل لاقتراانه بالسين ، وقضاء الله بالرفع فاعل - جالبا .

وَلَا خِصَاصَ التَّصْدِيقِ بِهَا وَتَخْصِصَهَا الْمَضَارِعَ بِالْإِسْتِقْبَالِ كَانَ لَهَا مَزِيدُ اخْتِصَاصٍ  
بِمَا كَوْنُهُ زَمَانِيًّا أَظْهَرَ ، كَالْفَعْلِ ، وَلِهَذَا كَانَ - فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ - أَدَلٌّ عَلَى طَلَبِ  
الشُّكْرِ مِنْ - فَهَلْ تَشْكُرُونَ ، وَفَهَلْ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ - لِأَنَّ إِبْرَازَ مَا سَيَتَجَدَّدُ فِي مَعْرِضِ

يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتتأق الحال والاستقبال بحسب الظاهر  
على ما سنده (١) حتى لا يجوز - يأتيني زيد سيركب ، أو إن يركب - فمفهومه أنه يجب  
تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال ، حتى لا يصح تقييد مثل - هل تضرب ،  
وستضرب ، وإن تضرب - بالحال ، وأورد هذا المقال دليلاً على ما ادعاه ، ولم ينظر في  
صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال .

[ ولا اختصاص التصديق بها ] أى لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم  
بحيثها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق [ وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد  
اختصاص بما كونه زمانياً أظهر ] وما موصولة ، وكونه مبتدأ خبره أظهر ، وزمانياً  
خبر المكون ، أى بالشئ الذى زمانيته أظهر [ كالفعل ] فإن الزمان جزء من مفهومه ،  
بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه حيث يدل بعروضه له ، أما اقتضاء تخصيصها المضارع  
بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر ، وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط  
لذلك فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الاتقاء ، والنفي والاثبات إنما يتوجهان إلى  
المعاني والأحداث التى هي مدلولات الأفعال ، لا إلى الذوات التى هي مدلولات  
الاسماء . [ ولهذا ] أى ولأن لها مزيد اختصاص بالفعل [ كان - فهل أنتم شاكرون -  
أدل على طلب الشكر من - فهل تشكرون ، وفهل أنتم تشكرون ] مع أنه مؤكَّد  
بالشكر ، لأن - أنتم - فاعل لفعل محذوف (٢) [ لأن إبراز ما سيتجدد في معرض  
(١) في بحث الحال من باب الفصل والوصل (٢) والاصل - فهل تشكرون  
تشكرون - فمحذوف الفعل الأول فأنفصل ضميره .

الثَّابِتُ أدُلَّ عَلَى كَمَالِ الْعِنَايَةِ بِحُصُولِهِ ، وَمِنْ - أَفَاتُمْ شَاكِرُونَ - وَإِنْ كَانَ لِلثَّبُوتِ ،  
لَاَنَّ هَلْ أَدْعَى لِلْفِعْلِ مِنَ الْهَمْزَةِ فَتَرَكَهُ مَعَهَا أدُلَّ عَلَى ذَلِكَ ، وَلِهَذَا لَا يَحْسُنُ . هَلْ  
زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ - إِلَّا سِنَّ الْبَلِيغِ .

وَهِيَ قِسْمَانِ : بَسِيطَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي يَطْلُبُ بِهَا وُجُودُ الشَّيْءِ ، كَقَوْلِنَا - هَلْ  
الْحَرَكَةُ مُوجُودَةٌ - وَمُرَكَّبَةٌ ، وَهِيَ الَّتِي يَطْلُبُ بِهَا وُجُودُ شَيْءٍ لَشَيْءٍ ، كَقَوْلِنَا - هَلْ  
الْحَرَكَةُ دَائِمَةٌ .

الثَّابِتُ أدُلَّ عَلَى كَمَالِ الْعِنَايَةِ بِحُصُولِهِ (١) [ مِنْ إِبْقَائِهِ عَلَى أَصْلِهِ ، كَمَا فِي - هَلْ تَشْكُرُونَ ،  
وَفَمِنْ أَتَمْتُمْ تَشْكُرُونَ - لَاَنَّ هَلْ فِي - هَلْ تَشْكُرُونَ ، وَهَلْ أَتَمْتُمْ تَشْكُرُونَ - عَلَى أَصْلِهَا ، لِكَوْنِهَا  
دَاخِلَةٌ عَلَى الْفِعْلِ تَحْقِيقًا فِي الْأَوَّلِ ، وَتَقْدِيرًا فِي الثَّانِي [ وَ ] فَمِنْ أَتَمْتُمْ شَاكِرُونَ -  
أَدُلَّ عَلَى طَلَبِ الشُّكْرِ [ مِنْ - أَفَاتُمْ شَاكِرُونَ ] أَيْضًا [ وَإِنْ كَانَ لِلثَّبُوتِ بِاعْتِبَارِ ]  
كَوْنِ الْجُمْلَةِ اسْمِيَّةٍ [ لَاَنَّ هَلْ أَدْعَى لِلْفِعْلِ مِنَ الْهَمْزَةِ فَتَرَكَهُ مَعَهَا ] أَيْ تَرَكَ الْفِعْلَ مَعَ هَلْ  
[ أدُلَّ عَلَى ذَلِكَ ] أَيْ عَلَى كَمَالِ الْعِنَايَةِ بِحُصُولِ مَا سَيُتَجَدَّدُ [ وَلِهَذَا ] أَيْ وَلَاَنَّ هَلْ أَدْعَى  
لِلْفِعْلِ مِنَ الْهَمْزَةِ [ لَا يَحْسُنُ هَلْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ إِلَّا سِنَّ الْبَلِيغِ ] لِأَنَّهُ الَّذِي يَقْصَدُ بِهِ الدَّلَالَةُ  
عَلَى الثَّبُوتِ وَإِبْرَازِ مَا سَيُوجَدُ فِي مَعْرِضِ الْمَوْجُودِ .

[ وَهِيَ ] أَيْ هَلْ [ قِسْمَانِ : بَسِيطَةٌ وَهِيَ الَّتِي يَطْلُبُ بِهَا وُجُودُ الشَّيْءِ ] أَوْ لَا وُجُودَهُ  
[ كَقَوْلِنَا - هَلْ الْحَرَكَةُ مُوجُودَةٌ ] أَوْ لَا مُوجُودَةٌ [ وَمُرَكَّبَةٌ وَهِيَ الَّتِي يَطْلُبُ بِهَا وُجُودُ  
شَيْءٍ لَشَيْءٍ ] أَوْ لَا وُجُودَهُ لَهُ [ كَقَوْلِنَا - هَلْ الْحَرَكَةُ دَائِمَةٌ ] أَوْ لَا دَائِمَةٌ ، فَانِ الْمَطْلُوبُ  
وُجُودُ الْمَدَامِ لِلْحَرَكَةِ أَوْ لَا وُجُودَهُ لَهَا ، وَقَدْ اعْتَبَرَ فِي هَذِهِ شَيْئَانِ غَيْرِ الْوُجُودِ وَفِي  
(١) وَهُوَ مِنْ بَابِ تَخْرِيجِ الْكَلَامِ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ .



وَالْبَاقِيَةُ لَطَلَبُ التَّصَوُّرِ فَقَطْ ، قِيلَ فَيُطَلَّبُ بِمَا شَرَحَ الْأِسْمَ ، كَقَوْلِنَا -  
مَالْعَنْقَاءِ - أَوْ مَا هِيَ الْمُسَمَّى ، كَقَوْلِنَا - مَا الْحَرَكَةُ - وَتَقَعُ هَلْ الْبَسِيطَةُ فِي التَّرْتِيبِ  
بَيْنَهُمَا .

الأولى شيء واحد (١) فكانت مركبة بالنسبة إلى الأولى ، وهى بسيطة بالنسبة إليها .  
[والباقية] من الفاظ الاستفهام تشترك في أنها [لطلب التصور فقط] وتختلف من  
جهة أن المطلوب بكل منها تصور شيء آخر [قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا -  
مالعنقاء] طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه ، فيجاب بإيراد لفظ أشهر [أوماهية  
المسمى] أى حقيقته التى هو بها هو [كقولنا ما الحركة] أى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ ،  
فيجاب بإيراد ذاتياته [وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما] أى بين مالتى لشرح الاسم  
والتي لطلب الماهية ، يعنى أن مقتضى الترتيب الطبيعى أن يُطَلَّبَ أَوَّلًا شرح الاسم ،  
ثم وجود المفهوم في نفسه ، ثم ماهيته وحقيقته ، لأن من لا يعرف أنه موجود استحاله مفهوم اللفظ استحاله  
منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ، ومن لا يعرف أنه موجود استحاله منه أن يطلب  
حقيقته وماهيته ، إذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له ، والفرق بين المفهوم من الاسم  
بالجملة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل ، فان كل من خوطب باسم  
فهم فهمًا ما ، ووقف على الشيء الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة ، وأما الحد  
فلا يقف عليه إلا المتراض بصناعة المنطق ، فالموجودات لها حقائق ومفاهيم ،  
فلها حدود حقيقية واسمية (٢) وأما المعدومات فليس لها إلا المفاهيم ، فلا حدود  
لها إلا بحسب الاسم ، لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يعرف أن الذات  
(١) الشيء الواحد هو الحركة ، والشئان هما الحركة والدوام .  
(٢) الحدود الحقيقية هي التى تدل على الحقائق ، والاسمية هي التى تدل على  
المفاهيم الاجمالية .

وَبَيْنَ الْعَارِضِ الْمُشَخَّصِ لِذِي الْعِلْمِ، كَقَوْلِنَا - مَنْ فِي الدَّارِ - وَقَالَ السَّكَانِيُّ :  
يُسْأَلُ بِمَا عَنِ الْجِنْسِ ، تَقُولُ - مَا عِنْدَكَ - أَيْ أَى أَجْنَاسِ الْأَشْيَاءِ عِنْدَكَ ، وَجَوَابُهُ  
كِتَابٌ وَنَحْوُهُ ، وَعَنْ الْوَصْفِ ، تَقُولُ - مَا زِيدَ - وَجَوَابُهُ الْكَرِيمُ وَنَحْوُهُ ،  
وَبَيْنَ عَنِ الْجِنْسِ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ ، تَقُولُ - مَنْ جَبْرِيلُ - أَيْ أَبْشَرُ هُوَ أَمْ مَلَكٌ  
أَمْ جَنِّي ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

موجودة ، حتى إن ما يوضع في أول التعاليم من حدود الأشياء التي يبرهن عليها في  
أثناء التعاليم (١) إنما هي حدود اسمية ، ثم إذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت  
تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية ، جميع ذلك مذكور في الشفاء .

[ و ] يطلب [ بين العارض المشخص ] أى الأمر الذى يعرض [ لذى العلم ] فيفيد  
تَشَخُّصَهُ وَتَعْيِينَهُ [ كَقَوْلِنَا - مَنْ فِي الدَّارِ ] فيجواب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه .  
[ وقال السكاكى : يسأل بما عن الجنس تقول - ما عندك - أى أى أجناس الأشياء  
عندك ، وجوابه كتاب ونحوه ] ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة (٢) نحو -  
ما الكلمة - أى أى أجناس الألفاظ هى ، وجوابه لَفْظٌ مُفْرَدٌ موضوع [ أو عن  
الوصف تقول - ما زيد - وجوابه الكريم ونحوه ، و ] يسأل [ بين عن الجنس من  
ذوى العلم ، تقول - من جبريل - أى أبشر هو أم ملك أم جنى ، وفيه نظر ] إذ لا نسلم

(١) المراد بها التراجم كالفصل والباب ، وما يوضع في أولها من الحدود مثل حد  
الصلاة المذكور في أول بابها (٢) فالمراد بالجنس الماهية الكلية سواء كانت مُتَّفَقَةً الْأَفْرَادُ  
أو مُخْتَلِفَةً بِجُمْلَةٍ أو مفصلة ، فيشمل جميع أقسام المقول في جواب ماهو ، وهو النوع  
والجنس والماهية التفصيلية والاجمالية ، فالسؤال بما عند السكاكى يختص بالأمر الكلى ،  
وعند صاحب القيل السابق لا يختص بذلك ، بل يطلب بما عنده شرح الاسم كلياً كان

ويسأل بأى عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما ، نحو - أى الفريقين خير مقاما - أى نحن أم أصحاب محمد .

وبكم عن العدد ، نحو - سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة .  
وبكيف عن الحال ، وبأين عن المكان ، وبمى عن الزمان ، وبأيان عن الزمان المستقبل ،

أنه للسؤال عن الجنس ، وأنه يصح فى جواب - من جبريل - أن يقال ملك ، بل يقال - ملك من عند الله يأتى بالوحى كذا وكذا مما يفيد تشخصه .

[ ويسأل بأى عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما ] وهو مضمون ما أضيف إليه أى [ نحو - أى الفريقين خير مقاما - أى نحن أم أصحاب محمد ] فالمنون والكافرون قد اشتركا فى الفريقية وسألوا (١) عما يميز أحدهما عن الآخر ، مثل السكون كافرين قائلين لهذا القول ، ومثل السكون أصحاب محمد عليه السلام غير قائلين .

[ و ] يسأل [ بكم عن العدد ، نحو - سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ] أى كم آية آتيناهم أعشرين أم ثلاثين ، فمن آية يميزكم بزيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعد بين كم ويميزها كما ذكرنا فى الخبرية ، فكم وهنا للسؤال عن العدد ، لكن الغرض من هذا السؤال هو التقرع والتوبيخ (٢) [ و ] يسأل [ وكيف عن الحال ، وبأين عن المكان ، وبمى عن الزمان ] ماضيا كان أو مستقبلا (٣) [ وبأيان عن الزمان المستقبل ،

أو جزئيا (١) أى الكافرون أحرار اليهود (٢) والاستفهام مع هذا على حقيقته ، لأن المقصود أمره أن يسألهم حقيقة عن ذلك ليعلم من جهتهم مقدارها .

(٣) ويسأل بها عن الحاضر أيضا .

قِيلَ وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ -  
وَأَنَّى تَسْتَعْمَلُ تَارَةً بِمَعْنَى كَيْفَ ، نَحْوُ - فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ - وَأُخْرَى بِمَعْنَى مِنْ  
أَبْنِ نَحْوُ - أَنَّى لَكَ هَذَا .

ثُمَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ ،

قِيلَ وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ - يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ - وَأَنَّى تَسْتَعْمَلُ تَارَةً  
بِمَعْنَى كَيْفَ [ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا فِعْلٌ ] نَحْوُ - فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ [ أَيْ عَلَى أَيْ  
حَالٍ وَمِنْ أَيْ شَقٍّ أُرِدْتُمْ ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْمَأْنَى مَوْضِعَ الْحَرْثِ ، وَلَمْ يَجِءْ - أَنَّى زَيْدٌ -  
بِمَعْنَى كَيْفَ هُوَ [ وَأُخْرَى بِمَعْنَى مِنْ أَيْنَ ، نَحْوُ - أَنَّى لَكَ هَذَا ] أَيْ مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا الرِّزْقُ  
الْآتِي كُلُّ يَوْمٍ ، وَقَوْلُهُ - تَسْتَعْمَلُ - إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ  
وَأَنْ يَكُونَ فِي أَحَدِهِمَا حَقِيقَةً وَفِي الْآخَرِ مَجَازًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ - أَيْنَ - إِلَّا  
أَنَّهُ فِي الْاسْتِعْمَالِ يَكُونُ مَعَ مَنْ ظَاهِرَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ :

« مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ أَيْنِ (١) »

أَوْ مُقَدَّرَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( أَنَّى لَكَ هَذَا ) أَيْ مِنْ أَيْنَ لَكَ ، أَيْ مِنْ أَيْنَ عَلَى ذِكْرِهِ  
بَعْضُ النَّجَاحِ .

[ ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ [ الْاسْتِفْهَامِيَّةَ ] كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ ] بِمَا يَنْبَغُ

(١) هُوَ لُذْرِكُ بْنُ حُصَيْنٍ مِنْ قَوْلِهِ :

لَا جَعْلُنْ لَابْنَةِ عُثْمٍ فَنَاءً مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ أَيْنِ

وَعُثْمٌ هُوَ عُثْمَانُ ، وَفَنَاءُ ضَرْبًا مِنَ الْخُصُومَةِ ، وَالْمُرَادُ عَشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَقَدْ قَالَ  
هَذَا فِي هِجَاءِ غَامِلِ زَكَاةً .

كالاستبطاء ، نحو - كم دعوتك - والتعجب ، نحو - مالى لا أرى الهدد -  
 والتنبيه على الضلال ، نحو - فإين تذهبون - والوعيد ، كقولك لمن يسى الأدب  
 - ألم أؤدب فلاناً - إذا علم المخاطب ذلك ، والتقرير بإيلاء المقرر به الهمزة كما  
 مر ، والآنكار كذلك ، نحو - أغير الله تدعون ،

المقام بحسب معونة القرائن [ كالاستبطاء نحو - كم دعوتك - والتعجب نحو - مالى  
 لا أرى الهدد ] لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام إلا بآذنه ، فلما لم يبصره  
 مكانه تعجب من حال نفسه في عدم إبطاره إياه ، ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل  
 عن حال نفسه ، وقول صاحب الكشف : نظر سليمان الى مكان الهدد فلم يبصره  
 فقال مالى لا أراه ، على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لسانه ستره أو غير ذلك ، ثم  
 لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك ، وأخذ يقول أهو غائب ، كأنه يسأل عن صحة  
 ما لاح له - يدل على أن الاستفهام على حقيقته [ والتنبيه على الضلال ، نحو - فإين  
 تذهبون - والوعيد ، كقولك لمن يسى الأدب - ألم أؤدب فلاناً - إذا علم المخاطب  
 ذلك ] وهو أنك أدبت فلاناً ، فيفهم معنى الوعيد والتخويف ولا يحمله على السؤال  
 [ والتقرير ] أى حل المخاطب على الاقرار بما يعرفه ولجأته اليه [ بإيلاء المقرر به  
 الهمزة ] أى بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به [ كما مر ] فى  
 حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزة ، تقول - أضربت زيدا - فى تقريره  
 بالفعل - و - أنت ضربت - فى تقريره بالفعل ، و - أزيدا ضربت - فى تقريره  
 بالمفعول ، وعلى هذا القياس ، وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبت ، فيقال - أضربت  
 زيدا بمعنى أنك ضربته أثبتة [ والآنكار كذلك نحو - أغير الله تدعون ] أى بإيلاء  
 المنكر الهمزة ، كالفعل فى قوله :

أَغْبَرُ اللَّهِ أَخْذُ وَلِيًّا - وَمِنْهُ - أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ - أَيْ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ ، لِأَنَّ  
إِنْكَارَ النَّفْيِ نَفْيٌ لَهُ وَنَفْيُ النَّفْيِ إِبْثَاتٌ ، وَهَذَا مُرَادٌ مَنْ قَالَ إِنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ  
أَيْ بِمَا دَخَلَهُ النَّفْيُ لَا بِالنَّفْيِ ، وَلَا لِنِكَارِ الْفِعْلِ صُورَةَ أُخْرَى ، وَهِيَ نَحْوُ - أَزِيدَا  
ضَرَبْتَ أُمَّ عَمْرَأَ - لِمَنْ

« أَيْقَنْتَنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي (١) »

والفاعل في قوله تعالى ( أَمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ ) والمفعول في قوله تعالى  
[ أَغْبَرُ اللَّهِ أَخْذُ وَلِيًّا ] وأما غير الهمزة فيجىء للتقرير والانكار لكن لا يجرى فيه  
هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه [ ومنه ] أَيْ مِنْ جِئِيَ الهمزة  
للالنكار نحو - [ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ - أَيْ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ لِأَنَّ إِنْكَارَ النَّفْيِ نَفْيٌ لَهُ وَنَفْيُ  
النَّفْيِ إِبْثَاتٌ ، وَهَذَا ] الْمَعْنَى [ مُرَادٌ مَنْ قَالَ : الهمزة فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ أَيْ ] لِحَمَلِ الْمُخَاطَبِ  
عَلَى الْإِقْرَارِ [ بِمَا دَخَلَهُ النَّفْيُ ] وَهُوَ - اللَّهُ كَافٍ [ لَا بِالنَّفْيِ ] وَهُوَ - لَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ -  
فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة ، بل بِمَا يَعْرِفُ الْمُخَاطَبُ  
مِنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ إِبْثَاتًا أَوْ نَفْيًا ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ( أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهَيْنِ  
مِنْ دُونِ اللَّهِ ) فَالهمزة فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ أَيْ بِمَا يَعْرِفُهُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ ،  
لَا بِأَنَّهُ قَدْ قَالَ ذَلِكَ ، فَافْهَمْ ، وَقَوْلُهُ - وَالْإِنْكَارُ كَذَلِكَ - دَلٌّ عَلَى أَنَّ صُورَةَ إِنْكَارِ  
الْفِعْلِ أَنْ يَلِيَ الْفِعْلَ الْهَمْزَةُ ، وَلَمَّا كَانَ لَهُ صُورَةٌ أُخْرَى لَا يَلِي فِيهَا الْفِعْلَ الْهَمْزَةُ أَشَارَ  
إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ [ وَلَا لِنِكَارِ الْفِعْلِ صُورَةَ أُخْرَى ، وَهِيَ نَحْوُ - أَزِيدَا ضَرَبْتَ أُمَّ عَمْرَأَ - لِمَنْ  
(١) هُوَ مِنْ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ :

أَيْقَنْتَنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمُسْنُونَةُ زُرْقٍ كَأَنْ يَابِ اغْوَالٍ

يُردّد الضرب بينهما ، وَالْإِنْكَارُ إِمَّا لِلتَّوْبِيخِ أَيْ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ، نَحْوُ -  
أَعْصَيْتَ رَبَّكَ - أَوْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ،

نَحْوُ - أَتَعْصِي رَبَّكَ - أَوْ لِلتَّكْذِيبِ أَيْ لَمْ يَكُنْ ، نَحْوُ - أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ ،  
أَوْ لَا يَكُونَ ، نَحْوُ - أَنْزَلْنَاهُمْ فِيهَا - وَالتَّهْكِيمَ ، نَحْوُ - أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ  
مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا - وَالتَّحْقِيرَ ، نَحْوُ - مِنْ هَذَا -

يُردّد الضرب بينهما [ من غير أن يعتقد تعلقه بغيرهما (١) ] فإذا أنكرت تعلقه بهما  
فقد نفىته عن أصله ، لأنه لا بد له من محل يتعلق به [ والآنكار إما للتوبيخ أى ما كان  
ينبغي أن يكون ] ذلك الأمر الذى كان [ نَحْوُ - أَعْصَيْتَ رَبَّكَ ] فإن العصيان واقع  
لكنه منكّر ، وما يقال إنه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت [ أو لا ينبغي أن يكون ] أى  
أن يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة ، وذلك فى المستقبل [ نَحْوُ - أَتَعْصِي  
رَبَّكَ ] بمعنى لا ينبغي أن يتحقق العصيان [ أو للتكذيب ] فى الماضى [ أى لم يكن نَحْوُ -  
أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ ] أى لم يفعل ذلك [ أو ] فى المستقبل أى [ لا يكون ، نَحْوُ -  
أَنْزَلْنَاهُمْ فِيهَا ] أى أنزلهم تلك الهداية أو الحجة ، بمعنى أنكروهم على قبولها ونفسروهم  
على الاهتداء والحال أنكم لها كارهون ، بمعنى لا يكون منا هذا الإلزام [ والتهمك ] عطف  
على الاستبطاء أو على الإنكار ، وذلك أنهم اختلفوا فى أنه إذا ذكر معطوفات  
كثيرة أن الجميع معطوف على الأول ، أو كل واحد عطف على ما قبله [ نَحْوُ - أَصْلَاتُكَ  
تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا ] وذلك أن شعيبا عليه السلام كان كثير الصلاة ،  
وكان قومه إذا رأوه يصلّى تضاحكوا ، فقصدوا بقولهم ( أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ ) الهزء  
والسخرية لا حقيقة الاستفهام [ والتحقير نَحْوُ - مِنْ هَذَا ] استحقاقا بشأنه مع أنك  
والمشترقى السيف المنسوب الى مشارف الشام ، والمسئونة السهام المحددة النصال .  
(١) الأولى أن يقول - بأن يعتقد عدم تعلقه بغيرهما ، لأن هذا هو مراد المتن .

والتَّهْوِيلِ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ - وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ، مَنْ  
فِرْعَوْنُ - بَلَفَظَ الْأَسْتَفْهَامَ وَرَفَعَ فِرْعَوْنَ ، وَلِهَذَا قَالَ - إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ ،  
وَالِاسْتِبْعَادِ ، نَحْوُ - أُنِيَ لَهُمُ الذِّكْرُ وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ، ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ .

تعرفه [ والتَّهْوِيلِ كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ - وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ، مَنْ  
فِرْعَوْنُ - بَلَفَظَ الْأَسْتَفْهَامَ ] أى من بفتح الميم [ ورفع فِرْعَوْنَ ] على أنه مبتدأ ومن  
الاستفهامية خبره ، أو بالعكس على اختلاف الرأيين ، فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام  
ههنا ، وهو ظاهر ، بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا  
بقوله ( من فِرْعَوْنَ ) أى هل تعرفون من هو فى فرط عتوه وشدة شكيته فساظنكم  
بعذاب يكون المُنْدَبُّ به مثله [ ولهذا قال - إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ ] زيادة لتعريف  
حاله وتهويل عذابه [ والاستبعاد ، نحو - أُنِيَ لَهُمُ الذِّكْرُ ] فانه لا يجوز حمله على حقيقة  
الاستفهام ، وهو ظاهر ، بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى ، بقرينة قوله تعالى  
[ وقد جاءهم رسول مبين ، ثم تولوا عنه ] أى كيف يذكرون ويتعظون ويؤفون بما  
وعده من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب

#### تطبيقات على الاستفهام :

- (١) تَسْأَلُنِي مَا الْحُبُّ قُلْتُ عَوَاطِفُ مُنَوَّعَةُ الْأَجْنَاسِ مَوْطِنُهَا الْقَلْبُ
- (٢) أَشَوْقًا وَلَا يَمُضُ لِي غَيْرُ لَيْلَةٍ فَكَيْفَ إِذَا شَطَّ الْمَطِيُّ بَنَا عَشْرًا
- (٣) أَيْدُرُكَ مَا أَدْرَكْتُ إِلَّا ابْنُ هِمَّةٍ يُمَارِسُ فِي كَسْبِ الْعِلْمِ مَا أُمَارِسُ
- (٤) صَاحٍ هَذِي قُبُورًا تَمْلَأُ الرَّحْبَ فَأَيْنَ الْقُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادَ

ما فى الاول اطلب الحقيقة ، والهمزة فى الثانى للتعجب ، وكيف فيه للتعظيم ،  
والهمزة فى الثالث للنفي ، وأين فى الرابع للتكثير .



وَمِنْهَا الْأَمْرُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ صَيِّغَتَهُ مِنَ الْمُقْتَرَنَةِ بِاللَّامِ نَحْوُ - لِيَحْضُرَ زَيْدٌ -  
وَعَبْرَهَا نَحْوُ - أَكْرَمَ عَمْرًا ، وَرُوِيَ بِكَرَّاءٍ - مَوْضُوعَةٌ لَطَلَبِ الْفِعْلِ اسْتِعْلَاءً ،  
لِتَبَادُرَ الْفَهْمُ عِنْدَ سَمَاعِهَا إِلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ لِغَيْرِهِ كَالِابَاحَةِ ، نَحْوُ -  
جَالِسِ الْحَسَنِ أَوْ ابْنِ سِيرِينَ -

الاذكار من كشف الدخان ، وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من  
الآيات والبيانات من الكتاب المعجز وغيره ، فلم يذكروا وأعرضوا عنه .

[ ومنها ] أي من أنواع الطلب [ الأمر ] وهو طلب فعل غير كَفَّ على جهة  
الاستعلاء ، وصيغته تستعمل في معان كثيرة ، فاختلفوا في حقيقته الموضوعية هي (١) لها  
اختلافا كثيرا ، ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ . قال المصنف [ والأظهر أن  
صيغته من المقتزنة باللام نحو - ليحضر زيد - وغيرها نحو - أكرم عمرا ورويد بكرا ]  
فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كَفَّ استعلاء . سواء كان اسما أو فعلا [ موضوعة  
لطلب الفعل استعلاء ] أي على طريق طلب العلو وعدَّ الأمر نفسه عاليا سواء كان عاليا  
في نفسه أم لا [ لتبادر الفهم عند سماعها ] أي سماع الصيغة [ إلى ذلك ] المعنى ، أعني  
الطلب استعلاءً ، والتبادر إلى الفهم من أقوى إشارات الحقيقة [ وقد تستعمل ] صيغة  
الأمر [ لغيره ] أي لغير طلب الفعل استعلاء [ كالأباحة نحو - جالس الحسن أو ابن سيرين ]

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (قَالَ لَنْ رَبِّكَ يَا مُوسَى ، قَالَ رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى) :

(٢) ليت شعري أنلك محكمة التفيتش أم عهد نيرون عاداً

(٣) أضاعوني وأى فتى أضاعوا ليوم كريمة وسداد ثغر

(١) الضمير للصيغة وفي قوله - لها - للحقيقة .

والتَّهْدِيدِ ، نَحْوَ - اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ - وَالتَّعْجِيزِ ، نَحْوَ - فَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ -

فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما والّا يجالس أحدا منهما أصلا [ والتَّهْدِيدِ ]  
 أى التخويف ، وهو أعم من الانذار ، لأنه إبلاغ مع التخويف (١) وفي الصَّحَاحِ  
 الانذار تخويف مع دعوة [ نحو - اعملوا ما شئتم ] لظهور أن ليس المراد الا أمر بكل  
 عمل شاؤا [ والتَّعْجِيزِ نحو - فاتوا بسورة من مثله ] إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة  
 من مثله لِكَرِّهِ محالا ، وَالظَّرْفُ أَعْنَى قَوْلِهِ - من مثله - مُتَعَلِّقٌ بِفَاتُوا وَالضَّمِيرُ لِعِبْدَنَا ،  
 أو صفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا (٢) فان قلت لم لا يجوز على الاول أن  
 يكون الضمير لما نزلنا ، قلت لأنه يقتضى ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة  
 بشهادة الذوق ، إذ التَّعْجِيزُ إنما يكون عَنِ الْمَأْتِي بِهِ (٣) فكأن مثل القرآن ثابت  
 لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة ، بخلاف ما إذا كان وصفا للسورة فان المعجوز  
 عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف ، فان قلت فليكن التَّعْجِيزُ (٤) باعتبار  
 انتفاء الْمَأْتِي مِنْهُ ، قلنا احتمال عقلى لا يسبق إلى الفهم (٥) ولا يوجد له مَسَاقٌ في  
 اعتبارات البلاغ واستعمالاتهم فلا اعتداد به ، ول بعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته

(١) الأَوْضَحُ أن يقال لأنه تخويف مع إبلاغ ، وهذا مثل قوله تعالى ( قُلْ  
 تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ ) فصيغة - تمتعوا - مع ما بعدها تخويف بأمر مع إبلاغه  
 عن الغير ، ولا يشترط في التهديد الإبلاغ عن الغير بأن يكون من عند نفسه ، ولهذا  
 كان أعم من الانذار (٢) وهذا في قوله تعالى قبل ذلك ( وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا  
 عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ) - الآية (٣) وهو السورة ، أى عن الايتان بها مع  
 وجود الْمَأْتِي مِنْهُ وهو المثل (٤) أى عند تعليق الظرف بقوله - فاتوا (٥) لأن التقييد  
 هى التى تكون محطَّ القصد .

وَالْتَسْخِيرَ ، نَحْوُ - كُونُوا قَرَدَةً خَاسِمِينَ - وَالْأَهَانَةَ ، نَحْوُ - كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا - وَالتَّسْوِيَةَ ، نَحْوُ - اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا - وَالتَّمَنَّى نَحْوُ :

« أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أُجَلِّي »

وَالدُّعَاءَ ، نَحْوُ - رَبِّ اغْفِرْ لِي - وَالْإِلْتِمَاسَ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ رُبَّةً -

[ والتسخير نحو - كونوا قردة خاسمين - والاهانة نحو - كونوا حجارة أو حديدا ]  
 إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة لعدم قدرتهم على ذلك ، لكن  
 في التسخير يحصل الفعل ، أعني صيرورتهم قردة ، وفي الاهانة لا يحصل ، إذ المقصود  
 قُلَّةُ الْمُبَالَاةِ بِهِمْ [ والتسوية نحو - اصبروا أو لا تصبروا ] ففي الاباحة كَأَنَّ الْمُخَاطَبَ  
 تَوَهَّمَ أَنَّ الفعل محذور عليه فَأَذَنَ لَهُ فِي الفعل مع عدم الْحَرَجِ فِي التَّرك ، وفي التسوية  
 كَأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ أَحَدَ الطَّرَفَيْنِ مِنَ الفعل والتَّرك أنفع لَهُ وَأَرْجَحُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ فَدَفَعَ ذَلِكَ  
 وَسَوَّى بَيْنَهُمَا [ والتمني نحو :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أُجَلِّي ] بَصْبَحَ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ (١)

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل ، إذ ليس ذلك في وسعه ، لكنه يتمني  
 ذلك تخلصاً مما عرض له في الليل مِنْ تَبَارِيحِ الْجَوَى ، وَلَا سِتَاطَانِهِ تِلْكَ اللَّيْلَةُ كَأَنَّهُ  
 لَا طَمَاعِيَّةَ لَهُ فِي انْجِلَاسِهَا ، فَلِهَذَا يَحْمِلُ عَلَى التَّمَنَّى دُونَ الرَّجَى [ والدعاء ] أَيْ الْطَّلَبَ  
 عَلَى سَبِيلِ التَّضَرُّعِ [ نحو - رب اغفر لي - والالتماس ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ رُبَّةً -

(١) هو لامرئ القيس ، وأمثل بمعنى أفضل .

افعل - بدون استعلاء .

ثم الامر قال السكاني حقه الفور ، لانه الظاهر من الطلب ، ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه إلى تغيير الامر الأول دون الجمع وإرادة التراخي ، وفيه نظر .

افعل - بدون الاستعلاء [ والتضرع ، فان قيل أى حاجة إلى قوله - بدون الاستعلاء - مع قوله - لمن يساويك رتبة - قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو ، فيجوز أن يتحقق من المساوى بل من الأدنى أيضا .

[ ثم الامر قال السكاني حقه الفور لانه الظاهر من الطلب ] عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء [ ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه إلى تغيير ] الامر [ الاول دون الجمع ] بين الامرين [ وإرادة التراخي ] فان المولى إذا قال لعبده - قم - ثم قال له قبل أن يقوم - اضطجع حتى المساء - يتبادر الفهم إلى انه غير الامر بالقيام إلى الامر بالاضطجاع ، ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما [ وفيه نظر ] لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن ( ١ ) .

( ١ ) والقرينة في المثال هي قوله - حتى المساء - لانه يقتضى أن يكون له مبدأ ، فيكون عقب ورود صيغة الامر .

تطبيقات على الامر :

( ١ ) نه با فؤاد فحول عرشك أمه عقدت خناصرها على الاصلاح

( ٢ ) وحسن ظنك بالايام معجزة فظن شرًا وكن منها على حذر

( ٣ ) أربني جواداً مات هزلاً لعلي أرى ماترين أو بخيلاً مغلداً

الامر في الاول للدعاء لانه من الأدنى الى الأعلى ، وفي الثاني للارشاد ،

وَمِنْهَا النَّهْيُ ، وَلَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ - لَا - الْجَازِمَةُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ - لَا تَفْعَلْ -  
وَهُوَ كَالْأَمْرِ فِي الِاسْتِعْلَاءِ ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ طَلَبِ الْكَفِّ أَوْ التَّرْكِ

[ ومنها ] أى من أنواع الطلب [ النهى ] وهو طلب الكفِّ عن الفعل استعلاءً  
[ وله حرف واحد وهو لا الجازمة فى نحو قولك - لا تفعل - وهو كالأمر فى  
الاستعلاء ] لانه المتبادر إلى الفهم [ وقد يستعمل فى غير طلب الكف ] عن الفعل كما  
هو مذهب البعض [ أو ] طلب [ الترك ] كما هو مذهب البعض ، فانهم اختلفوا فى أن  
مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاستغفال بأحد أضداده ، أو ترك الفعل وهو  
نفس ألا تفعل (١) .

وفى الثالث للتعجيز .

أمثلة أخرى :

(١) فَعِشْ وَاحِدًا أَوْ صِلْ أَخَاكَ فَإِنَّهُ مُقَارِفُ ذَنْبٍ مَرَّةً وَجُنَائِبُهُ

(٢) قُمْ لِلْمَعْلَمِ وَفِّهِ التَّجْبِيلَ كَادَ الْمَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا

(٣) أَلَمَّا عَلَى مَعْرَبٍ وَقَوْلًا لِقَبْرِهِ سَقَتَكَ الْغَوَادِي مَرْبَعًا بَعْدَ مَرْبَعٍ

(١) أى نفس عدم الفعل بناء على جواز التكليف به .

تطبيقات على النهى :

(١) قوله تعالى - ( قَالَ يَا بَنِيَّ أَمَّا لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ

فَرَّقَتْ بَيْنَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي ) :

(٢) لَا تَيَاسُوا أَنْ تَسْتَرْدُوا مَجْدُكُمْ فَلَرُبَّ مَغْلُوبٍ هَوَى ثُمَّ ارْتَقَى

(٣) نَذِيرِي أَنَاكَ فَلَا تَعْظُ وَسَوْفَ يَرْوَعُكَ صَبْرُ الْحَلِيمِ

كالتهديد ، كَقَوْلِكَ لَعَبْدٍ لَا يَمْتَثِلُ أَمْرَكَ - لَا تَمْتَثِلُ أَمْرِي .  
وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها ، كَقَوْلِكَ - لَيْتَ لِي مَالًا أَنْفَقَهُ ،  
وَأَيْنَ يَبْنِيكَ أَزْرَكَ ، وَأَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ ، وَلَا تَشْتُمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ .

[ كالتهديد ، كَقَوْلِكَ لَعَبْدٍ لَا يَمْتَثِلُ أَمْرَكَ - لَا تَمْتَثِلُ أَمْرِي ] وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر .

[ وهذه الأربعة ] يعنى التمنى - والاستفهام والأمر والنهى [ يجوز تقدير الشرط بعدها ] وإيراد الجزاء عقيبها مجزوماً بـ [ المضمرة مع الشرط ] [ كَقَوْلِكَ ] فى التمنى [ لَيْتَ لِي مَالًا أَنْفَقَهُ ] أى إن أَرْزَقَهُ أَنْفَقَهُ [ و ] فى الاستفهام [ أَيْنَ يَبْنِيكَ أَزْرَكَ ] أى إن تُعَرِّفْنِي أَزْرَكَ [ و ] فى الأمر [ أَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ ] أى إن تَكْرَمْنِي أَكْرَمَكَ [ و ] فى النهى [ لَا تَشْتُمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ ] أى إن لَا تَشْتُمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ ، وذلك لأن الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي كَوْنُ المطلوب مقصوداً للمشكك إما لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله ، وهذا معنى الشرط ، فإذا ذكرت الطلب وذكرت

النهى فى الأول للالتماس ، وفى الثانى للارشاد ، وفى الثالث للتهديد .

أمثلة أخرى :

- (١) لَا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ الْوُشَاةِ وَلَمْ أَذْنِبْ وَقَدْ كُنْتُ فِي الْأَقَاوِيلِ
- (٢) اِعْمَلْنِي جُودًا وَلَا تَجْعَلْنِي إِلَّا تَبْكِيَانِ لَصَخَرِ النَّدَى
- (٣) فَتَى الشَّعْرِ هَذَا مَوْطِنُ الصَّدْقِ وَالْهَدَى فَلَا تَكْذِبِ النَّارِيخَ إِنْ كُنْتَ مُنْشِدًا

وَأَمَّا الْعَرَضُ كَقَوْلِكَ - أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تَصَبُّ خَيْرًا - فَمَوْلَدٌ مِنَ الْإِسْتِفْهَامِ ، وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا لِقَرِينَةٍ ، نَحْوُ - أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ - أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقِّ .

بعده ما يصلح توقُّفه على المطلوب غَلَبَ على ظنِّ المخاطَبِ كَوْنُ المطلوبِ مقصودا لذلك المذكور بعده لآلئ نفسه ، فيكون إِذَنْ معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا . ولما جعل النحاة الأشياء التي يُضْمَرُ حرف الشرط بعدها خمسة أشياء أشار المصنف إلى ذلك بقوله [ وأما العرض كقولك - ألا تنزل عندنا تصب خيرا ] أي إن تنزل تصب خيرا [ فمولد من الاستفهام ] وليس شيئا آخر برأسه ، لأن الهمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفي ، وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا ، فَمَوْلَدٌ عَنْهُ بِمَعُونَةِ قَرِينَةِ الْحَالِ عَرَضُ النُّزُولِ عَلَى الْمُخَاطَبِ وَطَلَبُهُ مِنْهُ [ وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا ] أَيْ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ [ لِقَرِينَةٍ ] تَدُلُّ عَلَيْهِ (١) [ نَحْوُ - أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ - أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقِّ ] فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُتَوَلَّى وَحْدَهُ وَيُعْتَقَدُ أَنَّهُ الْمَوْلَى وَالسَّيِّدُ ، وَقِيلَ لِأَشْكُ أَنْ قَوْلَهُ ( أَمْ اتَّخَذُوا ) إِنْكَارٌ تَوْبِيخٌ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ، وَحِينَئِذٍ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ( فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ ) مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ شَرْطٍ ، بَلَا يُقَالُ - لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْبَدَ غَيْرُ اللَّهِ فَاللَّهُ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ - وَفِيهِ نَظَرٌ ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا فِيهِ مَعْنَى الشَّيْءِ حَكْمُهُ حَكْمُ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، وَالطَّبَعُ الْمُسْتَقِيمُ شَاهِدٌ صَدَقَ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا - لَا تَضْرِبُ زَيْدًا فَهُوَ أَخُوكَ - بِالْقَاءِ ، بِخِلَافِ - أَتَضْرِبُ زَيْدًا فَهُوَ أَخُوكَ - اسْتِفْهَامَ إِنْكَارٍ ، فَانَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْوَاوِ الْحَالِيَةِ .

(١) مثل القاء في قوله - فالله هو الولي .

وَمِنْهَا النَّدَاءُ ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ صِيغَتَهُ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ كَالْأَغْرَاءِ فِي قَوْلِكَ لِمَنْ أَقْبَلَ  
يَتَظَلَّمُ - يَا مَظْلُومٌ - وَالْإِخْتِصَاصُ فِي قَوْلِهِمْ - أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ -

[ ومنها ] أى من أنواع الطلب [ النداء ] وهو طلب الاقبال بحرف نائب متاب  
أدعو لفظاً أو تقدير (١) [ وقد تستعمل صيغته ] أى صيغة النداء [ فى غير معناه ] وهو  
طلب الاقبال [ كالأغراء فى قولك لمن أقبل يتظلم - يا مظلوم ] قصداً الى إغرائه وحثه  
على زيادة التظلم وبث الشكوى ؛ لأن الاقبال حاصل [ والاختصاص فى قولهم - أنا  
أفعل كذا أيها الرجل ] فقولنا - أيها الرجل - أصله تخصيص المُنَادَى بطلب إقباله عليك ،  
ثم جعل مجرداً عن طلب الاقبال ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما أنسب اليه ،  
إذ ليس المراد بأَيٍّ ووصفه المُخَاطَبُ ، بل مادل عليه ضمير المتكلم (٢) فَأَيُّهَا مَضْمُومٌ (٣)

(١) نحو قوله تعالى - (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ إِنَّكَ كُنْتَ مِنَ  
الْخَاطِئِينَ) - فالتقدير يا يوسف (٢) ولهذا كان الاختصاص صورته صورة نداء وليس  
بنداء ، فلا يجوز فيه إظهار حرف النداء كما يجوز فى غيره (٣) يعنى أنه مبنى على الضم  
لأنه نكرة مقصودة ، وهو فى محل نصب بفعل محذوف تقديره - أخص .

#### تطبيقات على النداء :

(١) أَيَا مَنَازِلَ سَلَمَى ابْنِ سَلَمَكَ من أجل هذا بكيناها بكيناك

(٢) فَيَا لَأَمَى دَعْنَى أَغَالِي بَقِيمَتِي فَقِيمَةُ كُلِّ النَّاسِ مَا يَحْسَنُونَهُ

(٣) إِنَّا بَنَى نَهْشَلٍ لَا تَدْعِي لِأَبٍ عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْآبَاءِ يَشْرِينَا

النداء فى الاول للتحسر ، وهو من نداء البعيد لعظم شأن المُنَادَى عند المنادي ،



أَيُّ مُتَخَصِّصًا مِنْ بَيْنِ الرِّجَالِ .

ثُمَّ الْخَبَرُ قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ الْإِنْشَاءِ إِمَّا لِلتَّفَاوُلِ ، أَوْ لِإِظْهَارِ الْحَرْصِ فِي وَقْعِهِ  
كَأَمْرٍ ، وَالِدَعَاءُ بِصِيغَةِ الْمَاضِي مِنَ الْبَلِيغِ يَحْتَمِلُهُمَا ، أَوْ لِلْإِحْتِرَازِ

والرجل مرفوع ، والمجموع في محل النصب على أنه حال ، ولهذا قال [ أي متخصصا ]  
أي مختصا [ من بين الرجال ] وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة ، نحو - يَا اللَّهُ -  
وَالْتَعْجِبُ ، نحو - يَا لَلْأَمَاءِ - وَالتَّحْسِرُ وَالتَّوَجُّعُ ، كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا  
وما أشبه ذلك .

[ ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء إما للتفاؤل ] بلفظ الماضي دلالة على أنه كأنه وقع ،  
نحو - وفقك الله للتقوى [ أو لإظهار الحرص في وقوعه بآمر ] في بحث الشرط ، من  
أن الطالب إذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوُّره إياه فرمما يخيل إليه حاصلا ، نحو -  
رزقني الله لقاءك [ والدعاء بصيغة الماضي من البليغ ] كقوله - رحمه الله [ يحتملها ] أي  
التفاؤل وإظهار الحرص ، وأما غير البليغ فهو ذاهلٌ عن هذه الاعتبارات [ أو للاحتراز

وقوله - بكيناها بكيناك - على تقدير حرف العطف ، وفي الثاني لطلب الإقبال ، وهو من  
نداء البعيد للإشارة إلى انحطاط رتبته ، وفي الثالث للاختصاص ، والتقدير - أخص  
بني نهشل .

أمثلة أخرى :

- (١) صَادِحَ الشَّرْقِ قَدْ سَكَّتْ طَوِيلًا وَعَزِيزٌ عَلَيْنَا أَلَّا تَقُولَا
- (٢) يَا لَكَ مِنْ قُبْرَةٍ بِمَعْمَرٍ خِلَالِكَ الْجَوْفِيِّضِ وَاصْفَرِي
- (٣) يَا لَلرَّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مَنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفْهُ الْمُرْدِي لَهُمْ دِينًا

عَنْ صُورَةِ الْأَمْرِ ، أَوْ لِحْلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، بَأَن يَكُونَ مَنْ لَا يُحِبُّ أَنْ  
يُكَذِّبَ الطَّالِبَ .

### تنبيه

الإنشاء كالتحريك كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة فليعتبره الناظر .

عن صورة الأمر (١) [ كقول العبد للمولى - ينظر المولى إلى ساعة - دون  
انظر - لأنه في صورة الأمر ، وإن قصد به الدعاء أو الشفاعة ] أو لِحْلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى  
الْمَطْلُوبِ بَأَن يَكُونَ [ المخاطب ] من لا يحب أن يكذب الطالب [ أي ينسب إليه الكذب ،  
كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك - تأتيني غدا - مقام - اتنى - تحمله بالطف  
وجه على الاتيان ، لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر ، لَكُونَ كلامك  
في صورة الخبر .

### تنبيه

[ الإنشاء كالتحريك في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة ] يعني أحوال الاسناد ،  
والمسند إليه ، والمسند ، ومتعلقات الفعل ، والقصر [ فليعتبره ] أي ذلك الكثير الذي  
يُشَارِكُ فِيهِ الْإِنشَاءُ الْخَبَرُ [ الناظر ] بنور البصيرة في لطائف الكلام ، مثلا الكلام  
(١) ولا يكون هذا بلفظ الماضي ، بل يكون بلفظ المضارع كما في المثال المذكور ،  
وكذلك حمل المخاطب على المطلوب .

تطبيقات على وقوع الخبر موقع الإنشاء :

(١) قوله تعالى - ( فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَفِيهِ عَلَى النَّاسِ

## الفصل والوصل

### الوصل عطف

الانشائي أيضا إما مؤكّد أو غير مؤكّد ، والمسند اليه فيه إما محذوف أو مذكور ، إلى غير ذلك (١) .

### الفصل والوصل

بدأ بذكر الفصل لأنه الاصل ، والوصل طار أي عارض عليه حاصل بزيادة حرف من حروف العطف ، لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة عديمها ، والأعدام إنما تُعرف بملكاتها - بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال [ الوصل : عطف حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين ] .

(٢) أتاني أبيت اللعن أنك لمتني وتلك التي أهتم منها وأنصب

فالاول بمعنى - وثيأمن من دخله - والغرض منه إظهار الحرص على وقوعه ، والثاني - أبيت اللعن - بمعنى الدعاء ، والغرض منه إظهار التفاؤل به .

امثلة أخرى :

(١) ألا يا أسلي يا دارمي على البلي ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

(٢) قوله تعالى - ( وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ

مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أفررتم وأنتم تشهدون ) .

(١) هذا في الحقيقة هو الذي يرجع الى علم المعاني من مباحث الانشاء ، أما الذي

سبق من أول الباب الى هنا فالأولى به علم البيان لا علم المعاني ، لأنه يدور على بيان

بعض الجمل على بعض ، والفصل تركه ، فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن  
يكون لها محل من الأعراب أو لا ، وعلى الأول إن قصد تشريك الثانية لها في  
حكمه عطفت عليها كالمفرد ، فشرط كونه مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما  
جهة جامعة ، نحو .. زيد يكتب ويشعر ، أو يعطي ويمنع .

بعض الجمل على بعض ، والفصل : تركه [ أى ترك عطفه عليه (١) ] فإذا أتت جملة بعد  
جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الأعراب أو لا ، وعلى الأول [ أى على تقدير  
أن يكون للأولى محل من الأعراب ] [ إن قصد تشريك الثانية لها ] أى للأولى [ فى  
حكمه ] أى فى حكم الأعراب الذى لها ، مثل كونها خبر مبتدأ أو حالا أو صفة أو  
نحو ذلك [ عطفت ] الثانية [ عليها ] أى على الأولى ، ليدل العطف على التشريك المذكور  
[ كالمفرد ] فانه إذا قصد تشريك لمفرد قبله فى حكم إعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا  
أو نحو ذلك وجب عطفه عليه (٢) [ فشرط كونه ] أى كونه عطف الثانية على الأولى  
[ مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما ] أى بين الجملتين [ جهة جامعة ، نحو - زيد يكتب  
ويشعر ] لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر [ أو يعطي ويمنع ] لما بين الاعطاء  
والمنع من التضاد ، بخلاف نحو - زيد يكتب ويمنع أو يعطي ويشعر - وذلك لئلا  
يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون (٣) وقوله - ونحوه - أراد به ما يدل

المعاني الحقيقية والمجازية للأنواع الانشائية ، وانما قال - فى كثير مما ذكر الخ -  
لأن من ذلك ما لا يجرى فى الانشاء ، كالتأكيذ الذى لدفع الشك أو الانكار ، لعدم  
تأني هذا فيه .

(١) جرى الخطيب فى تعريفه للوصل والفصل على أنهما مختصان بالجمل ، وقيل  
إنهما يأتيان فى المفردات أيضا (٢) أى غالبا ، لأنه يجوز تركه فى الصفة والخبر ،  
نحو - زيد الكاتب الشاعر أو كاتب شاعر - بل تركه فيهما أحسن (٣) فى عدم التناسب

وَلِهَذَا عِيبٌ عَلَى أَبِي تَمَامٍ قَوْلُهُ :

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبْرٌ وَإِنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ  
وَلَا فُصِّلَتْ عَنْهَا ، نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ  
مُسْتَهْزِئُونَ ، اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - لَمْ يَعْطَفْ - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ

على التشريك كالفاء وثم وحتى ، وَذِكْرُهُ حَشْوٌ مُفْسِدٌ ، لِأَنَّ هَذَا الْحِكْمَ مَخْتَصٌّ بِالْوَاوِ ،  
لِأَنَّ لِكُلِّ مِنَ الْفَاءِ وَثْمٌ وَحَتَّى مَعْنَى مُخَصَّلاً غَيْرَ التَّشْرِيكِ وَالْجَمْعِيَّةِ ، فَانْ تَحَقَّقْ هَذَا  
الْمَعْنَى حَسَنَ الْعَطْفِ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ جِهَةَ جَامِعَةٍ (١) بِخِلَافِ الْوَاوِ [ وَلِهَذَا ] أَيْ وَلِأَنَّهُ  
لَا بَدَّ فِي الْوَاوِ مِنْ جِهَةِ جَامِعَةٍ [ عِيبٌ عَلَى أَبِي تَمَامٍ قَوْلُهُ :

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبْرٌ وَإِنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ ] (٢)

إِذْ لَا مَنَاسِبَةَ بَيْنَ كَرَمِ أَبِي الْحُسَيْنِ وَهَرَارَةِ النَّوَى ، فَهَذَا الْعَطْفُ غَيْرُ مَقْبُولٍ سِوَاهُ  
جَعَلَ عَطْفٌ مَفْرُودٌ عَلَى مَفْرُودٍ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ ، أَوْ عَطْفٌ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ بِاعْتِبَارِ وَقُوعِهِ  
مَوْقِعَ مَفْعُولٍ - عَالِمٌ - لِأَنَّ وَجُودَ الْجَامِعِ شَرْطٌ فِي الصَّوْرَتَيْنِ ، وَقَوْلُهُ - لَا - نَفِي لِمَا  
ادَّعَتْهُ الْحَبِيبَةُ عَلَيْهِ مِنْ انْتِدَاسِ هَوَاهُ ، بِدَلَالَةِ الْبَيْتِ السَّابِقِ (٣) .

[ وَإِلَّا ] أَيْ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ تَشْرِيكَ الثَّانِيَةِ لِلْأُولَى فِي حُكْمِ إِعْرَابِهَا [ فَصَلَتْ ] الثَّانِيَةِ  
[ عَنْهَا ] ثَلَاثًا بَلَزَمَ مِنَ الْعَطْفِ التَّشْرِيكَ الَّذِي لَيْسَ بِمَقْصُودٍ [ نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا إِلَى  
شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - لَمْ يَعْطَفْ - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ

لِأَنَّ النَّوَى وَهُوَ الْحَوْتُ حَيَوَانٌ بَحْرِيٌّ ، وَالضَّبُّ حَيَوَانٌ بَرِّيٌّ (١) نَحْوُ قَوْلِكَ - خَرَجْتَ  
فَأَمْطَرْتَ السَّمَاءَ (٢) النَّوَى الْفِرَاقُ ، وَالصَّبْرُ بَفَتْحِ الصَّادِ وَكَسْرِ الْبَاءِ عُصَاةُ شَجَرٍ مَرٍّ ،  
وَأَبُو الْحُسَيْنِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ الَّذِي مَدَحَهُ أَبُو تَمَامٍ بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ (٣) وَهُوَ قَوْلُهُ :

زَعَمْتُ هَوَاكَ عَقَا الْغَدَاةَ كَمَا عَفَا عَنْهَا طُلُوعُ بِاللَّوِيِّ وَرُسُومُ

- عَلَى - إِنْأَ مَعَكُمْ - لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَقُولِهِمْ .

وَعَلَى الثَّانِي إِنْ قُصِدَ رِبْطُهَا بِهَا عَلَى مَعْنَى عَاطِفِ سِوَى الْوَآءِ عَطَفَتْ بِهِ ،  
نَحْوُ - دَخَلَ زَيْدٌ فَنَجَّحَ عَمْرُوهُ أَوْ ثُمَّ خَرَجَ عَمْرُوهُ - إِذَا قُصِدَ التَّعْقِيبُ أَوْ الْمَهْلَةُ .  
وَالْأَوَّلَى كَانَ لِلْأَوَّلَى حُكْمٌ لَمْ يَقْصَدْ إِعْطَاؤُهُ لِلثَّانِيَةِ فَالْفَصْلُ ،

٣٣ - عَلَى - إِنْأَ مَعَكُمْ - لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَقُولِهِمْ [ فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه  
مفعول - قالوا - فيلزم أن يكون مقول قول المنافقين وليس كذلك ، وإنما قال على -  
إِنْأَ مَعَكُمْ - دُونَ - إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَمْزِنُونَ - لِأَن قَوْلَهُ - إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَمْزِنُونَ - بَيَانٌ لِقَوْلِهِ -  
إِنْأَ مَعَكُمْ - فَحُكْمُهُ حُكْمُهُ ، وَأَيْضًا الْعُطْفُ عَلَى الْمَنْبُوعِ هُوَ الْأَصْلُ .

[ وَعَلَى الثَّانِي ] أَي عَلَى تَقْدِيرِ أَلَّا يَكُونَ لِلْأَوَّلَى مَحَلٌّ مِنَ الْأَعْرَابِ [ إِنْ قُصِدَ رِبْطُهَا  
بِهَا ] أَي رِبْطُ الثَّانِيَةِ بِالْأَوَّلَى [ عَلَى مَعْنَى عَاطِفِ سِوَى الْوَآءِ عَطَفَتْ ] الثَّانِيَةِ عَلَى الْأَوَّلَى  
[ بِهِ ] أَي بِذَلِكَ الْعَاطِفِ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ أَمْرٍ آخَرَ [ نَحْوُ - دَخَلَ زَيْدٌ فَنَجَّحَ عَمْرُوهُ أَوْ  
ثُمَّ خَرَجَ عَمْرُوهُ - إِذَا قُصِدَ التَّعْقِيبُ أَوْ الْمَهْلَةُ ] وَذَلِكَ لِأَن مَاسِوَى الْوَآءِ مِنْ حُرُوفِ  
الْعُطْفِ يَفِيدُ مَعَ الْإِشْتِرَاقِ مَعَانِي مُحْصَلَةً مُفَصَّلَةً فِي عِلْمِ النَّحْوِ ، فَذَا عَطَفْتَ الثَّانِيَةَ عَلَى  
الْأَوَّلَى بِذَلِكَ الْعَاطِفِ ظَهَرَتِ الْفَائِدَةُ ، أَعْنَى حُصُولَ مَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفِ ، بِخِلَافِ  
الْوَاوِ ، فَإِنَّهُ لَا يَفِيدُ إِلَّا بِمَجْرَدِ الْإِشْتِرَاقِ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ فِيْمَا لَهُ حُكْمٌ إِعْرَابِيٌّ ، وَأَمَّا  
فِي غَيْرِهِ فَفِيهِ خَفَاءٌ وَإِشْكَالٌ (١) وَهُوَ السَّبَبُ فِي صُعُوبَةِ بَابِ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ ، حَتَّى  
حَصَرَ بَعْضُهُمُ الْبَلَاغَةَ فِي مَعْرِفَةِ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ .

[ وَالْأَوَّلَى ] أَي وَإِنْ لَمْ يَقْصَدْ رِبْطُ الثَّانِيَةِ بِالْأَوَّلَى عَلَى مَعْنَى عَاطِفِ سِوَى الْوَآءِ [ فَإِنْ  
كَانَ لِلْأَوَّلَى حُكْمٌ لَمْ يَقْصَدْ إِعْطَاؤُهُ لِلثَّانِيَةِ فَالْفَصْلُ ] وَاجِبٌ لثَلَاثٍ يُلْزَمُ مِنَ الْوَصْلِ

(١) وَهَذَا لِأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْجُمَةِ الْجَامِعَةِ الْمُنْتَظَّةِ عَلَى النَّظَرِ فِيْمَا بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ  
مِنَ الْأَحْوَالِ السَّتَةِ الْآتِيَةِ .

نَحْو - وَإِذَا خَلَوْا - الْآيَةَ - لَمْ يُعْطَف - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - عَلَى - قَالُوا - لئَلَّا  
يُشَارِكُ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالظَّرْفِ لِمَا مَرَّ .  
وَالَّا فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا كَالِ الْاِنْقِطَاعِ بِلَا إِيهَامٍ أَوْ الْاِتِّصَالِ أَوْ شَبْهِ أَحَدِهِمَا  
فَكَذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْوَصْلُ مُتَعَيْنٌ .

التشريك في ذلك الحكم [ نحو - وإذا خلوا - الآية ، لم يعطف - الله يستهزئ بهم -  
على - قالوا - لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر ] من أن تقديم المفعول  
ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص ، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم محتصا  
بمحال خلوهم إلى شياطينهم ، وليس كذلك ، فان قيل إذا شرطية لا ظرفية ، قلنا إذا  
الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط ، ولو سلم فلا ينافي ما ذكرناه ، لانه  
اسم معناه الوقت لا بد له من عامل ، وهو - قالوا لانا معكم - بدلالة المعنى ، وإذا قدم  
متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به ، كقولنا - يوم الجمعة  
سرت وضربت زيدا - بدلالة الفجوى (١) والذوق .

[ وإلا ] عطف على قوله - فان كان للاولى حكم - أى وإن لم يكن للاولى حكم لم  
يقصد إعطاؤه للثانية ، وذلك بالألا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة ، أو يكون  
ولم يكن قصد إعطاؤه للثانية أيضا [ فان كان بينهما ] أى بين الجملتين [ كمال الانقطاع  
بلا إيهام ] أى بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود [ أو كمال الاتصال ،  
أو شبه أحدهما ] أى أحد المكالمين [ فكذلك ] أى يتعين الفصل ، لأن الوصل يقتضى  
مغايرة ومناسبة [ وإلا ] أى وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ولا كمال  
الاتصال ولا شبه أحدهما [ فالوصل متعين ] لوجود الداعي وعدم المانع .  
والحاصل أن الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم

(١) الفجوى قوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال .

أَمَّا كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ فَلَاخْتِلَافُهُمَا خَبَرًا وَإِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى : نَحْوُ :  
وَقَالَ رَأَيْتُهُمْ أَرَسُوا نَزَاوِلَهُمَا فَكُلُّ حَتْفٍ أَمْرِي يَجْرِي بِمِقْدَارِ

يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال : الأول كمال الانقطاع بلا إيهام ، الثاني كمال الاتصال ، الثالث شبه كمال الانقطاع ، الرابع شبه كمال الاتصال ، الخامس كمال الانقطاع مع الإيهام ، السادس التوسط بين السكاليين ، فحكم الأخيرين الوصل ، وحكم الأربعة السابقة الفصل ، فأخذ المصنف في تحقيق الأحوال الستة فقال [ أما كمال الانقطاع ] بين الجملتين [ فلاختلافهما خبرا وإنشاء لفظا ومعنى ] بأن تكون إحداهما خبرا لفظا ومعنى والأخرى إنشاء لفظا ومعنى [ نحو - وقال رأيتهم ] هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ [ أرسوا ] أي أقيموا ، من - أُرْسِيَتُ السفينة - حبستها بالمُرْسَاةِ (١) [ نزاولها ] أي نحاول تلك الحرب ونعالجها [ فكل حتف امرئ يجرى بمقدار ] (٢) أي أقيموا (١) المرساة بسكر الميم حديدة تلقى في الماء متصلة بالسفينة فتقف ، وفتحها مكان الرسو (٢) البيت للأخطل وهو من شعراء الدولة الأموية .

#### تطبيقات على الفصل لكمال الانقطاع :

- (١) قوله تعالى - ( إِذَا مَتَّأ وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ) .
  - (٢) إِنَّمَا الْمَرْءُ بِأَصْغَرِيهِ كُلُّ أَمْرٍ رَهْنٌ بِمَا لَدَيْهِ
- فصل في الأول لاختلاف الجملتين خبرا وإنشاء ، وفي الثاني لأنه لا جامع بينهما .

#### أمثلة أخرى :

- (١) جَزَى اللَّهُ الشَّدَائِدَ كُلَّ خَيْرٍ عَرَفْتُ بِهَا عَدُوِّي مِنْ صَدِيقِي
- (٢) الْفَقْرُ فِيمَا جَاوَزَ الْكَفَافَ مِنْ اتَّقَى اللَّهَ رَجَاً وَخَافَاً



أَوْ مَعْنَى فَقَطْ ، نَحْوُ - مَاتَ فُلَانٌ رَحِمَهُ اللَّهُ - أَوْ لَأَنَّهُ لَا جَامِعَ بَيْنَهُمَا كَمَا سَيَأْتِي .  
وَأَمَّا كَمَالُ الْإِتِّصَالِ فَلْيَكُونِ الثَّانِيَةُ مُؤَكِّدَةً لِلأُولَى لِدَفْعِ تَوْهْمِ تَجَوُّزٍ أَوْ غَلَطٍ ،  
نَحْوُ - لَا رَيْبَ فِيهِ - فَإِنَّهُ لَمَّا بُوْلَغَ فِي وَصْفِهِ يَبْلُوْغُهُ الدَّرَجَةُ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ

نَقَاتِلَ ، فَإِنْ مَاتَ كُلُّ نَفْسٍ يَجْرَى بِقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، لَا الْجَبْنَ يُنَجِّيه ، وَلَا الْإِقْدَامُ يَرْذِيهِ ،  
لَمْ يَعْطَفَ - نَزَاوِلَهَا - عَلَى - أَرْسُوا - لِأَنَّهُ خَيْرٌ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَأَرْسُوا إِِنْشَاءً لَفْظًا  
وَمَعْنَى ، وَهَذَا مِثَالُ الْكَمَالِ الْإِنْقِطَاعِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ بِاخْتِلَافِهِمَا خَبَرًا وَإِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى  
مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِ الْجُمْلَتَيْنِ مِمَّا لَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الْأَعْرَابِ ، وَإِلَّا فَالْجُمْلَتَانِ فِي مَحَلِّ  
النَّصَبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ - قَالَ [ أَوْ ] لِاخْتِلَافِهِمَا خَبَرًا وَإِنْشَاءً [ مَعْنَى فَقَطْ ] بِأَنَّهُ  
تَكُونُ إِحْدَاهُمَا خَبَرًا وَمَعْنَى وَالْآخَرَى إِِنْشَاءً مَعْنَى ، وَإِنْ كَانَتَا خَبَرَيْنِ أَوْ إِِنْشَاءَتَيْنِ  
لَفْظًا [ نَحْوُ - مَاتَ فُلَانٌ رَحِمَهُ اللَّهُ ] لَمْ يَعْطَفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى - مَاتَ - لِأَنَّهُ إِِنْشَاءٌ  
مَعْنَى ، وَمَاتَ خَبَرٌ مَعْنَى ، وَإِنْ كَانَتَا جَمِيعًا خَبَرَيْنِ لَفْظًا [ أَوْ لِأَنَّهُ ] عَطَفَ عَلَى - لِاخْتِلَافِهِمَا -  
وَالضَّمِيرُ لِلشَّانِ [ لِجَامِعِ بَيْنَهُمَا كَمَا سَيَأْتِي ] بَيَانُ الْجَامِعِ ، فَلَا يَصَحُّ الْعَطْفُ فِي مِثْلِ -  
زَيْدٌ طَوِيلٌ وَعَمْرُوٌّ نَائِمٌ .

[ وَأَمَّا كَمَالُ الْإِتِّصَالِ ] بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ [ فَلْيَكُونِ الثَّانِيَةُ مُؤَكِّدَةً لِلأُولَى ] تَأْكِيدًا مَعْنَوِيًّا  
[ لِدَفْعِ تَوْهْمِ تَجَوُّزٍ أَوْ غَلَطٍ ] نَحْوُ - لَا رَيْبَ فِيهِ [ بِالنِّسْبَةِ إِلَى - ذَلِكَ الْكِتَابِ - إِذَا جُمِلَتْ -  
الْم - طَائِفَةٌ مِنَ الْحُرُوفِ أَوْ جُمْلَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ (١) ] - ذَلِكَ الْكِتَابِ - جُمْلَةٌ ثَانِيَةٌ - لَا رَيْبَ  
فِيهِ - ثَلَاثَةٌ (٢) [ فَإِنَّهُ لَمَّا بُوْلَغَ فِي وَصْفِهِ ] أَيْ وَصَفِ الْكِتَابِ [ بِبُلُوْغِهِ ] مُتَعَلِّقٌ - بِوَصْفِهِ -  
أَيْ فِي أَنْ وَصِفَ بِأَنَّهُ يَبْلُغُ [ الدَّرَجَةَ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ ] وَيَقُولُهُ - بُولُغٌ - تَعَلُّقُ الْبَاءِ  
(١) أَيْ مَعَ حَذْفِ أَحَدِ جُزْأَيْهَا ، وَالتَّقْدِيرُ - هَذَا الْمَوْضِعُ أَوْ أَقْسَمُ بِالْم (٢) أَمَّا إِذَا جُمِلَ  
- ذَلِكَ الْكِتَابِ - مُبْتَدَأًا وَجُمْلَةٌ - لَا رَيْبَ فِيهِ - خَبَرُهُ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ فَلَا يَجْرَى فِيهِ مَا ذَكَرَهُ .

بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام جاز أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه مما يرمى به جزافاً ، فأتبعه نفياً لذلك التوهم ، فوزانه وزان - نفسه - في - جائي زيد نفسه - ونحو - هدى للمتقين - فإن معناه أنه في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها ، حتى كأنه هداية محضنة ، وهذا معنى - ذلك الكتاب - لأن معناه كامر الكتاب

في قوله [ بجعل المبتدأ ذلك ] الدال على كمال العناية بتمييزه ، والتوسل بعده إلى التعظيم وعلو الدرجة [ وتعريف الخبر باللام ] الدال على الانحصار مثل - حاتم الجواد - فمعنى - ذلك الكتاب - أنه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمى كتاباً ، كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص ، بل ليس بكتاب [ جاز ] جواب - لما - أي جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة [ أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه ] أعنى قوله - ذلك الكتاب [ عما يرمى به جزافاً ] من غير صدور عن روية وبصيرة [ فأتبعه ] على لفظ المنى للمفعول ، والمرفوع المستتر عائد إلى - لا ريب فيه - والمنصوب البارز إلى - ذلك الكتاب - أي جعل - لا ريب فيه - تابعا لذلك الكتاب [ نفياً لذلك ] التوهم [ فوزانه ] أي وزان - لا ريب فيه - مع - ذلك الكتاب [ وزان نفسه ] مع زيد [ في - جائي زيد نفسه ] فظهر أن لفظ - وزان - في قوله - وزان نفسه - ليس بزائد كما توهم . أوتأكيذا لفظياً كما أشار إليه بقوله [ ونحو - هدى ] أي هو هدى [ للمتقين ] أي الضالين الصائرين إلى التقوى (١) [ فإن معناه أنه ] أي الكتاب [ في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها ] أي غايتها ، لما في تنكير - هدى - من الإبهام والتفخيم [ حتى كأنه هداية محضنة ] حيث قيل - هدى - ولم يقل هاد [ وهذا معنى ذلك الكتاب ] لأن معناه كما مر الكتاب

(١) فهو من مجاز الأول ، لأن المتقين بالفعل مهديون ، فلا يكون فيه هداية لهم.

الْكَامِلُ ، وَالْمُرَادُ بِكَمَالِهِ كَمَالُهُ فِي الْهُدَايَةِ ، لِأَنَّ الْكُتُبَ السَّمَاوِيَّةَ بِحَسَبِهَا تَتَفَاوَتْ فِي  
 دَرَجَاتِ الْكَمَالِ ، فَوَازَنَهُ وَزَانُ زَيْدٍ الثَّانِي - فِي - جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ - أَوْ بَدَلًا  
 مِنْهَا لِأَنَّهَا غَيْرُ وَافِيَةٍ بِتَمَامِ الْمُرَادِ أَوْ كَغَيْرِ الْوَافِيَةِ بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ ، وَالْمَقَامُ يَفْتَضِي  
 اعْتِنَاءَ بَشَأَنِهِ لِنُكْتَةٍ ، كَكُونِهِ مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ أَوْ فُطَيْعًا أَوْ عَجَبِيًّا أَوْ لَطِيفًا ، نَحْوُ  
 - أَمَدُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ، أَمَدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ، وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ - فَإِنَّ الْمُرَادَ التَّنْبِيْهَ  
 عَلَى نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالثَّانِي أَوْفَى بِتَأْدِيَتِهِ لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهَا بِالتَّفْصِيلِ مِنْ غَيْرِ إِحَالَةٍ عَلَى  
 عِلْمِ الْمُخَاطَبِينَ الْمَعَانِدِينَ ،

الْكَامِلُ ، وَالْمُرَادُ بِكَمَالِهِ كَمَالُهُ فِي الْهُدَايَةِ ، لِأَنَّ الْكُتُبَ السَّمَاوِيَّةَ بِحَسَبِهَا [ أَيْ بِقَدْرِ  
 الْهُدَايَةِ وَاعْتِبَارِهَا ] تَتَفَاوَتْ فِي دَرَجَاتِ الْكَمَالِ [ لَا بِحَسَبِ غَيْرِهَا ، لِأَنَّهَا الْمَقْصُودُ  
 الْأَصْلِيُّ مِنَ الْأَنْزَالِ ] فَوَازَنَهُ [ أَيْ وَزَانٌ - هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ] وَزَانُ زَيْدٍ الثَّانِي فِي - جَاءَنِي  
 زَيْدٌ زَيْدٌ [ لِكُونِهِ مُقَرَّرًا لِذَلِكَ الْكِتَابِ مَعَ اتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، بِخِلَافِ - لَا رَيْبَ فِيهِ -  
 فَإِنَّهُ يَخَالِفُهُ مَعْنَى [ أَوْ ] لِكُونِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ [ بَدَلًا مِنْهَا ] أَيْ مِنَ الْأَوَّلَى [ لِأَنَّهَا ] أَيْ  
 الْأَوَّلَى [ غَيْرُ وَافِيَةٍ بِتَمَامِ الْمُرَادِ ، أَوْ كَغَيْرِ الْوَافِيَةِ ] حَيْثُ يَكُونُ فِي الْوَفَاءِ قُصُورًا أَوْ  
 خَفَاءً مَا [ بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ ] فَإِنَّهَا وَافِيَةٌ كَمَالَ الْوَفَاءِ [ وَالْمَقَامُ يَفْتَضِي اعْتِنَاءَ بَشَأَنِهِ ] أَيْ  
 بِشَأْنِ الْمُرَادِ [ لِنُكْتَةٍ ، كَكُونِهِ ] أَيْ الْمُرَادِ [ مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ أَوْ فُطَيْعًا أَوْ عَجَبِيًّا أَوْ لَطِيفًا ]  
 فَتَنْزِلُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْأَوَّلَى مَنْزِلَةً بَدَلِ الْبَعْضِ أَوْ الْإِشْتِمَالِ ، فَالْأَوَّلَى [ نَحْوُ - أَمَدُكُمْ بِمَا  
 تَعْلَمُونَ ، أَمَدُكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ، وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ، فَإِنَّ الْمُرَادَ التَّنْبِيْهَ عَلَى نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى ]  
 وَالْمَقَامُ يَفْتَضِي اعْتِنَاءَ بَشَأَنِهِ ، لِكُونِهِ مَطْلُوبًا فِي نَفْسِهِ وَذَرْيَعَةً إِلَى غَيْرِهِ (١) [ وَالثَّانِي ] أَعْنَى  
 قَوْلِهِ - أَمَدُكُمْ بِأَنْعَامٍ الْخ [ أَوْفَى بِتَأْدِيَتِهِ ] أَيْ تَأْدِيَةِ الْمُرَادِ الَّذِي هُوَ التَّنْبِيْهَ [ لِدَلَالَتِهِ ] أَيْ  
 الثَّانِي [ عَلَيْهَا ] أَيْ عَلَى نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى [ بِالتَّفْصِيلِ مِنْ غَيْرِ إِحَالَةٍ عَلَى عِلْمِ الْمُخَاطَبِينَ الْمَعَانِدِينَ ،  
 (١) وَهُوَ التَّقْوَى فِي قَوْلِهِ ( وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ) .

فُوزَانُهُ وَزَانٌ - وَجْهُهُ - فِي - أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهَهُ - لِدُخُولِ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ ،  
وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلُ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَسَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا .  
فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ إظهارُ كَمَالِ الْكَرَاهَةِ لِاقَامَتِهِ ، وَقَوْلُهُ - لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا - أَوْ فِي  
بِتَأْدِيَتِهِ ، لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ بِالمُطَابَقَةِ مَعَ التَّأَكِيدِ ، فُوزَانُهُ وَزَانٌ - حُسْنُهَا - فِي - أَعْجَبَنِي  
الدَّارُ حُسْنُهَا - لِأَنَّ عَدَمَ الْإِقَامَةِ مُغَايِرٌ لِلْإِرْتِحَالِ وَغَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ

فوزانه وزان وجهه في - أعجبنى زيد وجهه - لدخول الثاني في الأول [ لأن ما تعلقون  
يشمل الانعام وغيرها ] [ و ] الثاني أعنى المنزل منزلة بدل الاشتمال [ نحو قوله :  
أقول له ارحل لا تقيم عندنا وإلا فسكن في السر والجهر مسلما (١) ]

فإن المراد به [ أى بقوله - ارحل ] كمال إظهار الكراهة لاقامته [ أى المخاطب  
] وقوله - لا تقيم عندنا - أوفى بتأديته لدلالته [ أى لدلالة - لا تقيم [ عليه ] أى على  
كمال إظهار الكراهة [ بالمطابقة مع التأکید ] الحاصل من النون ، وكونها مطابقة باعتبار  
الوضع العرفي ، حيث يقال - لا تقم عندى - ولا يقصد كفه عن الإقامة ، بل مجرد إظهار  
كرهه حضوره [ فوزانه ] أى وزان - لا تقيم عندنا [ وزان حُسْنُهَا فِي - أَعْجَبَنِي الدَّارُ  
حُسْنُهَا - لِأَنَّ عَدَمَ الْإِقَامَةِ مُغَايِرٌ لِلْإِرْتِحَالِ ] فلا يكون تأكيذا [ وغير داخل فيه ] فلا  
يكون بدل بعض ، ولم يعتدَّ ببدل الكل لأنه إنما يتميز عن التأکید بمغايرة اللفظين  
وكون المقصود هو الثاني ، وهذا لا يتحقق في الجمل لاسيما التى لا محل لها من الاعراب

(١) لم يعرف شارح الشواهد قائله ، ومعناه أنه يريد من صاحبه أن يكون معه  
على ما يكون عليه المسلم من استواء ظاهره وباطنه .

مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَلَابَسَةِ ، أَوْ يَبَانَا لَهَا لِحْفَاهَا ، نَحْوُ - فَوْسُوسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ  
يَا آدَمُ هَلْ أَدْلَكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبُلَى - فَإِنْ وَزَانَهُ وَزَانُ - عُمَرُ - فِي قَوْلِهِ :  
أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ \*

[ مع ما بينهما ] أى بين عدم الإقامة والارتحال [ من الملابس ] اللزومية فيكون بدل  
اشتغال ، والكلام فى أن الجملة الأولى أعنى - ارحل - ذات محل من الاعراب مثل  
ما أمر فى - أرسوا نزاولها - وإنما قال فى المثالين إن الثانية أوفى لأن الأولى وافية  
مع ضرب من القصور باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة ، فصارت كغير الوافية  
[ أو ] لتكون الثانية [ يانا لها ] أى للأولى [ لِحْفَاهَا ] أى الأولى [ نحو - فوسوس إليه  
الشیطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى - فان وزانه ] أى وزان -  
قال يا آدم [ وزان عمر فى قوله :

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ [ \* مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ \* (١)

(١) نسبته المرزبانى فى معجم الشعراء إلى عبد الله بن كَيْسَبَةَ ، وكان قد أتى عمر  
رضى الله عنه فشكى له ناقته ، وطلب منه أن يستحملة غيرها فلم يصدقها ، والنقب ضعف  
أسفل الخُفِّ أو الحافر ، والدبر جراحة الظهر .

تطبيقات على الفصل لكمال الاتصال :

(١) قوله تعالى - ( وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ  
الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ) .

(٢) كَفَى زَاجِرًا لِلْمَرْءِ أَيَّامُ دَهْرِهِ تَرُوحُ لَهُ بِالْوَاعِظَاتِ وَتَغْتَدِي

فصل قوله - تحسبها - عما قبله لأنه بدل اشتغال منه ، وفصلت جملة - تروح -  
لأنها بيان لما قبلها .

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمَقْطَعَةِ عَنْهَا فَلَمَّا كَوْنُ عَطْفِهَا عَلَيْهَا مُوْهَمًا لِعَطْفِهَا عَلَى غَيْرِهَا ،  
وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ قَطْعًا . مثاله :

وَتَظُنُّ سَلَى أَنِّي أَبْغَى بِهَا      بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهْمُ

حيث جعل الثاني بياناً وتوضيحاً للأول ، فظهر أن ليس لفظ - قال - بياناً  
وتفسيراً للفظ - وسوس - حتى يكون هذا من باب بيان الفعل لا من بيان الجملة ، بل  
المبين هو مجموع الجملة .

[ وأما كونها ] أى الجملة الثانية [ كالمقطعة عنها ] أى عن الأولى [ فلمكون عطفها  
عليها ] أى عطف الثانية على الأولى [ موهما لعطفها على غيرها ] مما ليس بمقصود ، وشبه  
هذا بكال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف ، إلا أنه لما كان خارجياً يمكن  
دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع [ ويسمى الفصل لذلك قطعاً ، مثاله :  
وتظن سلى أننى أبغى بها      بدلاً أراها فى الضلال تهم (١) ]

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - ( وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ) .

(٢) إِنَّمَا النَّاسُ كَالسَّوَابِ فِي الرِّزْقِ      قِ سَوَاءٌ جَهْلُهُمْ وَالْحَلِيمُ

(١) لم يعرف شارح الشواهد قائله ، وأراها بمعنى أظنها على صيغة المبني للمفعول  
وهو للفاعل ، وتهيم مضارع هام على وجهه إذا مشى من غير قصد .

تطبيقات على الفصل لشبهه بكال الانقطاع :

(١) يقولون إني أحمل الصِّمَّ عِندَهُمْ      أعوذ برَبِّي أَنْ يُضَامَ نَظِيرِي

(٢) قوله تعالى - ( وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ،

اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمْدُدُ فِي طُعَانِهِمْ يَعْصَمُونَ ) .

وَيَحْتَمِلُ الاستئناف .

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمُتَّصِلَةِ بِهَا فَلَمَّا كَوْنُهَا جَوَابًا لِسُؤَالٍ أَقْتَضَتْهُ الْأَوَّلَى فَنَزَلَ مَنْزِلَتُهُ ،  
فَتَفَصَّلُ عَنْهَا كَمَا يَفْصَلُ الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ ( السَّكَاكِي ) فَيَنْزِلُ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْوَاقِعِ  
لِنُكْتَةِ ، كَاغْنَاهُ السَّامِعِ عَنْ أَنْ يَسْأَلَ ، أَوْ مِثْلَ الْأَيَّاسِ يَسْمَعُ مِنْهُ شَيْءٌ ،

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين ، لأن معنى أراها أظنها ، وكون  
المسند إليه في الأولى محبوباً وفي الثانية محبباً ، لكن ترك العاطف لثلاث يومٍ أنه عطف  
على - أبغى - فيكون من مظلونات سلبى [ ويحتمل الاستئناف ] كأنه قيل : كيف تراها  
في هذا الظن ؟ فقال : أراها تنحير في أودية الضلال .

[ وأما كونها ] أى الثانية [ كالمُتَّصِلَةِ بِهَا ] أى بالأولى [ فليكونها ] أى الثانية [ جواباً  
لسؤال اقتضته الأولى ، فتنزل [ الأولى ] [ منزلته ] أى السؤال ، لكونها مشتملة عليه  
ومقتضية له [ فتفصل ] الثانية [ عنها ] أى عن الأولى [ كما يفصل الجواب عن السؤال ]  
لما بينهما من الاتصال - قال [ السكاكي : فينزل ذلك ] أى السؤال الذى تقتضيه الأولى  
وتدل عليه بالفحري (١) [ منزلة السؤال الواقع ] ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جواباً  
له ، فيقطع عن الكلام الأول لذلك ، وتنزله منزلة الواقع إنما يكون [ لنكتة كاغنا .  
السامع عن أن يسأل أو ] مثل [ ألا يسمع منه ] أى من السامع [ شئ ] تحقيراً له  
وكرامة لكلامه ، أو مثل ألا ينقطع كلامك بكلامه ، أو مثل القصد إلى تكثير  
المعنى بتقليل اللفظ ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف ، أو غير ذلك ، وليس فى  
كلام السكاكي دلالة على أن الأولى تنزل منزلة السؤال ، فكان المصنف نظر إلى

لم تعطف جملة - أعوذ - على جملة - يقولون - ثلاثاً يومٍ عطفها على جملة - أحمل -  
لقربها منها ، ولم تعطف جملة - الله يستهزئ - على جملة الشرط قبله ، ثلاثاً يومٍ عطفها  
على جملة - إنا معكم - لقربها منها (١) أى بقوة الكلام باعتبار قرائن الأحوال .

وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ اسْتِثْنَاءً ، وَكَذَا الثَّانِيَّةُ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ : لِأَنَّ السُّؤَالَ  
إِمَّا عَنْ سَبَبِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا ، نَحْوُ :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحَزَنٌ طَوِيلٌ  
أَيُّ مَا بِالكَ عَلِيلًا ، أَوْ مَا سَبَبُ عِلَّتِكَ ، وَإِمَّا عَنْ سَبَبٍ خَاصٍّ نَحْوُ - وَمَا بَرِيءُ  
نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لِأَمَارَةٍ بِالسُّوءِ - وَهَذَا

أَن قَطْعَ الثَّانِيَةِ عَنِ الْأَوَّلَى مِثْلَ قَطْعِ الْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ تَنْزِيلِ  
الْأَوَّلَى مِنْزِلَةَ السُّؤَالَ وَتَشْبِيهِهَا بِهِ ، وَالْأَطْرَافُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ ، بَلْ مَجْرَدُ كَوْنِ  
الْأَوَّلَى مَنَشَأً لِلْسُّؤَالَ كَافٍ فِي ذَلِكَ ، أَشِيرُ إِلَيْهِ فِي الْكَشَافِ [ وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ ]  
أَيُّ لِمَكْرَمَةِ جَوَابِ السُّؤَالَ اقْتَضَتْهُ الْأَوَّلَى [ اسْتِثْنَاءً ، وَكَذَا ] الْجُمْلَةُ [ الثَّانِيَّةُ ] نَفْسُهَا أَيْضًا  
تُسَمَّى اسْتِثْنَاءً وَهُوَ [ أَيُّ الِاسْتِثْنَاءِ ] ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ : لِأَنَّ السُّؤَالَ [ الَّذِي  
قَضَمْتَهُ الْأَوَّلَى ] [ إِمَّا عَنْ سَبَبِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا نَحْوُ :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحَزَنٌ طَوِيلٌ (١)  
أَيُّ مَا بِالكَ عَلِيلًا ، أَوْ مَا سَبَبُ عِلَّتِكَ [ بِقَرِينَةِ الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ ، لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ -  
فَلَانٌ مَرِيضٌ - فَأَنَّمَا يُسْأَلُ عَنْ مَرَضِهِ وَسَبَبِهِ ، لَا أَنَّ يُقَالُ هَلْ سَبَبُ عِلَّتِهِ كَذَا وَكَذَا ،  
لَا سَبَبَ السَّهْرِ وَالْحَزَنِ ، حَتَّى يَكُونَ السُّؤَالَ عَنِ السَّبَبِ الْخَاصِّ ] وَإِمَّا عَنْ سَبَبٍ خَاصٍّ  
لِهَذَا الْحُكْمِ [ نَحْوُ - وَمَا بَرِيءُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لِأَمَارَةٍ بِالسُّوءِ ] لِأَنَّهُ قِيلَ : هَلْ النَّفْسُ  
أَمَارَةٌ بِالسُّوءِ ؟ فَقِيلَ : إِنَّ النَّفْسَ لِأَمَارَةٍ بِالسُّوءِ ، بِقَرِينَةِ التَّأَكُّدِ ، فَالْتَّأَكُّدُ دَلِيلٌ عَلَى  
أَنَّ السُّؤَالَ عَنِ السَّبَبِ الْخَاصِّ ، فَانِ الْجَوَابَ عَنِ مُطْلَقِ السَّبَبِ لَا يُؤَكَّدُ (٢) [ وَهَذَا

(١) سبق الكلام عليه في أول باب المسند إليه .

(٢) لأنه تصور لا تصديق حتى يمكن تأكيده .



الضَرْبُ يَقْتَضِي تَأْكِيدَ الْحُكْمِ كَمَا مَرَّ ، وَإِمَّا عَنْ غَيْرِهِمَا ، نَحْوُ - قَالُوا سَلَامًا قَالَ  
سَلَامٌ - أَيْ فَمَاذَا قَالَ ، وَقَوْلُهُ :

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمَرْتَنِي لَا تَنْجَلِي  
وَأَيْضًا مِنْهُ مَا يَأْتِي بِإِعَادَةِ اسْمِ مَا اسْتَوْفَ عَنْهُ ، نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ زَيْدٌ  
حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ - وَمِنْهُ

الضرب يقتضى تأكيد الحكم [ الذي هو في الجملة الثانية ، أغنى الجواب ، لأن السائل  
متردد في هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا ] كما مر [ في أحوال الاسناد  
الخبرى ، من أن المخاطب إذا كان طالبا مترددا حسن تقوية الحكم بمؤكد ، ولا يخفى  
أن المراد الافتضاء استحسانا لا وجوبا ، والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب (١)  
[ وإما عن غيرهما ] أى غير السبب المطلق والخاص [ نحو - قالوا سلاما قال سلام - أى  
فماذا قال ] [ إبراهيم في جواب سلامهم ؟ فقل : قال سلام ، أى حياهم بتحية أحسن ،  
ليكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت ] [ وقوله : زعم العوازل ] جمع عاذلة  
بمعنى جماعة عاذلة (٢) [ أنى في غمرة ] وشدة [ صدقوا ] أى الجماعات العوازل في زعمهم  
أنى في غمرة [ ولكن غمرتنى لا تنجلي ] ولا تنكشف ، بخلاف أكثر الغمرات والشدائد ،  
كانه قيل : أصدقوا أم كذبوا ؟ فقل صدقوا [ وأيضاً منه ] أى من الاستئناف ، وهذا  
إشارة إلى تقسيم آخر له [ ما يأتى بإعادة اسم ما استوفى عنه ] أى أوقع عنه الاستئناف ،  
وأصل الكلام ما استوفى عنه الحديث ، فيحذف المفعول (٣) ونزل الفعل منزلة  
اللازم [ نحو - أحسنت ] أنت [ إلى زيد زيد حقيق بالإحسان ] بإعادة اسم زيد [ ومنه  
(١) ولهذا عبر المتن بالافتضاء (٢) أى من المذكور بدليل قوله - صدقوا - وإنما  
لم يجعل جمع عاذل ، لأن فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل ، وقد ذكر شارح الشواهد  
أنه لم يعرف قائل هذا البيت (٣) يعنى به نائب الفاعل .

ما يَبْنِي عَلَى صِفَتِهِ ، نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ صَدِيقَكَ الْقَدِيمَ أَهْلَ لَذَلِكَ - وَهَذَا  
أَبْلَغُ ، وَقَدْ يَحْذِفُ صَدْرُ الاسْتِثْنَاءِ ، نَحْوُ - يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغَدُوِّ وَالْآصَالِ ،  
رَجَالٌ - فَيَمِنْ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةَ الْبَاءِ ، وَعَلَيْهِ - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ - عَلَى قَوْلٍ ، وَقَدْ  
يَحْذِفُ كُلَّهُ إِمَّا مَعَ قِيَامِ شَيْءٍ مَقَامَهُ ، نَحْوُ

ما يَبْنِي عَلَى صِفَتِهِ [ أى صفة ما استؤنف عنه دون اسمه ، والمراد بالصفة صفة تصلح  
لترتب الحديث عليه ] نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ صَدِيقَكَ الْقَدِيمَ أَهْلَ لَذَلِكَ [ والسؤال  
المقدر فيهما - لماذا أحسن إليه ؟ وهل هو حقيق بالاحسان ؟ ] وهذا [ أى الاستئناف  
المبنى على الصفة ] أبلغ [ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم ، كالصدقة القديمة في  
المثال المذكور ، لما يسبق إلى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعَلِيَّةِ أَنَّهُ عِلَّةٌ  
لَهُ ، وَهَمْنَا بِحَثِّ (١) وَهُوَ أَنَّ السُّؤَالَ إِنْ كَانَ عَنِ السَّبَبِ فَالْجَوَابُ يَشْتَمِلُ عَلَى بَيَانِهِ  
لَا مُحَالَةَ (٢) وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لَاشْتِمَالِهِ عَلَيْهِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ )  
وَقَوْلِهِ - زَعَمَ الْعَوَازِلُ - وَوَجْهُ التَّفَصُّيِّ عَنْ ذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي الشَّرْحِ (٣) ] وَقَدْ يَحْذِفُ  
صَدْرُ الاسْتِثْنَاءِ [ فعلا كان أو اسما ] نَحْوُ - يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغَدُوِّ وَالْآصَالِ ، رَجَالٌ -  
فَيَمِنْ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةَ الْبَاءِ [ كَأَنَّهُ قِيلَ : مَنْ يَسْبَحُهُ ؟ فَقِيلَ رَجَالٌ ، أَيْ يَسْبَحُهُ رَجَالٌ  
] وَعَلَيْهِ - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ [ أو نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ ] عَلَى قَوْلٍ [ أى عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَجْعَلُ  
الْمَخْصُوصَ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مُحْذُوفٍ ، أَيْ هُوَ زَيْدٌ ، وَيَجْعَلُ الْجُمْلَةَ اسْتِثْنَاءً جَوَابًا لِلسُّؤَالِ عَنْ  
تَفْسِيرِ الْفَاعِلِ الْمُبْنَى ] وَقَدْ يَحْذِفُ [ الاسْتِثْنَاءُ ] كُلَّهُ ، إِمَّا مَعَ قِيَامِ شَيْءٍ مَقَامَهُ ، نَحْوُ

(١) أى فى كون الاستئناف المبنى على الصفة أبلغ (٢) ولا فرق فى ذلك بين المبنى  
على الصفة والمبنى على الاسم (٣) وهو باختيار الشق الأول ، والفرق حاصل بأن المبنى  
على الاسم فيه ذكر السبب فقط ، أما المبنى على الصفة ففيه ذكر السبب وسببه ، كالصدقة  
القديمة فى المثال الثانى ، وفى هذا من التدقيق ما يجعله أبغ من الأول .

قَوْلِ الْحَمَاسِيِّ :

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ      لَهُمْ أَلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا أَلْفٌ  
أَوْ بَدُونُ ذَلِكَ ، نَحْوُ - فَنَعَمْ الْمَاهِدُونَ - أَيْ نَحْنُ عَلَى قَوْلٍ .

قول الحماسي (١) زعمتم أن إخوانكم قريش \* لهم ألف [ أي إيلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة : رحلة في الشتاء إلى اليمن ، ورحلة في الصيف إلى الشام ] وليس لكم إلف [ أي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين ، كأنه قيل : أصدقنا في هذا الزعم أم كذبنا ؟ فقبل كذبتم ، فحذف هذا الاستئناف كله ، وأقيم قوله - لهم ألف وليس لكم إلف - مقامه لدلالته عليه [ أو بدون ذلك ] أي قيام شيء مقامه اكتفاءً بمجرد القرينة [ نحو - فنعم الماهدون - أي نحن على قول ] أي على قول من يجعل الخصوص خبر المبتدأ ، أي هم نحن (٢) .

(١) هو مُسَاوِرُ بْنُ هَنْدٍ بْنُ قَيْسِ بْنِ زُهَيْرٍ الْعَبْسِيُّ مِنَ الشُّعْرَاءِ الْمُخَضَّرِمِينَ ، وَهُوَ يَهْجُو بِذَلِكَ بَنِي أَسَدٍ ، وَيَكْذِبُهُمْ فِي انْتِسَابِهِمْ إِلَى قُرَيْشٍ .  
(٢) بخلاف قول من يجعل الخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره .  
تطبيقات على الفصل لشبه كمال الاتصال :

(١) وَمَا عَفَّتِ الرِّيحُ لَهُ مَحَلًّا      عَفَاهُ مِنْ حَدَا بِهِمْ وَسَاقَا

(٢) لَا تُشْكِرِي عَطْلَ الْكَرِيمِ مِنَ الْغَنَى      فَالَسَّيْلُ حَرْبٌ لِلْمَكَانِ الْعَالِي

(٣) أَرَى بَصْرِي عَنْ كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ      يَكُلُّ وَخَطْوِي عَنْ مَدَى الْخَطْوِ يَقْصُرُ

وَمِنْ يَصْحَبِ الْإِيَّامَ أَسْعِينَ حِجَّةً      يُغَيِّرُهُ وَالْذَهْرُ لَا يَتَغَيَّرُ

فصل في الأول لأنه لما نفي الفعل الموجود عن الرياح كان مظنة أن يسأل عن

وَأَمَّا الْوَصْلُ لِدَفْعِ الْإِيهَامِ فَكَقَوْلِهِمْ - لَا وَأَيْدِكَ اللَّهُ .

وَأَمَّا لِلتَّوَسُّطِ

ولما فرغ من بيان الأحوال الأربعة المقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال [ وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم - لا وأيدك الله ] فقولهم - لا - رد الكلام سابق ، كما إذا قيل : هل الأمر كذلك ؟ فيقال : لا ، أى ليس الأمر كذلك ، فهذه جملة إخبارية ، وأيدك الله جملة إنشائية دعائية ، فينبهما كمال الانقطاع ، لَكِنَّ عَطَفَتْ عَلَيْهَا ، لأن ترك العطف يؤمُّ أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد ، مع أن المقصود الدعاء له بالتأييد ، فلجئنا وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم - لا - وبعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكاية مشتملة على قوله - قُلْتُ لَا وَأَيْدِكَ اللَّهُ - وزعم أن قوله - وأيدك الله - عطف على قوله - قُلْتُ - ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول (١) وأنه لو لم يحك الحكاية (٢) فحينئذ قال للمخاطب - لا وأيدك الله - فلا بد له من معطوف عليه . [ وأما للتوسط ] عطف على قوله - أما الوصل لدفع الإيهام - أى وأما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع والاتصال ، وقد صحف بعضهم أمّا بفتح الهمزة إمّا الفاعل ، وكذلك الفصل في الثاني والثالث ، إلا أن الاستئناف فيهما حصل بالفاء والواو ، فالواو في الثالث للاستئناف لا للعطف (١) مع أن المقصود دخوله فيه . (٢) هى قوله - قُلْتُ :

تطبيقات على الوصل لدفع الإيهام :

(١) من ذلك ما روى أن الرشيد سأل وزيره عن شيء فقال : لا ، وأيد الله الخليفة (٢) ومر أبو بكر الصديق برجل في يده ثوب فقال له : أتبيع هذا ؟ فقال : لا يرحمك الله ، فقال له : لا نقل هكذا ، وقل : لا ويرحمك الله .

فَإِذَا اتَّفَقَتَا خَبْرًا أَوْ إِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى أَوْ مَعْنَى فَقَطَّ بِجَمَاعٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى -  
يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ - وَقَوْلُهُ - إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي  
جَحِيمٍ - وَقَوْلُهُ - كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تَسْرِفُوا - وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا خَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ  
لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ

بكسر الهمزة فركب من عَمِيَاءَ ، وَخَبَطَ خَبَطَ عَشْوَاءَ [ فإذا اتفقتا ] أى الجملتان [ خبرا ]  
أو إنشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط بجامع [ أى بأن يكون بينهما جامع ، بدلالة ما سبق  
من أنه إذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع ، ثم الجملتان المتفقتان خبرا أو  
إنشاء لفظا ومعنى قسمان : لأنهما إما إِنْشَائِيَّتَانِ أَوْ خَبَرِيَّتَانِ ، والمتفقتان معنى فقط  
سنة أقسام : لأنهما إن كانتا إِنْشَائِيَّتَيْنِ معنى فاللفظان إما خبران أو الأولى خبر والثانية  
إنشاء أو بالعكس ، وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان إما إِنْشَاءَانِ أَوْ الْأُولَى إِنْشَاءٌ  
وَالثَانِيَةِ خَبَرٌ أَوْ بِالْعَكْسِ ، فالمجموع ثمانية أقسام ، والمصنف أوردَ للقسمين الأولين  
مثاليهما [ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ - وَقَوْلُهُ - إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ،  
وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ] فى الخبريتين لفظا ومعنى ، إلا أنهما فى المثال الثانى  
متناسبتان فى الْأَسْمِيَّةِ بخلاف الأول [ وَقَوْلُهُ تَعَالَى - كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تَسْرِفُوا ] فى  
الإنشائيتين لفظا ومعنى ، وأوردَ للاتفاق معنى فقط مثلا واحدا ، إشارة إلى أنه  
يمكن تطبيقه على قسمين (١) من أقسامه الستة ، وأعاد فيه لفظة الكاف تنبيها على أنه  
مثال للاتفاق معنى فقط ، فقال [ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا خَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ  
لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ

(١) وهما أن تكون الجملتان خبريتين لفظا لإنشائيتين معنى ، أو تكونا لإنشائيتين معنى ،  
والأولى خبرية لفظا ؛ والثانية إنشائية كذلك .

حَسَنًا - أَيْ لَا تَعْبُدُوا وَتَحْسِنُونَ بِمَعْنَى احْسِنُوا ، أَوْ وَاحْسِنُوا .

وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا وَالْمُسْنَدِينَ جَمِيعًا ،  
نَحْوُ - يَشْعُرُ زَيْدٌ وَيَكْتُبُ ، وَيُعْطِي وَيَمْنَعُ ، وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ ، وَزَيْدٌ  
طَوِيلٌ وَعَمْرُو

حَسَنًا [ عَطْفٌ - قَوْلُوا عَلَى - لَا تَعْبُدُونَ - مَعَ اخْتِلَافِهِمَا لَفْظًا لِكُونِهِمَا إِنشَائِيَّتَيْنِ بِمَعْنَى  
لِأَنَّ قَوْلَهُ - لَا تَعْبُدُونَ - إِخْبَارٌ فِي مَعْنَى الْإِنْشَاءِ [ أَيْ لَا تَعْبُدُوا ] وَقَوْلُهُ - وَبِالْوَالِدَيْنِ  
إِحْسَانًا - لَا بَدَلَ لَهُ مِنْ فِعْلٍ ، فَمَا أَنْ يَقْدَرَ خَبَرًا فِي مَعْنَى الطَّلَبِ ، أَيْ [ وَتَحْسِنُونَ بِمَعْنَى  
أَحْسِنُوا ] فَتَكُونُ الْجُمْلَتَانِ خَبَرًا لَفْظًا لِإِنْشَاءِ مَعْنَى ، وَفَائِدَةً تَقْدِيرُ الْخَبَرَ ثُمَّ جَعَلَهُ بِمَعْنَى  
الْإِنْشَاءِ أَمَّا لَفْظًا فَلِلْمَلَامَةِ مَعَ قَوْلِهِ - لَا تَعْبُدُونَ - وَأَمَّا مَعْنَى فَلِلْمُبَالَغَةِ ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْمُخَاطَبَ  
كَأَنَّهُ سَارَعَ إِلَى الْإِمْتِثَالِ فَهُوَ يَخْبِرُ عَنْهُ ، كَمَا تَقُولُ - تَذْهَبُ إِلَى فَلَانٍ نَقُولُ لَهُ كَذَا -  
تُرِيدُ الْأَمْرَ أَيْ أَذْهَبُ إِلَى فَلَانٍ فَقُلْ لَهُ كَذَا ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الصَّرِيحِ [ أَوْ ] يَقْدِرُ مِنْ  
أَوَّلِ الْأَمْرِ صَرِيحِ الطَّلَبِ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ ، أَيْ [ وَأَحْسِنُوا ] بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ،  
فَتَكُونَانِ إِنشَائِيَّتَيْنِ بِمَعْنَى ، مَعَ أَنَّ لَفْظَةَ الْأَوَّلَى إِخْبَارٌ ، وَلَفْظَةُ الثَّانِيَةِ إِِنْشَاءٌ .

[ وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا ] أَيْ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ [ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا وَالْمُسْنَدِينَ  
جَمِيعًا ] أَيْ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ ، وَكَذَا بِاعْتِبَارِ  
الْمُسْنَدِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى وَالْمُسْنَدِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ (١) [ نَحْوُ - يَشْعُرُ زَيْدٌ وَيَكْتُبُ ] لِلْمُنَاسَبَةِ  
الظَّاهِرَةِ بَيْنَ الشَّعْرِ وَالْكِتَابَةِ وَتَقَارُنِهِمَا فِي خِيَالِ أَصْحَابِهِمَا [ وَيُعْطِي ] زَيْدٌ [ وَيَمْنَعُ ]  
لِتَضَادِّ الْأَعْطَاءِ وَالْمَنْعِ ، هَذَا عِنْدَ اتِّحَادِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا ، وَأَمَّا عِنْدَ تَغَايُرِهِمَا فَلَا بَدَلَ مِنْ  
تَنَاسُبِهِمَا أَيْضًا ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ [ وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ وَزَيْدٌ طَوِيلٌ وَعَمْرُو  
(١) وَقد تَكُونُ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي إِحْدَاهُمَا وَالْمُسْنَدِ فِي الْآخَرَى ، نَحْوُ -  
الْإِسْلَامُ حَسَنٌ وَالْفَيْحُ الْكَفَرُ .

قَصِيرٌ - مُنَاسِبَةٌ بَيْنَهُمَا ، بِخِلَافٍ - زَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُوٌ كَاتِبٌ - بِدُونِهَا - وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُوٌ طَوِيلٌ - مُطْلَقًا .

السَّكَاكِيُّ :

قَصِيرٌ - مُنَاسِبَةٌ بَيْنَهُمَا [ أى بين زيد وعمرو كالْأَخُوَّةِ أو الصَّدَاقَةِ أو العِدَاوَةِ أو نحو ذلك ، وبالجملة يجب أن يكون أحدهما مُنَاسِبًا لِلْآخَرِ وَمُلَاسِمًا لَهُ مُلَابَسَةً لَهَا نَوْعٌ اخْتِصَاصٍ ] بِخِلَافٍ - زَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُوٌ كَاتِبٌ - بِدُونِهَا [ أى بدون المناسبة بين زيد وعمرو ، فإنه لا يصح وإن اتحد المُسْتَدَانِ ، ولهذا حكموا بامتناع نحو - خَفِيَ ضَيْقُيَّ وَخَافَتِي ضَيْقُ (١) ] وَبِخِلَافٍ - زَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُوٌ طَوِيلٌ - مُطْلَقًا [ أى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أولم تكن ، لعدم تناسب الشعر وطول القامة .

[ السَّكَاكِيُّ ] ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المُفَكِّرَةِ جَمْعًا مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ وَهُوَ الْجَامِعُ الْعَقْلِيُّ ، أَوْ مِنْ جِهَةِ الْوَهْمِ وَهُوَ الْجَامِعُ الْوَهْمِيُّ ، أَوْ مِنْ جِهَةِ الْخَيَالِ وَهُوَ الْجَامِعُ الْخَيَالِيُّ ، وَالْمُرَادُ بِالْعَقْلِ الْقُوَّةُ الْعَاقِلَةُ الْمُدْرِكَةُ لِلتَّكْلِيفَاتِ ، وَبِالْوَهْمِ الْقُوَّةُ الْمُدْرِكَةُ لِلْمَعَانِي الْجُزْئِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْمَحْسُوسَاتِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَأَدَّى إِلَيْهَا مِنْ طُرُقِ الْحَوَاسِّ ، كَادْرَاكِ الشَّأْنِ مَعْنَى فِي الذَّنْبِ (٢) وَبِالْخَيَالِ الْقُوَّةُ الَّتِي تَجْتَمِعُ فِيهَا صُورُ الْمَحْسُوسَاتِ وَتَبْقَى فِيهَا بَعْدَ غَيْبِهَا عَنِ الْحِسِّ الْمُشْتَرَكِ ، وَهُوَ الْقُوَّةُ الَّتِي تَتَأَدَّى إِلَيْهَا صُورُ الْمَحْسُوسَاتِ مِنْ طُرُقِ الْحَوَاسِّ الظَّاهِرَةِ ، وَبِالْمُفَكِّرَةِ الْقُوَّةُ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا (١) وَهَذَا مَا لَمْ يَقْصِدْ ذِكْرَ الْأَشْيَاءِ الْمُتَّفِقَةِ فِي الضِّيقِ ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ مِثْلُ قَوْلِكَ - هَذَا الْأَمْرُ ضَيْقٌ وَهَذَا الْأَمْرُ ضَيْقٌ ، فَيَتَّحِدُ الطَّرَفَانِ (٢) وَهُوَ الْإِيْذَاءُ وَالْعِدَاوَةُ ، فَالْعِدَاوَةُ الَّتِي فِي الذَّنْبِ مَعْنَى جُزْئِي تَدْرِكُ الشَّأْنَ بِالْوَاهِمَةِ .

الجامع بين الشيئين إما عقلي ، بأن يكون بينهما اتحاد في التصور أو تمائل ، فإن العقل بتجرده المثلين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما ،

التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض ، ونعني بالصور ما يمكن إدراكه بأحدى الحواس الظاهرة ، وبالمعاني مالا يمكن إدراكه بها ، فقال السكاكي الجامع بين الجملتين إما عقلي ، وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما ، مثل الاتحاد في الخبر عنه أو في الخبر به أو في قيد من قيودهما ، وهذا ظاهر في أن المراد بالتصور الأمر المتصور (١) ولما كان مقرا أنه لا يكفي في عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكي أيضا غير المصنف عبارة السكاكي (٢) فقال [ الجامع بين الشيئين إما عقلي ] وهو أمر بسببه يقتضى العقل اجتماعهما في المفكرة ، وذلك [ بأن يكون بينهما اتحاد في التصور أو تمائل (٣) ] فإن العقل بتجرده المثلين عن الشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما [ فيصيران متحدين ، وذلك لأن العقل مجرد الجزئي الحقيقي عن عوارضه المشخصة الخارجية وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه على ما تقرر في موضعه ، وإنما قال - في الخارج - لأنه لا يجرده عن الشخصيات العقلية ، لأن كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات ، وههنا بحث وهو أن التماثل هو الاتحاد في النوع ، مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا في الانسانية ، وإذا كان التماثل جامعا لم تتوقف صحة قولنا - زيد كاتب وعمرو شاعر - على أخوة زيد وعمرو أو

(١) وهذا الإطلاق لاشئ فيه لانه كثيرا ما يقع في كلامهم (٢) فأبدل الجملتين بالشيئين لأن الجامع يجب في مفردات الجملتين ، ولا يكفي وجوده بين مفردين منها ، وسيعود الشارح إلى تحقيق هذا (٣) وهذا بأن يتفقا في الحقيقة ويختلفا في العوارض .



أَوْ تَصَايُفُ كَمَا بَيْنَ الْعَلَّةِ وَالْمَعْلُولِ أَوْ الْأَقْلِّ وَالْأَكْثَرِ ، أَوْ وَهْمِيٌّ بِأَن يَكُونَ بَيْنَ  
تَصَوُّرَيْهِمَا شَبْهُ تَمَازُلٍ ، كَلَوْنِي بِيَاضٍ وَصُفْرَةٍ ، فَإِنَّ الْوَهْمَ يَبْرُزُهُمَا فِي مَعْرِضِ  
الْمَثَلَيْنِ ، وَلِذَلِكَ حَسَنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ :  
ثَلَاثَةٌ تَشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

صداقتهما أو نحو ذلك ، لأنهما متماثلان لكونهما من أفراد الانسان ، والجواب أن  
المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نزع اختصاص بهما (١) على ما سيوضح  
في باب التشبيه [ أو تصاييف ] وهو كَوْنُ الشَّيْئَيْنِ بحيث لا يمكن تَعَقُّلُ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَّا  
بِالْقِيَاسِ إِلَى تَعَقُّلِ الْآخَرِ [ كما بين العلة والمعلول ] فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر  
بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه فهو علة والآخر معلول [ أو الأقل والأكثر ]  
فإن كل عدد يصير عند العدِّ فانياً قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر ، والآخر أكثر  
منه [ أو وهمي ] وهو أمر بسببه يحتال الوهم في اجتماعهما عند المُفَكِّرَةِ ، بخلاف العقل  
فانه إذا خُلِّيَ وَنَفْسُهُ لَمْ يَحْكَمْ بِذَلِكَ ، وَذَلِكَ [ بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل ،  
كلوني بياض وصفرة ، فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين ] من جهة أنه يسبق إلى  
الوهم إيهما نوع واحد زيد في أحدهما عَارِضٌ (٢) بخلاف العقل فانه يعرف أنهما  
نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون [ ولذلك ] أي ولأن الوهم يبرزهما في  
معرض المثلين [ حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله :

ثَلَاثَةٌ تَشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

(١) أي مع اشتراكهما في الحقيقة .

(٢) وهو الْكُدْرَةُ في الصفرة ، أو الاشراف في البياض .

أَوْ تَضَادَّ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ وَالْكَفْرِ وَالْإِيمَانِ ، وَمَا يَتَصَفَّ بِهَا كَالْأَبْيَضِ  
وَالْأَسْوَدِ وَالْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ ، أَوْ شَبَهَ تَضَادَّ كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالْأَوَّلِ وَالثَّانِي ،

فإن الوهم يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد ، وإنما اختلفت بالعوارض ، والعقل  
يعرف أنها أمور متباينة [ أو ] يكون بين تَصَوُّرَيْهِمَا [ تضاد ] وهو التقابل بين أمرين  
وُجُودِيَّينِ يتعاقبان على محل واحد [ كالسواد والبياض ] في المحسوسات [ والايमान  
والكفر ] في المعقولات ، والحق أن بينهما تقابل العدم والمملكة ، لأن الايمان هو  
تصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم بحجته به بالضرورة ، أعني قبول النفس  
لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين ، مع الاقرار به  
باللسان ، والكفر عدم الايمان عمّا من شأنه الايمان ، وقد يقال الكفر إنكار شيء  
من ذلك ، فيكون وُجُودِيًّا ، فيكونان مُتَضَادَّيْنِ [ وما يتصف بها ] أى بالمذكورات ،  
[ كالأسود والأبيض والمؤمن والكافر ] وأمثال ذلك ، فانه يعدُّ من المتضادين باعتبار  
الاشتغال على الوصفين المتضادين [ أو شبهه تضاد كالسما والأرض ] في المحسوسات ،  
فانهما وجوديان أحدهما في غاية الارتفاع ، والآخر في غاية الانخفاض ، وهذا معنى  
شبه التضاد ، وليس متضادين لعدم تَوَارُدِهِمَا على المحلِّ ، لكونهما من الأجسام دون  
الأعراض ، ولا من قبيل الأسود والأبيض ، لأن الوصفين المتضادين ههنا ليسا  
بداخلين في مفهومى السماء والأرض [ والأول والثاني ] فيما يعم المحسوسات المعقولات ،  
فإن الأول هو الذى يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير ، والثاني هو الذى  
يكون مسبوقا بواحد فقط ، فأشبه المتضادين باعتبار اشتغالهما على وصفين لا يمكن  
اجتماعهما ، ولم يجعل متضادين كالأسود والأبيض ، لأنه قد يشترط في المتضادين  
أن يكون بينهما غاية الخلاف ، ولا يخفى أن مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للأول  
أكثر من مخالفة الثاني له ، مع أن العدم معتبر في مفهوم الأول (١) فلا يكون وجوديا

(١) وذلك في جزئه الثاني ( ولا يكون مسبوقا بالغير ) .

فانه ينزلهما منزلة التضاييف ، ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد ،  
أو خيالي بأن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق ، وأسبابه مختلفة ، ولذلك  
اختلفت الصور الثابتة في الخيال ترتيبا ووضوحا ، ولصاحب علم المعاني فضل  
احتياج إلى معرفة الجامع لاسيما الخيالي ، فان جمعه على مجري الالف والعادة .

[ فانه ] أي إنما يجعل التضاد وشبهه جامعا وهميا لأن الوهم [ ينزلهما منزلة التضاييف ]  
في أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشديدين بهما إلا ويحضر الآخر [ ولذلك تجد الضد  
أقرب خطورا بالبال مع الضد ] من المغايرآت الغير المتضادة ، يعني أن ذلك مبني على  
حكم الوهم ، وإلا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر [ أو خيالي ] وهو أمر  
بسيه يقتضى الخيال اجتماعهما في المفكرة ، وذلك [ بأن يكون بين تصوريهما تقارن  
في الخيال سابق ] على العطف لاسباب مؤدية إلى ذلك [ وأسبابه ] أي وأسباب التقارن  
في الخيال [ مختلفة ] ، ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيال ترتيبا ووضوحا [ فكمن  
صور لا انشكاك (١) بينها في خيال ، وهي في خيال آخر مما لا تجتمع أصلا ، وكمن  
صور لا تغيب عن خيال ، وهي في خيال آخر مما لا يقع قط .

[ ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع ] لأن معظم أبوابه الفصل  
والوصل ، وهو مبني على الجامع [ لاسيما ] الجامع [ الخيالي ] ، فان جمعه على مجري الالف  
والعادة [ بحسب انعقاد الاسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال ، وتباين الاسباب  
مما يفوته الحصر .

فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل ، وبالوهمي ما يدرك بالوهم ،  
وبالخيالي ما يدرك بالخيال ، لأن التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم ،

(١) هذا معنى الاختلاف في الترتيب ، وما بعده معنى الاختلاف في الوضوح .

وكذا التقارن في الخيالى ليس من الصور التي تجتمع في الخيال ، بل جميع ذلك معانٍ معقولةٌ ، وقد خفي هذا على كثير من الناس ، فاعترضوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات ، وأجابوا بأن الجامع كَوْنُ كُلِّ منهما مُضَادًّا للآخر ، وهذا معنى جزئى لا يدركه إلا الوهم ، وفيه نظر ، لأنه ممنوع (١) وإن أرادوا أن تَضَادَّ هذا السواد لهذا البياض معنى جزئى فَيَتَأَلَّلُ هذا مع ذلك وتَضَافُفُهُ معه أيضا معنى جزئى ، فلا تَقَاوُتَ بين التماثل والتضادف وشبههما في أنها إن أُضِيفَتْ إلى الْكُلِّيَّاتِ كانت كليات ، وإن أُضِيفَتْ إلى الْجُزْئِيَّاتِ كانت جزئيات ، فكيف يصح جعل بعضها على الإطلاق عقليا وبعضها وهميا ، ثم إن الجامع الخيالى هو تَقَارُّنُ الصور في الخيال ، وظاهر أنه ليس بصورة ترسم في الخيال ، بل هو من المعانى (٢) .

فإن قلت : كلام المفتاح مُشْعَرٌ بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما ، وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو - خُفِيَ ضَيْقٌ وَخَاتَمِي ضَيْقٌ - ونحو - الشمس ومرارة الأرنب وألف بأذُنْجَانَةٍ مُحَدَّثَةٍ - قلت : كلامه هنا ليس إلا في بيان الجامع بين الجملتين ، وأما أن أيَّ قَدَرٍ من الجامع يجب لصحة العطف فقروض إلى موضع آخر ، وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المستند والمستند إليهما جميعا ، والمصنف لما اعتقد أن كلامه في بيان الجامع سهو منه وأراد إصلاحه غَيَّرَهُ إلى ماترى ، فذكر مكانَ الجملتين الشيتين ، ومكانَ قوله - اتحاد في تصورا - اتحاد في التصور ، فوقع الخلل في قوله - الوهمي أن يكون بين تصوريهما

(١) يريد منع أن تضاد البياض للسواد معنى جزئى ، وإثبات أنه كلى ، لأن التضادَّ المأخوذَ مضافاً إلى كُلِّ كَلِمَةٍ (٢) أي التى تدرك بالعقل أو الوهم ، فلا يصح تفسير الخيالى أيضا بما يدرك بالخيال .

## وَمِنْ مَحْسَنَاتِ الْوَصْلِ تَنَاسُبُ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ ،

شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد ، والخيالى أن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال - لأن التضاد مثلاً إنما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما أعنى العلم بهما ، وكذا التقارن في الخيال إنما هو بين نفس الصُّور (١) فلا بد من تأويل كلام المصنف (٢) وحمله على ما ذكره السكاكى بأن يراد بالشئيين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات الجملة غَلَطَ (٣) مع أن ظاهر عبارته يأتى ذلك ، ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها في الشرح ، وإنه من المباحث التى ما وجدنا أحداً حَامَ حَوْلَ تحقيقها .

[ومن محسنات الوصل] بعد وجود المصحح [تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية

- (١) أى لا بين التصورات ، وهذا الخلال لا يرد على السكاكى ، لأن قوله - اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في الخبر عنه الخ - ظاهر في أنه أراد بالتصور المتصور على ما سبق (٢) بأن يقال إنه أراد بتصوريهما مفهوميهما ، وهما الأمران المنصوران .
- (٣) لأن الخطيب قد رد كلام السكاكى في الايضاح وحمله على السهو ، فلا يصح حمل كلامه عليه ، وإنى أرى أن كل هذا من المباحث اللفظية التى لا تحتملها علوم البلاغة .

تطبيقات على الوصل للتوسط بين الكالين :

- (١) سافر تجدد عروضا عمن تفارقه وانصب فان لذيد العيش في النصب
  - (٢) إذا كنت ذا رأى فكأن ذا عزيمة ولا تك بالترداد للرأى مفسداً
  - (٣) أعز مكان في الدنيا سرج سابع وخير جليس في الزمان كتاب
- وصل في الاول لما بين الجملتين من الجامع العقلى ، وفي الثانى لما بينهما من الجامع الومى ، وفي الثالث لما بينهما من الجامع الخيالى .

وَالْفَعْلَيْنِ فِي الْمَضَى وَالْمُضَارَعَةِ إِلَّا لِمَانَعٍ .

تَذْنِيبٌ

أَصْلُ الْحَالِ الْمُنْتَقِلَةِ أَنْ تَكُونَ بِغَيْرِ وَאוٍ ،

و [ تناسب ] الفعليتين في المضى والمضارعة [ فإذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى قلت - قام زيد وقعد عمرو - وكذلك زيد قائم وعمرو قاعد ] [ إلا لمانع ] مثل أن يراد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت ، فيقال - قام زيد وعمرو قاعد - أو يراد في إحداهما المضى وفي الأخرى المضارعة ، فيقال - زيد قام وعمرو يقعد - أو يراد في إحداهما الاطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى - ( وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَفُضِيَ الْأَمْرُ ) ومنه قوله تعالى ( فَأَذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ) فعندى أن قوله ولا يستقدمون - عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء ، أعني قوله - لا يستأخرون - إذ لا معنى لقولنا - إذا جاء أجلهم لا يستقدمون .

تَذْنِيبٌ

هو جعل الشيء ذنابة للشيء ، شبه به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب [ أصل الحال المنتقلة ] أى الكثير الراجع فيها ، كما يقال الأصل فى الكلام الحقيقة [ أن تكون بغير واو ] واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة (١) فانها يجب أن تكون بغير واو (١) اعترض عليه بأن اللازمة هى التى تقابل المنتقلة ، واللازمة نحو - هذا أبوك

لَا تَمَّا فِي الْمَعْنَى حُكْمٌ عَلَى صَاحِبِهَا كَالْخَبَرِ وَوَصَفٌ لَهُ كَالنَّعْتِ ، لَكِنْ خُولَفَ هَذَا إِذَا كَانَتْ جُمْلَةً ، فَاتَمَّ مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَقْلَةٌ بِالْإِفَادَةِ ، فَتَحْتَاجُ إِلَى مَا يَرْبُطُهَا

الْبَيِّنَةُ ، لَشِدَّةِ ارْتِبَاطِهَا بِمَا قَبْلَهَا ، وَإِنَّمَا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْمُنْتَقَلَةِ الْخُلُوعُ عَنِ الْوَاوِ [ لَا تَمَّا فِي الْمَعْنَى حُكْمٌ عَلَى صَاحِبِهَا كَالْخَبَرِ ] بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ ، فَانْ قَوْلُكَ - جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا - إِبْتِثَاتُ الرُّكُوبِ لَزِيدٍ ، كَمَا فِي - زَيْدٌ رَاكِبٌ - لِأَنَّهُ فِي الْحَالِ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ إِبْتِثَاتُ الْحِجَى ، وَجِئْتُ بِالْحَالِ لِزَيْدٍ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْحِجَى . هَذَا الْمَعْنَى [ وَوَصَفٌ لَهُ ] أَيْ وَلَا تَمَّا فِي الْمَعْنَى وَصَفٌ لِمُصَاحِبِهَا [ كَالنَّعْتِ ] بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُنْعَوْتِ ، إِلَّا أَنَّ الْمَقْصُودَ فِي الْحَالِ كَوْنُ صَاحِبِهَا عَلَى هَذَا الْوَصْفِ حَالٌ مُبَاشِرَةٌ لِلْفِعْلِ ، فَهِيَ قَيْدٌ لِلْفِعْلِ وَبَيَانٌ لِكَيْفِيَّةِ وَقُوعِهِ ، بِخِلَافِ النَّعْتِ فَإِنَّهُ لَا يَقْصِدُ بِهِ ذَلِكَ ، بَلْ يَجْرُدُ انْتِصَافُ الْمُنْعَوْتِ بِهِ ، وَإِذَا كَانَتْ الْحَالُ مِثْلَ الْخَبَرِ وَالنَّعْتِ فَكَمَا أَنَّهُمَا يَكُونَانِ بَدُونَ الْوَاوِ فَكَذَلِكَ الْحَالُ ، وَأَمَّا مَا أوردته بعض النحويين من الْأَخْبَارِ وَالنَّعَوَاتِ الْمُصَدَّرَةِ بِالْوَاوِ كَالْخَبَرِ فِي بَابِ كَانَ ، وَالْجُمْلَةُ الْوَصْفِيَّةُ الْمُصَدَّرَةُ بِالْوَاوِ الَّتِي تَسْمَى وَآو تَأْكِيدُ أُصُوقِ الصِّفَةِ بِالْمُوصُوفِ فَعَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ وَالْإِلْحَاقِ بِالْحَالِ (١) [ لَكِنْ خُولَفَ ] هَذَا الْأَصْلُ [ إِذَا كَانَتْ ] الْحَالُ [ جُمْلَةً فَانْهَا ] أَيْ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ حَالًا [ مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَقْلَةٌ بِالْإِفَادَةِ ] مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَوَقَّفَ عَلَى التَّعْلِيقِ بِمَا قَبْلَهَا ، وَإِنَّمَا قَالَ مِنْ حَيْثُ هِيَ جُمْلَةٌ لَا تَمَّا مِنْ حَيْثُ هِيَ حَالٌ غَيْرُ مُسْتَقْلَةٍ ، بَلْ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى التَّعْلِيقِ بِكَلَامٍ سَابِقٍ قَصْدُ تَقْيِيدِهِ بِهَا [ فَتَحْتَاجُ ] الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ حَالًا [ إِلَى مَا يَرْبُطُهَا عَطُوفًا ] - أَمَّا الْمُؤَكَّدَةُ فَتَنْجُو - لَا تَعَثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا - وَتَقَابِلُهَا الْمُؤَسَّسَةُ لَا الْمُنْتَقَلَةُ .

(١) وَمِنْ هَذَا فِي بَابِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا قَوْلُهُ :

فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانٌ

وَفِي بَابِ الصِّفَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى ( وَمَا أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ) .

بصاحبها ، وكل من الضمير والواو صالح للربط ، والأصل هو الضمير بدليل المفردة والخبر والنعت .

فالجمله إن خلت عن ضمير صاحبها وجب الواو ، وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال يصح أن تقع حالا عنه بالواو

بصاحبها [ الذى جعلت حالا عنه ] وكل من الضمير والواو صالح للربط ، والاتصل [ الذى لا يعدل عنه مالم تمس حاجة إلى زيادة ارتباط ] هو الضمير بدليل [ الاقتصار عليه فى الحال ] المفردة والخبر والنعت .

[ فالجمله ] التى تقع حالا [ إن خلت عن ضمير صاحبها ] التى تقع هى حالا عنه [ وجب ] فيها [ الواو ] ليحصل الارتباط ، فلا يجوز - خرجت زيد قائم - ولما ذكر أن كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الواو أراد أن يبين أن أى جملة يجوز (١) ذلك فيها وأى جملة لا يجوز ذلك فقال [ وكل جملة خالية عن ضمير ما ] أى الاسم الذى [ يجوز أن ينتصب عنه حال ] وذلك بأن يكون فاعلا أو مفعولا معرفا أو متكررا مخصوصا ، لا نكرة محضة أو مبتدأ أو خبرا ، فانه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح (٢) وإنما لم يقل عن ضمير صاحب الحال ، لأن قوله - كل جملة - مبتدأ وخبره قوله [ يصح أن تقع ] تلك الجملة [ حالا عنه ] أى عما يجوز أن ينتصب عنه حال [ بالواو ] ومالم يثبت له هذا الحكم أعنى وقوع الحال عنه لم يصح إطلاق اسم صاحب الحال عليه إلا مجازا ، وإنما قال - ينتصب عنه حال - ولم يقل - يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه - لتدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت ، لأن

(١) اسم أن ضمير الشأن ، وأى مبتدأ ، وقوله - يجوز ذلك فيها - خبره ، والجملة خبر أن (٢) راجع إلى الثلاثة ، وهى النكرة المحضة والمبتدأ والخبر .



إِلَّا الْمُصَدَّرَةَ بِالْمُضَارِعِ الْمُثَبَّتِ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَبِتَكَلَّمَ عَمْرُو - لِمَا سَيَأْتِي ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مُثَبَّتٌ أَمْتَعَ دَخُولَهَا ، نَحْوُ - وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ - لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمَفْرَدَةَ ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى حُصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ مُقَارِنٍ لِمَا جُعِلَتْ قِيدَالُهُ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، أَمَّا الْحُصُولُ

ذلك الاسم بما لا يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه ، لكنه ما يجوز أن ينتصب عنه حال في الجملة ، وحينئذ يكون قوله - كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال - متاويلا للمصدرة بالمضارع الحالية عن الضمير المذكور ، فيصح استئناؤها بقوله [إِلَّا الْمُصَدَّرَةَ بِالْمُضَارِعِ الْمُثَبَّتِ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَبِتَكَلَّمَ عَمْرُو ] فإنه لا يجوز أن يجعل ويتكلم عمرو حالا عن زيد [لما سَيَأْتِي ] من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط ، ولا يخفى أن المراد بقوله - كل جملة - الجملة الصالحة للحالية في الجملة ، بخلاف الانشائيات فإنها لا تقع حالا أَلْبَتَّ ، لا مع الواو ولا بدونها [وإلا ] عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ - إِنْ خَلَّتْ - أَيْ وَإِنْ لَمْ تَحُلْ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَةُ عَنْ ضَمِيرِ صَاحِبِهَا [فَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مُثَبَّتٌ أَمْتَعَ دَخُولَهَا ] أَيْ الْوَائِ [نَحْوُ - وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ ] أَيْ وَلَا تَعْطُ حَالٌ كَوْنِكَ تَعَدُّ مَا تَعْطِيهِ كَثِيرًا [لِأَنَّ الْأَصْلَ ] فِي الْحَالِ هِيَ الْحَالُ [الْمَفْرَدَةُ ] لِعِرَاقَةِ الْمَفْرَدِ فِي الْأَعْرَابِ ، وَتَطْفُلُ الْجُمْلَةُ عَلَيْهِ بِوُقُوعِهَا مَوْقِعَهُ [وَهِيَ ] أَيْ الْمَفْرَدَةُ [تَدُلُّ عَلَى حُصُولِ صِفَةٍ ] أَيْ مَعْنَى قَائِمٍ بِالْغَيْرِ ، لِأَنَّهَا لِبَيَانِ الْهَيْئَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الْفَاعِلُ أَوْ الْمَفْعُولُ ، وَالْهَيْئَةُ مَعْنَى قَائِمٍ بِالْغَيْرِ [غَيْرِ ثَابِتَةٍ ] لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْحَالِ الْمُنْتَقِلَةِ [مُقَارِنٍ ] ذَلِكَ الْحُصُولِ [لِمَا جُعِلَتْ ] الْحَالُ [قِيدَالُهُ ] بِمَعْنَى الْعَامِلِ ، لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْحَالِ تَخْصِصِ وَقُوعِ مَضْمُونِ عَامِلِهَا بِوَقْتِ حُصُولِ مَضْمُونِ الْحَالِ ، وَهَذَا مَعْنَى الْمُقَارَنَةِ [وَهُوَ ] أَيْ الْمُضَارِعِ الْمُثَبَّتِ [كَذَلِكَ ] أَيْ دَالٌّ عَلَى حُصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ مُقَارِنٍ لِمَا جُعِلَتْ قِيدَالُهُ كَالْمَفْرَدَةِ ، فَتَمْتَعَ الْوَائِ فِيهِ بِمَا فِي الْمَفْرَدَةِ [أَمَّا الْحُصُولُ ] أَيْ أَمَا دَلَالَةُ الْمُضَارِعِ

فَلِكُونَهُ فِعْلًا مُثْبِتًا ، وَأَمَّا الْمُقَارَنَةُ فَلِكُونُهُ مُضَارِعًا ، وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ - قَتَّ وَأَصْلَكَ وَجْهَهُ - وَقَوْلُهُ :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالَكَ  
فَقِيلَ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ ، أَيْ وَأَنَا أَصْلَكَ ، وَأَنَا أَرْهَنْتُهُمْ ، وَقِيلَ الْأَوَّلُ شَاذٌ ،  
وَالثَّانِي ضَرُورَةٌ - وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : هِيَ

المثبت على حصول صفة غير ثابتة [ فلـ يكونه فعلا ] فيدل على التَّجَدُّدِ وعدم الثبوت  
[ مثبتا ] فيدل على الحصول [ وأما المقارنة فلـ يكونه مضارعا ] فيصلح للحال كما يصلح  
للاستقبال ، وفيه نظر لأن الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم ، وحقيقته  
أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل ، والحال التي نحن بصدددها يجب أن  
يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو استقبالا ، فلا دخل  
للمضارعة في المقارنة ، فالأولى أن يُعَالَ أمتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن  
أَسَمِ الْفَاعِلِ لفظا وتقديره معنى (١) [ وأما ما جاء من نحو ] قول بعض العرب [ قَتَّ  
وأصْلَكَ وجهه وقوله (٢) فلما خشيت أظافيرهم ] أي أسلحتهم [ نجوت وأرهنهم مالكا ،  
فقيل ] إنما جاء الواو في المضارع المثبت الواقع حالا [ على ] اعتبار [ حذف المبتدأ ]  
لتكون الجملة اسمية [ أي وأنا أصْلَكَ وأنا أرهنهم ] كما في قوله تعالى ( لَمْ تَوْذَنْتَنِي وَقَدْ  
تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ) أي وأنتم قد تعلمون [ وقيل الأول ] أي قَتَّ وأصْلَكَ  
وجهه [ شاذ ، والثاني ] أي نجوت وأرهنهم [ ضرورة ، وقال عبد القاهر : هي ] أي  
(١) لأن المضارع إذا وقع حالا يؤول باسم الفاعل ، لاشتراكهما في الحال  
والاستقبال ، فتحو - جاء زيد يتكلم - بمعنى جاء متكلم (٢) هو لعبد الله بن همام  
السُّلُوي من الشعراء الإسلاميين ، وكان قد توعده عبيد الله بن زياد فهرب منه إلى الشام .

فِيهِمَا لِلْعُطْفِ ، وَالْأَصْلُ وَصَكَّكَتْ وَرَهَنْتُ ، عُدِلَ عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي إِلَى  
الْمُضَارِعِ حِكَايَةً لِلْحَالِ .

وَأِنْ كَانَ مَنفِيًّا فَلَا مَرَانَ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ - فَاسْتَتَقِيحَا وَلَا تَتَّبِعَانِ -  
بِالتَّخْفِيفِ ، وَنَحْوِ - وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ - لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مُضَارِعًا ،  
دُونَ الْحَصُولِ لِكَوْنِهِ مَنفِيًّا .

وَكَذَا إِنْ كَانَ مَاضِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى

الْوَاوُ [ فِيهِمَا لِلْعُطْفِ ] لَا لِلْحَالِ ، إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى - قَتَ صَا كَا وَجْهَهُ وَنَجَوْتَ رَاهِنًا  
مَالِكًا - بَلِ الْمُضَارِعُ بِمَعْنَى الْمَاضِي [ وَالْأَصْلُ ] قَتَ [ وَصَكَّكَتْ ] وَنَجَوْتَ [ وَرَهَنْتُ ،  
عُدِلَ عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي إِلَى ] لَفْظِ [ الْمُضَارِعِ حِكَايَةً لِلْحَالِ ] الْمَاضِيَّةِ ، وَمَعْنَاهَا أَنْ  
يُفْرَضَ مَا كَانَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي وَاقِعًا فِي هَذَا الزَّمَانِ ، فَيُعْبَرُ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ .

[ وَإِنْ كَانَ ] الْفِعْلُ مُضَارِعًا [ مَنفِيًّا فَلَا مَرَانَ ] جَائِزَانِ الْوَاوُ وَتَرَكَهُ [ كَقِرَاءَةِ  
ابْنِ ذَكْوَانَ فَاسْتَتَقِيحَا وَلَا تَتَّبِعَانِ بِالتَّخْفِيفِ ] أَيْ بِتَخْفِيفِ نُونِ - وَلَا تَتَّبِعَانِ - فَيَكُونُ  
لَا لِلنَّفْيِ دُونَ نَهْيٍ ، لَثْبُوتِ النُّونِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ ، فَلَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى الْأَمْرِ  
قَبْلَهُ ، فَيَكُونُ الْوَاوُ لِلْحَالِ ، بِخِلَافِ قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ - وَلَا تَتَّبِعَانِ - بِالتَّشْدِيدِ ، فَانْهَيْ  
مُؤَكَّدٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَمْرِ قَبْلَهُ [ وَنَحْوِ - وَمَا لَنَا ] أَيْ أَيْ شَيْءٌ ثَبَتَ لَنَا [ لَا نُؤْمِنُ  
بِاللَّهِ ] أَيْ حَالُ كَوْنِنَا غَيْرَ مُؤْمِنِينَ ، فَالْفِعْلُ الْمُنْفِي حَالٌ بَدُونَ الْوَاوِ ، وَإِنَّمَا جَازَ فِيهِ  
الْأَمْرَانِ [ لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مُضَارِعًا دُونَ الْحَصُولِ لِكَوْنِهِ مَنفِيًّا ] وَالْمُنْفِي إِنَّمَا  
يَدُلُّ مِطَابَقَةً عَلَى عَدَمِ الْحَصُولِ (١) .

[ وَكَذَا ] يَجُوزُ الْوَاوُ وَتَرَكَهُ [ إِنْ كَانَ ] الْفِعْلُ [ مَاضِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى ]

(١) وَبِهَذَا شَبَاهُ الْمَفْرَدِ فِي حَالٍ دُونَ حَالِ الْجَازِ فِيهِ الْأَمْرَانِ .

- أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ - وَقَوْلُهُ - أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ -  
 وَقَوْلُهُ - أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ - وَقَوْلُهُ - فَأَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِنْ اللَّهِ  
 وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ - وَقَوْلُهُ - أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ  
 خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ - أَمَّا الْمُثَبَّتُ فَلَدَلَاتُهُ عَلَى الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ فِعْلًا مُثَبَّتًا ، دُونَ  
 الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مَاضِيًا ، وَلِهَذَا شُرْطُ أَنْ يَكُونَ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ،

لإخبارا عن زكريا عليه السلام [أنى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر] بالواو [ وقوله -  
 أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ ] بدون الواو ، وهذا فى الماضى لفظا ، وأما الماضى معنى  
 فالمراد به المضارع المنفى بلم أو لمّا ، فانهما يقلبان معنى المضارع إلى الماضى ، فأورد  
 للمنفى بلم مثالين : أحدهما مع الواو ، والآخر بدونه ، واقتصر فى المنفى بلمّا على ما هو  
 بالواو ، وكانّه لم يطلع على مثال ترك الواو ، إلا أنه مقتضى القياس ، فقال [ وقوله -  
 أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ - وَقَوْلُهُ - فَأَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِنْ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ  
 سُوءٌ - وَقَوْلُهُ - أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ - أَمَّا  
 الْمُثَبَّتُ [ أى أما جواز الأمرين فى الماضى المثبت [ فلدلالاته على الحصول ] يعنى حصول  
 صفة غير ثابتة [ لِكَوْنِهِ فِعْلًا مُثَبَّتًا ، دُونَ الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مَاضِيًا ] فلا يُقَارَنُ الْحَالُ  
 [ولهذا] أى ولعدم دلالاته على المقارنة [ شرط أن يكون مع قد ظاهرة ] كما فى قوله تعالى -  
 وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ [ أو مقدرة ] كما فى قوله تعالى - حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ - لأن قد تقرب  
 الماضى من الحال ، والاشكال المذكور وَاَرَدُ هُنَا ، وهو أن الحال التى نحن بصدها  
 غير الحال التى تقابل الماضى ، وتَقَرَّبُ - قد - الماضى منها ، فتجوز المقارنة إذا كان  
 الحال والعامل ماضيين ، ولفظ - قد - إنما يقرب الماضى من الحال التى هي زمان

وَأَمَّا الْمُنْفَى فَلَدَلَّتْهُ عَلَى الْمُقَارَنَةِ دُونَ الْحُصُولِ ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّ لَمَّا لِلْإِسْتِغْرَاقِ ،  
وَعَبْرُهَا لَا تَنْفَاءً مُتَقَدِّمٌ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ اسْتِمْرَارُهُ ، فَتَحْصُلُ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهَا عِنْدَ  
الْإِطْلَاقِ ، بِخِلَافِ الْمُثَبَّتِ ، فَإِنَّ وَضَعَ الْفِعْلَ عَلَى إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ ، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ  
اسْتِمْرَارَ الْعَدَمِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى سَبَبٍ ، بِخِلَافِ اسْتِمْرَارِ الْوُجُودِ ،

التكلم ، وربما يبعده عن الحال التي نحن بصددِها ، كما في قولنا - جاءني زيد في السنة  
الماضية وقد ركب فرسه - والاعتذار عن ذلك المذكور في الشرح (١) [ وأما المنفى ]  
أى أما جواز الأمرين في الماضى المنفى [ فلدلته على المقارنة دون الحصول ، أما  
الأول ] أى دلالاته على المقارنة [ فلأن - لما - للاستغراق ] أى لامتداد النفي من حين  
الانتفاء إلى زمان التكلم [ وغيرها ] أى غير - لما - مثل - لم وما [ لانتفاء متقدم ]  
على زمان التكلم [ مع أن الأصل استمراره ] أى استمرار ذلك الانتفاء لما سيحجى .  
حتى تظهر قرينة على الانقطاع ، كما في قولنا - لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم  
[ فيحصل به ] أى باستمرار النفي ، أو بأن الأصل فيه الاستمرار [ الدلالة عليها ]  
أى على المقارنة [ عند الإطلاق ] وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء .  
[ بخلاف المثبت ، فإن وضع الفعل على إفادة التجدد ] من غير أن يكون الأصل  
استمراره ، فإذا قلت - ضرب - مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء  
الزمان الماضى ، وإذا قلت - ماضرب - أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضى ،  
لَكِنْ لَا قَطْعِيًّا (٢) بخلاف لما ، وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفي في  
طَرَفَيْ نَقِيضٍ ، ولا يخفى أن الإثبات في الجملة إنما ينافيه النفي دائما [ وتحقيقه ] أى تحقيق  
هذا الكلام [ أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود ] يعنى  
(١) ومحصله أنه أتى بقدر لدفع التناقى لفظا ، وإن كان الحالان متافيين في الحقيقة .  
(٢) أى ليس من أصل الوضع .

وَأَمَّا الثَّانِي فَلْيَكُونَهُ مَنفِيًّا .

وَأِنْ كَانَتْ اِسْمِيَّةً فَاَلْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا ، لِعَكْسِ مَا مَرَّ فِي الْمَاضِي الْمُثَبَّتِ ، نَحْوُ -  
كَلِمَتُهُ فُوهُ إِلَى فِي - وَأَنَّ دُخُولَهَا أَوَّلَى ، لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى عَدَمِ الثُّبُوتِ مَعَ ظُهُورِ  
الاسْتِثْنَاءِ فِيهَا ، فَحَسَنَ زِيَادَةُ رَابِطِ ، نَحْوُ - فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ -  
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ

---

أَنْ بَقِيَ الْحَادِثُ وَهُوَ اسْتِمْرَارُ وَجُودِهِ يَحْتَاجُ إِلَى سَبَبٍ مُوْجُودٍ ، لِأَنَّهُ وَجُودٌ عَقِيبٌ  
وُجُودٌ ، وَلَا يَدُّ لِلْوُجُودِ الْحَادِثِ مِنَ السَّبَبِ ، بِخِلَافِ اسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ فَانْهَ عَدَمٌ ، فَلَا  
يَحْتَاجُ إِلَى وَجُودٍ سَبَبٍ ، بَلْ يَكْفِيهِ مَجْرَدُ انْتِفَاءِ سَبَبِ الْوُجُودِ ، وَالْإِصْلَافُ فِي الْحَوَادِثِ  
الْعَدَمِ حَتَّى تَوْجِدَ عَلَلَهَا ، فِي الْجُمْلَةِ لَمَّا كَانَ الْإِصْلَافُ فِي الْمُنْفِيِّ الْاسْتِمْرَارِ حَصَلَ مِنْ إِطْلَاقِهِ  
الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَقَارَنَةِ [ وَأَمَّا الثَّانِي ] أَيْ عَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْحَصُولِ [ فَلْيَكُونَهُ مَنفِيًّا ] .  
هَذَا إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ فَعَلِيَّةً [ وَإِنْ كَانَتْ اِسْمِيَّةً فَاَلْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا ] أَيْ الْوَاوُ  
[ لِعَكْسِ مَا مَرَّ فِي الْمَاضِي الْمُثَبَّتِ ] أَيْ لِدَّلَالَةِ الْاِسْمِيَّةِ عَلَى الْمَقَارَنَةِ لِكُونِهَا مُسْتَمْرَةً ،  
لَا عَلَى حَصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ لِدَلَالَتِهَا عَلَى الدَّرَامِ وَالثَّبَاتِ [ نَحْوُ كَلِمَتِهِ فُوهُ إِلَى فِي ] بِمَعْنَى  
مُشَافَهَا [ وَ ] أَيْضًا الْمَشْهُورُ [ أَنَّ دُخُولَهَا ] أَيْ الْوَاوُ [ أَوَّلَى ] مِنْ تَرْكِهَا [ لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا ]  
أَيْ الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ [ عَلَى عَدَمِ الثُّبُوتِ (١) ] مَعَ ظُهُورِ الْاسْتِثْنَاءِ فِيهَا ، فَحَسَنَ زِيَادَةُ رَابِطِ  
نَحْوُ - فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ [ أَيْ وَأَنْتُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ ، أَوْ أَنْتُمْ  
تَعْلَمُونَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ ] وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ [ فِي الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ  
(١) مَعْنَى عَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى عَدَمِ الثُّبُوتِ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الثُّبُوتِ ، لِأَنَّ فِي النَّحْوِ لِثْبَاتِ ،  
وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ هَذَا جُعِلَ فِيهَا سَبْقُ عِلَّةٍ لِمُجَوَّزِ تَرْكِ الْوَاوِ ، فَلَا أَوَّلَى الْاِقْتِصَارِ عَلَى عِلَّةِ  
ظُهُورِ الْاسْتِثْنَاءِ فِيهَا .

ضَمِيرِ ذِي الْحَالِ وَجَبَتْ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ يُسْرِعُ أَوْ وَهُوَ مُسْرِعٌ -

الْحَالِيَّةُ [ ضمير ذي الحال وجبت ] أى الواو ، سواء كان خبره فعلاً [ نحو - جاء زيد وهو يسرع أو ] اسماً نحو - جاء زيد [ وهو مسرع ] وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم إليه في الإثبات ، وتقدر تقدير المفرد فى الأصل يستأنف لها الإثبات ، وهذا لما يمتنع فى نحو - جاء زيد وهو يسرع ، أو وهو مسرع - لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجبت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً فى أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل يسرع فى صلة المحيى ، وتنضمه إليه فى الإثبات ، لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع ، وإلا لكانت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغواً فى الين ، وجرى مجرى أن تقول - جاءنى زيد وعمر يسرع أمامه - ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاماً ، ولم تبدئى للسرعة إثباتاً ، وعلى هذا فالأصل والقياس ألا تجيء الجملة الاسمية إلا مع الواو ، وما جاء بدونه فسهيل الشئ الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ، ونوع من التشبيه (١) هذا كلامه فى دلائل الإعجاز ، وهو مشهور بوجوب الواو فى نحو - جاء زيد وزيد يسرع ، أو مسرع ، وجاء زيد وعمر يسرع أو مسرع أمامه - بالطريق الأولى (٢) ثم قال

(١) يعنى التأويل بالمفرد والتشبيه بواو العطف ، والأول نحو - كلمته فوه إلى فى -

أى مشافهاً ، والثانى كقوله تعالى ( أَلَمْ نَأْمُرُنَا بِبَنَاتٍ أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ ) فقوله - هم قاتلون - حال ، وترك فى الواو لأنها تشبه واو العطف ، فيقبح اجتماعها مع أو .

(٢) وحيث أن فلا يقييد ذلك عنده بكون المبتدأ فى الاسمية ضمير ذى الحال كما

ذكره الخطيب .

وَأِنْ جُعِلَ نَحْوُ - عَلَى كَتَفِهِ سَيْفٌ - حَالًا كَثُرَ فِيهَا تَرْكُهَا ، نَحْوُ :

• خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَى سَوَادٍ •

وَيَحْسُنُ التَّرْكُ تَارَةً لِدُخُولِ حَرْفٍ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، كَقَوْلِهِ :

الشيخ [ وإن جعل نحو - على كتفه سيف (١) حالا كثر فيها ] أي في تلك الحال [ تركها ] أي ترك الواو [ نحو ] قول بشار :

إِذَا أَنْكَرْتَنِي بِلَدَةٍ أَوْ نَكِرْتُمَا [ خرجت مع البازي على سواد ]

أي بَقِيَّةُ من الليل ، يعني إذا لم يعرف قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم مصاحباً للبازي الذي هو أبكر الطيور ، مشتملاً على شيء من ظلمة الليل ، غير منتظر لاسفار الصبح ، فقوله - على سواد - حال ترك فيها الواو ، ثم قال الشيخ : الوجه أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلاً بالظرف لاعتداده على ذى الحال لا مبتدأ ، وينبغي أن يُقَدَّرَ ههنا خصوصاً أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل ، اللهم إلا أن يقدر فعل ماضٍ (٢) هذا كلامه وفيه بحث (٣) والظاهر أن مثل - على كتفه سيف - يحتمل أن يكون في تقدير المفرد ، وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها ، وأن يكون فعلية مقدره بالماضي أو المضارع ، فعلى تقديرين يمتنع الواو وعلى تقديرين لا تجب الواو ، فمن أجل هذا كثر تركها ، وقال الشيخ أيضاً [ ويحسن الترك ] أي ترك الواو في الجملة الاسمية [ تارة لدخول حرف على المبتدأ ] يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط [ كقوله :

(١) من كل جملة اسمية تقدم خبرها وهو ظرف أو جار ومجرور .

(٢) لأن تركها أكثر فيه أيضاً ، ولا يقدر مضارعاً ، لأنه يجب تركها فيه .

(٣) لأن تجويز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو ، لأنه عند وجودها يقدر بالماضي وعند انتفاءها يقدر بالمضارع .



فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تَبْصُرَنِي كَأَنَّمَا بَنِي حَوَالِي الْأَسْوَدُ الْحَوَارِدُ  
وَأُخْرَى لَوْ قُوعَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ بِعَقَبٍ مُفْرَدٍ ، كَقَوْلِهِ :  
وَاللَّهِ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ

فقلت عسى أن تبصريني كأنما بني حوالى الأسود الحوارد (١)  
من حَرَدَ إذا غضب ، فقوله - بني الاسود - جملة اسمية وقعت حالا من مفعول  
تبصريني ، ولولا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو ، وقوله - حوالى -  
أى فى أكنافى وجوانبى حَالٌّ من - بنى - لما فى حرف التشبيه (٢) من معنى الفعل  
[ و ] يحسن الترك تارة [ أخرى لوقوع الجملة الاسمية ] الواقعة حالا [ بعقب مفرد ]  
حَالٍ [ كقوله :

والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم (٣)  
قوله - برداك تبجيل - حال ، ولو لم يتقدمها قوله - سالما - لم يحسن فيها ترك الواو

(١) هو للفرزدق يرد على امرأته فى قوله قبل البيت :  
وقالت أراه واحداً لا أخاله يُؤمُّه يوماً ولا هو والدٌ  
(٢) وهو كأنما لأنه فى معنى أشبه (٣) هو لابن الرومى من شعراء الدولة العباسية :  
تطبيقات عامة على الوصل والفصل والجملة الحالية :

(١) أَخْطُ مَعَ الدَّهْرِ إِذَا مَا خَطَا وَأَجْرٌ مَعَ الدَّهْرِ كَمَا يَجْرِى  
(٢) قُمْ لِلْمُعَلِّمْ وَقَّةَ التَّبْجِيلِ كَادَ الْمُعَلِّمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا  
(٣) فَاشْرَبْ هَنِيئًا عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفَعًا فِي رَأْسِ عُذْدَانِ دَارٍ مِنْكَ مَخْلَا  
وصل فى الاول بين الجملتين لانفاقهما فى الانشاء مع وجود الجامع وعدم المانع ،

## الايجاز والاطناب والمساواة

السَّكَاكِيُّ : أَمَّا الْإِيجَازُ وَالْإِطْنَابُ فَلِكَوْنُهُمَا نَسْبِيَيْنِ لَا يَتَسَرَّرُ الْكَلَامُ فِيهِمَا إِلَّا بِتَرْكِ التَّحْقِيقِ وَالتَّعْيِينِ

### الايجاز والاطناب والمساواة

قال [ السكاكي : أما الإيجاز والاطناب فلكونهما نسبيين ] أى من الأمور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شئ آخر ، فإن الموجز إنما يكون موجزا بالنسبة إلى كلام أزيد منه ، وكذا المطنب إنما يكون مطنبا بالنسبة إلى ما هو أنقص منه (١) [ لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين ] ، أى لا يمكن التنصيص على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز وذاك إطناب ، إذ ربّ كلام موجز وفصل فى الثمانى لاختلافهما خبرا وإنشاء ، وترك واو الحال فى الثالث لأن الحال جملة اسمية تقدم فيها الجار والمجرور ، فيجوز فيها ترك الواو .

أمثلة أخرى :

(١) وَالْقَدْرُ بِالْعَهْدِ قَبِيحٌ جَدًّا      شَرُّ الْوَرَى مِنْ لَيْسَ يَرْعَى عَهْدًا

(٢) لَعَمْرُكَ مَا رَقَّتْ لِفَيْرٍ مَضْرٍ      وَمَالِي دُونَهَا أَمَلٌ يَرَامُ

ذَكَرْتُ جَلَالَهَا أَيَّامَ كَانَتْ      تَصُولُ بِهَا الْفَرَاغَةُ الْعِظَامَ

فَأَقْلَقَ مَضْجَعِي مَا بَاتَ فِيهَا      وَبَاتَتْ فِيهِ مَضْرُ فُهِلَ الْأَمَ

(١) وكذلك المساواة نسبية أيضا ، وإنما لم يتعرض لبيان هذا فيها لأنه لا فضل فى كلام الأوساط ، ولا تفاوت فيه .

وَالْبِنَاءُ عَلَى أَمْرٍ عُرْفِيٍّ ، وَهُوَ مُتَعَارَفُ الْأَوْسَاطِ ، أَيْ كَلَامُهُمْ فِي مَجْرَى عُرْفِهِمْ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى ، وَهُوَ لَا يُحْمَدُ فِي بَابِ الْبَلَاغَةِ وَلَا يَذَمُّ ، فَلَا يُجَازُ أَدَاءُ الْمَقْصُودِ بِأَقْلٍ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَعَارَفِ ، وَالْأَطْنَابُ أَدَاءُهُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا - ثُمَّ قَالَ : الْأَخْتِصَارُ لِكَوْنِهِ نَسَبِيًّا يَرْجِعُ فِيهِ تَارَةً إِلَى مَا سَبَقَ ، وَأُخْرَى إِلَى كَوْنِ الْمَقَامِ خَلِيقًا بِأَبْسَطِ مَا ذَكَرَ -

يكون مُطْنَبًا بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس [ والبناء على أمر عرفي ] أى وإلا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف [ وهو متعارف الأوساط ] الذين ليسوا فى مرتبة البلاغة ولا فى غاية الفهامة [ أى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعنى ] عند المعاملات والمحاورات [ وهو ] أى هذا الكلام [ لا يحمَد ] من الأوساط [ فى باب البلاغة ] لعدم رعاية مُقتَضِيَّاتِ الأحوال [ ولا يذم ] أيضا منهم ، لأن غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالة وَضْعِيَّةٍ وَالْفَاطِ كَيْفَ كَانَتْ وَجُرَّدِ تَأْلِيفٍ يَخْرِجُهَا عَنْ حَكْمِ النَّعْبِقِ [ فلا يجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف ، والاطناب أدائه بأكثر منها ، ثم قال ] لِمَنِ السَّكَاةُ [ الاختصار لِكَوْنِهِ نَسَبِيًّا يَرْجِعُ فِيهِ تَارَةً إِلَى مَا سَبَقَ ] أى إلى كَوْنِ عِبَارَةِ الْمُتَعَارَفِ أَكْثَرَ مِنْهُ [ و ] يرجع تارة [ أُخْرَى إِلَى كَوْنِ الْمَقَامِ خَلِيقًا بِأَبْسَطِ مَا ذَكَرَ ] أى من الكلام الذى ذكره المتكلم ، وتوهم بعضهم أن المراد بما ذَكَرَ مُتَعَارَفُ الْأَوْسَاطِ ، وهو غلط لا يخفى على من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد (١) يعنى كما أن الكلام يوصف بالإيجاز لِكَوْنِهِ أَقْلٌ مِنَ الْمُتَعَارَفِ كَمَا يَكُنْ يَوْصَفُ بِهِ لِكَوْنِهِ أَقْلٌ مِمَّا يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ (٢) وَإِنَّمَا قُلْنَا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَقْلٌ مِمَّا (١) لِأَنَّ الْإِيجَازَ عَلَى هَذَا لَا يَشْمَلُ الْأَقْلَ مِنْ مُقْتَضَى الْمَقَامِ إِذَا كَانَ مَسَاوِيًا لِلْمُتَعَارَفِ أَوْ أَقْلَ مِنْهُ (٢) أَمَا فِي الْبَاطِنِ فَإِنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِي الْأَقْصَارَ عَلَى الْمَذْكُورِ لِيَتَفَرَّغَ لَطَلَبِ الْمَقْصُودِ ، كَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَنَحْوِهَا .

وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ نَسْبِيًّا لَا يَقْتَضِي تَعَسُرَ تَحْقِيقِ مَعْنَاهُ ، ثُمَّ الْبِنَاءُ عَلَى الْمُتَعَارَفِ وَالْبَسْطِ الْمَوْصُوفِ رَدٌّ إِلَى الْجَهَالَةِ ،

يقتضيه المقام ظاهراً وتحقيقاً لم يكن في شيء من البلاغة ، مثاله قوله تعالى ( رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي ) الآية فإنه لطائب بالنسبة إلى المتعارف ، أعنى قولنا - يارب شخت - وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهراً ، لأنه مقام بيان انقراض الشباب والمسام المشيب ، فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية البسط ، فللايجاز معنيان بينهما عموم من وجه (١) [ وفيه نظر ، لأن كون الشيء نسبياً لا يقتضى تعسر تحقيق معناه ] إذ كثيراً ما تحقق معاني الأمور النسبية وتُعرف بتعريفات تليق بها ، كالأبوة والأخوة وغيرهما ، والجواب أنه لم يرد تعسر بيان معناهما ، لأن ما ذكره بياناً لمعناهما ، بل أراد تعسر التحقيق والتعيين في أن هذا القدر إيجاز وذاك لطائب [ ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف ] بأن يقال : الإيجاز هو الأداء بأقل من المتعارف أو بما يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المذكور [ رد إلى الجهالة ] إذ لا تُعرف كمية متعارف الا وساطة وكيّفيّتها لاختلاف طبقاتهم ، ولا يعرف أن كل مقام أي مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع إليه ، والجواب أن الالفاظ قوالب المعاني ، والالوساط الذين لا يقدرّون في تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبارات لهم حدّ (٢) من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات والمعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم ، فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعاً ، وأما البناء على البسط الموصوف

- (١) فيجتمعان في نحو - رب شخت - وينفرد الأول في نحو قول الصياد - غزال - عند خوف فوات الفرصة ، وينفرد الثاني في نحو - يارب شخت .
- (٢) وهو لا يتعدى الدلالة الوضعية .

وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ الْمَقْبُولُ مِنْ طُرُقِ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمُرَادِ تَأْدِيَةُ أَصْلِهِ بِلَفْظٍ مُسَاوٍ لَهُ  
أَوْ نَاقِصٍ عَنْهُ وَافٍ ، أَوْ زَائِدٌ عَلَيْهِ لِفَائِدَةٍ ، وَاحْتِرَازُ بَوَافٍ عَنِ الْإِخْلَالِ ، كَقَوْلِهِ :  
وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلِّ النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَذِبًا  
أَيُّ النَّاعِمِ ، وَفِي ظِلِّ الْعَقْلِ ، وَبِفَائِدَةٍ عَنِ التَّطْوِيلِ ، نَحْوُ :  
وَالْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينًا

فإنما هو معلوم للبلغاء العارفين بمقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم ، فلا يجمل  
عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط [ والاقرب ] إلى الصواب [ أن يقال :  
المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساوٍ له ] أي لا أصل المراد [ أو ]  
بلفظ [ ناقص عنه وافي ، أو بلفظ زائد عليه لفائدة ] فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار  
أصل المراد ، والايجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به ، والاطناب أن يكون زائدا عليه  
لفائدة [ واحتراز بواف عن الإخلال ] وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد  
غير وافي به [ كقوله : والعيش خير في ظلال النوك ] أي الحق والجهالة [ ممن عاش  
كذا (١) ] أي خير ممن عاش مكذوبا متعوبا [ أي الناعم وفي ظلال العقل ] يعني أن  
أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ،  
ولفظه غير وافي بذلك ، فيكون محلا فلا يكون مقبولا [ و ] احتراز [ بفائدة عن  
التطويل ] وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد  
متعينا [ نحو قوله ] وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِأَهْشِيهِ \* [ والفى ] أي وجد [ قولها كذبا ومينا (٢) ]

(١) البيت للحارث بن حَزْرَةَ الشُّكْرِيِّ من شعراء الجاهلية ، وقد قيل إنه لا إخلال  
فيه ، لأنه اعتمد على ما هو مشهور من أن عيش الجاهل ناعم ، وعيش السكد لا يكون  
إلا للعاقل (٢) البيت لِعَدِيٍّ بن زيد العبادي من شعراء الجاهلية ، والاديم الجلد ،

وَعَنِ الْحَشْوِ الْمُفْسَدِ كَالْنَدَى فِي قَوْلِهِ :  
وَلَا فَضْلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى وَصَبَرَ الْفَقِي لَوْلَا لِقَاءُ شُعُوبٍ  
وَعَنِ الْمَفْسَدِ ، كَقَوْلِهِ :

والكذب والمين واحد ، قوله قد دت أى قطعت ، والراهشان العرقان في باطن الذراعين ،  
والضمير في راهشيه وفي ألني لجذيمة الأبرش ، وفي قد دت وفي قولها للزباء ، والبيت  
في قصة قتل الزباء لجذيمة وهى معروفة [ و ] احترز أيضا بفائدة [ عن الحشو ] وهو  
زيادة معينة لا لفائدة [ المفسد ] للمعنى [ كالندى في قوله : ولا فضل فيها ] أي في الدنيا  
[ للشجاعة والندى ] وصبر الفقى لولا لقاء شعوب (١) [ هى علم للمنية (٢) ] صرفها  
للضرورة ، وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت إنما يظهر في الشجاعة والصبر ، لتيقن  
الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال الميكروه ، بخلاف الباذل ماله إذا تيقن  
بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائما ، فإن بذله حينئذ أفضل مما إذا تيقن بالموت  
وتخلف المال ، وغاية اعتذاره ما ذكره الامام ابن جني ، وهو أن في الخلود وتقل  
الاحوال فيه من عسر إلى يسر ومن شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البوس ،  
فلا يظهر لبذل المال كثير فضل [ و ] عن الحشو [ غير المفسد ] للمعنى [ كقوله :

وفي رواية أخرى ( كَذِبًا مُبِينًا ) فلا يكون فيه تطويل .

(١) البيت للبتني ، وإنما كان الندى فيه حشوا لأنه زائد على أصل المراد من  
كلامه ، وهو تهوين أمر المنية بما تظهره من فضل المكارم التي يكمل بها الانسان ، أما  
كونه مفسدا فقد بينه الشارح (٢) هو من قبيل علم الجنس ، فهو ممنوع من الصرف للعلمية  
والتأنيث ، وقد صرف هنا بجره بالكسرة ، والمراد بالضرورة ضرورة موافقة القوافي .

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ ۖ  
الْمُسَاوَاةُ: نَحْوُ - وَلَا يَحِقُّ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ - وَقَوْلُهُ:  
فَأَنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِكِي وَإِنْ خَلَتْ أَنْ الْمُتَنَائِي عَنْكَ وَاسِعٌ

وأعلم علم اليوم والامس قبله [ ولكتبتني عن علم ما في غد عبي (١) ]  
لفظ - قبله - حشو غير مفسد ، وهذا بخلاف ما يقال أبصرته بعيني وسمعته بأذني  
وكتبتته يدي في مقام يقتدر إلى التأكيد (٢) .

### [ المساواة ]

قدمها لأنها الأصل المقيس عليه [ نحو - ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله - وقوله:  
فأنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المتناهي عنك واسع (٣) ]  
أي موضع البعد عنك ذو سعة ، شبهه في حال سخطه وهوله بالليل ، قيل في الآية  
حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط ، فيكون كل منهما إيجازاً لمساواة ،  
وفيه نظر ، لأن اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظي (٤) لا يقتدر إليه في تأدية

(١) هو لزهير بن أبي سلمى من شعراء الجاهلية ، وقد قيل إنه لاحشوفيه ، لأن آل  
في الأمس للاستغراق ، والأتان بالظرف بعده للتخصيص عليه ، كما في قوله تعالى  
( وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ) (٢) فهو يدفع احتمال أن يكون الابصار بالقلب ، وأن  
يكون سمعته بمعنى علمته ، وأن يكون كتبتته بمعنى أمرت بكتابتها .

(٣) هو للناطقة الديواني من قصيدة له في الاعتذار إلى النعمان بن المنذر .

(٤) المراد بالامر اللفظي ما لا يتوقف إفادة المعنى عليه في الاستعمال ، وإنما يدعو  
إليه مراعاة قواعد النحو .

وَالْإِيجَازُ ضَرْبَانِ : إِيجَازُ الْقَصْرِ ، وَهُوَ مَا لَيْسَ بِحَذْفٍ ، نَحْوُ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - فَإِنَّ مَعْنَاهُ كَثِيرٌ وَلَفْظُهُ يَسِيرٌ وَلَا حَذْفَ فِيهِ ،

أصل المراد ، حتى لو صُرحَ به لكان إطناباً بل تطويلاً (١) وبالجملة لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد .

### [والإيجاز]

[ضربان : إيجاز القصر وهو ما ليس بحذف ، نحو - قوله تعالى - ولكم في القصاص حياة - فإن معناه كثير ولفظه يسير ] وذلك لأن معناه أن الانسان إذا علم أنه متى قُتِلَ قُتِلَ كان ذلك داعياً له إلى ألا يقدم على القتل ، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، وكان بارتفاع القتل حياة لهم [ ولا حذف فيه ] أى ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به أصل المراد ، واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف (١) يريد بالتطويل هنا معناه اللغوى ، أى الزائد لا لفائدة ، وإلا فهذا حشو لا تطويل بالمعنى السابق .

هذا والمساواة لا تحمد ولا تذم ، لأنها لا تحتاج إلى اعتبار نسكته ، بل يكفى فيها عدم المقتضى للمدول عنها ، فإذا اقتضى المقام تأدية أصل المعنى كانت محمودة ، ومن هذا ما وقع منها فى القرآن والحديث وغيرهما من كلام الفصحاء .

### تطبيقات على المساواة :

(١) قوله تعالى - (كُلُّ أَمْرٍ إِذَا مَا كَسَبَ رَهِيْنٌ) .

(٢) لَا تَرْقُدَنَّ عَنْ سَاحِرٍ فِي لَيْلَةٍ مُذْ غَابَ وَجْهَكَ لَمْ يَفْزُ بِصَبَاحٍ

(٣) يَقُولُ أَنَا نَسٌ لَا يَضُرُّكَ فَقَدْهَا بَلَى كُلُّ مَا شَفَّ النَّفْسَ يَضِيرُ



وَفَضْلُهُ عَلَى مَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَوْ جَزَ كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - بِقَلَّةِ حُرُوفٍ مَا يُنَاطَرُ مِنْهُ ، وَالنَّصُّ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، وَمَا يُفِيدُهُ تَنْكِيرُ حَيَاةٍ مِنَ التَّعْظِيمِ ، لِمَنْعِهِ عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ ، أَوْ النُّوعِيَّةِ الْحَاصِلَةِ لِلْمَقْتُولِ وَالْقَاتِلِ بِالْأَرْتِدَاعِ ، وَأَطْرَادِهِ ،

رَعَايَةً لِأَمْرِ لَفْظِي ، حَتَّى لَوْ ذَكَرَ لِكَانَ تَطْوِيلًا [ وَفَضْلُهُ ] أَيْ رَجَحَانِ قَوْلِهِ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ [ عَلَى مَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَوْ جَزَ كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ ] قَوْلُهُمْ [ الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - بِقَلَّةِ حُرُوفٍ مَا يُنَاطَرُ مِنْهُ ] أَيْ اللَّفْظِ الَّذِي يُنَاطَرُ قَوْلُهُمْ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ [ مِنْهُ ] أَيْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - وَمَا يُنَاطَرُ مِنْهُ هُوَ قَوْلُهُ - فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - لِأَنَّ قَوْلَهُ - وَلَكُمْ - زَائِدٌ عَلَى مَعْنَى قَوْلُهُمْ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - فَحُرُوفٌ - فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - مَعَ التَّنْوِينِ أَحَدُ عَشَرَ ، وَحُرُوفٌ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - أَرْبَعَةٌ عَشَرَ ، أَعْنَى الْحُرُوفِ الْمَلْفُوظَةِ ، إِذْ بِالْعِبَارَةِ يَتَعَلَّقُ الْإِيْجَازُ لَا بِالْكِتَابَةِ [ وَالنَّصُّ ] أَيْ وَبِالنَّصِّ [ عَلَى الْمَطْلُوبِ ] بِعَنْيِ الْحَيَاةِ (١) [ وَمَا يُفِيدُهُ تَنْكِيرُ حَيَاةٍ مِنَ التَّعْظِيمِ لِمَنْعِهِ ] أَيْ مَنْعِ الْقِصَاصِ لِأَبْنِهِمْ [ عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ ] فَحَصَلَ لَهُمْ فِي هَذَا الْجَنْسِ مِنَ الْحُكْمِ أَعْنَى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ عَظِيمَةٌ [ أَوْ ] مِنْ [ النُّوعِيَّةِ أَيْ ] وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ نَوْعٌ مِنَ الْحَيَاةِ ، وَهِيَ الْحَيَاةُ [ الْحَاصِلَةُ لِلْمَقْتُولِ ] أَيْ الَّذِي يُقْصَدُ قَتْلُهُ [ وَالْقَاتِلِ ] أَيْ الَّذِي يُقْصَدُ الْقَتْلُ [ بِالْأَرْتِدَاعِ ] عَنْ الْقَتْلِ لِمَكَانِ الْعِلْمِ بِالْإِقْتِصَاصِ [ وَأَطْرَادِهِ ] أَيْ وَبِكَوْنِ قَوْلِهِ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - مُطَرِّدًا ، إِذْ الْإِقْتِصَاصُ مُطْلَقًا سَبَبٌ لِلْحَيَاةِ ، بِخِلَافِ الْقَتْلِ ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ كَالَّذِي عَلَى وَجْهِ الْقِصَاصِ ، وَقَدْ يَكُونُ أَدْعَى لَهُ كَالْقَتْلِ

(١) أَمَا قَوْلُهُمْ فَالنَّصُّ فِيهِ عَلَى إِنْتِفَاءِ الْقَتْلِ ، وَهُوَ لَيْسَ مَطْلُوبًا لِدَانِهِ ، وَإِنَّمَا يُطْلَبُ لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَيَاةِ .

وخلوه عن التكرار ، واستغنائه عن تقدير محذوف ، والمطابقة  
وإيجاز الحذف ، والمحذوف إما جزء جملة مضاف ، نحو - وأسأل القرية -  
أو موصوف ، نحو :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا .

أى رجل جلا ،

ظلمنا [ وخلوه عن التكرار ] بخلاف قولهم ، فإنه يشتمل على تكرار القتل ، ولا يخفى  
أن الخالى عن التكرار أفضل من المشتمل عليه ، وإن لم يكن مخالفاً بالفصاحة [ واستغنائه  
عن تقدير محذوف ] بخلاف قولهم ، فإن تقديره - القتل أنفى للقتل من تركه (١)  
[ والمطابقة ] أى وباشتماله على صنعة المطابقة ، وهى الجمع بين معنيين متقابلين فى الجملة  
كالقصاص والحياة .

[ وإيجاز الحذف ] عطف على قوله - إيجاز القصّر [ والمحذوف إما جزء جملة ] عمدة  
كان أو فضلة [ مضاف ] بدل من - جزء جملة [ نحو - وأسأل القرية ] أى أهل القرية  
[ أو موصوف ، نحو :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ] متى أضع العمامة تعرفونى (٢)

الثَّيْبَةُ الْعَقَبَةُ ، وفلان طلاع الثنايا أى ركاب لصعاب الأمور ، وقوله - جلا -  
جملة وقعت صفة لمحذوف [ أى ] أنا ابن [ رجل جلا ] أى انكشف أمره أو كشف  
(١) الأولى من كل زاجر ، لأن أفعال التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل  
عليه فى أصل المعنى ، ولا شك أن تفضيل القتل على غيره لا يفهم بدونه ، فالتقدير هنا  
ليس رعاية لأمرفى لفظى (٢) هو لسحيم بن وكيل الرياحى من شعراء الجاهلية ، وقيل  
لغيره ، والمراد بالعمامة عمامة الحرب وهى البيضة .

أَوْ صَفَةً ، نَحْوُ - وَكَانَ وَرَأَاهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَضْبًا - أَيْ صَحِيحَةً ، أَوْ  
نَحْوَهَا بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ ، أَوْ شَرْطٍ كَمَا مَرَّ ، أَوْ جَوَابٍ شَرْطٍ إِمَّا لِلْمُجَرَّدِ الْاِخْتِصَارِ ،  
نَحْوُ - وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ - أَيْ أَعْرِضُوا  
بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ ، أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يُحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ ، أَوْ لِتَذَهَبِ نَفْسِ  
السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ ، مِثْلَهُمَا - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ - أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ،

الأمور (١) وقيل - جلا - ههنا علمٌ ، وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة ،  
أعني الفعل مع الضمير لاعن الفعل وحده (٢) [ أَوْ صَفَةً نَحْوُ - وَكَانَ وَرَأَاهُمْ مَلِكٌ  
يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَضْبًا أَيْ ] كل سفينة غصبا أي [ صحيحة أو نحوها ] كسليمة أو غير معيبة  
[ بدليل ما قبله ] وهو قوله ( فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ) لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ  
المعيبة [ أَوْ شَرْطٍ كَمَا مَرَّ ] في آخر باب الانشاء (٣) [ أَوْ جَوَابٍ شَرْطٍ ] وحذفه  
يكون [ إِمَّا لِلْمُجَرَّدِ الْاِخْتِصَارِ نَحْوُ - وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ  
تُرْحَمُونَ - ] فهذا شرط حذف جوابه [ أَيْ أَعْرِضُوا بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ ] وهو قوله تعالى  
( وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ ) [ أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ ] أَيْ  
جواب الشرط [ شَيْءٌ لَا يُحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ أَوْ لِتَذَهَبِ نَفْسِ السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ ،  
مِثْلَهُمَا - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ ] فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه لا يحيط  
به الوصف ، أَوْ لِتَذَهَبِ نَفْسِ السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ [ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ] المذكور ، كالمسند

(١) وهو على الأول لازم ، وعلى الثاني متعدد (٢) لأنه لو كان منقولاً عن الفعل  
وحده لم يمنع من التنوين ، لأنه ليس على وزن خاص بالفعل ، وعلى القول بأن - جلا -  
علم لا يكون في البيت إيجاز بالحذف (٣) أي من تقدير الشرط في جواب التعمين  
والاستفهام والأمر والنهي ، كقولك - ليت لي مالا أنفقته - أي إن أرزقه أنفقته وهكذا :

نَحْوُ - لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ - أَيْ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ  
وَقَاتِلَ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ .

وَأَمَّا جُمْلَةٌ مُسَبِّةٌ عَنْ مَذْكُورٍ ، نَحْوُ - لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ - أَيْ فَعَلَ  
مَا فَعَلَ ، أَوْ سَبَبٌ لِمَذْكُورٍ ، نَحْوُ - فَاَنْفَجَرَتْ - إِنْ قَدَّرَ فَضْرَهُ بِهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ  
يُقَدَّرَ فَإِنْ ضَرَبَتْ بِهَا فَقَدْ أَنْفَجَرَتْ ، أَوْ غَيْرُهُمَا ، نَحْوُ - فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ - عَلَى مَا مَرَّ .

إِلَيْهِ وَالْمُسْتَدَّ وَالْمَفْعُولُ كَمَا مَرَّ فِي الْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ ، وَكَالْمَعْطُوفِ مَعَ حَرْفِ الْعَطْفِ [نَحْوُ -  
لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ - أَيْ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتِلَ  
بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ] يَعْنِي قَوْلُهُ تَعَالَى ( أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا ) .

[وَأَمَّا جُمْلَةٌ] عَطْفٌ عَلَى - إِمَّا جُزْءُ جُمْلَةٍ - فَإِنْ قُلْتَ مَاذَا أَرَادَ بِالْجُمْلَةِ هُنَا حَيْثُ لَمْ  
يَعُدِ الشَّرْطُ وَالْجُزْءُ جُمْلَةً ، قُلْتَ أَرَادَ الْكَلَامَ الْمُسْتَقِلَّ الَّذِي لَا يَكُونُ جُزْأً مِنْ كَلَامٍ آخَرَ  
[مُسَبِّةٌ عَنْ] سَبَبٍ [مَذْكُورٍ ، نَحْوُ - لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ] فَهَذَا سَبَبٌ مَذْكُورٌ  
حُذِفَ مُسَبِّبُهُ [أَيْ فَعَلَ مَا فَعَلَ ، أَوْ سَبَبٌ لِمَذْكُورٍ ، نَحْوُ] قَوْلُهُ تَعَالَى - فَقُلْنَا اضْرِبْ  
بِعَصَاكَ الْحَجَرَ [فَاَنْفَجَرَتْ - إِنْ قَدَّرَ فَضْرَهُ بِهَا] فَيَكُونُ قَوْلُهُ - فَضْرَهُ بِهَا - جُمْلَةً  
مَحْذُوفَةً هِيَ سَبَبٌ لِقَوْلِهِ - فَاَنْفَجَرَتْ [وَيَجُوزُ أَنْ يَقْدَرَ - فَإِنْ ضَرَبَتْ بِهَا فَقَدْ أَنْفَجَرَتْ]  
فَيَكُونُ الْمَحْذُوفُ جُزْءَ جُمْلَةٍ هُوَ الشَّرْطُ ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْقَاءِ تُسَمَّى قَاءَ فَصِيحَةٍ ، قَبْلَ عَلَى  
التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ وَقِيلَ عَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي وَقِيلَ عَلَى التَّقْدِيرِ (١) [أَوْ غَيْرِهَا] أَيْ غَيْرِ  
الْمُسَبَّبِ وَالسَّبَبِ [نَحْوُ - فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ - عَلَى مَا مَرَّ] فِي بَحْثِ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ أَنَّهُ عَلَى  
حُذْفِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ الْمَخْصُوصَ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ (٢) .

(١) فَهِيَ عَلَى الْأَوَّلِ الْمَفْصُوحَةُ عَنْ مُقَدَّرٍ بِشَرْطِ كَوْنِهِ سَبَبًا ، وَعَلَى الثَّانِي الْمَفْصُوحَةُ  
عَنْ شَرْطِ مُقَدَّرٍ ، وَعَلَى الثَّلَاثِ الْمَفْصُوحَةُ عَنْ مَحْذُوفٍ مُطْلَقًا (٢) وَكَذَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ

وَأَمَّا أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ ، نَحْوُ - أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ، يُوسُفُ - أَيْ إِلَى  
يُوسُفَ لَا سَتَعْبِرُهُ الرُّؤْيَا فَفَعَلُوا فَأَنَاهُ فَقَالَ لَهُ يَا يُوسُفُ .

وَالْحَذْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ أَلَّا يَقَامَ شَيْءٌ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ كَمَا مَرَّ ، وَأَنْ يَقَامَ ، نَحْوُ -  
وَأَنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ - أَيْ فَلَا تَحْزَنْ وَاصْبِرْ .  
وَأَدْلَتُهُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْمَقْصُودُ الْإِظْهَارُ عَلَى تَعْيِينِ  
الْمَحْذُوفِ ، نَحْوُ - حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ -

[ وَأَمَّا أَكْثَرُ ] عَطْفٌ عَلَى - إِمَّا جُمْلَةٍ - أَيْ أَكْثَرُ [ مِنْ جُمْلَةٍ ] وَاحِدَةٌ [ نَحْوُ - أَنَا  
أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ، يُوسُفُ أَيْ ] إِلَى يُوسُفَ لَا سَتَعْبِرُهُ الرُّؤْيَا فَفَعَلُوا  
فَأَنَاهُ فَقَالَ لَهُ يَا يُوسُفُ ] .

[ وَالْحَذْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَلَّا يَقَامَ شَيْءٌ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ ] بَلْ يَكْتَفَى بِالْقَرِينَةِ [ كَمَا  
مَرَّ ] فِي الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ [ وَأَنْ يَقَامَ ، نَحْوُ - وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ مِنْ  
قَبْلِكَ ] فَقَوْلُهُ - فَقَدْ كَذَّبَتْ - لَيْسَ جِزَاءَ الشَّرْطِ ، لِأَنَّ تَكْذِيبَ الرَّسْلِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى  
تَكْذِيبِهِ ، بَلْ هُوَ سَبَبٌ لِمُضْمُونِ الْجَوَابِ الْمَحْذُوفِ أَقِيمَ مَقَامِهِ [ أَيْ فَلَا تَحْزَنْ وَاصْبِرْ ]  
ثُمَّ الْحَذْفُ لِإِدْلَالِهِ مِنْ دَلِيلٍ [ وَأَدْلَتُهُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ ] أَيْ عَلَى  
الْحَذْفِ [ وَالْمَقْصُودُ الْإِظْهَارُ (١) عَلَى تَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ ، نَحْوُ - حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ]  
فَالْعَقْلُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ هُنَا حَذْفًا ، إِذْ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ دُونَ الْأُمَيَّانِ ،  
وَالْمَقْصُودُ الْإِظْهَارُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ تَنَاوُلَهَا الشَّامِلُ لِلْأَكْلِ وَشَرْبِ

مَبْتَدَأًا حَذْفَ خَبَرِهِ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ عَلَيْهِمَا هُم نَحْنُ أَوْ نَحْنُ هُمْ ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ  
مَبْتَدَأًا وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبَرُهُ فَيَكُونُ الْمَحْذُوفُ فِي ذَلِكَ جِزءَ جُمْلَةٍ (١) يَعْنِي أَظْهَرِيَّةَ قَصْدِهِ  
لَا الْمَقْصُودُ نَفْسَهُ ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَحْذُوفُ فَكَيْفَ يَدُلُّ عَلَى نَفْسِهِ .

وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِمَا ، نَحْوُ - وَجَاءَ رَبُّكَ - أَيْ أَمْرُهُ أَوْ عَذَابُهُ ، وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْعَادَةُ عَلَى التَّعْيِينِ ، نَحْوُ - فَذَلِكَ الَّذِي لَمْ تُنْتَهَ فِيهِ - فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ فِي حُبِّهِ لِقَوْلِهِ - قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا - وَفِي مُرَاوَدَّتِهِ لِقَوْلِهِ - تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ - وَفِي شَأْنِهِ حَتَّى يَشْمَلَهُمَا ، وَالْعَادَةُ دَلَّتْ عَلَى الثَّانِي ، لِأَنَّ الْحُبَّ الْمُفْرَطَ لَا يَلَامُ صَاحِبَهُ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ لِقَهْرِهِ إِيَّاهُ ، وَمِنْهَا الشَّرُوعُ فِي الْفِعْلِ ،

الْأَوَّلَانِ ، فدل على تعيين المحذوف ، وفي قوله - منها أن يدل - أدنى تسامح فكأنه على حذف مضاف (١) [ومنها أن يدل العقل عليهما] أى على الحذف وتعيين المحذوف [نحو - وجاء ربك] فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدس ، ويدل على تعيين المراد أيضا [أى أمره أو عذابه] فالأمر المعين الذى دل عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما على التعيين [ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو - فذلك الذى لَمْ تُنْتَهَ فِيهِ] فإن الفعل دل على أن فيه حذفًا ، إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات الشخص ، وأما تعيين المحذوف [فإنه يحتمل] أن يقدر [فى حبه لقوله - قد شغفها حبًا - وفى مرآودته لقوله - تراود فتاها عن نفسه - وفى شأنه حتى يشملهما] أى الْحُبَّ وَالْمُرَاوَدَةَ [والعادة دلت على الثانى] أى مرآودته [لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره] أى الحب المفرط [إياه] أى صاحبه ، فلا يجوز أن يقدر فى حبه ولا فى شأنه لكونه شاملاً له ، ويتعين أن يقدر فى مرآودته نظراً إلى العادة [ومنها الشروع فى الفعل] يعنى من أدلة تعيين المحذوف لا من أدلة الحذف ، لأن ذليل الحذف ههنا هو أن الجار والمجرور لا بد أن يتعلق بشئ. (٢) والشروع

(١) لأن قوله - أن يدل - بمعنى الدلالة ، وهى ليست من الأدلة ، وتقدير المضاف فى قوله - وأدله كثيرة - فالتقدير ودلالة أدلته كثيرة (٢) وهذا يرجع فى الحقيقة إلى دلالة العقل ، وكذلك دلالة الافتران ، فالدليل على الحذف هو العقل فى

نحو - بِسْمِ اللَّهِ - فَيَقْدِرُ مَا جَعَلَتِ التَّسْمِيَةَ مَبْدَأَ لَهُ ، وَمِنْهَا الْإِقْتِرَانُ ، كَقَوْلِهِمْ  
لِلْمَعْرَسِ - بِالرِّفَاءِ وَالْبَيْنِ - أَيْ أَعْرَسَتْ .

في الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذي شَرَعَ قِيسَهُ [ نحو - بِسْمِ اللَّهِ - فيقدر ما جعلت  
التسمية مبدأ له ] ففي القراءة يقدر بِسْمِ اللَّهِ أَقْرَأً ، وعلى هذا القياس [ ومنها ] أَيْ من  
أدلة تعيين المحذوف [ الاقتران كقولهم للمعرس - بالرفاء والبين ] فان مقارنه هذا  
الكلام لاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف [ أَيْ أعرست ] أو مفارته المخاطب  
بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك ، والرفاء هو الائتنام والاتفاق والباء للملابسة .  
كل الاحوال .

تطبيقات على الإيجاز :

(١) قوله تعالى - ( أَفَنُفِخَ فِي صَدْرِهِ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ  
لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ) .

(٢) كُلُّ أَمْرٍ سَقَتِمْ مِنْهُ الْعَرْسُ أَوْ مِنْهَا يَشِيمُ

(٣) وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمًا فَلَيْسَ إِلَى حَسَنِ الثَّأَمِ سَبِيلٌ

ففي الاول إيجاز بالحذف ، والتقدير كن لم يشرح صدره ، وفي الثاني إيجاز  
بالحذف أيضا ، والتقدير كل امرئ متزوج ، وفي الثالث إيجاز بالقصر ، لأنه جمع من  
مكارم الاخلاق ما تضام به النفس ، مما يحصل لها به من المشقة والعناء ، مع نقصان  
اللفظ عن ذلك المعنى .

أمثلة أخرى :

(١) الأُمُّ مدرسةٌ إِذَا أَعْدَدَتْهَا أَعْدَدَتْ شَعْبًا طَيِّبَ الْأَعْرَاقِ

(٢) مُمْ خَلَطُوا نَابًا لِنَفْسٍ وَالْجَوَا إِلَى حُجَرَاتٍ أَدْفَاتٍ وَأَظْلَتِ

وَالْأَطْنَابُ إِمَّا بِالْإيضاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ لِيُرَى الْمَعْنَى فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ، أَوْ لِيَتِمَّكَرَ فِي النَّفْسِ فَضْلُ تَمَكُّنٍ ، أَوْ لَتَكْمُلَ لَذَةُ الْعِلْمِ بِهِ ، نَحْوُ - رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي - فَإِنَّ اشْرَحَ لِي يُفِيدُ طَلَبَ شَرْحِ شَيْءٍ مَالَهُ وَصَدْرِي يُفِيدُ تَفْسِيرَهُ ، وَمِنْهُ بَابُ نَعَمْ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ - إِذْ لَوْ أُرِيدَ الْإِخْتِصَارُ لَكُنِيَ - نَعَمْ زَيْدٌ - وَوَجْهٌ حَسَنُهُ

### [ وَالْأَطْنَابُ ]

[ إِمَّا بِالْإيضاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ لِيُرَى الْمَعْنَى فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ] [إِحْدَاهُمَا مُبْهَمَةٌ وَالْآخَرَى مُوضَّحَةٌ ، وَعِلَيَّانِ خَيْرٌ مِنْ عِلْمٍ وَاحِدٍ] [أَوْ لِيَتِمَّكَرَ فِي النَّفْسِ فَضْلُ تَمَكُّنٍ] [لَمَّا جَبَلَ اللَّهُ الْفُوسَ عَلَيْهِ مِنْ أَنْ الشَّيْءَ إِذَا ذَكَرَ مِثْلَهُمَا ثُمَّ بَيْنَ كَانَ أَوْ قَعَّ عِنْدَهَا] [أَوْ لَتَكْمُلَ لَذَةُ الْعِلْمِ بِهِ] [أَيُّ بِالْمَعْنَى ، لَمَّا لَا يَخْفَى مِنْ أَنْ نِيلَ الشَّيْءَ بَعْدَ الشَّوْقِ وَالطَّلَبِ أَلَذَّ] [نَحْوُ - رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (١) فَإِنَّ اشْرَحَ لِي يُفِيدُ طَلَبَ شَرْحِ شَيْءٍ مَالَهُ] [أَيُّ لِلطَّالِبِ] [وَصَدْرِي يُفِيدُ تَفْسِيرَهُ] [أَيُّ تَفْسِيرِ ذَلِكَ الشَّيْءِ] [وَمِنْهُ] [أَيُّ وَمِنْ الْإيضاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ] [بَابُ نَعَمْ - عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ] [أَيُّ قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ الْمُخْصُوصَ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ (٢)] [إِذْ لَوْ أُرِيدَ الْإِخْتِصَارُ] [أَيُّ تَرَكُ الْأَطْنَابُ] [كُفَى - نَعَمْ زَيْدٌ] [وَفِي هَذَا إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْإِخْتِصَارَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْمَسَاوَاةَ أَيْضًا (٣)] [رُوحُهُ حَسَنُهُ] [أَيُّ حَسَنُ بَابِ نَعَمْ]

(٣) أَتَى الزَّمَانَ بَنُوهُ فِي شَيْبَتِهِ فَسَرَّهُمْ وَأَتَيْنَاهُ عَلَى الْحَرَمِ

(١) لَا يَخْفَى أَنَّ الْخُطَابَ فِي هَذَا اللَّهُ تَعَالَى ، فَلَا يَتَأْتَى فِيهِ زِيَادَةُ الْعِلْمِ وَمَا بَعْدَهُ ، وَإِنَّمَا يَقْصَدُ هُنَا لِأَزْمِ ذَلِكَ وَهُوَ زِيَادَةُ الْإِهْتِمَامِ الْمُفِيدِ كَمَا لِرَغْبَةٍ فِي الْإِجَابَةِ .

(٢) وَكَذَلِكَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً مَحْذُوفٍ الْخَبَرَ ، بِخِلَافِ قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً قَدْ مَ عَلَى خَبَرِهِ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ يَكُونُ حِينَئِذٍ جُمْلَةً وَاحِدَةً .

(٣) لِأَنَّ قَوْلَنَا - نَعَمْ زَيْدٌ - مَسَاوَاةٌ لَا إِجْزَاءَ .



سوى ما ذكر إبراز الكلام في معرض الاعتدال وإيهام الجمع بين المتنافيين -  
ومنه التوسيع وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باثنين ثانيهما معطوف  
على الأول ، نحو - يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان: الحرص وطول الأمل ،  
ولما بذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلاً  
للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات ، نحو

[سوى ما ذكر] من الإيضاح بعد الإيهام [إبراز الكلام في معرض الاعتدال] من  
جهة الاطناب بالإيضاح بعد الإيهام ، والايجاز بحذف المبتدأ [ وإيهام الجمع بين  
المتنافيين ] أى الايجاز والاطناب ، وقيل الاجمال والتفصيل ، ولا شك أن إيهام الجمع  
بين المتنافيين من الأمور المستغربة التى تستلذها النفس ، وإنما قال - إيهام الجمع -  
لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ.  
واحد فى زمان واحد من جهة واحدة ، وهو محال (١) [ ومنه ] أى من الإيضاح  
بعد الإيهام [ التوسيع وهو ] فى اللغة لَفُّ القُطْنِ المُنْدُوفِ ، وفى الاصطلاح [ أن يؤتى  
فى عجز الكلام بمثنى مفسر باثنين ثانيهما معطوف على الأول ، نحو - يشيب ابن آدم  
ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل ] .

[ ولما بذكر الخاص بعد العام ] عطف على قوله - إما بالإيضاح بعد الإيهام -  
والمراد الذكر على سبيل العطف (٢) [ للتنبيه على فضله ] أى مزية الخاص [ حتى كأنه  
ليس من جنسه ] أى العام [ تنزيلاً للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات ] يعنى أنه

(١) وليس كذلك ما هنا ، لأن الايجاز من جهة حذف المبتدأ ، والاطناب من  
جهة ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمله ، فاختلفت الجهتان (٢) لأن العطف يقتضى المغايرة  
فيكون ذكر الخاص فيه لا أجل تلك النكتة ، أما غيره من التوابع فان ذكر الخاص

- حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى - .

وَأَمَّا بِالتَّكْرِيرِ لِنَكْتَةِ كُنَّا كَيْدَ الْإِنذَارِ فِي - كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ - وَفِي ثُمَّ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِنذَارَ الثَّانِي أَبْلَغُ .

وَأَمَّا بِالْإِيغَالِ فَقِيلَ هُوَ خَتَمُ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نَكْتَةً يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا ، كَزِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي قَوْلِهَا :

لَمَّا اِمْتَاَزَ عَنْ سَائِرِ أَفْرَادِ الْعَامِ بِمَا لَهُ مِنَ الْأَوْصَافِ الشَّرِيفَةِ جُعِلَ ثَابِتُهُ شَيْءٌ آخَرُ مُغَايِرٌ لِلْعَامِ لَا يَشْمَلُهُ الْعَامُ وَلَا يُعْرَفُ حُكْمُهُ مِنْهُ [ نَحْوُ - حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ] أَيْ الْوُسْطَى مِنَ الصَّلَوَاتِ ، أَوْ الْفَضْلَى مِنْ قَوْلِهِمْ لِلْأَفْضَلِ الْوُسْطَى ، وَهِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ عِنْدَ الْكَثَرِ - .

[وَأَمَّا بِالتَّكْرِيرِ لِنَكْتَةِ] لِيَكُونَ إِطْنَابًا لَا تَطْوِيلًا (١) وَتِلْكَ النَكْتَةُ [ كُنَّا كَيْدَ الْإِنذَارِ فِي - كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ] فَقَوْلُهُ - كَلَّا - رَدٌّ عَنْ الْإِنْهَمَاكِ فِي الدُّنْيَا وَتَنْبِيهِ ، وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ إِنْذَارٌ وَتَخْوِيفٌ ، أَيْ سَوْفَ تَعْلَمُونَ الْخَطَأَ فِيمَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ إِذَا عَايَنْتُمْ مَا قَدَّامَكُمْ مِنْ هَوْلِ الْمُحْشَرِّ ، وَفِي تَكْرِيرِهِ تَأْكِيدٌ لِلرَّدِّ وَالْإِنذَارِ [ وَفِي ثُمَّ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِنذَارَ الثَّانِي أَبْلَغُ ] مِنَ الْأَوَّلِ ، تَنْزِيلًا لِبُعْدِ الْمَرْتَبَةِ مَنْزِلَةً بَعْدَ الزَّمَانِ ، وَاسْتِعْمَالًا لِلْفَرْقِ ثُمَّ فِي مَجْرَدِ التَّدْرِجِ فِي دَرَجِ الْارْتِقَاءِ .

[وَأَمَّا بِالْإِيغَالِ] مِنْ - أَوْغَلَ فِي الْبِلَادِ - إِذَا أَبْعَدَ فِيهَا ، وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِهِ [ فَقِيلَ هُوَ خَتَمُ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نَكْتَةً يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا ، كَزِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي قَوْلِهَا ] أَيْ

فِيهِ بَعْدَ الْعَامِ يَكُونُ لِلْإِيضَاحِ ، فَيَكُونُ مِنَ النَّوْعِ السَّابِقِ لَا مِنْ هَذَا النَّوْعِ .  
(١) صَرَحَ بِالنَّكْتَةِ هُنَا مَعَ وَجُوبِهَا فِي كُلِّ إِطْنَابٍ ، لِأَنَّ التَّطْوِيلَ يَظْهَرُ فِي التَّكْرَارِ

وَإِنْ صَخْرًا لَتَأْتِمُّهُ الْهَدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَظْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

وَتَحْقِيقُ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ :

كَأَنَّ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِيَامِنَا وَأَرْحَلُنَا الْجَزَعُ الَّذِي لَمْ يَثْقُبْ

وَقِيلَ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ ، وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى - اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا

وَهُمْ مُهْتَدُونَ .

فِي قَوْلِ الْخَنَسَاءِ فِي مَرْثِيَةِ أَخِيهَا صَخْرٍ [وَإِنْ صَخْرًا لَتَأْتِمُّهُ] أَيْ تَقْتَدِي [الْهَدَاةُ بِهِ \* كَأَنَّهُ عَظْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ] أَيْ جَبَلٌ مَرْتَفِعٌ [فِي رَأْسِهِ نَارٌ] فَقَوْلُهَا - كَأَنَّهُ عَظْمٌ - وَافٍ بِالْمَقْصُودِ ، أَعْنَى التَّشْبِيهِ بِمَا يُهْتَدَى بِهِ ، إِلَّا أَنَّ فِي قَوْلِهَا - فِي رَأْسِهِ نَارٌ - زِيَادَةٌ مَبَالِغَةٌ [وَتَحْقِيقُ] أَيْ وَكْتَحْقِيقُ [التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ : كَأَنَّ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِيَامِنَا] أَيْ خِيَامِنَا [وَأَرْحَلُنَا الْجَزَعُ الَّذِي لَمْ يَثْقُبْ] الْجَزَعُ بِالْفَتْحِ الْخَرْزُ الْيَمَانِيُّ الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ ، شَبَّهَ بِهِ عَيُونَ الْوَحْشِ ، وَأَتَى بِقَوْلِهِ - لَمْ يَثْقُبْ - تَحْقِيقًا لِلتَّشْبِيهِ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَثْقُوبٍ كَانَ أَشْبَهَ بِالْعَيُونَ (١) قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : الظُّبْيُ وَالْبَقَرَةُ إِذَا كَانَا حَيَيْنَ فَعَيُونُهُمَا كُلُّهُمَا سَوَادٌ ، فَإِذَا مَاتَا بَدَأَ بَيَاضُهُمَا ، وَإِنَّمَا شَبَّهَهَا بِالْجَزَعِ وَفِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ بَعْدَ مَا مَوْتَتْ ، وَالْمُرَادُ كَثْرَةُ الصَّيْدِ ، يَعْنِي نَمَّا أَكَلُوا كَثُرَتِ الْعَيُونَ عِنْدَنَا ، كَذَا فِي شَرْحِ دِيوَانِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ ، فَعَلِيَ هَذَا التَّفْسِيرُ يَخْتَصُّ الْإِغَالُ بِالشَّعْرِ [وَقِيلَ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ] بَلْ هُوَ خَتَمُ الْكَلَامِ نَمَّا يَفِيدُ نَكْتَةً يَتِمُّ الْمَعْنَى بِذَوْنِهَا [وَمِثْلُ] لَدَلِكُ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ [بِقَوْلِهِ تَعَالَى] - قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ [اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ] بِقَوْلِهِ - وَهُمْ مُهْتَدُونَ - نَمَّا

أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ (١) فَالْمُرَادُ مِنْهُ دَفْعُ الْمَخَالَفَةِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ ، فَيَكُونُ لِتَحْقِيقِ التَّشْبِيهِ لَا لَزِيَادَةِ الْمَبَالِغَةِ ، وَالْبَيْتُ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ .

وَأَمَّا بِالتَّذْيِيلِ وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا لِلتَّأْكِيدِ ،  
وَهُوَ ضَرْبَانِ : ضَرْبٌ لَمْ يُخْرَجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ ، نَحْوُ - ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ  
يُجَازَى إِلَّا الْكَافُرُ - عَلَى وَجْهِهِ ، وَضَرْبٌ أَخْرَجَ مَخْرَجَ الْمَثَلِ ، نَحْوُ - وَقُلْ جَاءَ  
الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا - وَهُوَ أَيْضًا إِمَّا لَتَأْكِيدِ مَنْطُوقٍ كَهَذِهِ

يتم المعنى بدونه ، لأن الرسول مُهْتَدٍ لِمَحَالَةٍ ، إِلَّا أَنْ فِيهِ زِيَادَةٌ حَتَّى عَلَى الْإِتْبَاعِ وَتَرْغِيبِ  
فِي الرِّسْلِ .

[وَأَمَّا بِالتَّذْيِيلِ وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا] أَى مَعْنَى الْجُمْلَةِ  
الْأَوَّلَى [لِلتَّأْكِيدِ] فَهُوَ أَعْمُ مِنَ الْإِيغَالِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَكُونُ فِي خَتَمِ الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ ،  
وَأَخْصَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْإِيغَالَ قَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ الْجُمْلَةِ وَلِغَيْرِ التَّأْكِيدِ [وَهُوَ] أَى التَّذْيِيلُ  
[ضَرْبَانِ : ضَرْبٌ لَمْ يُخْرَجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ] بِأَنْ لَمْ يَسْتَقِلْ بِإِفَادَةِ الْمُرَادِ ، بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى  
مَاقِلِهِ [نَحْوُ - ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَافُرُ - عَلَى وَجْهِهِ] وَهُوَ أَنْ  
يُرَادُ - وَهَلْ يُجَازَى ذَلِكَ الْجُزْءُ الْخَاصُّ إِلَّا الْكَافُرُ - فَيَتَعَلَّقُ بِمَا قَبْلَهُ ، وَأَمَّا عَلَى  
الْوَجْهِ الْآخَرِ وَهُوَ أَنْ يُرَادُ - وَهَلْ يِعَاقَبُ إِلَّا الْكَافُرُ - بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَجَازَاةَ هِيَ  
الْمُكَافَاةُ (١) إِنَّ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ فَهُوَ مِنَ الضَّرْبِ الثَّانِي [وَضَرْبٌ أَخْرَجَ  
مَخْرَجَ الْمَثَلِ] بِأَنْ يَقْصِدَ بِالْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ حَكْمَ كُلِّ مَنْفَصِلٍ عَمَّا قَبْلَهُ جَارٍ بِجَرَى الْأَمْثَالِ فِي

الِاسْتِقْلَالِ وَفُشُوُ الْإِسْتِمْعَالِ [نَحْوُ - وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ  
زَهُوقًا - وَهُوَ أَيْضًا] أَى التَّذْيِيلُ يَنْقَسِمُ قِسْمَةً أُخْرَى ، وَآتَى بِإِفْظَةِ أَيْضًا تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ  
هَذَا الْقِسْمَ لِلتَّذْيِيلِ مُطْلَقًا لِلضَّرْبِ الثَّانِي مِنْهُ [إِمَّا] أَنْ يَكُونَ [لَتَأْكِيدِ مَنْطُوقٍ] كَهَذِهِ

(١) هَذَا بَيَانٌ لِأَصْلِ مَعْنَى الْمَجَازَاةِ ، وَإِلَّا فَالْمُرَادُ مِنْهَا فِي الْآيَةِ خُصُوصُ الْمُسْكَافَاةِ  
بِالْعُقُوبَةِ ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُ مَعْنَاهَا عَامًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، أَمَا عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فَالْجُزْءُ  
فِيهِ بِمَعْنَى الْعُقُوبَةِ ، لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهَا أَيْضًا ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُرَادَ فِي الْأَوَّلِ عِقَابُ

الآية ، وإما لتأكيد مفهوم ، كقوله :  
 وَلَسْتُ بِمُسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلَهُ عَلَى شَعْتِ أَيُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبِ  
 وَإِذَا بِالتَّكْمِيلِ وَيُسَمَّى الْإِحْتِرَاسَ أَيْضًا ، وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ يُوْهِمُ خِلَافَ  
 الْمَقْصُودِ بِمَا يَدْفَعُهُ ، كَقَوْلِهِ :  
 فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرِّبْعِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

الآية [ فإن زهوق الباطل منطوق في قوله - وزهق الباطل [ وإما لتأكيد مفهوم ،  
 كقوله : ولست ] على لفظ الخطاب [ بمسابق أخا لا تله [ حال من - أخا - لعمومه (١)  
 أو من ضمير المخاطب في لست ] على شعته [ أي تفرق وذم خصال ، فهذا الكلام  
 دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال ، وقد أكد بقوله [ أي الرجال المهذب (٢) ]  
 استفهام بمعنى الإنكار ، أي ليس في الرجال منفتح الفعل مرضي الخصال .

[ وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا ] لأن فيه التوقي والاحتراز عن توهم  
 خلاف المقصود [ وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه ] أي يدفع  
 إيهام خلاف المقصود ، وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخر  
 الكلام ، فالأول [ كقوله : فسقى ديارك غير مفسدها ] نصب على الحال من فاعل -  
 سقى - وهو [ صوب الربيع ] أي نزول المطر ووقوعه في الربيع [ وديمة تهمة (٣) ] أي  
 تسيل ، فلما كان نزول المطر قد يؤول إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله - غير  
 مفسدها ، والمراد في الثاني مطلق عقاب (١) بوقوعه في حيز النفي ، فيصح مجيء الحال منه ،  
 لأن وقوع التكررة في حيز النفي يسوغ مجيء الحال منها (٢) البيت للناطقة الذيباني من  
 قصيدة له في الاعتذار إلى النعمان بن المنذر (٣) البيت لطرفة بن العبد من شعراء  
 الجاهلية ، وهو من قصيدة له في مدح قتادة بن مسالة الخنفي .

وَنَحْوُ - أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ .  
وَأَمَّا بِالتَّمِيمِ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ لَا يُؤْمَرُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِفَضْلَةٍ لِنُكْتَةٍ  
كَالْمُبَالِغَةِ ، نَحْوُ - وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَبِّهِ - فِي وَجْهِ ، أَيْ مَعَ حَبِّهِ .  
وَأَمَّا بِالْإِعْتِرَاضِ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَصِلَيْنِ مَعْنَى  
بِجُمْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ لِنُكْتَةٍ سِوَى دَفْعِ الْإِيهَامِ ، كَالْتَنْزِيهِ

مفسدها - دفعا لذلك [ و ] الثاني [ نحو - أدلة على المؤمنين ] فانه لما كان مما يؤهم أن  
يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله [ أعزة على الكافرين ] تنبيها على أن ذلك تواضع منهم  
للمؤمنين ، ولهذا عدى الذل بعلى (١) لتضمنه معنى العطف ، ويجوز أن يقصد بالتعديدية بعلى  
الدلالة على أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم .  
[ وإما بالتتميم وهو أن يؤتى في كلام لا يؤمر بخلاف المقصود بفضلة ] مثل مفعول  
أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجمله مستقلة ولا ركن كلام ، ومن زعم أنه أراد بالفضلة  
ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف في الإيضاح ، وأنه لا تخصيص لذلك  
بالتتميم (٢) [ لنكتة كالمبالغة ، نحو - ويطعمون الطعام على حبه - في وجه ] وهو أن  
يكون الضمير في - حبه - للطعام [ أى ] يطعمونه [ مع حبه ] والاحتياج إليه ، وإن  
جعل الضمير الله تعالى أى يطعمونه على حب الله فهو لتأدية أصل المراد (٣) .

[ وإما بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى  
بجمله أو أكثر لا محل لها من الأعراب لنكتة سوي دفع الإيهام ] لم يرد بالكلام بمجموع  
المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع ، والمراد  
باتصال الكلامين أن يكون الثاني ييانا للاول أو تأكيداً أو بدلاً [ كالتنزيه

(١) مع أنه يتعدى باللام ، يقال - ذل له (٢) لأن جميع أقسام الاطناب كذلك  
لا التتميم وحده (٣) وهو مدحهم على ذلك ، لآفته لا مدح شرعاً إلا على ما يفعل

فِي قَوْلِهِ - وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ - وَالْدُّعَاءُ فِي قَوْلِهِ :

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتَهَا قَدْ أَحْجَوْتُ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانٍ

والتَّنبِيهِ فِي قَوْلِهِ :

وَأَعْلَمُ فَعَلِمُ الْمَرْءَ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِّرَ

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ [ فقولوه - سبحانه - جملة

لأنه مَصْدَرٌ بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ (١) وَقَعَتْ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ ، لِأَن قَوْلَهُ - وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ -

عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ - لِلَّهِ الْبَنَاتِ [ والدعاء في قوله :

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتَهَا قَدْ أَحْجَوْتُ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانٍ (٢)]

أَي مَفْسَّرٌ وَمُكْرَّرٌ ، قَوْلُهُ - وَبَلَّغْتَهَا - اعْتِرَاضٌ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ لِقَصْدِ الدُّعَاءِ ، وَالْوَاوُ

فِي مِثْلِهِ تَسْمَى وَاوَا اعْتِرَاضِيَّةٌ لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ وَلَا حَالِيَّةٍ [ والتنبية في قوله : وأعلم فعلم

المرء ينفعه ] هَذَا اعْتِرَاضٌ بَيْنَ - أَعْلَمُ - وَمَفْعُولُهُ وَهُوَ [ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِّرَ (٣) ]

أَن هِيَ الْخَفِيفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَضَمِيرُ الشَّأْنِ مَحْذُوفٌ ، يَعْنِي أَنَّ الْمَقْدُورَ آتٍ الْبَتَّةَ وَإِنْ

وَقَعَ فِيهِ تَأْخِيرٌ مَا ، وَفِي هَذَا تَسْلِيَةٌ وَتَسْهِيلٌ لِلْأَمْرِ ، فَالْاعْتِرَاضُ بَيَانُ التَّنْمِيمِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا

يَكُونُ بِفَضْلَةٍ ، وَالْفَضْلَةُ لَا بَدَ لَهَا مِنْ إِعْرَابٍ ، وَبَيَانُ التَّكْمِيلِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقَعُ لِدَفْعِ

إِيْهَامٍ خِلَافِ الْمَقْصُودِ ، وَبَيَانُ الْإِيْغَالِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي آخِرِ الْكَلَامِ ، لَكِنَّهُ

يَشْمَلُ بَعْضَ صُورِ التَّذْيِيلِ ، وَهُوَ مَا يَكُونُ بِجُمْلَةٍ لَا يَحِلُّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ وَقَعَتْ بَيْنَ

لَا أَجَلَ اللَّهُ تَعَالَى (١) أَي بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَالتَّقْدِيرُ أَنْزَعُهُ سُبْحَانَهُ أَي تَنْزِيْهَا .

(٢) هُوَ لَعُوفُ بْنُ مُحَلِّمٍ الشَّيْبَانِيُّ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ ، وَكَانَ قَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاهِرٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَسْمَعْ ، فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي مَدْحِهِ وَالْاعْتِدَارِ

إِلَيْهِ (٣) هَذَا الْبَيْتُ أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ وَلَمْ يَنْسِبْهُ .

وَنَاجَا بَيْنَ كَلَامَيْنِ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ قَوْلُهُ تَعَالَى - فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ  
أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نَسَاؤُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ - فَإِنْ قَوْلُهُ  
نَسَاؤُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ ، وَقَالَ قَوْمٌ قَدْ  
تَمَكَّنُوا النَّسْكَتَةَ فِيهِ غَيْرَ مَا ذَكَرَ ، ثُمَّ جَوَزَ بَعْضُهُمْ وَقَوَّعَهُ

جملتين متصلتين معنى (١) لأنه كما لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط  
فيه ألا يكون بين كلامين ، فنأمل حتى يظهر لك فساد ما قبل إنه يبين التذييل بناء  
على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى [ وما جاء ] أى  
ومن الاعتراض الذى وقع [ بين كلامين ] متصلين [ وهو أكثر من جملة أيضا ] أى  
كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة [ قوله تعالى - فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ إِنْ  
اللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ] فهذا اعتراض أكثر من جملة ، لأنه كلام يشتمل  
على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله - ( فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ ) - وثانيهما قوله  
[ نَسَاؤُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ ] والكلامان متصلان معنى [ فإن قوله - نَسَاؤُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ - بَيَانٌ  
لِقَوْلِهِ - فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ ] وهو مكان الحَرْث ، فإن الغرض الاصل من  
الانبيان طلب النفس لا قضاء الشهوة ، والنسكة في هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا  
به ، والتنفير عما نهوا عنه [ وقال قوم قد تكون النسكة فيه ] أى فى الاعتراض [ غير  
ما ذكر ] بَيَانٌ سِوَى دَفْعِ الْإِيهَامِ ، حتى إنه قد يكون لدفع إيهام خلاف المقصود [ ثم ]  
القائلون بأن النسكة فيه قد تكون دفع الإيهام افرقوا فرقتين [ جواز بعضهم وقوعه ]

(١) أى وكان وقوعها بينهما للتأكيد ، ويمكن أن يكون منه الاعتراض الآتى فى  
قوله تعالى ( فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كُمْ اللَّهُ ) الآية .



آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها فيشمل التذييل وبعض صور التكميل ، وبعضهم كونه غير جملة فيشمل بعض صور التتميم والتكميل .

أى الاعتراض فى [ آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها ] وذلك بالأ تلى الجملة جملة أخرى أصلا ، فيكون الاعتراض فى آخر الكلام ، أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى ، وهذا الاصطلاح مذكور فى مواضع من الكشف ، فالاعتراض عند هؤلاء أن يوتى فى أثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت دفع الإيهام أو غيره [ فيشمل ] أى الاعتراض بهذا التفسير [ التذييل ] مطلقا ، لأنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وإن لم يذكره المصنف (١) [ وبعض صور التكميل ] وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب ، فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها ، والجملة التكميلية قد تكون ذات إعراب وقد لا تكون ، لكنها (٢) تبين التتميم ، لأن الفضلة لا بد لها من إعراب ، وقيل لأنه لا يشترط فى التتميم أن يكون جملة كما اشترط فى الاعتراض ، وهو غلط كما يقال إن الإنسان يباين الحيوان لأنه لم يشترط فى الحيوان النطق ، فافهم [ وبعضهم ] أى وجوز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد تكون دفع الإيهام [ كونه ] أى الاعتراض [ غير جملة ] فالاعتراض عندهم أن يوتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما [ فيشمل ] الاعتراض بهذا التفسير [ بعض صور التتميم و ] بعض صور [ التكميل ] وهو (٣) ما يكون واقعا

(١) أى لم يذكر فى التذييل أنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب .

(٢) الضمير للاعتراض ، وقد أنه نظر إلى كونه جملة ، فالمراد لكن الجملة المعترضة

تباين الخ (٣) الضمير راجع لبعض صور التتميم والتكميل .

وَأَمَّا بغير ذلكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ  
بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ - فَإِنَّهُ لَوْ اخْتَصَرَ لَمْ يَذْكُرْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ، لِأَنَّ إِيْمَانَهُمْ  
لَا يُنْكِرُهُ مِنْ يَثْبِتُهُمْ ، وَحَسَنَ ذِكْرُهُ إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِيْمَانِ تَرْغِيْبًا فِيهِ .  
وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ يُوَصَّفُ الْكَلَامُ بِالْإِيْجَازِ وَالْإِطْنَابِ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ وَقِلَّتِهَا

في أثناء الكلام أو بين الكلامين المتصلين .

[ وإما بغير ذلك ] عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ - إما بالإيضاح بعد الإيهام وإما بكذا وكذا  
[ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ -  
فإنه لو اختصر ] أي ترك الإطناب ، فإن الاختصار قد يطلق على ما يعم الإيجاز  
والمساواة كما مر [ لم يذكر - ويؤمنون به - لأن إيمانهم لا ينكره ] أي لا يجله  
[ من يثبتهم ] فلا حاجة إلى الأخبار به لكونه معلوما [ وحسن ذكره ] أي ذكر  
قوله - ويؤمنون به [ إظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه ] وَكَوْنُ هَذَا الإِطْنَابِ بغير ما  
ذكر من الوجوه السابقة ظاهراً بالتأمل فيها .

[ وأعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقيلتها

#### تطبيقات على الإطناب :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - ( مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ  
عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ) .

(٢) سَقَى اللَّهُ نَجْدًا وَالسَّلَامُ عَلَى نَجْدٍ وَإِحْبَازًا نَجْدٌ عَلَى الْقُرْبِ وَالْبَعْدِ

(٣) مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا يَلْقَى السَّاحَةَ فِيهِ وَالنَّدَى خُلُقًا

فالأول من ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله ، والثاني من التكرير للتلذذ

بالنسبة الى كلام آخر مساو له في أصل المعنى ، كقوله :  
يَصْدُ عَنْ الدُّنْيَا إِذَا عَنْ سُودْدٍ      وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيٍّ عَذْرَاءُ نَاهِدٍ  
وقوله :

وَلَسْتُ بِنَظَارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى      إِذَا كَانَتْ الْعُلْيَا فِي جَانِبِ الْفَقْرِ

بالنسبة إلى كلام آخر مساو له [ أي لذلك الكلام ] في أصل المعنى [ فيقال لـ "كثير حروفاً" إنه مُطَنَّبٌ ، ولـ "قل إنه مُوجَزٌ" كقوله : يَصْدُ [ أي يعرض ] عن الدنيا إذا عن [ أي ظهر ] سودد [ أي سيادة :

[ \* ولو برزت في زِيٍّ عَذْرَاءُ نَاهِدٍ (١) \* ]

الزى الهيئة ، والعذراء البكر ، والنهود ارتفاع الثدي [ وقوله : ولست [ بالضم على أنه فعل المتكلم بدليل ما قبله وهو قوله :

وإِنِّي لَصَبَّارٌ عَلَى مَا يَنْوِينِي      وَحَسْبُكَ أَنْ اللَّهُ أَثْنَى عَلَى الصَّبْرِ  
[ بنظار إلى جانب الغنى إذا كانت العليا في جانب الفقر (٢) ]

بذكره ، والثالث من التسميم للبالغة في مدحه .  
أمثلة أخرى :

(١) المشرقان عليك يَتَحَبَّانِ      قاصصيهما في مَأْتَمٍ والدَّائِنِ

(٢) صَيِّبًا عَلَيْهِمَا ظَالِمِينَ سَيَاطِنًا      فطارت بها أَيْدِسْرَاعٌ وَأَرْجُلُ

(٣) لو أن الباخلين وأنت منهم      رأوك تعللوا منك المطالاً

(١) البيت لـ أبي تمام من قصيدة له في رثاء أبي الحسين محمد بن المهيم .

(٢) البيت للمُعَذِّلِ بْنِ غِيْلَانَ من شعراء الدولة العباسية ، وقيل إنه لـ أبي سعيد

وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى - لَا يُسَالُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ - وَقَوْلُ الْحَمَاسِيِّ :  
وَنُنْكِرُ إِنْ شَتَّنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ

يصفه بالميل إلى المعالى ، يعنى أن السيادة مع التعب أحب إليه من الراحة مع الخول ،  
فهذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق (١) [ ويقرب منه ] أى من هذا القليل  
[ قوله تعالى - لا يسأل عما يفعل وهم يسألون - وقول الحماسي ] :

[ وننكر إن شتتنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول (٢) ]

يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ، أي نحن نغير ما نريد من قول غيرنا ، وأحد لا يجسر  
على الاعتراض علينا ، فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت ، وإنما قال - يقرب - لأن ما في  
الآية يشمل كل فعل ، والبيت مختص بالقول ، فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى ،  
بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى ، وكيف لا والله أعلم .

تم الفن الأول بعون الله وتوفيقه ، وإياه أسأل في إتمام الفنين الآخرين هداية طريقه

المخزومى (١) وهذا المصراع إيجاز بالنسبة إليه ، وهما في ذاتهما من المساواة ، لأن مثل  
عبارتهما يجرى في متعارف الاوساط (٢) هو السموءل بن عادياً من شعراء الجاهلية ،  
وهو من قصيدته المشهورة :

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل

## فهرس الجزء الاول من الكتاب

الموضوع الصفحة

٢ ترجمة الخطيب القزويني

٣ ترجمة سعد الدين التفتازاني

٤ الخطبة

### المقدمة

١٢

١٣ الفصاحة في المفرد - ١٩ - الفصاحة في الكلام - ٢٦ - الفصاحة في المتكلم

٢٧ البلاغة في الكلام - ٣١ - البلاغة في المتكلم - ٣٣ - حصر علوم البلاغة في

المعاني والبيان والبديع

### الفن الاول علم المعاني

٢٤

٣٤ تعريفه - ٣٦ - أبوابه - ٣٨ - تنبيه على صدق الخبر وكذبه

### أحوال الاسناد الخبري

٤٢

٤٢ أغراض الخبر - ٤٤ - أضرب الخبر - ٤٩ - الاسناد الحقيقي والمجازي

### أحوال المسند إليه

٦٢

٦٢ حذفه - ٦٥ - ذكره - ٦٧ - تعريفه - ٨٣ - تنكيده - ٨٦ - وصفه

٨٧ توصيفه - ٨٩ - بيانه والابدال منه - ٩٥ - العطف عليه - ٩٣ - فصله

٩٤ تقديمه - ١١٥ - تأخير - ١١١ - تخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر :

وضع المضمر موضع المظهر - ١١٢ - وضع المظهر موضع المضمر

الصفحة	الموضوع
١١٥	الالتفات - ١٢١ - الأسلوب الحكيم - ١٢٤ - التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي - ١٢٥ - القلب

## ١٢٧ أحوال المسند

١٢٧	تركة - ١٣٢ - ذكره - ١٣٣ - إفراده - ١٣٥ - كونه فعلا - ١٣٦ - كونه اسما
١٣٧	تقييد الفعل بمفعول ونحوه - ١٣٨ - تقييده بالشرط - ١٥٣ - تنكيره
١٥٤	تخصيصه وتعريفه - ١٥٨ - كونه جملة - ١٥٩ - تأخيرها - ١٦٠ - تقديمه
١٦٣	تفنيه على عدم اختصاص هذه الأحوال بالمسند اليه والمسند

## ١٦٤ أحوال متعلقات الفعل

١٦٤	حذف المفعول - ١٧٤ - تقديم المفعول ونحوه على الفعل - ١٧٧ - تقديم بعض المعمولات على بعض
-----	---

## ١٨٠ القصر

١٨٠	أقسام القصر - ١٨٦ - طرق القصر
-----	-------------------------------

## ١٩٩ الانشاء

٢٠٠	التمنى - ٢٠٢ - الاستفهام - ٢١٧ - الأمر - ٢٢١ - النهي - ٢٢٤ - النداء
٢٢٦	تفنيه على أن الانشاء كالخبر في أحواله السابقة

## ٢٢٧ الفصل والوصل

٢٢٧	تعريفهما - ٢٢٨ - الوصل للتشريك في حكم الاعراب - ٢٢٩ - الفصل لعدم التشريك فيه - ٢٣٠ - العطف بغير الواو فيما لا محل له من الاعراب
-----	---

٢٣١ الفصل لعدم الاتحاد في الحكم - ٢٣٢ - الفصل لكال الانقطاع - ٢٣٣ - الفصل  
لكال الاتصال - ٢٣٨ - الفصل لشبه كمال الانقطاع - ٢٣٩ - الفصل لشبه  
كال الاتصال - ٢٤٤ - الوصل لدفع الابهام - الوصل للتوسط بين الكالين  
٢٥٤ تذييب في أحوال ربط الجملة الحالية بالواو وعدم ربطها به

## ٢٦٦ الإيجاز والاطناب والمساواة

٢٦٦ تعريفها - ٢٧١ - المساواة - ٢٧٢ - الإيجاز - إيجاز القصر - ٢٧٤ - إيجاز  
الحذف - ٢٨٠ - الاطناب وأنواعه : الايضاح بعد الابهام - ٢٨١ - ذكر  
الخاص بعد العام - ٢٨٢ - التكرير - الايغال - ٢٨٤ - التذييل - ٢٨٥ - التكميل  
٢٨٦ التتميم - الاعتراض ( تم )

---

اطلبوا من : المكتبة الخيرية بمكة المكرمة  
- هندون البريد رقم ٥٠٥

# الأيضاح للخطيب القزويني

في

المعاني والبيان والبدع

٤ أجزاء : بشرح وتحقيق وتعليق الشيخ عبد المتعال الصعدي • ثمنه ٣٠ قرشا

